جنرالات وثوار

الشعب والجيش من الوفاق إلى الصدام

محمد الباز



بطاقة فهرسة

حقوق المشبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب: جنرالات وثوار..

رقسم الإيداع: ٩٦٣٧

لطبعة الأولى ٢٠١٢



القاهرة: ٤ ميدان طيسم خلسف بنت فيسسل ٢٢٨٣٣٣٢ ...٠٠٠٠ عليه الأويرا تا: ٢٠٠٩٠٠٠٠ Tokoboko_5@yahoo.com



أول الصفحة من الوفاق . . إلى الصدام

فى اللحظة القدرية التى قرر المصريون تغيير مسار تاريخهم ... وجدوا أبناءهم في الجيش يهبطون إلى الشوارع... يلوحون من فوق دباباتهم ومدرعاتهم... يوزعون إبتسامات الأمان على من يقابلونهم.

لكن ولأن الشعب الذى عاش بعيدا عن حقوقه وكأنه غريب في بيته ووطنه، لم يكن يثق في أحد... فقد أخذته الريبة من نزول الجيش ربما بعد أقل من ساعة على معركة تكسير الشرطة التي تفوق فيها الشعب على نفسه في ٢٨ يناير ٢٠١١.

كان الشعب يملك حماسا يجعله يحسم أى معركة يدخلها،لكن هؤلاء الذين نزلوا إلى الشارع بأمر من مبارك الذى كان لا يزال هو الرئيس،ليسوا إلا أبناء الشعب، الذين يتركون دفء بيوتهم إلى برد الصحراء من أجل مثل هذه اللحظة،التي يحتاجهم فيها أهلهم...وعليه فليس عقلا ولا منطقنا أن يدخل الشعب معركة جديدة مع جيشه.

لا أحد يعرف من نطق بها للمرة الأولى... لا أحد يعرف من فكر فيها... لكن الجميع ردد «الجيش والشعب إيد واحدة» ... وكأنها رسالة واضحة عبر عنها: المصريون، ليس طلبا للحماية كما يعتقد البعض، ولكن حسما للصراع ... فمبارك ونظامه وداخليته على شاطئ ... والشعب وجيشه على الشاطئ الآخر.

ربما لم يكن أول من نطق بهتاف: «الجيش والشعب إيد واحدة» يعرف أن هذه اللحظة لم يكن ينتظرها الشعب فقط، بل كان الجيش ينتظرها أيضا... يريدها ربما بأكثر مما يريدها الشعب كله.

كانت المؤسسة العسكرية تعيش موقفا حرجا وهي ترى أمامها سيناريو التوريث يسير بخطى سريعة إلى المحطة الأخيرة، لم يكن هناك رضا عما يريده مبارك لابنه ولمصر... كان هناك ما يشبه القرار بأن جمال لن يرث مصر ... لكن كيف يحدث ذلك؟

لم تكن هناك إجابة على السؤال الحاد والحاسم إلا كلمة واحدة وهى : «انقلاب».. ومن يدرى فلو لم تقم الثورة،وسارت الأمور لجمال مبارك كما أحب وأراد،فإن الجيش كان سيقوم بدوره في حماية الوطن ممن يريدون اغتصابه حتى اللحظة الأخيرة.

بعد ساعات قليلة من نزول الجيش إلى الشارع ...قرأ المصريون عبارات دالة وموحية مكتوبة على الدبابات والمدرعات، كانت العبارة الأكثر انتشارا هي . « يسقط يسقط حسني مبارك».

قال لى أحدهم: الجيش مع الثورة من اللحظة الأولى، لقد نزلت مدرعاته إلى الشارع مكتوبا عليها يسقط حسني مبارك.

كان هذا صحيحا لكنه لم يكن دقيقا.

فالشعب استقبل دبابات الجيش بهتاف: «الجيش والشعب إيد واحدة» وبالكتابة على المدرعات: «يسقط حسنى مبارك»...وكان يمكن للقيادة العسكرية أن تصدر أوامرها بحذف العبارات وطمسها ...لكنهم تركوها ... لأنهم كانوا يريدون أن تصل الرسالة ومبكرا جدا.

كان الوفاق بين الجيش والشعب كاملا وتاما ...لكن وبعد أكثر من عام – و خلاله – على الثورة ... تحول الوفاق إلى صدام ... نتيجته المباشرة أن القوى الثورية – التي حافظت على مبادئ الثورة ولا تزال تعمل من أجلها – لا ترى في المجلس العسكرى إلا خصما عنيدا متجبرا متكبرا ...لا يريد أن يحصل فقط على نصيبه من الثورة بحكم حمايته لها، ولكن يريد كل شئ.

بعد عام كامل من الثورة خسر الجميع:

الثوار... الذين خرجوا لتغيير النظام وتحديد ملامح التاريخ من جديد... تعرضوا إلى حملات من التشويه التي تصل إلى درجة الانتقام ... استشهدوا وعذبوا ودخلوا

المعتقلات ...وكأن الثورة فشلت ويمارس نظام مبارك انتقامه ممن قاموا بها.

لا يستطيع الثوار أن يصلبوا طولهم الآن ...معاركهم مع السلطة العسكرية والأمنية مدونة على الجدران في الشوارع ...ماسبيرو - محمد محمود - مجلس الوزراء - بورسعيد - شارع منصور.

ولو استطاع الثوار أن ينسوا كل شئ ...من قتل وتشريد واعتقال وتعـذيب ...فإنهم لن ينسوا أنهم خرجوا من أجل استعادة وطنهم ممن اغتصبوه ...فإذا ببناتهم يتعرضون لكشف عذرية.

المجلس العسكرى ... الذى أعلن من اللحظة الأولى أنه مع الشورة... وأنه فى اللحظة الأولى أنه مع الشورة... وأنه فى اللحظة الفارقة انحاز إلى الميدان ضد القصر ...أصبح الآن عدوا وخصما واضما لكل القوى الثورية ... بل لفئات عديدة من الشارع ... فقد خرج من ساحة الحامى إلى ساحة الطامع.

لا يصدق أحد على الإطلاق أنهم يمكن أن يسلموا السلطة، وحتى لو أشرفوا على انتخابات نزيهة للبرلمان وللرئيس ...فإنهم سيحتفظون لأنفسهم بوضع يشعرهم بأنهم كانوا شركاء في الثورة واليسوا مجرد حراس لها كما يصر الثوار.

الإخوان المسلمون... قد تكون الجماعة ربحت كثيرا، وقد تستمر في السلطة لبعض الوقت أيضا ... التي كانت محظورة أصبحت قاهرة ... التي كانت محظورة أصبحت هي من تفرض الحظر على الآخرين ... ولذلك فإن مكسبها لن يدوم كثيرا.

ما أقدمه هنا محاولة لفهم ما جرى ... عبر كتابات كانت تمسك باللحظة ... يمكن أن ترى فيها بعض التناقض ... انحيازات تتغير وتتحول ... آراء تبدأ غير ناضحة ثم تستكمل نضجها ... في النهاية هي توثيق لما جرى على رقعة وقف عليها جنرالات المجلس العسكري والثوار.

يمكن أن تعتبر هذا الكتاب نوعا من التاريخ الحى الذى يتشكل ...وشفيعى فيما كتبت أنى لم أغير حرفافقد نشرت هذه الكتابات في الصحف ووصلت رسائلها إلى من قصدتهم في حينها...ولا زلت أقصدهم حتى الآن.

الباز

مارس ۲۱۰۲



المشيرلا ينام

التعبير ليس مجازيًا بالمرة .. فالمشير محمد حسين طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا ينام تقريبا،ساعات قليلة جدا يقتطعها من يومه، وحتى هذه الساعات لا يستغرق فيها في النوم...بل هو نوم متقطع.

يعيش الرجل الذي تحمل في لحظة تاريخية نادرة مهمة تغيير وجيه مصر بالكامل، في حالة دائمة متواصلة من القلقيتابع الموقف ليلا ونهارا وبالتفاصيل، تحسبا لأن يقع ما يمكن أن يجعل المواجهة بين الشعب والجيش أمرا محتوما ولا بديل عنه.

هذا القلق تحديدا، يمكن أن يفسر لنا ما تردد من أنه صدرت تعليمات لرجال الشرطة العسكرية المتواجدين في شوارع مصر وأماكنها الحساسة، بعدم إطلاق الرصاص الحي تحت أي ظرف من الظروف، وحتى لو صدرت أوامر بذلك.

ليس معنى هذا التحريض على التمرد على الأوامر العسكرية بالطبع،ولكن التخوف الأكبر كان ممن يرتدى بعضهم ملابس عسكرية،دون أن يكون منتميا للجيش،ويصدر الأوامر بضرب النار على المواطنين.

هذا التصور لم يكن دربا من الخيال، فقد اندست عناصر كثيرة فى مظاهرة جمعة التطهير، وكان كل هدفها أن تشعل الناربين الجيش والشعب، وهو ما حدث بدرجة معينة، حيث التقط بعض المتظاهرين الطعم وبدؤوا يأخذون موقف حادا من الجيش وهنو أمر ليس في مصلحة الثورة على الإطلاق.

إن هناك نقطة نظام لابد من الانتباه لها، فالجيش المصرى ليس مجرد حارس للثورة، عينه المتظاهرون على بابها كي يصد عنها محاولات تدميرها والانقضاض عليها، وهي بالمناسبة كثيرة ومستمرة ولن تتوقف، ولكنه شريك أصيل في صنع الثورة.

بل لن نكون مبالغين إذا قلنا أنه لولا الجيش لما نجحت الثورة، بل كان يمكن أن تتعرض لمشكلات كثيرة جدا لا أحد يعرف مداها ولا عمقها، إن لم يجبر الجيش في لخظة ما الرئيس مبارك على التنحى وترك منصبه.

بهذا التصور لا يمكن أن نتعامل مع الجيش معاملة الحارسالذى لابد أن يطيع الأوامر، وإن لم ينفذها فيمكننا تغييره، فهو صانع ثورة أيضا، وسيكون من أولوياته أن يحافظ عليها، لكن الفارق بين المجلس العسكرى والشارع الذى ما زال يهتف، أن رجال المجلس لديهم مسؤوليات محددة، والشارع ببلا مسؤوليات، المجلس بيده قرارات والشارع ينتظر نتائج، المجلس أمامه تحقيقات لابد أن تكون قانونية ومكتملة والشارع ينتظر محاكمات سريعة للانتقام من لصوص المال العام، والقتلة الذين أهدروا دمه حتى قبل ٢٥ يناير.

هل تقبلون أن يكون التعبير مباشرا وحادا؟المجلس العسكري يضع يده في النار،أما الشارع فيضع يده في المية الباردة وينتظر.

لكل ذلك فإن المشير طنطاوى يعيش أكثر الفترات قلقا في حياته، ربما لم يمر بهذه المرحلة وهو في أشد وأعتى المعارك الحربية التي خاضها، كواحد ممن قاتلوا في حروب عديدة مرت بها مصر... فهو ليس أمام معركة واحدة، ولكنه أمام حرب كاملة.... وليس أمامه إلا أن ينجح فيها.

ومصدر القلق واحد، فهو يخشى أن يستيقظ من نومه على أخبار صدام بين الجيش والشعب...الذى كان الهتاف الشهير «الجيش والشعب إيد واحدة» هو التميمة المحببة للمصريين جميعا، وهي الروح التي حفظت الثورة وحافظت عليها.

لكن الآن هناك من يعترض وينتقد ...وهو أمر مقبول بالطبع، لكن المرفوض تماما

هو الرفض والتشكيك ووضع الأفخاخ في طريق المؤسسة العسكرية

لقد اجتهد المراقبون وقالوا: أنه المساس بعلاقة الشعب بالجيش خط أحر، وهو ما أرجو أن يقتنع به الجميع، خاصة أن في شوارع مصر الآن يتحرك وحش ضخم ومخيف بلا عقل، اسمه المتظاهرون ومن الصعب السيطرة عليه، لكنها مهمتنا جميعا، مهمة كل من يريد أن نخرج من هذا المأزق... مهمة أن نحافظ على الجيش سندا وحاميا وشريكا فالكابوس الأكبر أن يفقد الجيش قناعته بدوره في الثورة ويعود إلى ثكناته، وساعتها لن نواجه مجهولا، ولكننا سنواجه مجهولا مخيفا.... وساعتها لن يكون أمامنا إلا أن نستمتع بالسيئ لأن الأسوأ والأسود قادم.







فبركة حوار المشير

وكأن الواقعة لم تحدث من الأساس، تناقلت المواقع الإليكترونية تقريرا قصيرا بملخص حوار أجرته مجلة دير شبيجل الألمانية مع المشير محمد حسين طنطاوى،لكن سرعان ما صدرت التكذبيات والنفى والتأكيد على أن المشير طنطاوى لم يجرأى حوارات مع أى وسائل إعلامية منذ أحداث ٢٥ يناير الماضية.

التصريحات التي نسبت للمشير كان بعضها عادى، وجاءت في السّياق العمام الدى يتحرك فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، من أن هناك مخاطر كثيرة تواجه مصر وأن هناك أيدى عابثة كثيرة تعبث بالأمن القومي المصرى.

لكن هناك ما أعتقد أنه كان مزعجا، مثل ما نسب إلى المشير نصا في التقرير: «أصبحنا في حيرة من أمرنا .. إما مواجهة هذا الخطر الكبيس ... أو أن نوصف بأنسا نحسارب الديمقراطية»... ومساقيل أيضا: «المجلس العسكرى يواجه ضغوطا كبيرة ... ومن دول عربية ذات وزن كبير لعدم محاكمة مبارك»... وما نسب إليه أيضا: «وجود مبارك في شرم الشيخ يضعف موقفنا بشكل كبير أمام الشارع المصرى والثورة المصرية».

صحيح أن الحوار الذي نسب للمشير طنطاوي جاء فيه تأكيد على أن المؤسسة العسكرية لن تتقدم بمرشح لإنتخابات الرئاسة، وأنها هي من ضغطت على الرئيس مبارك ليتخلى عن

منصبه، لكنه أيضا حمل آراء يمكن أن يكون فيها نظر مثل القول عن أحمد شفيق رئيس وزراء مصر السابق: «كنا نرى أنه رجل نظيف اليد وحاولنا مساعدته لتحقيق إنجازات ولكن الشارع المصرى قال كلمته، والرجل لم يتحمل الضغوط فقدم استقالته» ومثل ما قاله عن العلاقات المصرية الإيرانية: «مصر تعتبر إيران بلد إسلامى، وليس عدوا لمصر إطلاقا ونأمل أن تكون المرحلة القادمة مرحلة علاقات ثنائية ومميزة بيننا وبينهم من أجل صالح البلدين».

نفى المجلس العسكرى لإجراء المشير أى حوارات يشير من طرف خفى إلى أن هناك من فبرك الحوار فالمشير ينفى ،والمجلة الألمانية نفسها تنفى أنها قابلته من الأساس وقد حاولت الأهرام أن تحقق فى الأمر، وتوصلت إلى أن أول موقع نشر التقرير عن الحوار ،كان موقع دنيا الوطن الفلسطيني، ثم تناقلته المواقع الأخرى، ربما دون أن تشير إلى موطن التقرير الأصلى.

والسؤال المهم الآن: هل يجرى تحقيق فيما جرى من أجل التعرف على الجهة التى قامت بفبركة الحوار ؟...قد تكون نوايا من فبرك معروفة ويتحليل دقيق للتصريحات التى نسبت زورا للمشير يتأكد لنا أنه من صنع ما يطلق عليهم رجال الثورة المضادة، وخاصة فيما قيل عن ضغوط دول عربية ذات ثقل لعدم محاكمة مبارك، وكذلك الحديث الودود عن إيران وعلاقة مصريها خلال الفترة القادمة.

لو تم إهمال البحث عما جرى فإننا بذلك نواجه حالة ضخمة من التعتيم، فالفبركة طالت المشير، الذي هو فعليا الرئيس الفعلى والواقعي والقانوني لمصر الآن وكانت فيه محاولة لاستنطاقه بتصريحات وآراء أعتقذ أن المشير لا يحملها.

سأضع فبركة الحوار رغم أنها جريمة متكاملة الأركان جانباوإن لم يحقق المجلس العسكرى فيما جرى فهو وشانه، لكن من حقى أن أسأل وأن أضم صوتى إلى من يطالبون بسماع صوت المشير لابد أن يتحدث خاصة أن حالة كاملة من الغموض تكتنف الموقف المصرى الحالى، والتخوفات في زيادة ولا تريد أن تتوقف

لقد عرفت أن المشير كان في زيارة لمنطقة شرق العوينات، واصطحب معه مندوبي الصحف لدى القوات المسلحة، وخنت أنه يمكن أن يتحدث معهم ،أن يجيب عن أسئلتهم، لكن هذا لم يحدث.

إننى أسأل وأعتقد أن الشارع المصرى كله يسأل معى :متى يتحدث المشير؟ أم سيترك الساحة لمن يفبرك تصريحات باسمه. مثلما حدث في الحوار المزعوم مع مجلة دير شبيجل.



المشير في الوثائق الأمريكية

لم تكن وثائق الموقع الإلكتروني الشهير ويكليكس مجرد موضة ظهرت وعاش عليها الإعلام شم انتهى الأمر،مشل أمور وقضايا كثيرة يتعاطاها الإعلام العالمي،فالوثائق تمنح أبطالها أوازنها الحقيقية،كما أنها تكشف عن أدوارهمالتي لا تخرج عن طرفين الأول هو البطولة ...والثاني هو الخيانة ولا ثالث لهما. في زحمة الأحداث التي شهدتها مصر منذ ٢٥ يناير كانت قد تسربت وثائق عديدة تخص المشير محمد حسين طنطاوي،وهي وثائق في النهاية تكشف التصورات الأمريكية عن الرجل وعن أفكاره واتجاهاته،فالذين كتبوا البرقيات هم الدبلوماسيون الأمريكانوأعتقد أن مصير هذه الوثائق لم يكن يتوقف عند الخارجية الأمريكية فقط،بحكم أن من يكتبون البرقيات ينتمون البعا،ولكنها كانت تصل إلى المخابرات الأمريكية التي كانت تتابع كل كبيرة وصغيرة في مصر.

لا يوجد حصر معلن أو محدد للبرقيات التي تناولت أمورا تخص المشير طنطاوي،لكننا أمام مجموعة من الوثائق المهمة التي ترسم بعضا من ملامح الرجل الذي يحكم مصر الآن،بعد ثورة أطاحت بنظام الرئيس مبارك وأعوانه ورجاله،مخلفة مصر في أصعب لحظات تاريخها.

وهذا بعض مما قيل عن الرجلومن واقع البرقيات.

البرقية الأولى أشارت إلى أن المشير طنطاوى كمان يضيق وبشدة من جمال مبارك ومجموعته، وأنه أعلن خوفه العميق أكثر من مرة لمن حوله على مستقبل مصر، في ظل ممارسات سياسية مريبة تمارسها هذه المجموعة.

البرقية التى خرجت من مصر فى ٤ إبريل ٢٠٠٧ أشارت كذلك إلى موقف جمال مبارك من كل من المشير طنطاوى واللواء عمر سليمان،حيث كان يراهما العقبة الأكبر فى طريق طموحاته الرئاسية،ولذلك – وطبقا للبرقية – فإن جمال ومجموعته الذين باتوا أكثر ثقة بأن نجل الرئيس سيرث والده حتما، يعملون على إزالة العوائق الباقية أمام الوراثة،وهذه العوائق تتمثل فى كل من عمر سليمان والمشير طنطاوى.

اللبلوماسى الأمريكى الذى كتب هذه البرقية استند فيها إلى ما قال له النائب السابق محمد أنور السادات، كشف السادات عن توقعات بالإطاحة بسليمان وطنط اوى من الحكومة عبر ضغوط من جمال مبارك على والده، وكان مقررا أن تتم هذه الإطاحة في مايو أو يونيو ٢٠٠٧، لكن شيئا من هذا لم يحدث، ربما لأن لعبة السياسة الخفية في مصر، كانت تخضع للمد والجذر، فرغم أن مجموعة جمال كانت قوية ومؤثرة وقادرة، إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل قوة وتأثير ونفوذ الجبهات الأخرى، والتي لم يكن متصورا أن تسلم بسهولة.

السادات نقل للدبلوماسي الأمريكي ما قال له المشير طنط اوى نصا: قال: «لم أعد أحدمل جمال وجماعته وفسادهم»، لقد أبدى السادات معرفة وثيقة بالمشير، ونقل عنه أنه تقريبا لا ينام بسبب ما يفعله جمال وشلته في البلد، ولذلك رجح السادات أن يكون الخيار الوحيد المطروح لإنقاذ مصر هو الإنقلاب العسكرى، دون أن يقول متى ولا أين

البرقية الثانية أرسلت إلى الخارجية الأمريكية في إبريسل ٢٠٠٨ ، وتشير إلى وضعية المشير طنطاوى في الشأن الداخلي المصرى، ومن بين ما تؤكده أنه: لا يزال يمتلك نفوذا كبيرا، وهو يعارض كلاً من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يرى أنها تأكل من قوة الحكومة، إنه قلق جداً حيال الوحدة الوطنية، وسبق له أن عارض سياسات ومبادرات وجد فيها ما يشجع الخلافات السياسية والطائفية داخل المجتمع، ويرى أن إحدى مهمات الجيش هي حماية الشرعية الدستورية للنظام والاستقرار الداخلي.

أرسلت هذه البرقية إلى الخارجية الأمريكية بمناسبة زيارة طنطاوي للولايات

المتحدة، وكان من شأنها أن تظهر آراءه ليست العسكرية فقط، ولكن السياسية والاقتصادية أيضا، والتي كان منها أنه ينرى أن الخطة الإصلاحية للحكومة تهدد الاستقرار من خلال خفض سيطرة الحكومة على الأسعار، وهو يرفض رفضا قاطعا أي ربط للمساعدات العسكرية الأمريكية بتعزيز حقوق الإنسان، أو بأي شروط أخرى.

البرقية وضعت ما يشبه خريطة الطريق للمسئولين الأمريكيين للتعامل مع طنطاوى، فقد وصفته بأنه رجل حاسم وعنيد، وقالت نصا: «على المسؤولين في واشنطن أن يستعدوا للتعاطى مع رجل يمانع في التغيير، إنه شخص ساحر ولائق، غير أنه منخرط في المسار العسكري لما بعد اتفاق كامب ديفيد الذي خدم المصالح الضيقة لجماعته طيلة العقود الثلاثة الماضية».

ملمح آخر مهم وضعته البرقية للمشير طنطاوى، فهو بالنسبة لكاتبها: «شارك في ٥ حروب ضد إسرائيل، ملتزم بعدم حصول حرب جديدة معها، لكنه يشعر ببرودة إزاء مسار اتفاقيات كامب دايفيد، وهو غير مرتاح إزاء الحرب العالمية ضد الإرهاب بعد هجمات ١١ سبتمبر ١ ٢٠٠٨.

البرقية الثالثة تؤكد أن المسؤولين الأمريكان يأسوا من أن يتجاوب المشير طنطاوى معهم، في رغبتهم بتحديث الجيش المصرى وفقا للرؤية الأمريكية، تقول البرقية أن طنطاوى رفض هو ومساعدوه جميع العروض الأمريكية لتغيير هيكلة الجيش المصرى وعقيدته القتالية وطرق تدريبه وتجهيزاته.

البرقية الرابعة أرسلت إلى الخارجية الأمريكية في ٢١ أغسطس ٢٠٠٥، وهي تغوص أكثر في التكوين النفسي للمشير طنطاوي، فهو بالنسبة للأمريكان رجل صعب المراس، ومن المهم بالنسبة لهم عدم إغضابه أو إشعاره بأن الولايات المتحدة تتدخل في الشؤون الداخلية المصرية، كاتب البرقية يقول نصا: «من المهم بالنسبة إلى طنطاوي أن يسمع دائما أن واشنطن لا تنوى التدخل في تفاصيل المسار الانتخابي، لكنها ستراقب عن كثب عدالة الانتخابات وشفافيتها وانفتاحها فقط».

وفى ١٤ مايو ٢٠٠٧ وفى برقية كتبها السفير الأمريكي – وقتها – بنفسه ريتشارد دوني تأكيد على أن الجيش المصرى سيكون العائق الأكبر أمام مشروع التوريث الذي

يمضى الرئيس مبارك قدما في تنفيذه، ويصف دوني الموقف قائلا: «إن أيا من رؤساء مصر منذ العام ١٩٥٢ لم يأت من خارج صفوف الجيش فهو الحامي المطلق

يخصص السفير فرانك ريتشارديوني، برقية بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٧ رقمها دمسي مبارك (CAIRO1417 ملحاولة استقراء وضع مصر ما بعد حسني مبارك والسيناريوهات المحتملة لخلافة «الفرعون». وتجزم بأن الجيش سيكون العائق الأكبر أمام مشاريع توريث الحكم، لأن أياً من رؤساء مصر منذ ١٩٥٢ لم يأت من خارج صفوف هذا الجيش الذي هو الحامى المطلق لنظام جميع الرؤساء».

وتلفت البرقية إلى أنه في المقابل، «لم يخدم جمال في الجيش، ونعتقد بأنه لم يؤدِّ خدمته العسكرية الإلزامية، لذلك ستكون الأمور أسهل بكثير لجمال فيما لو عينه والده قبل أن يموت». ورأت الوثيقة أن اللواء عمر سليمان هو الأضمن للرئاسة إذا ما تغيّر مشروع توريث جمال، وخصوصاً أنّ «ولاءه للرئيس صلب كالصخر، وهو بسنّ ال ٧١، قد يكون جذاباً للمجموعة الحاكمة بما أن سنّه لا تسمح له بأن يطمح إلى الحكم عقوداً عدة». وتنقل البرقية عن أحد أصدقاء سليمان أن الأخير يكره فكرة توريث جمال، وخصوصاً أن مدير الاستخبارات «تعرض لأذيّة شخصية عميقة من جراء وعد مبارك بتعيينه نائباً له وعدم تنفيذ وعده».

وفي السياق، تكشف برقيات أخرى أنّ سوزان مبارك هي التي حالت، طيلة حكم مبارك، دون تسمية سليمان نائباً للرئيس لكونها عرّابة مشروع توريث ابنها. في المقابل، فإنّ طنطاوي الذي «لا طموحات رئاسية لديه أبداً»، إذا شعر مع عمر سليمان بأن من المصلحة الوطنية وصول جمال، فإنه سيفسح الطريق أمامه للقصر. وتلفت إلى أن مبارك، لأنه استمال معظم ضباط الجيش، لا يُستبعَد أن يظهر ضابط عسكري مغمور ليكون مرشّحاً لخلافة مبارك.

وتتابع «لا ينبغي أن نتجاهل تماماً احتمال حصول انقلاب عسكري». وتصل بورصة ترشيحات السفارة إلى ذكر اسم وزير التجارة محمد رشيد كـ«حصان أسود» للرئاسة على اعتبار «جذوره العائلية المرموقة، وفضله على النمو الاقتصادي في السنوات الثلاث الماضية». في جميع الأحوال، تؤكد الوثيقة أنه «أياً كان الرئيس المقبل، فسيكون أضعف من مبارك، لذلك سيسعى جاهداً إلى تثبيت شعبيته من خلال اعتماد سلوك معاد لأمريكا لكسب صفة الوطنية لدى الشارع، كما يرجّع أن يمدّ غصن الزيتون للإخوان».



توريط طنطاوي في فتل المتظاهرين

ما الذى جاء بمبارك إلى المحكمة؟...ما الذى أجبره على أن يدخل القفص بهذا الشكل المهين؟...ما الذى جعله يتراجع عن موقفه الصلب والجازم والحاسم بأنه لن يحضر المحاكمة ؟

هل جرى خلف الكواليس ما لا نعرفه؟...هل تمت مفاوضات بين مبارك وبين جهة ما ...كانت نتيجتها أن حضور المحكمة وبهذه الطريقة يمكن أن يكون أقل الأضرار التي سيتعرض لها الرئيس السابق؟

مصادر قريبة مما يجرى لم تفصح عما لديها من معلومات، لكنها أشارت فقط إلى أن هناك من قال لمبارك أن حضورك المحاكمة سيحميك من انتقام الشعب منك، فلو تأخرت المحاكمة أكثر من ذلك فيمكن أن يزحف الشباب إلى شرم الشيخ ويقطعوك بأسنانهم، وساعتها لن تجد من يحميك.

لكنى أعتقد أن هذا التفسير لا يقوم على أساس .. فمن حمى مبارك كل هذه الشهور لو أراد أن يحميه حتى النهاية لفعلها،أغلب الظن أن الجيش كان قد استنفد كل رصيد مبارك لديه،وأصبح ظهره إلى الحائط في مواجهة الشارع وانتهت كل الحجيج والمبررات ... فلم يكن أمامه إلا أن يجبر مبارك على حضور المحاكمة.

لكن هذا ليس الإجابة على السؤال....فمبارك يمكن أن يتعرض لضغوط هائلة من أجل الحضور،لكن يمكن له ألا يخضع لها

... فليس معقولا أن يحملوه حملا من غرفته إلى القفص ... لكنه خرج راضيا مرضيا دون أن يلمسه أحد ... وأغلب الظن أيضا أن مبارك تم تهديده بأن القضية بشكلها الحالى يمكن أن تمر على خير ... خبراء في القانون يشيرون إلى أن عقوبة مبارك لن تتجاوز السجن ... لكن هناك ما يمكن أن يظهر في الوقت المناسب ويجعل مصير مبارك الإعدام لا محالة ... وقد يكون هذا هو المبرر الوحيد الذي جعل مبارك يخضع.

أنا لا أتحدث هنا عن معلومة محددة أو موثقة ...فالسؤال الذي ظل حائرا كان: لماذا حضر مبارك؟وقد حاول الكثيرون أن يجيبوا عليه،لكنهم لم يمتلكوا معلومات لا واضحة ولا محددة للإجابة عليه ...ولذلك فكل منا يجتهد.

لقد بدا مبارك فى القفص مستسلما بشكل ماصحيح أن كل ما نشر عن حالته الصحية لم يكن صحيحا أو دقيقا ..لكن لا يمكن أن نسلم بأن الرجل ليس مريضا ...إنه مريض ..اكنه ليس المرض الذى يمنعه من أن يجاكم ويعاقب.

وجهه كان يقظا جدا ... لا علامات فيه لنحزن أو اكتئاب حاول أكثر من مرة أن ينهض من على فراشه حتى يرى ما يدور حوله، لكنه في اللحظة الأخيرة كان يتذكر أنه لابد أن يلازم فراشه فيعود برأسه مرة أخرى، فقط صوته هو الذي يمكن أن يدلنا على الشرخ الكبير الذي يعيش فيه.

لكن حالة الاستسلام البادية هذه، لا تعنى مطلقا أن الرجل الكبير – أو الذى كان كبيرا – استسلم للنهاية، فعلى ما يبدو – نظرات عينيه تقول ذلك – أنه قرر ألا يضيع وحده ... قرر أن يواجه ... أن يضع الجميع في مأزق ... أن يدخل أكبر عدد يستطيع معه القفص.

هل يمكن أن نقول أن لدى مبارك خطة كاملة يعتمد عليها ،ليس لإنقاذ نفسه، فمصيره أمامه يكاد يراه،ولكن لتوريط الآخرين؟..أعتقد جازما أن هذا ما يحدث بالفعل، فالرجل في اعتقاده لا يدافع عن نفسه في اتهامات بقتل أو سرقة أو إهدار مال عام، ولكنه يدافع عن تاريخه وشرفه العسكرى ...ثم إنه يعتقد أنه تعرض لانقلاب ومؤامرة اشترك فيها الجميع ولابد أن يكشفها.

أول ملامح هذه الخطة بدت أمام القضاء الإدارى،عندما تقدم محاميه محمد عبد الوهاب بما يشير إلى أن مبارك لم يكن هو صاحب قرار قطع الاتصالات والإنترنت أيام الثورةولكن لجنة شكلت ضمت فيمن ضمت المشير طنطاوى واللواء عمر سليمان مدير المخابرات العامة المصرية ووزير الداخلية حبيب العادلي ورئيس الوزراء أحمد نظيف ...وأن هذه اللجنة لم يصدر قرار بتشكيلها لا شفويا ولا تحريريا من الرئيس مبارك ..وأنها هي التي أصدرت القرار ..وعليه فالرئيس ليس مسئولا ولا يجب تغريمه. الإشارة إلى اجتماع هذه اللجنة بأنه كان في يوم ٢٠ يناير يعني أنها كانت تخطط لتصدى لمظاهرات يناير التي لم يكن أحد يعرف حجمها – عمر سليمان حددها طبقا لتقاريره بأنها ستكون ٣٠ ألف متظاهر و لا أكثر من ذلك – وهو ما يشير إلى أن مبارك يريد أن يورط المشير وعمر سليمان تحديدا في التخطيط ومبكرا جدا للقضاء على الثورة يريد أن يورط المشير وعمر سليمان تحديدا في التخطيط ومبكرا جدا للقضاء على الثورة ...التي لم تكن وقتها ثورة من الأساس.

أغلب الظن أن هذا الاتهام لم يكن إلا ورقة يتم اللعب بها ... ف الجيش وعلى الفور رفض الاتهام ... وحرص على التأكيد على أنه بعيد كل البعد عن هذه المهاترات... كما أن محامى مبارك الأول فريد الديب أسرع ونفى الإتهام بل صرح لموقع اليوم السابع بأن قضية قطع الاتصالات الهاتفية وشبكة الإنترنت لن تكون ضمن الدفوع القانونية أو المعارك المحتملة للدفاع عن مبارك أمام المحكمة.

الديب شكك في معلومات وسائل الإعلام ووكالات الأنباء العالمية وقال أنها رددت معلومات غير حقيقية عن إنهام الرئيس السابق للمشير طنطاوى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالمسؤولية عن قطع الاتصالات خلال فترة الشورة، وعلى حد علم فريد الديب فإن مبارك لم يتعرض لهذه القضية من قريب أو بعيد.

لا أشكك فى فريد الديب بالطبع ...ولا فى كلامه ...ولكن أعتقد أن ما جرى كان عبارة عن بالونة اختبار لما يمكن أن يجرى،لقد فعلها محامى آخر غيره،حتى يكون بعيدا عن مرمى النيران،حتى إذا ما أعلن الاتهام تبرأ هو منه تماما،وهو ما جرى على وجه التحديد.

لكن يبدوأن هناك ما هو أكبر، فمبارك ومن خلال محاميه، ورغم أنهم طلبوا شهادة

المشير طنطاوى أمام المحكمة ليعرفوا منه هل أصدر مبارك أمرا للجيش بقتل المتظاهرين أم لا؟...لا يمكن أن ينكروا أنهم يريدون أن يعلقوا المسؤولية في رقاب أكبر عدد من المسؤولين.

فالثابت أن الجيش تسلم البلاد منذ ٢٨ يناير،أى يوم جمعة الغضب ... وهو ما يعنى أن كثيرا مما جرى في مصر منذ هذا اليوم وحتى تنحى مبارك في رقبة غيره وليس في رقبته وحده على الأقل وهنا يظهر دور المشير طنطاوى،لقد كان الرجل مسؤولا بحكم أنه رئيس المجلس العسكرى لا أحد يعرف ما الذى يمكن أن يقوله مبارك.. خاصة أن المحاكمات مذاعة على الهواء مباشرة فلو أنه ساق أى اتهام لأحد لن يمنعه أحد ... ولن يحذفه أحد.

وهنا يمكن أن تظهر الأزمة الكبرى فمبارك لن يصمت ولن يستسلم بهدوء .. لابد أن يسحب وراءه كثيرون ... وقد احتج البعض بأن المجلس العسكرى لو كان قد تورط بالتعاون مع مبارك فى أى شئ .. فإن هذا معناه أن الثقة فيه لابد أن تتم مراجعتها، وهو أمر ساذج للغاية ... لأن المشير طنطاوى حتى لو كان جلس واجتمع وفعل أى شئ، فقد فعل ذلك بوصفه أحد وزراء مبارك ... لكن الحساب لابد أن يكون على اللحظة الفاصلة ... لمن انحاز المشير طنطاوى ولمن انحاز الجيش بالفعل ... النتيجة واضحة أمامنا ... وليس معقولا أن يجرنا مبارك مرة أخرى إلى متاهات ليس سهلا أن نخرج منها للأبد ... فقد دخل القفص وأيا كانت النتيجة فستكون مرضية.





هل يطمع طنطاوي في حكم مصر ؟

«ليس للمجلس العسكرى أى مصلحة فى أن تمتد الفترة الانتقالية»...ربما يكون التصريح للمشير طنطاوى، يعزف من خلاله على ما سبق وأعلنه، بأن الجيش سيعود إلى ثكناته مرة أخرى، بعد أن يطمئن إلى أنه سلم البلاد لرئيس مدنى ... يحافظ على مكتسبات الثورة.

لا يتسرك المشير طنطاوى،وكذا كل رجاله في المجلس العسكرى فرصة إلا وأعلنوا أنهم لا يريدون السلطة،ولا يطمعون فيها ...ولا يتطلعون إلى أن يبقوا في مواقعهم التي يحتلونها منذ رحيل مبارك وتنحيه عن كل سلطاته.

لكن السؤال الذى لا يجد إجابة واقعية بالفعل، وحتى لو كانت هناك إجابة لا يكف المشير ورجاله عن ترديدها يعرفها الجميع وهي أنهم راحلون هو: هل ما يقوله الجنرالات حقيقى... هل يعزفون عن السلطة إلى هذه الدرجة ؟.. هل المشير طنطاوى رجل زاهد في الحكم إلى هذه الدرجة التي يمكن اعتباره معها وفيها من أولياء الله الصالحين الذين يدخلون الدنيا خفافا ويخرجون منها كذلك.

لقد تحدث المشير طنطاوى مرات تكاد تكون معدودةكشف في بعضها أنه ورجاله اتفقوا على ألا يفتحوا النار على المتظاهرين مهما كان السبب، وهو ما اتخذه البعض دليلا على تورط مبارك في قتل المتظاهرين، فما دام المشير رفض أن يفتح النار على المتظاهرين،

- فلابد أن هناك من طلب منه ذلك، ولا يوجد من يستطيع أن يطلب أو يأمر إلا الرئيس مبارك، وعليه فهو من فعلها.

لكن المشير عاد مرة أخرى ليقول أنه لن يخالف ضميره، وأن الرئيس مبارك لم يطلب منه فتح النار على المتظاهرين، وأنه قال شهادة الحق، كان ذلك ردا على من انتابهم القلق من شهادته أمام المحكمة في قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها مبارك وحبيب العادلي ورجاله، وهي الشهادة التي لم تنشر، وإن كان هناك من حاول تسريب ملامحها الأساسية.

مرة ثالثة تحدث المشير وكأنه كان يحذر ويتوعد ...قال لمن كانوا حوله في إحدى جولاته الميدانية: هل تريدون أن نصبح مثل دول بجوارنا؟....وأنه باق هو ورجاله حتى يتحقق الأمن والاستقرار لشعب مصر العظيموهو ما وافقه عليه وأمن على صدقه الفريق سامى عنان.

فى كل هذه المرات لم يكن الشعب المصرى فى حاجة إلى أن يستمع إلى المشير طنطاوى، خاصة أن كلامه جاء عبر مناسبات معينة ...أى أنها أحاديث بروتوكولية بحتة ...كان الحال يقتضى أن يتطرق خلالها إلى الأحداث الجارية أو ما جرى أثناء الثورة.

لكن وفى كل مرة يحتاج المصريون من المشير أن يتحدث إليهم ويطل عليهم ..لا يجدوه...كان من المفروض أن يخرج المشير مثلا بعد أحداث ماسبيرو ليرد على تساؤلات كثيرة ...لكنه اعتصم بالصمت،وكان خروجه ولو لدقائق قليلة كفيل بأن يغير مسار الأمور كلها،لكنه لم يفعلها،واكتفى بإظهار اثنين من أعضاء المجلس العسكرى ...لم يكن كلامهما كافيا أو مقنعا بالقدر الذى ينزع القلق من قلب الرأى العام.

وعندما بادر بعض المواطنين - لا أحد يعرف عنهم حتى الآن شيئا، لا من هم ولا من يقف خلفهم - وأعلنوا أنهم سيجمعون مليون توقيع من أجل الضغط على المشير طنطاوى من أجل ترشيح نفسه رئيسا للجمهورية في الانتخابات الرئاسية القادمة، لم يخرج المشير ولم يعلن بنفسه عن نفسه أنه لن يفعلها ولن يريدها، بل إنه لم يتعامل مع من تحدثوا باسمه وأرادوا أن يورطوه في عمل هو لا يعزم عليه.

إن هناك ذكريات ليست جيدة بالمرة عن حملات التأييد الشعبي التي تخرج فجاة وكأنها نبت شيطاني لتطالب شخصا ما بأن يرشح نفسه للرئاسة،فعلوها قبل الثورة مع عمر سليمان

فحاول الرجل أن يختفي تماما حتى لا يعتقد مبارك أنه وراء هذه الحملات.

وقف وراء هذه الحملات شباب ينتمى إلى تيار سياسى كان رافضا لسياسات مبارك، ورأى في عمر سليمان وجها يمكن أن يكون مبشرا من بين الوجوه المعتمة، لكن هؤلاء الشباب تم التعامل معهم بعنف وانتقل الملف كله إلى جهة سيادية أخرى غير المخابرات العامة التى كان يرأسها سليمان، لأن مبارك كان يريد أن يعرف هل يقف سليمان وراءها أم أن هناك من يريد الدس له عنده.

الحملة الثانية والتى خرجت من الحزب الوطنى رغم أن كل قياداته أنكرت ذلك، كانت حملة شعبية من أجل الضغط على جمال مبارك ليترشح فى انتخابات الرئاسة المدن المحابا أيضا أنهم خرجوا من تلقاء أنفسهم ...وأنهم مقتنعون بجمال وعبقريته وقدرته على أن يصبح رئيسا، ولم ينته به الأمر إلا طريدا من قصر والده ومحروما ليس من مستقبله السياسي كله فقط، ولكن من حريته أيضا.

الآن الأمر يتكرر مرة أخرى مع المشير ...مؤكد أن هناك من خرج ليطالبه بأن يبقى ... أن يرشح نفسه رئيسا .. أن يظل فى الحكم ولا يتركه .. لكن ألم يسأل المشير طنطاوى نفسه لماذا تفكر فيه قطاعات معينة كرئيس دائم، وليس مجرد قائدًا لفترة انتقالية؟... لماذا ركز معه البعض على اعتباره الزعيم المنتظر ... وليس الفارس الذى أنقذ الأميرة من بين أنياب التنين، وبعد أن أوصلها إلى قصر أبيها اختفى ... لأن دوره انتهى بالفعل؟ بالأدق... لماذا لا يصدق الناس فى الشارع المصرى أن الجيش يمكن أن يعود إلى ثكناته مرة أخرى؟ لماذا لا يصدقون أن المشير طنطاوى يقول الحق عندما يجزم فى كل مرة أنه لا ينوى أن يترشح فى الانتخابات الرئاسية، لا يريد المنصب من أساسه، فقد رأى ماذا فعل المنصب بأصحابه؟

عن نفسى أصدق المشير طنطاوىوإن كان بعض القلق يساورنى عندما يؤكد الرجل فى كل مناسبة على أنه لا يريد أن يتورط فى المنصب، فالتأكيد المتتالى والمتكرر بمناسبة وبدون مناسبة يمكن أن يفسر على أنه حيلة نفسية يخفى بها المشير ما يريده ويتمناه، ويخشى أن يكون هناك من اطلع عليه، ولذلك فهو يبالغ فى النفى دون أن يكون فى حاجة إلى ذلك على الإطلاق.

لكن ما أخشاه أن يكون هناك ممن يحيطون بالمشير طنطاوى يقومون بتزيين الأمر له، إننا لا نتحدث عن أى سلطة،ولكنها سلطة حكم دولة كبيرة ومؤثرة مثل مصر،ولا يمكن أن أشكك فى نوايا من يفعلون ذلك،فهم مؤكد لا يريدون الشر لمصر على الأقل من وجهة نظرهم،لكنهم فى النهاية يريدون لأنفسهم الخير أيضا بصرف النظر عما يريده أو يراه الآخرون.

مؤكد أن هناك من يقول للمشير أن المرحلة التي تعيشها مصر الآن مرحلة خطرة جدا، وأنها تحتاج إليها،... تحتاج دوره الذي سيكون حاسما في تسيير الأمور التي تصب في صالح مصر ... كما كان له دور حاسم في الثورة وإخراج مبارك من السلطة ،ولا أدرى هل يمكن أن يستجيب المشير طنطاوي إلى هذا الإغراء أم يلتزم بزهده ويبتعد عن بريق المنصب... يمكن أن ينجو بنفسه... لكن في النهاية لا يمكن لأحد أن يصمد طويلا أمام الإغراءات التي لا تنتهى.

ما نراه حتى الآن لا يبشر بخير ... الفوضى عارمة فى كل مكان ... فهل هناك من يقصد أن تصل البلد إلى حالة من الفوضى العامة والتامة والكاملة إلى الدرجة التى تجعل الناس تطالب المشير طنطاوى أن يبقى ليس بعد أن يرشح نفسه رئيسا فى انتخابات يقف أمامه فيها منافسون آخرون .. ولكن أن يبقى حاكما عسكريا يعاونه المجلس العسكرى دون أن يكون وجوده انتقاليا بل دائما وأساسيا.

لقد أدى الجيش ما عليه وربما زيادة حتى الآن ... حمى البلاد من أن تتحول الثورة إلى مجزرة،استطاع أن يقف أمام ديكتاتور وطاغية لم يكن من السهل أن يخرج من الحكم الا بالطرد ... لكن بقاءه أكثر من هذا ليس في مصلحة أحد ... لا مستقبل مصر ولا حاضرها .. فالمؤسسة العسكرية من حقها أن تحصل على ما ترى أنه مناسب لدورها ووظيفتها دون أن يراجع ذلك أحد ... لكن ليس أكثر من هذا.

إن هناك ما يجب أن يتحدث عنه المشير طنطاوى ... أن يهتم بإطلاعنا عليه ... وهو دوره الحقيقى والكامل فى الثورة .. لقد قرأت تقريبا كل ما كتب عن دور الجيش فى الثورة .. واستمعت إلى كثيرين كان لديهم ما يقولونه، لكن حتى الآن لا أحد يعرف ما الذى جرى ... ولا ما هو الدور الذى لعبه الجيش لا أقول فى إنجاح الثورة ولكن فى إتمامها؟

ولذلك كان طبيعيا جدا أن تستنكر فئات عديدة من الشعب المصرى وتحديدا من شاركوا في الثورة ما صرح به اللواء حسن الرويني عندما قال أن المجلس العسكرى ليس حارسا للثورة ولكنه شريك فيه ...وهو كلام مؤكد أنه صحيح،لكن من حقنا أن نعرف كيف كان صحيحا.

ليس خافيا على أحد أن أعضاء المجلس العسكرى يتحدثون مع وسائل الإعلام الغربية ..لا يبخلون عليها بشئ،وهي عادة سلطوية من أيام عبد الناصر ...فرؤساء مصر أو من يحكمونها يحتفون بالإعلام الغربي ولا يلتفتون كثيرا للإعلام المحلي.

الآن من حقنا أن نطالب المشير طنطاوى بأن يتحدث، ليس لأنه يريد أن يتحدث ... ولكن لأننا نريد ذلك ... من حقنا أن نعرف الدور الذى قام به فى الثورة، هل كان هو من فعلها وخطط إخراج مبارك من القصر رغما عنه ... هل كان هو من أبقاه فى مصر ورفض أن يخرج منها إلى أى دولة عربية أو أجنبية حتى تتم محاكمته، هل كان هو من أفشل كل محاولات عائلة مبارك للهروب من مصر ... لو كان هو من حقنا أن نعرف على الأقل حتى لا نستنكر شيئا على الرجل .. ومن أجل تكريمه التكريم الذى يليق به

لقد أصبح المشير طنطاوى في متناول اليد ...المظاهرات التي تخرج الآن تستهدفه شخصيا تطعن فيه وتطالب برحيله لا ترى فرقا بين حكمه وحكم مبارك ...وهـو كـلام فيه مغالطات،لكن مؤكد أن من يصرحون به يشعرون بصدى الحقيقة في حروفه.

لابد أن يضع الرجل الكبير في مصر الآن النقاط فوق الحروف .. أن نعرف معه رأسنا من أقدامنا كما يقولون .. لو كان يريدها فمن حقه أن يعلن ومن حقنا أن نأخذ الموقف الذي نراه صحيا، وإذا كان لا يريده فعلى الأقل عليه أن يأخذ خطوات واضحة تجلعنا نثق بيه .. إنه يترك الاحتمالات كلها مفتوحة ... ولا يغلق أيا من الأبواب التي بطل عليها ... وعله فليس من حقه ولا من حق أحد من أعضاء المجلس العسكرى أن يغضب عندما يقابل تشكيكا في النوايا أو عدم تصديق لكل ما يقال ... فالمجلس حتى الآن يتعامل بارتباك في كل الملفات التي تعترض طريقه ومن أهمها وعلى رأسها ... مستقبل المشير ورجاله السياسي ... وهو المستقبل الذي يحتاج إلى كلمة فصل ... أعتقد أننا لن نسمعها بسهولة.





هل يكره طنطاوي مبارك؟

حتى لو أحضرت المحكمة كل الشهود الذين طلبهم فريد الديب فى قضية مبارك.. ويتجاوز عددهم الألف شاهد..فإن حضور المشير محمد حسين طنطاوي للشهادة سيكون له مذاق مختلف..ووقع آخر.. وتأثير لا يمكن لأحدان يتوقعه أو يعرف المدى الذى يمكن أن يصل إليه.

قد يكون التاريخ وضع بصمته عندما ظهر مبارك في القفص. لكن مواجهة المشير كشاهد لمبارك كمتهم سيكون لها وقع مختلف. فصل جديد من فصول معجزات الثورة المصرية. التي لم يكن أحد يتوقع أنها يمكن أن تخلع مبارك من منصبه. فإذا بها تقوده هو وأولاده وكل رجاله إلى السجن. في حكاية أسطورية من الصعب أن تجدها حتى في كتب الأساطير الإغريقية.

دفاع مبارك طلب شهادة المشير طنطاوى فى قضية قتل المتظاهرين. اعتقادا منه أن شهادة الرجل الذى كان مسئولا عن الجيش وقت الثورة - والذى أعلن أن الجيش تلقى أوامر من قائده الأعلى حسنى مبارك بضرب المتظاهرين بالنار . لكن الجيش انحاز إلى المتظاهرين ولم ينفذ أمر القائد الأعلى - . . يمكن أن تكون في صف مبارك . . فالأمر صدر . . ولم ينفذ فأين الجريمة ؟ .

وقد يكون هناك اهتمام بشهادة المشير طنطاوى في قضية مبارك من الناحية الجنائية... فما سيقوله سيحرك القضية على نحو ما..

ولا يمكن لأحد أن يجزم بشيء..هل ما سيقوله المشير طنطاوي سيكون في صالح مبارك..أم سيكون خصما منه وعبئا عليه؟

لكن الاهتمام الأولى في هذه الشهادة يأتي بالنسبة لى من دلالتها السياسية.. من كشف العلاقة التي ربطت بين مبارك والمشير طنطاوى ليس خلال الفترة التي تولى فيها المشير مسئولية وزارة الدفاع (الرجل تولى المنصب في العام ١٩٩١). لكنه قبل هذا المنصب تولى مناصب عسكرية أخرى وضعته على محيط دائرة الرئيس مبارك.. ففي العام ١٩٨٧ كان طنطاوى قد تولى مهمة قيادة الجيش الثاني الميداني.. وبعد عام واحد أصبح قائدا للحرس الجمهوري.. وظل في هذا المنصب من العام ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١أي أنه ظل لأربع سنوات قريبا جدا من مبارك.. فقائد الحرس الجمهوري يحظى بمكانة هائلة لدى الرئيس.. حيث يكون مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن حراسته وتأمينه والدفاع عنه.

وعندما ترك طنطاوى الحرس الجمهورى أصبح وزيرا للدفاع برتبة فريق.. وبعدها بشهر واحد تمت ترقيته إلى رتبة فريق أول..وفي العام ١٩٩٣ تمت ترقيته إلى رتبة مشير. دعك من المناصب الأخرى التي تولاها المشير طنطاوى في الجيش منذ بداية عصر الرئيس مبارك في العام ١٩٨١..لكنني أشير فقط إلى الفترة من ١٩٨٨ وحتى ٢٠١١.

وهى الفترة التي كان فيها طنطاوى مقربا جدا من مبارك. سواء في منصبه كقائد الحرس الجمهوري. أو منصبه كوزير للدفاع بعد ذلك.

كان المشير طنطاوى واحدا من رجال نظام مبارك.. كان منفذا للسياسات العامة للدولة.. فالجيش إحدى أدوات الحكم.. لكنه وفي مساحة ما يحتفظ بخصوصية تنأى به عن التورط في أن تتحول الأداة إلى وسيلة تمكن الحاكم من أن يقمع شعبه أو يسيطر عليه أو يفرض وجوده عليه بالقوة.

وهو ما حدث فعلا في الثورة المصرية.. تحولت الداخلية إلى مجرد أداة في يلا الرئيس... لم يتردد حبيب العادلي لحظة في أن يجعل أبناء الشرطة خدما لدى الرئيس وحذاء في قدميه.. وخرج أبناء الشرطة الذين هم أبناء الشعب المصرى ليقمعوا إخوانهم وأهلهم.. لكن أبناء الجيش وبسبب خصوصيتهم لم يفعلوها.. ولم يلتزموا أو يخضعوا لما طلبه مبارك من قمع المظاهرات.. فهم يعملون في الأساس من أجل الشعب وليس

منطقيا أن يأتي اليوم الذي يقتلون فيه هذا الشعب.

هذه الخصوصية ظهرت في موقف المشير طنطاوى الذى كان لديه صراع هائل.. فالرئيس الذى يتهاوى أمامه ليس رجلا عابرا في حياته.. لقد خاضا حربا أكتوبر معا.. مبارك كان قائد القوات الجوية.. وطنطاوى لم يكن بعيدا عن الصورة.. فقد كان قائد وحدة مقاتلة بسلاح المشاة.. بل كان له دور كبير في إنهاء الثغرة التي هددت وكادت أن تفسد فرحة المصريين بنصر أكتوبر.

كما أن طنطاوى اقترب من مبارك فى سنوات قيادة الأول للحرس الجمهورى.. ثم زاد القرب عندما صعد طنطاوى إلى منصب وزير الدفاع.. لا يمكن لى بالطبع أو لغيرى أن يتحدث عن العلاقة الشخصية بين الرجلين.. فهى ملك لهما، وهما لم يتحدثا عنها قبل ذلك.. لكن هذا القرب لا يمكن أن يكون عابرا.. لابد أن كلا منهما أثر فى حياة الآخر.. لابد أن كلا منهما يحمل للآخر شعورا معينا.

أعرف أن المشير طنطاوى كان وزيراً مختلفا خاصة فى السنوات الأخيرة فى حكم مبارك.. وهى السنوات التي تفرغ فيها الرئيس هو وأسرته لإنجاح مشروع التوريث فقط.. وقد بدأ هذا السيناريو من العام ١٩٩٧.. وكان طبيعيا أن يتباعد الرجلان.. لأن مبارك كان يعرف أن الجيش لن يقبل بسهولة أن يكون جمال رئيسا وقائدا أعلى للقوات المسلحة.

قد يكون صحيحا ما تردد عن محاولات سوزان مبارك سيدة القصر التي أنهت على حياة ونفوذ وتاريخ زوجها، للإطاحة بالمشير طنطاوى من منصبه لمعرفتها الأكيدة أنه سيقف عقبة أمام التوريث.. وهو ما كشفته وثائق أمريكية عديدة.. فالرجل كان صاحب موقف واضح.

وكان صحيحا أيضا أن المشير طنطاوى وخلال جلسات عديدة في مجلس الوزراء خاصة في حكومة الدكتور أحمد نظيف اعترض وحده على تصرفات محددة لرجال الأعمال.. بل إنه ضرب مائدة الاجتماعات ذات مرة بقوة وقال موجها كلامه لنظيف: إنتم كده بتبيعوا البلد.. في إشارة واضحة إلى إهدار أراضى الدولة وتخصيصها لمن يستحق بمبالغ تافهة للغاية.

وكان صحيحا أنه اعترض على أن يكون هناك وسيطا بينه وبينه الرئيس مبارك.. حيث

كان زكريا عزمى يقف حائلا بينهما.. وهو ما جعله يحول دون أن يعرض على الرئيس بعض الشئون التى تتعلق بالجيش.. ولذلك طالب بأن يكون هناك سكرتير عسكرى للرئيس يكون همزة الوصل بينه وبين مبارك دون المرور على زكريا عزمى.. لأنه كان يعرف أن هناك لوبياً يحيط بالرجل الكبير يريد أن يعزله عن كل شيء في مصر.

لكن هذا كله لا ينفى أبدا أن علاقة خاصة نشأت وكبرت بين الرجلين - طنطاوى ومبارك - وهو ما جعل المهمة صعبة جدا على المشير.. فهو أمام خيارين.. الأول أن يقف إلى جوار الرجل الذي عمل إلى جواره أكثر من ٢٣ سنة في منصبين مقربين جدا من دائرة الرئيس، قائد حرسه ووزير دفاعه.. والثاني أن يخلع كل شيء بينهما وينحاز إلى مصر ولا أقول إلى الثوار فقط.

هناك شهود وشواهد تؤكد أن المشير طنطاوى تحدث مع مقربين منه..وعرض الأمر عليهم.. وعندما وجد من يشير إلى أن الاختيار ليس بين الشباب الشائر في ميدان التحرير وبين مبارك.. ولكنه بين مبارك ومصر.. انحاز طنطاوى مباشرة إلى مصر دون أن يفكر..وهو ما ساهم بشكل أساسى في إنجاح الثورة.. فرغم احترامي الشديد لكل ما يقال.. فنحن أمام ثورة شعب لم تكن لتنجح إلا بانحياز الجيش لها.

ليس من حقى أن أتدخل فيما يكنه المشير طنطاوى للرئيس مبارك من مشاعر.. لكنى على ثقة أن المسألة لا تدخل فى باب الحب والكره.. قد تكون هناك أسباب كثيرة لدى قطاعات متعددة من الشعب المصرى ليكرهوا مبارك كراهية التحريم.. لكن لا يوجد أى سبب لدى المشير طنطاوى ليكره مبارك.

والدليل على أنه لا يكرهه أنه لم يتسبب في إهانته حتى الآن.. يعامله كرئيس سابق رغم أنه وفي عرف الثورة رئيس مخلوع ولابد من عقابه والتنكيل به.. ولولا الضغوط الشعبية الهائلة ما كنا رأينا مبارك في القفص.. وهو أمر يمكن أن نقدره على المستوى الإنساني.

إننى لا أطالب المشير طنطاوى أن يكره مبارك على المستوى الإنسانى.. فما بين الرجلين خاص بهما. لكن لابد أن يكره المشير طنطاوى والذين معه مبارك على المستوى السياسى.. ساعتها وساعتها فقط سيستقيم الحال.. لا أزيد شيئا على ذلك.. وما بين السطور يكفى.



اجتماعات المشير والرئيس أيام الثورة

لم يكن المشير محمد حسين طنطاوى بعيدا عما جرى فى مصر أيام الثورة ... كان الرجل أحد القامات الكبيرة التى اجتمعت وناقشت واعترضت وقررت... صحيح أنه تفرغ بعد تكليفه بالنزول إلى الشارع مساء ٢٨ يناير لحفظ الأمن والسيطرة على الأمور، بعد أن انهارت الشرطة تماما، لكن ذلك لم يمنعه من أن يكون شريكا فى أحداث كثيرة ... وتفاصيل دقيقة يمكنه أن يكون شاهدا عليها للتاريخ ... وللوطن ... ولوجه الحقيقة أيضا.

ف ۲۲ يناير حضر المشير طنطاوى اجتماعا حضره رئيس الوزراء أحمد نظيف وحبيب العادلي وزير الداخلية لمناقشة التقارير التي ترصد حركة الاحتجاجات والمظاهرات.

وهو الاجتماع الذى قيل أن قرار قطع الاتصالات تم فيه، وهو ما لم يكن صحيحا على الإطلاق، فقرار قطع الاتصالات لم يفكر فيه أحد إلا بعد أحداث ٢٥ يناير فقد بدا أن المظاهرات هذه المرة مختلفة ... وأنها لن تنتهى بسهولة.

بعد هذا الاجتماع لم تجرى أية اتصالات بين الرئيس والمشير، فما تم فيه سيرفع به رئيس الوزراء تقريرا وافيا، وعليه فلم تكن هناك حاجة لأن يتحدث مبارك مع طنطاوى ولو حتى تليفونيا.

بعد أحداث ٢٥ يناير ظل حبيب العادلي يعتقد أنه قادر على السيطرة، وأن الداخلية يمكن أن تنهى المظاهرات في ساعاتها

الأولى، ولم يكن على ضباط الداخلية بعدها إلا أن يعودوا إلى بيوتهم ليتناولوا الغداء مع أولادهم وزوجاتهم.

لكن بعد ساعات قليلة لم يكن هذا هو رأى حبيب العادل، الذى اتصل من مكتب بالرئيس مبارك ليخبره بأن الوضع أصبح خارج السيطرة ... وأن قوات الأمن لم تعد قادرة على التصدى لملايين المتظاهرين الذين خرجوا من كل مكان... وزحفوا على الشوارع والميادين.

لم تكن لدى حبيب العادلي أى قدرة على التفكير..لاح له تصرف واحد، وهو أن ينزل الجيش، لا ليتعامل مع المتظاهرين فقط، ولكن لإنقاذ جهاز الشرطة الذي تحطم أيضا.

قال للرئيس نصا في اتصاله التليفوني:خيارنا الوحيد هو نزول الجيش.

تردد مبارك فى البداية ...وكانت المفاجأة أنه طلب من حبيب العادلى أن يبلغ القرار للمشير طنطاوى بنفسه، وهو ما أربك العادلى، فمبارك هو رئيس الجهاز الأعلى للشرطة وهو فى نفس الوقت القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو وحده من له الحق فى إبلاغ المشير بالأمر.

حتى هذه اللحظة لم يكن مبارك مدركا خطورة ما يجرى، ولم تكن لديه معلومات كاملة عما يحدث في ميدان التحرير وغيره من ميادين مصر... فلم يتحرك ليتحدث مع المشير، لكنه ترك المهمة لحبيب العادلي، الذي أبلغه طنطاوي بمضمون ما دار بينه وبين مبارك.

أخذ المشير طنطاوى المبادرة ...أجرى اتصالا بالرئيس مبارك الـذى طلب منه أن ينزل الجيش إلى الشارع فورا ...وأن يحافظ على الشرعيةوعلى الفور أيضا طلب المشير طنطاوى من اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية أن ينزل بالقوات إلى الشارع فورا....وهو ما حدث في تماما الساعة الخامسة مساء ٢٨ يناير،عندما رأى الجيل الذي قرر القيام بالثورة ولأول مرة في حياته الدبابات وهي تجوب الشوارع.

لم يكن هذا الاتصال التليفوني هو الملمح الوحيد لوجود المشير طنطاوي على خريطة مبارك أيام الثورة ... فقد تكررت اللقاءات وتعددت ... حتى توقفت يوم ١ فبراير وقبل موقعة الجمل بساعات ... حيث تفرغ طنطاوي ومعه رئيس الأركان الفريق سامي

عنان وبقية رجال المجلس العسكرى لمتابعة الأمر على أرض الواقع بعيدا عن غرف مؤسسة الرئاسة وجوها الخانق والملبد بالغيوم.

لم تكن اللقاءات كثيرة لكنها كانت كافيةويمكن أن نرصد منها.

اللقاء الأول:مساء الجمعة 28 فبراير

كان لابد أن يتصرف مبارك،أعلن في خطابه قبل منتصف ليل ٢٨ يناير أنه قبل استقالة الحكومة وسيشكل حكومة جديدة.

أخبر مبارك الفريق أحمد شفيق باختياره لتشكيل الوزارة الجديدة .. لكنه بذل محاولة لإبعاد المشير طنطاوى عن الجيش قبل أن يجلس مع شفيق،الذى ذهب لمقابلة الرئيس فوجده مجتمعا بطنطاوى،وهو ما جعله ينتظر خارج غرفة الاجتماع ٥٥ دقيقة كاملة، لا يغرف على وجه الدقة ما الذى يحدث في الداخل .. ولا ما الذى ينتظره هو شخصيا.

فى الاجتماع عرض مبارك على طنطاوى أن يكون نائبا للرئيس ..لكنه رفض ... فعرض عليه أن يشكل هو الحكومة الجديدة ..فواصل الرفض، فلم يكن من مبارك إلا أن ألقى بما لديه من أوراققال له أنه سيكلف الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة، ومعنى ذلك أنه سيكون وزيرا فى وزارة يرأسها من هو أقل منه رتبة عسكرية.

لم يعبَ المشير بما قاله مبارك ..ولم يظهر له ضيقا مما قاله،فزاد مبارك وقال له:ولـو حدث خلاف بينك وبينه فسوف أنحاز له هولكن المشير أصـر عـلى موقف وعـلى رفضه.

لم يكن عرض مبارك على المشير منصبى النائب ورئيس الوزراء محاولة للإنقاذ، لكنه وحتى النفس الأخير كان يحاول أن يمكن ابنه جمال من رقبة مصر.

كان مبارك يعرف أن الجيش لن يقف فى صفه ..ولن يقمع المتظاهرينبسبب مواقفه السابقة الرافضة للتوريث والمحتجة على الفساد ...فأراد مبارك أن يحدث خلخلة فى تركيبة الجيش،وكان مستعدا فى حالة قبول طنطاوى أى من المنصبين أن يعين مكانه رئيس سلاح الحرس الجمهورى،أو يأتى بعسكرى خرج من الخدمة - كما فعل قبل ذلك عندما أتى بيوسف صبرى أبو طالب فى أعقاب إبعاده لأبو غزالة - وبذلك يضمن أن علاقته بقواد الجيش ليست قوية ...فيستطيع أن يسيطر على الكل.

رفض المشير طنطاوى كل ما عرضه عليه مبارك،لكن مبارك حاول توريطه من ناحية أخرى ..فقد أراد أن يعينه فى حكومة شفيق وزيرا للدفاع ونائبا لرئيس الوزراء ..على الأقل ليكسب وده...لكنه رفض وأجرى اتصالا بزكريا عزمى بعد أن عرف ما يخطط له الرئيس،وقال له:اصرفوا نظر عن حكاية نائب رئيس وزراء دى ...وكفاية وزير دفاع.

اللقاء الثاني: صباح الأحد ٣٠ يناير:

بعد أن استقر مبارك على التشكيل الوزارى تفرغ المشير طنطاوى هو وأعضاء المجلس العسكرى لمتابعة ما يقوم به رجال القوات المسلحةكان مقرهم هو «ميم - ١٠» ...وهى غرفة عمليات أديرت منها حروب سابقة ..وتقع تحت جبل المقطم.

كان المشير ورئيس الأركان يتابعان عبر الشاشات وقائع اليوم السادس للثورة، وفجأة جاءهما إخطار عاجل ملخصه أن الرئيس ونائبه عمر سليمان في الطريق إلى مركز العمليات.

بعد دقائق دخل مبارك إلى مركز العمليات، ويبدو أنه كان يخشى من اغتياله أو اعتقاله، ولذلك جاء في سيارة مرسيدس مصفحة ضد الرصاص وضد دانات الدبابات والمدرعات ... كما أنه لم يخطر المشير بموعد وصوله إلا قبلها بدقائق.

لكن المفاجأة أن جمال مبارك كان في صحبة أبيه.

كان مبارك يدرك أن ظهور جمال في الصورة بأى شكل من الأشكال يمكن أن يكون مستفزا للجماهير الثائرة، ولذلك طلب من المشير أن يصدر تعليماته بعدم إظهار صورة جمال في هذا اللقاء الذي سيبثه التليفزيون، وألا يظهر في الصورة الصحفية التي سترسل للصحف.

وبالفعل كانت المنصة التي ظهرت إعلاميا تضم من اليسار كلا من سامي عنان وإلى جواره عمر سليمان ثم الرئيس مبارك ثم المشير طنطاوي ..وخلفه بثلاثة صفوف كان يجلس جمال مبارك إلى جوار القادة العسكريين.

صورة واحدة فقط هي التي ظهر فيها المشير طنطاوي ..أما الصورة التليفزيونية فلم تلتفت إليه، واعتقد البعض أن الرئيس يريد أن يحجبه ليصور للعالم أنه لا يزال في الصورةلكن العلة كانت في جمال الذي كان مزعجا للجميع حتى اللحظة الأخيرة.

ذهاب مبارك إلى غرفة العلميات لم يكن قراره ..ولم تكن فكرتهوطبقا للتقارير الإسرائيلية عما حدث أيام الثورة،فقد كانت هذه فكرة أصدقاء مبارك في الموساد حتى يرسل للعالم برسالة مفادها أنه لا يزال قويا وممسكا بالأمور ..وأن الجيش معه.

لم يستمر هذا اللقاء إلا عشر دقائق فقط...بدا فيها مبارك مرتبكا ..طلب اطلاعه على الموقف الميداني للقوات المسلحة في حماية المنشآت وتواجدها في الميادين والمناطق الرئيسية، وبالفعل أعطاه طنطاوي فكرة مختصرة عن الأوضاع.

لكن قبل أن ينصرف مبارك من مركز العلميات طلب من قائد السلاح الجوى تنفيذ الخطة وإرادة ...وهى خطة تقوم على استخدام سلاح الطيران في تهديد المتظاهرين ...لكن المشير اعترض على الخطة خوفا من فداحة الخسائر ..وطلب من الرئيس أن ينتظر قليلا ليعرف ما الذي يمكن أن تسفر عنه الأحداث.

وتقريبا كأن هذا هو أول خلاف بين الرئيس والمشير ...فبعدها سار كل منهما في طريق، وإن لم يمنعهما الخلاف من اللقاء أكثر من مرة ...بل وتبادل بعض المكالمات التليفونية.

اللقاء الثالث:صباح الاثنين ٣١ يناير:

كان لابد أن يجتمع مبارك مع رجال حكومته الجديدة التى شكلها على عينه الفريق أحمد شفيق....وهى الحكومة التى خرج منها ١٥ وزيرا من بينهم رجال الأعمال ...وشلة جمال مبارك، لكنها لم تلقى قبولا فى الشارع.

عندما عرض مبارك على شفيق أن يقوم بتشكيل الوزارة قال له استبعد من تشاء،لكن لا تستبعد اثنين فقط هما أحمد أبو الغيط وزير الخارجية والثاني ممدوح مرعى وزير العدل.

قبل أن يصل أحمد شفيق إلى بيته عائدا من لقاء مبارك ..وجد الرئيس يحدثه في أمر أنس الفقى ..قال له خذه معك في التشكيل الجديد، ممكن تخليه وزير شباب كما كان ...لم تمر سوى ساعات قليلة حتى كان قرار الرئيس أن يبقى أنس الفقى وزيرا للإعلام، ويبدو أن هذا كان بسبب ضغوط جمال مبارك الذي كان يرى في أنس رجله المخلص الذي يمكن من خلاله أن يسيطر على منظومة الإعلام ويوجهها إلى حيث

يشاء.

حضر المشير طنطاوى هذا الاجتماع وكان صامتا طول الوقت، ويبدو أنه خرج منه حازما أمره فيما سوف يفعله، كان عمر سليمان موجودا في الاجتماع بصفته الجديدة كنائب لرئيس الجمهورية.

وفي الاجتماع توصل طنطاوي إلى أن مبارك يعيش في غيبوبة ولا يعرف ماذا يدور خارج القاعة التي يعقد فيها إجماعه.

بعد الاجتماع مباشرة قال لبعض مساعديه أن جمال وشلة المنتفعين لا ينقلون الصورة بشكلها الحقيقى لرئيس الدولة ... وهناك إصرار على تصوير ما يجرى على أنه أعمال شغب مدفوعة من قوى خارجية وداخلية لاتريد الاستقرار لمصر...وهو ما سيدفع بمبارك إلى التمسك بعناده ورفض الاستجابة لأى مطلب من مطالب المصريين.

كانت مطالب الثوار في الميادين المختلفة تتصاعد ..وكان أن تصرف الجيش بحكمة، وأصدر بيانه الأول مساء ٣١ يناير، وهو البيان الذي كان واضحا وحادا وحاسما في تحديد الاتحيازات، فقد كانت بنوده على النحو التالى:

اللقاء الرابع:ظهر الثلاثاء ١ فبراير:

أولا: أن القوات المسلحة على علم ودراية بالمطالب المشروعة التي ينادى بها المواطنون الشرفاء.

ثانيا: أن الجيش يكفل حرية التعبير عن الرأى وحماية المسيرات السليمة طبقا لـنص الدستور.

ثالثا: تحذر القوات المسلحة جميع الخارجين على القانون الذين يعملون على ترهيب المواطنين وترويع أمنهم، وتؤكد أنها ستستخدم ضدهم إجراءات صارمة بإحالتهم إلى محاكم عسكرية عاجلة.

رابعا: تطالب القوات المسلحة الأهالى بالاستمرار فى الحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة من خلال استمرار تنظيم لجان المقاومة الشعبية التى قامت بدور فعال فى القبض على عدد من الخارجين على القانون وتسليمهم للوحدات العسكرية المنتشرة فى ربوع مصر.

خامسا:القوات المسلحة تؤكد أنها لن تستخدم العنف مع أبناء مصر الشرفاء مع ضمان حقهم في حرية التعبير السلمي عن رأيهم.

قبل إصدار البيان كانت هناك ترتيبات واضحة لتمريره إلى الرأى العام ... فقبل زار طنطاوى ميدان التحرير، ووقف يتحدث مع جنوده قائلا لهم: مصر تحتاجكم الآن ... وعمل الجيش على إذاعة البيان بعيدا عن أنس الفقى لأن القادة كانوا يعرفون أن أنس لن يذيعه لإنحيازه الواضح لجمال مبارك ... وهو ما خاطر به عبد اللطيف المناوى الذى أذاع البيان على مسؤوليته بعد أن حصل على تسجيله من اللواء إسماعيل عتمان في مبنى التليفزيون.

بعد إذاعة البيان تأكد مبارك أن الجيش تخلى عنه ... انحاز إلى الشرعية التى يراها ... وهى شرعية الشعب... لم يضيع مبارك وقتاءاتصل زكريا عزمى رئيس الديوان بمكتب المشير ويمكتب رئيس الأركان ليخبرهما أن هناك لقاء مساء يوم الثلاثاء ١ فبراير.

كان المشاركون في هذا اللقاء خسة هم : الرئيس مبارك وناثبه عمر سليمان ... ورئيس الوزراء أحمد شفيق ووزير الدفاع حسين طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان.

بدا أن مبارك غاضب للغاية من البيان الذي صدر عن القيادة العليا للقوات المسلحة، فقد تحدث البيان بصراحة عن حماية المتظاهرين والتأكيد على مشروعية مطالبهم وتفهمهالكن الغضب الذي يضمره مبارك أفرج عنه في صيغة عتاب فقط.

سأل مبارك طنطاوى عن سبب إصدار البيان؟

فرد المشير أن البيان يعكس موقف القوات المسلحة الأساسى والمبدئي من رفض استخدام العنف ضد المتظاهرين، وأنه تأكيد على موقف القوات المسلحة في حماية الوطن والشعب.

كان من رأى مبارك أن مثل هذا البيان سوف يشجع المتظاهرين على الاستمرار في تظاهراتهم والإصرار على رفع سقف مطالبهم، وأن ذلك ما كان يجب أن يتم دون التشاور مع رئيس الجمهورية والذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في الوقت نفسه.

في هذه اللحظة تداخل سامي عنان في الحوار وتحدث عن مسؤولية النظام السياسي فيما وصلت إليه الأوضاع في البلاد، وما حدث في الانتخابات البرلمانية وما شابها من

تزويرولم يختم عنان كلامه إلا بقوله:لم يجد الناس من يسمع صوتهم أو يلبى مطالبهم.

وأكمل طنطاوى بما يريده،قال إن الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق أن يلبى الرئيس مطالب المتظاهرين،وأن تبدأ على الفور خطوات جادة تقنع الناس بأن أبواب الإصلاح الحقيقية قد بدأت،وإلا فإن الأوضاع سوف تزداد تدهورا.

أدرك مبارك أن هناك اتفاقا بين وزير الدفاع ورئيس الأركان ...وأنه لن يستطيع أن يسيطر عليهما أو يجذبهما إلى صفه، وقد يكون في اللحظة التي انتهى فيها الاجتماع قرر أن يقصيهما من منصبيهما، لكن بعد أن يتمكن من السيطرة على المظاهرات، وهو ما حاوله في مساء نفس اليوم عندما ألقى خطابا عاطفيا ربح به كثيرا، لكن ما حدث في اليوم التالى في موقعة الجمل أفقده تعاطف الجميع ... ومنح المتظاهرين في كل مكان تصميما على أن يرحل مبارك الآن وليس غدا.

لقد استغرق هذا اللقاء وقتا طويلا، للدرجة التي دفعت أعضاء المجلس العسكرى إلى الاعتقاد بأن المشير ورئيس الأركان تم اعتقالهما، لكن شيئا من هذا لم يحدث، فلم يكن لأحد أن يفكر في ذلك والجيش يسيطر على كل شئ.

كان اللقاء الرابع بين طنطاوى ومبارك هو اللقاء الأخير ... فقد أدرك كل منهما أن بقاءه مرهون باختفاء الآخر، ولأن الجيش يملك القوة والشرعية ومساندة الشارع وتأييد الثوار .. فكان لابد أن يرحل مبارك.

ولذلك لم يكن غريبا ما نشرته الواشنطن بوست على لسان «ليون بانيتا» مدير المخابرات المركزية الأمريكية من أنه على يقين من أن العسكريين المصريين قرروا إعفاء مبارك من منصبه قبل يوم توقيعه على قرار التنحى .. فقد كانوا مسيطرين على البلاد سواء وافق مبارك أو رفض.

لم يكن الصراع بين مبارك وطنطاوى صراع مصالح ..كان صراع بقاء ..وكان المشير ورجاله يعرفون أن مبارك إذا استرد قوته وسيطرته فسينتقم من الجميع ...وعلى رأسهم رجال المجلس العسكرى،ولذلك لم يكن غريبا ما قاله سامى عنان فى أحد اجتماعاته مع بعض المثقفين:لو كانت الثورة فشلت لأعدمنا وشنقنا جميعا وعلقنا على باب زويله.

الاتصال الأخير:صباح الجمعة ١١ فبراير:

انقطعت الاتصالات واللقاءات بين طنطاوى ومبارك ...ألح طنطاوى كثيرا على عمر سليمان أن يحمل للرئيس طلبه بأن يتنحى ويترك الحكم،لكن اتصالا أخيرا جرى بين الرجلين الكبيرين ،تم تحديدا في الساعة الحادية عشر والثلث من صباح الجمعة ١١ فبراير.

كان مبارك هو من اتصل بالمشير طنطاوى...لم يعاتبه ..لم يسأله في شيء ..لم يطلب منه شيئا، فقط قال له: شيلها.

كانت الكلمة محيرة وملغزة،ولذلك سأل طنطاوى سليمان:الرئيس يقصد إيه ...هل سيستمر في السلطة ؟.هـل سيذهب إلى شرم الشيخ في إجازة يعـود بعـدها إلى مهـام وظيفته؟

أجاب سليمان بعبارة مقتضبة: الرئيس سيتنحى.







الفريق الكامن في الجلس العسكري

اهذا الرجل لا يستهان به،

ملامح وجهه التى لا تشى بالكثير ...وقفته التى يبدو فيها معتز بنفسه... لا يأبه بمن ينظر إليه أو يتابعه أو يترقب خطواته ...نظراته الحادة الحاسمة التى لا تعرف ترددا ... دوره الذى لا يـزال مجهولا و غامضا ومراوغا فى كواليس الثورة المصرية وهـى عـلى أعتابها لا تزال ... تأثيره فى مجريات الأمور دون أن يكون ظهـورا ملحوظا أو مقلقا ... تواجده الدائم إلى جوار المشير طنطاوى إن لم يكن فى مقدمة الصورة ففى خلفيتها...

اسمه الذي يتردد دون انقطاع رغم أنه تقريبا لم يتحدث بعد إلا في مناسبات قليلة وبكلمات أقل .

كل ذلك وربما غيره الكثير لا نعرف لا يشكل فقط حاضر وواقع أركان حرب الجيش المصرى الفريق سامى عنان، بل يشكل مستقبله ويرسم ملامح ما ستأتيه وتأتينا به الأيام ... وهو مستقبل أعتقد أن الرجل لا يغفل عنه ..يراه رأى العين ..وإن كان البت فيه مؤجل إلى حين ... رغم أننا فى زمن اقتناص الفرص ..لكن من قال أن الفرص تأتى لأصحابها حتى لو لم يسعوا إليها من الأساس.»

لا يمكن لنا أن نرصد طلة الفريق سامى عنان على الثورة المصرية،دون أن نمر على ما قاله ورواه بنفسه للزميل الكاتب الكبير مصطفى بكرى فى كتابه «الجيش والثورة من الميدان إلى

الانتصار» ... فالرجل أفصح عن بعض ما قام به ..وإن كان الكل لا يزال مخفيا.

فى ٢٤ يناير أى قبل اندلاع أحداث الغضب بيوم واحد، كان الفريق سامى عنان قد سافر إلى أمريكا في زيارة تتعلق بسبل التعاون العسكرى بين البلدين، تعطلت الطيارة بعض الوقت فاضطر إلى السفر إلى العاصمة الفرنسية باريس ومنها إلى واشنطن.

صباح ۲۸ يناير كان الفريق عنان يتناول إفطاره مع اثنين من قادة البنتاجون ...وإذا به يتلقى اتصالا هاتفيا من المشير طنطاوى يبلغه بضرورة قطع زيارته والعودة سريعا إلى القاهرة.

طلب عنان من الملحق العسكرى للسفارة المصرية بواشنطن إجراء الاتصالات اللازمة للعودة على طائرة مصر للطيران المتجهة إلى القاهرة، وقبل أن يغادر أمريكا قابله رئيس القيادة المركزية بتكليف من الرئيس الأمريكي باراك أوباما في قاعدة «أندروز».

سأل رئيس القيادة المركزية الأمريكية سامى عنان سؤالا واحدا: هل سيستخدم الجيش المصرى القوة ضد المتظاهرين؟ (لاحظ أن السؤال كان قبل أن تصل إلى أمريكا أخبار الانهيار الأمنى وسقوط جهاز الشرطة ونزول الجيش إلى الشارع بتكليف من حسنى مبارك)... فأجاب عنان بإجابة قاطعة: الجيش لن يستخدم القوة أبدا ضد الشعب .. مهمتنا هي حماية المتظاهرين وليس الاعتداء عليهم».

لم يختلف ما قاله سامى عنان صباح ٢٨ يناير عما قاله قبلها بساعات قليلة في حفل عشاء أقامه على شرفه مساعد وزير الدفاع الأمريكي للأمن الإقليمي... فخلال العشاء أعلن عنان أن الجيش إذا قدر له النزول إلى الشارع فلن يتخلى عن رسالته الوطنية، دون أن يفسر بقليل أو كثير ما هي هذه الرسالة الوطنية... وإن بدت بعد ذلك أنها حماية المتظاهرين وعدم فتح النار على الشعب.

في الطائرة المتجهة إلى القاهرة فوجئ عنان بالمضيف يتوجه إليه ببعض الأسئلة التي أجاب عليها برحابة صدر ودون ضيق.

قال له: هل سيضرب الجيش المتظاهرين؟... فرد عنان: أبدا ... هذا لن يحدث إطلاقا.

فأعاد المضيف السؤال بصيغة أخرى:ماذا إذا أصدر رئيس الجمهورية أمرا للقوات

المسلحة باستخدام العنف ضد المتظاهرين؟... رد عنان مؤكدا: لن ننفذ الأمر ... القوات المسلحة هي جزء من الشعب ولا يمكن أن تقبل بهذا ... مهمتنا هي حماية المتظاهرين والمنشآت العامة...وكأن المضيف يريد أن يستنطق عنان بشئ ما،سأله: وماذا إذا اعتدى المتظاهرون على القوات التي نزلت إلى الشارع؟، فرد عنان منهيا الحوار: سوف نتمسك بضبط النفس وسوف نمد أيدينا للمتظاهرين ولن نقف ضدهم أبدا.

لاحظ أن سامى عنان تحدث دون أن يرجع إلى المشير طنط اوى، لم يقل مثلا أنه أجرى اتصالات أو مشاورات مع المشير ليصل معه إلى صيغة نهائية لموقف الجيش مما يجرى. لقد أعلن موقف الجيش الذى لم يتغير ولم يتبدل ولو بحرف واحد عما تعهد به في أمريكا . وكأنه كان يرسم السيناريو الكامل للأحداث رغم أنها كانت في أولها . ولم يكن النظام أسفر عن وجهه القبيح فيها بعد.

ومن المطار إلى وزارة الدفاع مباشرة،التقى عنان بالمشير طنطاوى ...ومن يومها تقريبا لم يفارقه فهو يلازمه فى مكتبه وفى جولاته الخارجية ولقاءاته المباشرة مع المسؤولين لا يختفى الرجل عن الصورة أبدا ... لا تشعر به تابعا للمشير على الأقل بحكم الرتبة العسكرية ..بل تشعر به شريكا من اللحظة الأولى.

كان سامي عنان وخلال اللقاءات التي جمعته بالرئيس مبارك وفي حضور المشير طنطاوي بالطبع مؤثرا في سير الأحداث وفي مسار النقاش.

الشاهد على ذلك كان فى لقاء مبارك مع المشير والفريق فى أول فبراير، بعد أن أعلن المجلس العسكرى بيانه الذى أكد فيه أنه يتفهم مطالب الشوار التى يراها مشروعة ... كان مبارك غاضبا .. تحدث المشير طنطاوى ... وتحدث سامى عنان موجها كلامه للرئيس مبارك ومؤكدا مسئولية النظام السياسى فيما وصلت إليه الأوضاع والممارسات التى جرت خلال فترة الانتخابات وما شابها من تزوير ... ولأن الوقت لم يكن وقت مجاملات، فقد صاغ عنان ما أراده فى جملة واحدة: إن أحدا يا سيادة الرئيس لم يسمع صوت الناس أو يلبى مطالبهم.

لقد أبدى عنان قبل هذا الكلام ضيقه وتبرمه مما حدث في مصر،قال: كنا نشعر

بالإهانة والخجل من جراء ما يحدث في مصر خاصة بعد الانتخابات البرلمانية التي جرى تزويرها على أوسع نطاق ... بهدف إسقاط كافة رموز المعارضة من التواجد داخل البرلمان.

كان سامى عنان خلال أيام الثورة بطلاً كامنا .. يتحرك فى كل اتجاه دون أن يشعر به أحد، كان هناك نوعان من الاجتماعات ... الأول ثنائي يجمع المشير والفريق على مائدة واحدة يتشاوران فيه فى خطوات القوات المسلحة التى تتناسب مع تطورات الأحداث.

هذه الاجتماعات لم يخف سامى عنان شأنها بل قال أكثر من مرة، وكان مصطفى بكرى محددا عندما عبر عنها فى كتابه «الجيش والثورة» عندما قال نصا: « منذ قليل كان الفريق سامى عنان قد وصل إلى مكتبه بوزارة الدفاع، لقد كان على موعد عاجل مع المشير، كان اللقاء مقصورا عليهما فقط، قبل أن يعقدا اجتماعات موسعة مع أعضاء بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكان السؤال :ماذا سنفعل إذا صمم مبارك على سحق المتظاهرين؟» (١).

أما النوع الثانى من الإجتماعات فكانت اجتماعات موسعة يحضرها سامى عنان إلى جوار المشير في حضور آخرين لكن بعد أن يكون الخط العام لما سيسير عليه المجلس قد تم تحديده في الاجتماع المغلق بين المشير والفريق.

كان يمكن للقدر أن يدبر للفريق سامى عنان دورا أسطوريا خلال أحداث الشورة ففى ٧ فبراير، حضر المشير طنطاوى اجتماعا لمجلس الأمن القومى حضره عمر سليمان نائب الرئيس وأحمد شفيق رئيس الوزراء وفتحى سرور رئيس مجلس الشعب وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية واللواء مراد موافى مدير جهاز المخابرات العامة وزكريا عزمى رئيس ديوان رئيس الجمهورية.

في هذا الاجتماع حدثت مواجهة بين المشير والرئيس، تحدث طنطاوى عن الأوضاع التي تزداد تدهورا ... وعن التعامل معها الذي لا يزال بطيئا ... وعن القرارات الحاسمة التي يجب أن تصدر ... وألقى طنطاوى وربما مبكرا بكرة اللهب عندما قال: في حال

⁽١)كان هذا اللقاء بعد أن تقدمت حكومة نظيف باستقالتها إلى الرئيس مبارك ...وبدأ أحمد شفيق يشكل حكومته الجديدة.

زحف المواطنين لمحاصرة مؤسسات الدولة بما فيها القصر الجمهورى فالموقف سيزداد صعوبة وتعقيدا.

سأله مبارك: وماذا عن دور القوات المسلحة في حماية الشرعية الدستورية؟...رد طنطاوى: إن القوات المسلحة تبذل قصارى جهدها في حماية منشآت الدولة والتصدى لأعمال البلطجة والانفلات الأمنى في غياب الشرطة، ولكن الجيش لن يستطيع استخدام العنف أو إطلاق الرصاص ضد أبناء الشعب مهما كان الثمن في المقابل.

كان التحدى واضحا بين الرئيس والمشير، ولم ينهى طنطاوى كلامه إلا برسالة واضحة سمعها مبارك بعناية، قال له: إننى أطالب بتقديم تنازلات سياسية كبيرة لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح وتهدئة الشارع.

لم يكن سامى عنان إلى جوار طنطاوى فى هذا الاجتماع، وعندما تأخر قفز إلى خياله أن الرئيس يمكن أن يغدر بالمشير ...أن يعتقله أو يقيله...ساعتها كانت الكرة فى ملعب سامى عنان، الذى وضع عدة سيناريوهات للتحرك، لكن خروج المشير من الاجتماع سالما لم تمنح عنان أن يلعب هذا الدور التاريخي.

لقد أفاض مصطفى بكرى فى الحديث عن الدور الذى لعبه سامى عنان فى الشورة ...لكنه فى الغالب لم يقترب بعد من الدور الحقيقى والكامل لهذا الرجل ..بل إن سامى عنان لم يتحدث بدرجة كافية عما جرى سواء فى القاعدة الحربية الأمريكية قبل أن يعود إلى القاهرة ...أو عن كواليس ما كان يدور فى القصر الجمهورى وهو شاهد عليه وشريك فيه.

أعرف أن المشير طنطاوى يدير الأمرومن يعملون في المجلس العسكرى يعاونونه في الأمر كل بما يعرفه ويفهمه ويقدر عليه، لكن وضعية سامى عنان مختلفة، إنه مثل رمانة الميزان التى تعيد الأمور إلى نصابها في الوقت المناسب.

وقد كشف المشير طنطاوى عن الدور الذى يقوم به هذا الرجل عبر تصريح عفىوى القى به عندما كان يفتتح بعض المشروعات الإقتصادية فى الفيوم الأسبوع الماضى، ففى عز انفعاله وحديثه الحماسى قال:الشعب المصرى العظيم ده مستنينا نظبط الأمور ...مش كده واللا إيه يا سيادة الفريق سامى ...فرد سامى على الفور: طبعا يا فندم.

طبعا يا فندم مفتاح سر هذا الرجلإن أيامه قادمة لا محالة ..وفي التوصيف السياسي العميق فإننا يمكن أن ننظر إليه على أنه فريق كامن في المجلس العسكري، يمتلك من القوة والطاقة والأفكار ما يمكن أن يدفع به الأمور إلى الوجهة التي يريدليس علينا إلا الانتظاروشواهد الحال تقول أنه انتظار لن يطول.





تقارير الأمريكان وتـل أبيب والإخوان عن سامي عنـان

في حياة كل قائد عسكرى لحظة بطولة نادرة، هي التي ترفعه إلى السماء، وترتبط به، ويتم تعريفه من خلاله، لن يرهقنا العناء كثيرا عندما نبحث عن هذه النقطة في ملف خدمة الفريق سامي عنان، رئيس أركان حرب الجيش المصرى، وهو المنصب الذي يشغله منذ العام ٢٠٠٥ وحتى الآن.

التدرج العسكرى لسامى عنان معروف ومعلن، فقد شارك في حرّب الاستنزاف فى الفترة ما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٧، وكان أحد من تحقق على أيديهم نصر أكتوبر، وفى العام ١٩٨١ تم تعيينه قائدا لكتيبة صواريخ فى الدفاع الجوى، وفى العام ١٩٩٠ انتقل إلى المغرب ملحقا عسكريا بها، ليقضى هناك عامين كاملين...وهي الفترة الوحيدة التى قضاها عنان خارج مصر.

بعد عودته وفي أغسطس ١٩٩٢ عين عنان قائد لـواء،ثم وفي ينــاير ١٩٩٦ عين قائدا للفرقة ١٥ في الدفاع الجوى بمدينة الأقصر.

في هذه الفترة تحديدا أمسك سامي عنان بلحظة بطولته الناردة، ففي العام ١٩٩٧ وقعت مذبحة الأقصر، وكان وقتها عقيدا، عندما هاجم أفراد من الجماعة الإسلامية السياح في الدير البحري، وعجزت الشرطة عن ملاحقتهم، فتصدى عنان برجاله واستطاع أن يمسك بعدد من أفراد الجماعة الإسلامية، والأكثر من ذلك أنه ساعد في فرض الاستقرار على مدينة الأقصر.... وكان

طبيعيا أن تصبح هذه الواقعة نقطة انطلاق عنان في سلم المؤسسة العسكرية المصرية.

نحن أمام رجل عسكرى من الطراز الأول، وهب حياته كلها للعسكرية، ولم يكن غريبا أن نعرف أنه درس في كلية أركان حرب في فرنسا، وحصل على زمالة الدفاع الوطنى من أكاديمية ناصر العسكرية، وزمالة كلية الحرب العليا، وتلقى العديد من الدورات المتخصصة في مجال الدفاع الجوى من روسيا وفرنسا، كل ذلك أهله لأن يحصل على وسام الملك عبد العزيز من الدرجة الممتازة.

التحق عنان بدورة أركان حرب أهلته لتولى مناصب قيادية في سلم المؤسسة العسكرية، فتولى بعدها منصب رئيس فرع العمليات في يوليو عام ١٩٩٨، شم رئيسا لأركان قوات الدفاع الجوى في يناير ٢٠٠٠، شم قائدا للقوات الجوية في ٢٠٠١، وفي العام ٢٠٠٥ أصبح رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى برتية فريق.

هناك خلاف طفيف على المكان الذي ولد فيه سامي عنان، فهناك من يشير إلى مولىده في القاهرة، وهناك من يشير إلى مولىده في قريبة سلمون القماش بالدقهلية، لكن ما لا خلاف عليه أنه ولد في العام ١٩٤٨، أي أنه يحمل على كتفيه الآن ٦٣ عاما.

كان سامى عنان داخل المؤسسة العسكرية علما،معروف عنه التفوق والحسم والحزم أيضا،لكنه خارج جدران المؤسسة العسكرية،كان مجرد إسما من أسماء قادتها المذين يعملون في صمت، لا أحد يعرف عنه الكثير...ولا يفكر أحد في خطوته القادمة،التي يمكن أن تكون خارج المؤسسة العسكرية من الأساس.

لكن وبعد ثورة ٢٥ يناير،انقلبت حياة الرجل رأسا على عقب،فمن بين ما فعلته الثورة أنها دفعت باسم سامى عنان إلى صدارة المشهد،ولم يكن ذلك بعد تنحى الرئيس مبارك عن الحكم في ١١ فبراير،كبقية أعضاء المجلس العسكرى،ولكن اسم سامى عنان تردد منذ اليوم الأول للثورة.

كان سامى عنان فى زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الفور قطعها، لكن عودته لمصر تأجلت عدة ساعات، وهو ما جعل البعض يذهب بتفسيره إلى أن هناك مناقشات ما تدور فى واشنطن حول مصير الشورة المصرية، وأن سامى عنان سيكون الرجل الذى سيحدد هذا المصير بعد عودته.

كان التفسير مبالغا فيه، ربما لأنه لم يكن قائما على معلومات دقيقة، لكن على أية حال كان لسامى عنان دورا كبيرا ومؤثرا في الثورة، ظهر من خلال ما صرح هو به، من أن هناك أوامر صدرت للجيش بأن ينهى الثورة ويقضى على المتظاهرين، من خلال تسويتهم بأرض ميدان التحرير، لكن الجيش رفض، وقرر إنحيازه للشعب منذ اللحظة الأولى.

بعد أن تنحى مبارك تصدر سامى عنان جانبا كبيرا من المشهد، وكان باعثا للاطمئنان عندما كشف لبعض شباب الثورة في لقاءه بهم، أنه كانت هناك محاولة للانقلاب على الثورة، يقودها قائد الحرس الجمهورى السابق، لكن المحاولة تم وأدها، وأن قائد الحرس الذى حاول التعاون مع رجال من الداخلية الآن رهن الاعتقال، هو ومن تعاون معهم.

سامى عنان واصل تطميناته،عندما أعلن أنه سيتصدى للثورة المضادة التى يقودها رجال النظام السابق،وكان التعبير الذى قاله دقيقا ومعبرا في آن واحد،قال: « لو همه مش ناويين ما يلموش نفسهم،احنا هنوريهم العين الحمرا».

«العين الحمرا»...كان هذا التعبير تحديدا رسالة واضحة للطرفين،من قاموا بالثورة أن يطمأنوا لأن الجيش يقوم بمهتمه في حماية الثورة،ولمن يقومون بالثورة المضادة أن الجيش لن يسمح لكم بأن تصلوا إلى أهدافكم.

سامى عنان لم يتحدث بلغة القوة فقط، بل استخدم المنطق، وخاطب العالم بما يفهمه، فبعد أحداث الفتنة الطائفية العديدة، التي شهدتها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وجه رسالة واضحة للعالم كله، قال: «أوجه رسالة لكل المسيحيين والاتحاد الأوربي بأكلمه. الإسلام ليس بدين تطرف ولا إرهاب، وكل تفجيرات الكنائس الإسلام منها براء، وقد أثبتت الأيام لكم بأن هناك أيدى خفية ألصقت التهم بنا حتى ينشروا الكراهية في قلوبكم للمسلمين».

هذا الظهور المتميز لسامى عنان جعله يداعب خيال المصريين، بأنه يمكن أن يكون رجل الأقدار القادم لقيادة مصر، والخروج بها من مأزقها الذى تركها فيه الرئيس مبارك، وكانت كل التقارير التى وردت عن الرجل ومن جهات مختلفة داعمة ومؤكدة على أنه يستحق أن يكون الرجل القادم.

فمايك مولر رئيس هيئة أركان المشتركة الأمريكية كشف ما قاله سامي عنان له،من

أ. الجيش المصرى ملتزم بالحفاظ على الاستقرار، وربما هذا ما يفسر أن الجيش أعلن ومنذ اللحظة الأولى للثورة أن مطالب الثوار مشروعة، مولر قال نصا: «عنان أكدلى أنهم ملتزمون بذلك وسيظلون نصيرا للاستقرار في بلادهم».

شهادة مولر يمكن أن نضعها إلى جوار شهادة أمريكي آخر، وهو خبير بشئون الشرق الأوسط العسكرية في واشنطن، كان قد التقى بعنان، قال عنه: «رئيس أركان حرب الجيش المصرى يحظى فيما يبدو باحترام الولايات المتحدة الأمريكية».

المخابرات الإسرائيلية ترى أنه ضابط محترف وغير سياسى، لكنه في الوقت نفسه يحظى بثقة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أشار مصدر من المخابرات الإسرائيلية إلى أن: «الأمريكيون يعرفونه جيدا وهم معجبون به».

كلام المخابرات الإسرائيلية قد يكون فيه نوع من كسب ود الرجل،الذى كشف عمر سليمان مدير المخابرات المصرية ونائب الرئيس السابق إلى أنه لم تكن له أية تعاملات مع إسرائيل من أى نوع،ولذلك فإن رجال الموساد يترقبون ما الذى ستسفر عنه الأيام القادمة فيما يخص هذا الرجل.

جماعة الإخوان أدلت بدلوها في الحديث عن سامى عنان، وكان حديثها مرحبا به، صحيح أن الكلام كان لكمال الهلباوى أحد قياديي الإخوان في الخارج، لكن كلام إخوان الداخل لن يختلف كثيرا عما قاله الهلباوي.

الهلباوى فى تصريحه لوكالة رويترز أشاد بعنان ورشحه لأن يكون خليفة مقبولا لمبارك لأنه كما يرى: «رجل غير قابل للفساد»...ويضيف الهلباوى: «يمكن أن يكون عنان رجل المستقبل فى مصر، وأعتقد أنه سيكون مقبولا لأنه يتمتع بسمعة طيبة ،فهو لم يتورط فى الفساد ولا يعرف عنه الناس ذلك».

تبقى النقطة الأهم الآنوهى فى أى شئ يفكر سامى عنانكيف ينظر إلى مستقبله،إننى لا أعلم الغيب،لكن قراءة بسيطة للأحداث المرتبكة والملتبسة التى تمر بها مصر تؤكد أن الرئيس القادم لن يكون إلا من رجال القوات المسلحةلكن ولأن تتابع الأحداث يقول أن القوات المسلحة لن يكون لها مرشح رسمى،فإننا أمام احتمال أن يكون المرشح مدنيا من خلفية عسكرية.

حتى الآن هناك في المشهد السياسي اثنان ممن يحملون هذه الصفة (المدنى بخلفية

عسكرية)، الأول هو اللواء محمد على بلال قائد القوات المصرية فى حرب الخليج الثانية، والذى أعلن رسميا عن خوضه لانتخابات الرئاسة القادمة، والثانى هو الفريق مجدى حتاتة رئيس أركان حرب الجيش المصرى السابق وهناك ثالث بالطبع ، اكن هذا لا يعلم مستقبله إلا الله وهو الفريق أحمد شفيق، وهل سيتمكن من دخول مارثوان الترشيح، أم أن التحقيقات التى لا ترحم أحدًا من رجال النظام السابق ستطوله.

لا أعتقد أن هناك فرصة مناسبة لصعود أحد من هؤلاء الثلاثة، لكن الفرصة قائمة لسامى عنان، الذى لم يكن المصريون يعرفون عنه كثيرا قبل أحداث ٢٥ يناير، لكنه كان أحد الوجوه التى بعثت بالطمأنينة في نفوس المصريين أثناء وبعد أحداث الثورة، خاصة أنه كشف أكثر من مرة عن بطولات الجيش، ووقوفه المبدئي إلى جوار الشعب.

يلقى عنان قبولا هاثلا فى الشارع المصرى، وهناك حالة من التوقع فى الشارع المصرى، أنه سيكون العسكرى الذى سيخرج من الجيش، ليكون المدنى الذى يرشح نفسه للرئاسة، ويلقى دعما مباشرا، وقد كان لهذا الاهتمام فى الشارع المصرى صدى لدى الصحف العالمية، ولعل ما أقدمت جريدة التليجراف البريطانية عليه له دلالة مهمة، فقد رأت أن سامى عنان هو الاسم الأكثر قوة حاليا للترشيح لانتخابات الرئاسة المصرية القادمة، ولكن عند ترشحه للرئاسة لابد من استقالته من منصبه أو لا حتى يتمكن من الترشيح.... وأعتقد أنه أمر ليس صعبا، فهو سيترك مكانه فى الجيش من أجل أن يصعد إلى المكان الأعلى فى مصر وهو كرسى الرئاسة.

لا يستطيع أحد أن يتنبأ بما يفكر فيه سامى عنان، فلابد أن للرجل حسبته التى لا يعرفها غيره - والمقربون منه بالطبع - لكنه فى واقع الأمر يحظى بحالة إجماع وإتفاق عليه من الداخل والخارج، وطبقا لدوائر سياسية عالمية، فإن أداء الرجل يحظى بمتابعة من أنظمة غريبة عديدة، وقد أبدت ارتباحها لأن يكون هو تحديدا الرجل القادم فى مصر.

قد نكون على أعتاب قرار خطير يأخذه سامى عنان وهو أن يتقدم باستقالته من منصبه كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى، واستعداده التام لأن يخوض انتخابات الرئاسةلكن وحتى يحدث هذا لا نملك إلا أن نقول أننا أمام رجل عليه اتفاق عام في مصر في زمن عز أن يكون فيه اتفاق على أحد.







عندما كانت الثورة دائرة.. وهتافات المتظاهرين في كل مكان لا تكف عن مطالبة الرئيس مبارك بالرحيل.. كان حسام بدراوى الذي كان أميناً للحزب الوطني، وقتها يجلس إلى الرئيس في مكتبه يطالبه بالتنحى حماية له ولأسرته.

سأله الرئيس بشكل واضح: ماذا تقصد.. «حيموتوني»؟.. فرد حسام دون تردد: احتمال كبير.. وأخبر مبارك أنه يتخوف مما يمكن أن يحدث يوم الجمعة ١١ فبراير.. فملايين المتظاهرين قررت أن تزحف إلى القصر الجمهورى لإخراج مبارك بالقوة، ولم يكن هذا خافيا على أحد.. فقد أعلن المتظاهرون هتافاً شهيراً: «يوم الجمعة بعد العصر.. هنروح نجيبه من جوه القصر».

كان رد فعل مبارك بارداً جداً، قال لحسام: الحرس الجمهورى وظيفته حماية القصر، ودول حيضربوا في المليان ضد كل من سيحاول الاعتداء على قصر الرئاسة.

لم يكن ما قاله مبارك خبراً مجرداً أو تخميناً أو تعريفاً لحسام بدراوى بمهمة الحرس الجمهوري، بل كان أمراً واقعاً بالفعل، كان الرئيس السابق قد أصدر أوامره لرئيس الحرس الجمهورى اللواء محمد نجيب بأن يضرب في المليان أي متظاهر يقترب من القصر الجمهوري.

لكن ما حدث كان شيئاً مختلفاً تماماً، فيعد أن ألقى مسارك

خطابه مساء ١٠ فبراير، وهو الخطاب المخيب لآمال الجميع، انتظر المصريون تنحيه، فإذا به يخبرهم أنه باق وسيحقق فيما جرى وأنه لا يقبل أى تدخل أجنبى فى شئون مصر.. ساعتها وقبل أن ينهى مبارك خطابه، خرج المتظاهرون من ميدان التحرير إلى القصر الجمهوري، وعندما وصلوا وجدوا رجال الحرس الجمهورى فى انتظارهم، بل تعاملوا معهم بحنو بالغ، ووفروا لهم الماء والعصائر، وكأنهم يبعثون برسالة إلى أن المتظاهرين سيكونون فى أمان.. وأنهم لن يزعجوا أحداً يأتى إلى القصر.

ما الذي حدث إذن؟ ما الذي جعل رجال الحرس الجمهوري يتمردون على أوامر مبارك. الذي طلب منهم أن يحافظوا على القصر الجمهوري، وهو أمر لا يقبل تأويلاً.. ولا يمكن أن يقول قائد الحرس الجمهوري مثلاً إنه لم يتلق أوامر من مبارك بحماية القصر، التي تعنى أنه لابد أن يتصدى للمتظاهرين بكل الوسائل؟

ما حدث فعلاً أن المشير طنطاوى الذى كان يتعامل بحذر فى الساعات الأخيرة قبل رحيل مبارك عن قصر الرئاسة، كان قد أصدر أوامر واضحة للفريق سامى عنان، بأن يسحب الذخيرة الحية من رجال الحرس الجمهوري.. وأن يقفوا فى حماية القصر لكن دون ذخيرة.

لم يكن أمر المشير للفريق سامى عنان مصادفة، بل حدث بعد أن كان فى زيارة للقصر صباح الخميس ١٠ فبراير، وهو فى طريقه إلى داخل القصر، أمسك بخزانة أحد رجال الحرس فوجد بها ذخيرة حية، فنادى على اللواء محمد نجيب، وقال له إنه لا يريد ذخيرة حية مع أحد من رجاله، وأن أى رصاصة حية ستخرج ستكون مسؤوليته.. ثم ترك مهمة تفريغ الحرس الجمهورى من الذخيرة الحية لرجله القوى الفريق سامى عنان.

ما فعله المشير طنطاوى يحمل في طياته دلالات كثيرة.. قد يكون سابقاً لأوانه أن نشير إليها أو نقدم لها قراءة من أي نوع.

لكن الدلالة الكبرى الآن هي فيما قام به الحرس الجمهورى من أدوار خلال الثورة، وهو ما يمكن أن نتعرف عليه من خلاله ما كتبه مصطفى بكرى في كتابه «الجيش والثورة من الميدان إلى الانتصار».. والذي لايزال تحت الطبع.. وهو كتاب تأتى أهميته أنه يقدم الحدث الذي لايزال ملتبساً حتى الآن بلسان من صنعوه وصاغوه، صحيح أنهم لم يقولوا كل شيء، أو أنهم بالأدق قالوا ما يريدونه - حتى الآن على الأقل - لكنه على أي حال

يمكن أن يضع أيدينا على الكثير.

فعندما تصاعد الخلاف بين الرئيس مبارك والمشير طنطاوي، كان من رأى جمال مبارك أن تتم الإطاحة بطنطاوي، وهى رغبة كانت قديمة لديه، لكنه رأى أن موقف المشير من الثورة، يمكن أن يكون داعماً لأن تتم هذه الخطوة الآن وليس غداً.. لكن زاد عليها أن جمال أراد أن يطيح بالفريق سامى عنان أيضاً.. وذلك لأنه كان داعماً قوياً لموقف المشير من الثورة ولمظاهرات التحرير.

وبالفعل - كما يروى مصطفى بكرى - اقترح جمال على والده اسم الفريق حمدى وهيبة رئيس الأركان السابق، ورئيس الهيئة العربية للتصنيع، كما طرح اسم اللواء محمد نجيب عبدالسلام، قائد الحرس الجمهوري ليتولى منصب رئيس الأركان.

كانت وجهة نظر جمال مبارك -فيما يبدو - أن اختيار حمدى وهيبة، كرئيس أركان سابق سيجعل مبارك مسيطراً على الجيش، لأن قائده الجديد تقطعت علاقاته بقيادات الجيش منذ خروجه منه، أما رئيس الحرس فإنه يعمل بعقيدة أنه يحمى الرئيس.. ولن يكون عقبة من أى نوع في طريق ما يريده مبارك.. هذا على الأقل ما اعتقده جمال.

لكن الظهور القوى للحرس الجمهورى كان فى محاولة اغتيال عمر سليمان.. وهو الحدث الذى حاول الجميع إخفاءه أيام الثورة، ولما أعلن عنه ظل ملتبساً وغامضاً ومراوغاً، ولا تتم الإشارة له حتى الآن إلا من خلال الألغاز والإيحاءات والأسماء المجهلة.

أورد مصطفى بكرى فى كتابه قصة محاولة اغتيال عمر سليمان يقول: فى صباح ٣٠ يناير اصطحب الرئيس معه نائبه عمر سليمان إلى مركز العمليات ٦٦ التابع للقوات المسلحة، كان الرئيس قد طلب حضور حبيب العادلى غير أنه تأخر عن الحضور فى الوقت المحدد.

قرر الرئيس مغادرة مقر مركز العمليات، بعد أن طلب من نائبه أن ينتظر حبيب العادلي وأن يعقد اجتماعا مع المشير والعادلي لبحث آخر التطورات في البلاد.

قال سليمان لمبارك إنه بعد أن ينتهى من الاجتماع سوف يـذهب إلى جهاز المخابرات العامة ليجمع أوراقه، وفي أي وقت يطلبه سيجده أمامه على الفور، وبالفعــل غادر عمر سليمان مركز العمليات ٦٦ إلى مبنى المخابرات.. وفي نحو الساعة الرابعة والنصف عصرا، اتصل به اللواء جمال عبدالعزيز كبير سكرتارية الرئيس، وطلب منه الحضور لمقابلة الرئيس بالقصر الجمهوري بالاتحادية لأمر مهم.

كان عمر سليمان يركب سيارة مدرعة، لكنه قرر التوقف عن استخدامها وتركها لمدير المخابرات الجديد، ليركب هو سيارة X5 من سيارات الجهاز أيضا، أبلغ حرس سليمان أمن الرئاسة أن النائب سوف يأتى لمقابلة الرئيس بالسيارة X5 حتى يمكن فتح الطريق له للدخول إلى ساحة القصر.

لكن عندما هبط سليمان من مكتبه بمبنى المخابرات ركب السيارة المدرعة بشكل عفوي، وركب حراسه السيارة X5 ...ولم يبلغ حرس سليمان هذا التغيير لأمن الرئاسة.

مضى موكب سليمان المكون من ثلاث سيارات، السيارة X5 في المقدمة.. ثم السيارة المدرعة التي يستقلها، ثم سيارة الحرس الجمهوري التي خصصت لحراسة النائب، وفي طريق الموكب إلى القصر وعندما وصل إلى مستشفى كوبرى القبة حتى انطلقت النيران من الجزيرة المواجهة لكوبرى القبة وتحديداً بجوار مركز الأسنان.

كانت النيران موجهة إلى السيارة X5 التى أبلغ حرس سليمان الحرس الجمهورى أن النائب سيتحرك بها، ويجزم مصطفى بكرى بالقول: فوجئت سيارة الحرس الجمهورى بإطلاق الرصاص، فبادلهم جنود الحرس الردعلى مصدر النيران، كانوا يعرفون كل شيء، وكانت لديهم معلومات وتعليمات بانتظار نائب رئيس الجمهورية في موعد محدد لاغتياله في هذا المكان قبيل أن يتوجه إلى مقر الرئاسة، ويبدأ في ممارسة مهامه.

كانت حصيلة الهجوم على موكب عمر سليمان مقتل السائق وإصابة أحد الحراس، وعندما وصل عمر سليمان إلى مكتب الرئيس سأله مبارك: ماذا حدث؟، وعندما أخبره النائب بما جرى طلب الرئيس السابق من قائد الحرس الجمهورى اللواء محمد نجيب معرفة تفاصيل ما جرى والتحرى حول من يقف وراء محاولة اغتيال نائبه؟

ما حدث فعلا أن قائد الحرس الجمهورى لم يهتم، وثبت فيما بعد أنه لم تكن هناك جدية في التحريات التي أجريت، أو بالأحرى - كما يرى بكرى - لم تكن هناك نية حقيقية للكشف عن الشخص المجهول الذي أعطى التعليمات بالاغتيال.

انتهت الرواية كما جاءت في كتاب «الجيش والثورة».. ولأننى أعرف أن هذا لم يكن كل شيء.. فقد سألت مصطفى بكري، قلت له: لقد ألمحت إلى أن هناك دوراً ما للحرس الجمهوري في محاولة اغتيال عمر سليمان.. لكنك وقفت عند حد التلميح.

مصطفى قال: إن هناك شخصاً بعينه هو من أصدر الأوامر بقتل عمر سليمان.. ولا أحد يعرف على وجه التقريب من يكون، لكن وقائع الحال تشير إلى أن جمال مبارك كان هو المستفيد الوحيد من اختفاء نائب الرئيس الجديد، خاصة أن مبارك كان قد اتفق مع نائبه أنه سينقل له كل صلاحياته مبكراً جداً، وقد يكون هذا حدث لأول مرة مساء يوم ٢٩ يناير.

ثم إن جمال مبارك كان يقوم بالفعل خلال السنوات الأخيرة للرئيس مبارك بدور مدير مكتب لوالده، ومن هذا الموقع كان على اتصال بكل الأجهزة العاملة في الرئاسة. ومنها أمن الرئاسة.. والحرس الجمهوري، والمنطق يقول إن أمن الرئاسة الذي تلقى خط سير عمر سليمان من مبنى المخابرات إلى قصر الرئاسة ونوع السيارة التي يركبها.. قد أخبر على الفور الحرس الجمهوري بالمعلومات التي لديه، والمنطق يقول أيضا إن هذه المعلومات مرت على جمال مبارك.

معلومة السيارة X5 لها أهميتها القصوي.. فمن أصدر الأوامر بالاغتيال يعرف جيداً أن عمر سليمان يركبها، لذلك خرجت النيران ممن أطلقوها على هذه السيارة نفسها دون غيرها من سيارات الموكب الثلاث، لأنه كان يريد سليمان دون غيره.

ليس بعيداً أن عمر سليمان يعرف جيداً من الذي قصد اغتياله، ولماذا خطط لـذلك، لكنه لا يزال صامتاً ولا يريد أن يتحدث أو يكشف عدوه الـذي قرر تصفيته والبلد مشتعل، قد يكون لديه حق.. فما بينه وبين أسرة مبارك كثير.. لكنه يجب أن يتحدث ولا يكتفى بأنصاف الحقائق.. فالأمر لا يعنيه وحده.. فهو تاريخ بلد ولابد أن يسـجل كما جري.





هل سرق المجلس العسكري الثورة؟

لا أعرف هذا المواطن الذي رأيت صورته، وهو يجلس مستسلما لقدره يأكل من الزبالة، لكن ما أعرفه أنه لو كان وجد طعاما يقيم ظهره، ما لجأ إلى هذا الوضع المزرى فهذا المشهد يمثل أعلى درجات الانحطاط التي يمكن أن تصل إليها الإنسانية ... ولا أشك أن هذه الصورة التقطت في العهد غير السعيد للرئيس السابق حسني مبارك وهو عهد أفقر المصريين وألجأهم إلى الانتحار والتلصص على صناديق الزبالة ليأكلوا منها ... بعد أن فقدوا أي فرصة للحياة الكريمة الآدمية.

وما أعرفه أيضا أن هذه الصورة حتما لم تنقرض بعد الشورة... وهى الثورة التى اعتقد المصريون أنها ستكون قادرة على حل كل مشاكلهم، فلا فقر ولا جهل ولا مرض، وهمى الثلاثية التى حكمت وتحكمت في حياة المصريين أيام الرئيس مبارك....لكن ولخيبة الأمل ...لم يتحقق من ذلك شئ على الإطلاق.

بالصدفة البحتة قابلت شابا كان يعمل مرشدا سياحيا، ولأن السياحة توقفت تماما بعد الثورة، فقد بحث عن عمل آخر من أجل أن يطعم أولاده قوت يومهم لا أكثر ولا أقل، عمل في وظيفة أبعد ما تكون عن تخصصه، حكى لى عن مأساة زملاءه وعددهم ١٦ ألف مرشد سياحي، قال لى: أحدهم باع عفش بيته ... وآخر باع أنبوبة البوتاجاز الاحتياطي في منزله، وثالث قال له: ماذا يمكن أن

يكون هناك بعد الجوع ؟!!!

ما يحدث مع المرشدين السياحيين يحدث وبنفس التفاصيل وربما بأفظع منها مع فئات كثيرة في المجتمع،قلت للمرشد السياحي:هل يجعلك هذا تكره الثورة وتتمنى لو أنها لم تقم من الأساس؟..قال بكل بساطة:أنا لا أكره الثورة ...لأنى لا أملك شئ آخر ...خلاص اللي حصل حصلوليس أمامي وأمام الآلاف إلا انتظار ما تسفر عنه الأيام القادمة.

إجابة المرشد السياحى التى تعكس حالة من الاستسلام التام لأقداره وما تفعله به الأيام، ألقت أمامى بسؤال آخر أعتقد أنه أكثر أهمية ...وهل هو سرقت الشورة المصرية من الشعب المصرى الذى قام بها ..ودفع ثمنا غاليا من دماءه ودماء أبناءه الشهداء فى ميادين مصر المختلفة؟

ولماذا أذهب بعيدا بالسؤال، إنني لابد أن أصيغه بدقة وحسم وحزم أشد، ليكون: هل سرق المجلس العسكري الثورة ممن قاموا بها؟

لقد ظل المجلس العسكرى يصدر لنا أنه أمين على الشورة التى قام بها الشعب المصرى العظيم، لم يكن أحد من رجالات المجلس العسكرى الذين يطلون علينا من شاشات الفضائيات يتحدث عن الشعب المصرى إلا ويعقبه بكلمة العظيم تأكدا منهم أن الشعب الذى أزال الظلم وكسر الفرعون وأنهى عصرا من الفساد لابد أن يكون عظما.

لكن الآن لهجة الحديث تغيرت كثيرا، وأجدنى أتوقف هنا أمام مداخلة قام بها قائد المنطقة المركزية اللواء حسن الروينى وهو أحد الوجوه التى يعرفها المصريون جيدا منذ أيام ثورة يناير الأولى، فقد كان الرجل هو ورجاله موجودون فى ميدان التحرير بكثافة، وكان له دور غير منكور فى الثورة، بل له صورة شهيرة وهو يمسح بحنو شديد دموع أحد شباب الثورة، وهى الثورة التى يفضلها، فهى قريبة إلى قلبه كما قال هو.

المداخلة كانت فى برنامج العاشرة مساء، طال كلام الروينى رد على ضيوف منى الشاذلى.... اشتبك معهم ... نقد ما قالوه .. واحتج على كثير من آراءهم وأفكارهم ... لكن كان أهم ما قاله بالنسبة لى فى الحقيقة أن الجيش ليس وكيلا للشورة

والثوار،ولكنه شريك فيها.

شعرت للوهلة الأولى أن رجل المجلس العسكرى الشهير والذى مؤكد أنه لا يعبر عن نفسه فقط، يتحدث بمنطق من يريد أن يأخذ حظه ونصيبه من الميراث ربما حتى قبل أن يتم دفن الميت ...كانت كلمة شريك جديدة على آذان من سمعوها.

لقد نزل الجيش أول ما نزل إلى ميدان التحرير والميادين الأخرى من أجل حماية الأمن ... ولم يكن هناك من يشكل خطرا على هذا الأمن إلا الثوار،أى أن الجيش نزل فى المقام الأول لمواجهة المتظاهرين وربما كان هناك ما يحركه لإنهاء تمردهم وإنهاء ثورتهم.

لكن الثوار الذين كانوا ناضجين وواعيين جدا، عرفوا أنهم ليسوا في مواجهة مع البحيش على الإطلاق ... فالجيش الذي نزل لهم ليس جيش حسني مبارك ولكنه جيش الشعب المصرى، ولذلك كان الهتاف الشهير «الشعب والجيش إيد واحدة» ... محاولة من الثوار لاجتذاب الجيش إلى صف المتظاهرين لمواجهة فرعون الذي بدأ بالفعل يترنح.

هناك إشارات كثيرة للدور الكبير الذى لعبه الجيش فى الشورة المصرية، ومرة ثانية أحيل من يريد أن يعرف بعضا من ملامح هذا الدور إلى كتاب الزميل الكاتب الكبير عبد القادر شهيب عن الساعات الأخيرة فى حكم مبارك، حيث يكشف الدور الذى لعبه المشير طنطاوى فى تقويض حكم مبارك.

فالمشير طنطاوى يقف من خلفه المجلس العسكرى والجيش كله، واجه لحظة اختيار حرجة جدا بين أن يظل على ولاءه لقائده الأعلى وهو الرئيس مبارك وولاءه وانتماءه للشعب المصرى ولقضية الوطن الكبرى، ونحمد الله أن المشير طنطاوى حسم الاختيار لصالح الشعب المصرى، وقرر أن يقوم الجيش المصرى بالمهمة التى خلق من أجلها وهى حماية الشعب ، بعد أن ظل جهاز الداخلية طوال سنوات طويلة مجرد جهاز يحمى ويؤمن فرد واحد وعائلته وهو الرئيس مبارك.

ولأن الشعب المصرى لا ينكر الجميل، فقد حفظ الجميل للجيش وهتف باسمه ودعا إلى تكريمه، خاصة أن الجيش وعد بأنه سيسلم الحكم لرئيس مدنى يختاره

المصريون،ويعود هو إلى ثكناته مرة أخرى ليمارس مهامه الأساسية دون أن تكون لديه أى رغبة من أى نوع فى أن يحكم أو يظل فى الحكم، فما جرى كان وضعا استثنائيا فرضته الظروف لا أكثر ولا أقل.

لكن يبدو أن هناك ما جعل قطاعات كثيرة من المصريين ترى أن ما يقوله الجيش ليس حقيقيا بالمرة، وأن ثورته التى قام بها من أجل أن يتحرر ويحصل على كل حقوقه تتعرض للسرقة وللسطو عليها فالشعب يريد أن يتجه يمينا والمجلس العسكرى يتجه شمالا فالشعب لم يخرج من أجل أن يخرج مبارك من قصر الرئاسة ... لكنه كان يريد تغييرا كاملا وشاملا، لكن شيئا من هذا لم يتحقق حتى الآن رغم أن المجلس العسكرى لديه من الصلاحيات والإمكانيات ما يجعله يفعل أى شئ في الوقت الذي يريده.

لقد تغيرت لهجة الجيش ولغته، وبعد أن اعتذر أكثر من مرة للشعب المصرى العظيم في بياناته العسكرية، وكان يرى أن له لدى الشعب المصرى رصيد يمكنه من أن يطلب العفو، وأن يستجيب الشعب المصرى ويعفو ويصفح، بدأ يوزع الاتهامات التى لم يقدم عليها أى دليل، وهي اتهامات من شأنها أن تقوم بعملية إقصاء كاملة لقطاعات كبيرة من الشعب المصرى، وهي قطاعات قامت ولا تزال تقوم بأدوار في التغيير والتقدم بمصر إلى الأصلح.

لا أحد ينكر – ولا حتى المجلس العسكرى نفسه – يمكن أن ينكر أن جماعة ٦ ابريل ومن قبلها جماعة كفاية كان لرجالهما دور كبير فى تكسير نظام مبارك، وأنهم تحملوا ما لا يطيقه أحد من أجل اللحظة التى نزل فيها المصريون إلى ميدان التحرير.

الإقصاء هنا ليس له إلا معنى واحد ...وهو أن المجلس العسكرى يريد أن يقصى من طريقه أى معارض له ...يريد أن يستفرد بالساحة وحده، لا يشاركه فى الأمر أحد ...لقد اكتسب المجلس العسكرى شرعيته من الشعب الذى ثار، لا أتحدث عن شرعيته العسكرية، فهذه شرعية يملكها، ولا يمكن أن تنازعه فيها أى قوة على الأرض، لكنى أتحدث عن الشرعية التى تمكن المجلس من خلالها أن يدير من خلالها أمور البلاد، لولا ما قام به الشعب ما وصل المجلس إلى ما وصل إليه، لكن الآن

المجلس يتنكر لهذه الشرعية ...ويحاول أن يقضى عليها ويهمشها ويهشمها ..فتصبح وكأنها لم تكن.

يتحدث رجال المجلس العسكرى عن وقيعة بين الجيش والشعب ... ويتهمون أفرادا وجماعات بعينها بأنها من تقوم بهذه الوقيعة، رغم أن رجال المجلس لو فكروا ولو قليلا لأدركوا أنهم من يقومون بهذه الوقيعة، فتأخير المحاكمات والتباطؤ فيها وعدم الاستجابة لمطالب الثوار إلا بالضغط المبالغ فيه في معظم الأحيان هو ما يخلق أجواء من الشك والريبة بين الشعب والجيش.

لقد صنعنا جميعا - شعب وجيش - ثورة هي الأفضل والأعظم في تاريخ العالم الحديث وربما القديم أيضا، لكنها الآن تضيع ... ولا يمكن أن ألوم أحدا إلا المجلس العسكرى لأنه من يحكم ومن يملك ومن يستطيع أن يوجه الأمور إلى الوجهة التي يريدها.

لقد قضينا على عصر من الفساد لم يكن مسموحا لأحد فيه أن يتحدث أو يعترض أو يناقش ...والمطلوب الآن أن تكون هناك مصارحة بين كل الأطراف ...قد يكون هناك شئ يريده الجيش، يخطط له ..يسعى من أجله ... لا مانع من ذلك، لكن من حقنا أن يصارحنا بالأمر... فلم يعد مسموحا أن يحدث شئ في مصر لا بالخداع ولا بالمراوغة ... الصراحة هي أقصر الطرق لما تريدونه يا جنرالات.



•

14

البكباشي الثائر ... والمشير الحائر

في أحد اجتماعات مجلس الوزراء، كان المشير طنطاوى غاضبا ... كانت المفاوضات تتم لبيع بنك القاهرة ... أوساط سياسية واقتصادية تغلى ... والشارع في حالة استسلام تام، وأثناء مناقشة موضوع البيع الذي كان أحمد نظيف متحمسا له، اعترض المشير على البيع، واتهم نظيف ومجموعته من الوزراء رجال الأعمال أنهم يبيعون مصر للأجانب.

وقبل أن يفيق الوزراء من ذهبولهم ...ضرب المشير مائدة الإجتماعات بعنف وقال كلمته المشهورة: «القوات المسلحة لن تقبل ببيع صناعة مصر وبنوك مصر للأجانب والنصابين».

كان يمكن أن تظل هذه الواقعة من بين الحكايات الكثيرة التى تمر عليها الذاكرة المصرية دون اهتمام، خاصة أنها عندما نشرت وقت حدوثها كانت مجهلة بلا ملامح ...لكنها أصبحت الآن مثل أيقونة المشير التى يدلل بها مريدوه على أنه وقف ضد فساد مبارك ورجاله، عندما كان هذا الفساد في قوته وعنفه وعنفوانه.

لكن هذه القصة نفسه يقرأها من يناصرون المشير طنطاوى من زاوية آخرى ... فهو بموقفه هذا يسير على نهج عبد الناصر الذى كان يناصر الفقراء، كما أنهم يمحى ممتلكات الشعب من البيع والإهدار ... وهى قراءة أصبحت مطروحة الآن بشدة في سياق محاولة رسم صورة جديدة للمشير طنطاوى، بعيدا عن صورته

التى ظلت ترافقه لأكثر من ثلاثين عاما قضاها في ظل الرئيس مبارك بأنه كان واحدا من رجال الرئيس المخلوع.

تجبرنا هذه القراءة على أن نقف وجها لوجه أمام سؤال قد يكون مزعجا للبعض بعض الشئ،وهو:هل يمكن أن يصبح المشير طنطاوى عبد الناصر جديدا؟ ...هل يمكن أن تتكرر تجربة ناصر مرة أخرى؟،فكل رجل منهما ارتبط اسمه بشورة ...فما الذى يمنع طنطاوى من احتلال صورة عبد الناصر التي كانت حاضرة ومؤثرة في شورة ٢٥ يناير رغم أن الموت غيبه منذ ما يزيد على أربعين عاما؟

لا أحب المصادرة ...لكن قراءة متأنية لتاريخ الرجلين لا تبشر بخير ...بل يمكن أن تجلعنا نجزم أن طنطاوى لا يمكن أن يصبح عبد الناصر جديدا ...وهو ما يحتاج منا إلى مزيد من التفاصيل ...صحيح أن هناك قاعدة إنسانية تقول أن التجارب لا تتكرر مرتين ...وإذا تكررت فإنها في الأولى تكون دراما وفي الثانية تنقلب إلى كوميديا ..لكننى سأحاول أن أبتعد عن هذه القاعدة قليلا.

(١)

ينتمى عبد الناصر وطنطاوى إلى المؤسسة العسكرية ..لكن كل منهما كان نمطا مختلفا ...نما طنطاوى داخل المؤسسة بشكل تقليدى، لم تكن هناك مفاجآت ولا نقلات ضخمة في حياته ...وكأنه كان موظفا يتنقل في الحياة العسكرية بحكم مرور السنوات والمجهود الذي يبذله.

فى العام ١٩٥٦ تخرج طنطاوى من الكلية الحربية ..وقتها كان عبد الناصر يخوض حربه مع القوى الثلاثية (إنجلترا وفرنسا وإسرائيل) لتركيعه وإخضاعه ...وهى الحرب التى خرج منها عبد الناصر بهزيمة عسكرية وانتصار سياسى بعد أن تدخل المجتمع الدولى لإيقاف الحرب ضد مصر.

لم يشارك طنطاوى بفعالية فى حرب ٥٦، وإن كانت سيرته المهنية تشير إلى أنه شارك فى صد العدوان الثلاثى، شارك طنطاوى بعد ذلك فى حروب مصر المتعاقبة ٦٧ والاستنزاف وحرب ٧٣.

لم ترتبط بطولات معينة بتاريخ المشير طنطاوي العسكري، لكن بعد أن تصدر

الصورة كان أن تم تعميق إسهامه في حرب أكتوبر،التي شارك فيها كقائد لوحدة مقاتلة بسلاح المشاة....وظهرت إلى النور وبصورة كاملة قصة معركة «لمزرعة الصينية».

كان طنطاوى وقتها برتبة مقدم ... وكانت المزرعة الصينية عبارة عن مشروع ررعى شرق الدفرسوار لزراعة ألفى فدان بالتعاون مع اليابان وأقيم فيه قرية «الجلاء» وأطلق عليه المزرعة الصينية لوجود بعض الكلمات اليابانية على مبانيها اعتقد الإسرائيليون أنها صينية.

جرت وقائع هذه المعركة فى أيام ١٥ و ١٦ و ١٧ أكتوبر ١٩٧٣، وارتبطت بالخطة الإسرائيلية للعبور إلى غرب قناة السويس وإقامة أس كوبرى على ضفتى القناة لحصار الجيشين الثانى والثالث بمدينتى السويس والإسماعيلية، وهو ما اقتضى أن تكون المنطقة شمال نقطة الدفرسوار خالية من القوات المصرية إلى مسافة لا تقل عن ٥ كيلو مترات شمالا لتأمين معبر الدفرسوار من نيران الأسلحة الصغيرة والهاونات والصواريخ المضادة للدبابات.

كان اللواء ١٦ مشاة بحقيادة العقيد عبد الحميد عبد السميع يسيطر بالنيران على أجزاء عديدة من محورى التقدم والجزء الأخير من طريق طرطور – الدفرسوار،الذى من المفروض أن تسلكه القوات الإسرائيلية،وهو ما أجبر قوات شارون المدرعة على الاشتباك الدموى الذى أصيب فيه شارون بإصابة بالغة في رأسه.

شنت اسرائيل هجوما فى الليل على الكتيبة ١٦ مشاة، وهنا ظهر المقدم محمد حسين طنطاوى ليأمر بحبس نيران قواته لحين وصول القوات الإسرائيلية، وفى المساء تحركت الكتيبة الإسرائيلية وبعد أن قطعت ثلث الطريق فوجئت بسيل من نيران المدفعية المصرية، فأصدر الجنرال برن أوامره بترك طريق طرطور الملاصق للدفاعات المصرية والتركيز على منطقة الحافيش ... ولكن حتى ذلك عجزت عنه القوات الإسرائيلية.

أيقنت القوات الإسرائيلية أنها لن تستطيع أن تستولى على المواقع المصرية، فأمر الجنرال بارليف بسحب القوات الإسرائيلية وخصص مدرعة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.... ثم كانت الشهادة الأكبر فيما قاله موشى ديان عندما زار منطقة المزرعة الصينية، قال: الم استطع إخفاء مشاعرى عند مشاهدتى لمثات العربات والدبابات

والمدرعات الإسرائيلية المهشمة والمحترقة المتناثرة في كل مكان».

كان حسين طنطاوى واحد ممن قادوا المعركة ولم يكن هو صانعها، ولذلك كان العبور عليها سريعا في تاريخه العسكرى، ففي العام ١٩٧٥ عمل ملحقا عسكريا لمصر في باكستان ثم في أفغانستان بعد أن حصل على نوط الشجاعة العسكري.

فى العام ١٩٧٨ عاد إلى مصر ليتولى قيادة الجيش الثانى الميدانى، وبعد عام واحد دخل طنطاوى المساحة التى ظل من خلالها قريبا من الرئيس السابق مبارك، فقد عين فى العام ١٩٨٨ قائدا لقوات الحرس الجمهورى، وبعد ثلاث سنوات أصبح وزيرا للدفاع برتبة فريق ...وفى ١٩٩٣ تمت ترقيته إلى رتبة مشير ليصبح وزيرا للدفاع والإنتاج الحربى....وظل فى منصبه حتى أصبح الحاكم العسكرى لمصر على جناحى ثورة بناير.

فى مقابل هذا الصعود الوظيفى للمشير طنطاوى فى سلك العسكرية المصرية، كان صعود عبد الناصر معجونا بروحه الثائرة، فقد شارك فى حرب ٤٨ وفيه أدرك أن المشكلة ليست فى فلسطين ولكنها فى مصر ... الإصلاح لابد أن يبدأ بها ... وكان طبيعيا أن يؤسس تنظيم الضباط الأحرار الذى غير به وجه التاريخ المصرى كله.

لقد توقف نمو عبد الناصر عند رتبة المقدم، حيث خرح من العسكرية إلى الحياة السياسية، لكن طنطاوى واصل تقدمه فى الحياة العسكرية إلى رتبة المشير، تحول عبد الناصر وهو لا يزال فى بداية الثلاثينات من عمره من مرحلة تلقى الأوامر الى إصدارهالكن طنطاوى ظل حتى بداية السبعينات من عمره يتلقى الأوامر ...وهي المرحلة التى دخلها على جناح رفضه الأمر الذى صدر له بسحق المتظاهرين.

(٢)

استطاع عبد الناصر أن يصنع أقداره،أما المشير طنطاوى فقد استسلم لأقداره،ترك لها نفسه لتصيغه كيف تشاء ... تعب ناصر على نفسه سياسيا،كان ثائرا رومانسيا يحلم بتغيير العالم،أما المشير طنطاوى فلم يكون يرغب فى تغيير العالم من حول،كانت لديه ملاحظات عديدة ...كان يقف أمام الفساد المستشرى فى عصر مبارك،لكنه فى النهاية لم يسعى إلى تغيير النظام.

لقد تعب جمال عبيد الناصر على تكبوين عقله ونحب أفكاره، دخيل بقدميه كل

التنظيمات السياسية التى عملت قبل الثورة، ذهب إلى الإخوان واستمع لهم...جلس مع شباب مصر الفتاة ... انخرط فى تنظيمات اليساريين والشيوعيين وهضم أفكارهم وبعد أن عرف طريقه قرر أن يزيح الجميع وينفرد بالطريق وحده.

لم تكن هناك فكرة واحدة قدمها عبد الناصر بعد أن وصل إلى الحكم من عنده، الإصلاح الزراعى ...السد العالى ...العدالة الاجتماعية ...كلها كانت أفكاره لغيره، لكنه استفاد منها وطوعها ليحصد شعبية لم يكن يتخيلها أحد، لكن المشير طنطاوى بحكم انتماءه للمؤسسة العسكرية فقد كان بعيدا عن السياسة وأفكارها وتنظيماتها ...ولذلك تعثر كثيرا في إدارة البلاد، فهو لا يمتلك أفكارا مستقلة ..وليست لديه أفكار استقاها من غيره ...ولذلك ورغم بقاءه في الحكم أكثر من ٩ شهور لم يخرج لنا بمشروع قومي كبير ...مشروع يقترب به من الناس.

كان حسم عبد الناصر فى الملفات الكثيرة التى وجدها أمامه، بسبب أنه كان شائرا ... يعرف ما الذى يريده على وجه التحديد، أما المشير طنطاوى فهو رجل حاثر بسبب الوضع الذى وجد نفسه كيه فجأة دون سابق إعداد أو ترتيب.

(٣)

لقد صنع عبد الناصر ثورته على عينه... حمل رأسه على كفه هو ورفاقه وكان يمكن أن تفشل الثورة فيجدوا أنفسهم معلقين على المشانق، وهو تقريبا نفس ما حدث مع المشير طنطاوى، صحيح أنه جرى بشكل قدرى بحت، لكنه في النهاية جرى.

لقد اختار المشير طنطاوى الانحياز الكامل للثورة لأنه فى لحظة معينة من الصراع بينه وبين مبارك أدرك أنهما وصلا إلى طريق مسدود ... فإما أن يزيح مبارك من على عرشه، وإما أن يزيحه مبارك من منصبه، وهى الإزاحة التى كان سيعقبها انتقام لا يقدر عليه أو يتخيله أحد.

الفارق بين عبد الناصر وطنطاوى أن ناصر كانت لديه رؤية محددة لما تعانيه مصر وعندما وصل إلى الحكم بدأ فى تنفيذ رؤيته على الفور،أما المشير فقد وصل إلى الحكم فجأة ..وجدها تسقط فى حجره دون ترتيب أو انتظار ودون استعداد أيضا ...ولذلك كان طبيعيا أن يكون متخبطا فى قراراته ...وفى تعامله مع القوى السياسية،فقد قرب من

يجب أن يبعدهم عنه ..وأبعد من يجب أن يقربهم إليه. (٤)

كانت ملامح الزعامة موجودة عند عبد الناصر منذ البداية ...ولدت معه عندما قرر أن يكون قائدا للثورة ...ساعدته ظروفه التاريخية في ذلك، وهو ما لم يتوفر للمشير طنطاوي، الذي ظل محجوبا لسنوات طويلة بظلال وجود وتأثير وحجم مبارك ...فلم يكن الرجل الأول أبدا ...كان الرجل الثاني وربما الثالث أو الرابع في ترتيب الشخصيات المؤثرة في الحياة السياسية في مصر.

لقد أبعد عبد الناصر نفسه عن أى عملية حرق سياسى فى البداية، ففى سنوات الثورة الأولى دفع باللواء محمد تجيب إلى مقدمة الصفوف ليتمكن من استيعاب الأمور كلها، وبعد أن انتهى دور محمد نجيب احتل عبد الناصر الصورة كاملة ... أما المشير فقد وجد نفسه فى مقدمة الصورة منذ البداية، لم يستطع أن يخفى نفسه أو يتخفى خلف أحد ... بل قد يكون هناك من يتخفى خلفه تمهيدا لأن يتقدم هو الصفوف.

قد يكون عامل السن يمثل ميزة لعبد الناصر ... وخصما هائلا من المشير طنطاوى، وقد تكون السمات الشخصية فارقا كبيرا بينهما، ففى الوقت الذى كانت فيه شهوة عبد الناصر الأساسية فى الحكم والسيطرة ... فإن المشير طنطاوى لا يكف عن التأكيد على أنه لا يريدها ولا يرغب فيها، فهو رجل لا يعبد السلطة ولا يسعى إليها كما يبدو من كلامه و تصريحاته.

(0)

عامل آخر قد يقف ضد المشير طنطاوى ويحول دون وصوله إلى مساحة عبد الناصر ... فلم تكن فى زمن عبد الناصر دولة عربية ترفع قامتها،أو تلعب دورا إقليميا كما يحدث الآن من قطر وغيرها من دول تسعى جاهدة لأن تكون لاعبا رئيسيا...كانت الدول العربية إما مستعمرة أو خاضعة للاستعمار بطريقة غير مباشرة،ولما جاء عبد الناصر نفخ الروح بثوريته فى كل الدول المحيطة به ...فوضعوه على أكتافهم وهتفوا له ...فقد كانت دول بلا قائد وعندما جاء القائد أفسحوا له الطريق.

الآن هناك دول تناوئ المشير طنطاوي،تستكثر أن تخلع مصر رئيسها،بل إنها تريـد

أن تعاقب المصريين لأنهم قاموا بثورة ... وبالتبعية فإنهم سيرهقون المشير طنطاوى ... بل أرهقوه بالفعل، وهو ما لا يجعله يستمع بإحساس أنه كان وراء نجاح هذه الشورة وخلع ديكتاتور ظل في الحكم دون أن يتخيل أحد أنه يمكن أن يخرج منه ولو حتى بالموت.

لقد ظهر المشير طنطاوى فى فترة تتخلص فيها الشعوب من قادتها وزعمائها ... تخلع عنهم قدسيتهم وتعاملهم كبشر يمكن أن يخلعوهم ويقتلوهم ويسحلوهم ويمثلوا بجثثهم فى الشوارع،ولذلك ومن اللحظة الأولى لم يمنح المصريون المشير طنطاوى أنه زعيم لا يشق له غبار ..لم يقدموا فى محرابه صلوات الخشوع والطاعة،بل تعاملوا معه على أنهم من جاءوا به،وبالفعل عندما أتى بما لم يعجبهم هتفوا ضده ... وطالبوه بالرحيل.

(7)

واقع الحال يشير إلى أن نفس الظروف التي واجهها عبد الناصر بعد قيامه بثورتهمرت على المشير طنظاوى ...نظام لا يريد أن يستسلم ولا يموت ...فلول لهذا النظام تثير الفوضى والفزع والرعب ...جماعات سياسية متناثرة وممزقة وفاسدة ومفسدة ...مطالب فئوية في كل مكان لم يكف أصحابها عن الهتاف ضد من يعتقدون أنهم يقفون أمامهم.

لكن الفارق أن عبد الناصر كان حاسما منذ البداية ... تعامل مع ملفاته بحزم وشدة ... وإن كنا نعيب عليه إعدام اثنين من العمال هما خيس والبقرى لأنهم قادوا مظاهرات ضده، إلا أنه استطاع أن يغلق أفواه من يطالبون بمطالب فتوية دون اهتمام بالمصلحة العليا للبلاد.

إن الفوضى لا تتضاءل بل تزيد كل يوم ..للدرجة التى يشعر فيها الناس أن هناك من يرعى هذه الفوضى أو على الأقبل يسكت عنها ،لأن استمرارها يفيده ويطيل مدة بقاءه، وإذا رفض المجلس العسكرى هذا التفسير ... فبأى شئ نفسر هذا التهافت وهذه الرخاوة في التعامل مع البلطجية والمجرمين والخارجين على القانون.

قد يكون هناك فارق دقيق بين عبد الناصر والمشير طنطاوي، فناصر كان يعرف أن

الثورة ثورته ولذلك تعامل بعنف مع خصومها ... أخذ قرارات ثورية وهو يعرف أنه يحقق أهداف ثورته والمشير طنطاوى فربما يشعر أن هذه ليست ثورته على الإطلاق .. وأنه وجد نفسه في مقدمة الصورة دون حاجة أو رغبة منه، ومن الطبيعى أن تكون أجندة الثورة مختلفة تماما عن أجندة الثورة .. وهو ما يجعلنا الآن نشعر أنه لم تقم ثورة .. بدليل أن من قاموا بها يحاكمون أمام المحاكم العسكرية بينما من أزاحتهم الثورة ينعمون بالراحة أمام المحاكم المدنية.

المشير طنطاوى لن يصبح جمال عبد الناصر جديدا ...ليس لأن عبد الناصر أفضل من طنطاوىولكن لأنها أحكام الأقدار التي لا يردها أحد ...فالفارق كبير بين رجل من طنطاوىولكن لأنها أحكام الأقدار التي لا يدرى حتى الآن إلى أين تقوده أقداره ...ولا إلى أين يمكن أن تصل به سفينته.



الخروج الآمن للمشير طنطاوي

يعرف المشير طنطاوى جيدا الدور الذى لعبه فى إنجاح الثورة...لكنه حتى الآن لا يريد أن يتحدث وبشكل كامل عما جرى،وكأن ما حدث فى الأيام الأخيرة من عصر مبارك سر من الأسرار المقدسة ...المفارقة أنه وعندما تحدث لمرات قليلة جدا منها شهادته أمام المحكمة التى تنظر محاكمة مبارك بتهمة قتل المتظاهرين أوقع نفسه فى تناقض ...أفقده كثيرا من الثقة والمصداقية التى كانت يحوزها فى الشارع المصرى.

سمعناه فى فيديو مسجل وهو يقول أن القوات المسلحة رفضت أن تطلق النار على المتظاهرين، وما دامت رفضت فمعنى ذلك أن هناك أمر صدر ...وهناك عصيان لهذا الأمر ...ثم نعرف مما تسرب من شهادته أنه نفى أن يكون تلقى أى أمر بضرب النار من الرئيس مبارك – رغم أنه الوحيد الذى يمكنه أن يأمر المشير بشئ – و فى إحدى جولاته الميدانية يقول أنه لا يكذب وأنه قال الحق، فلا أحد أمره بإطلاق النار.

هذه التصريحات المتضاربة خلقت طاقة هائلة من الغضب الشعبى تجاه المشير، وبعد أن كان يتم التعامل معه على أنه «المخلص» الذى جاء فى الوقت المناسب لينقذ الثورة من غدر مبارك ورجاله بها، أصبح يتم التعامل معه على أنه ومبارك سواء بسواء ... لا فرق بينهما ... واكتملت هذه المقاربة بعد أن تم قتل

٤٧ شهيدا في معركة شارع محمد محمود الأخيرة، في ظل مسؤولية وإدارة المشير طنطاوى للبلاد.... فكما سقط متظاهرون شهداء في عصر مبارك ...سقطوا في عصر طنطاوى، وإذا كان مبارك يحاكم بتهمة قتل المتظاهرين، فلماذا لا يحاكم المشير بالتهمة نفسها أيضا؟.

منذ عدة شهور وعلى طريقة بالونات الاختبار ... وضعت الصحف على كتف مصدر عسكرى - بالطبع رفض ذكر اسمه - أن المشير طنطاوى يفكر فى التقاعد بشكل نهائى بعد الانتخابات البرلمانية،لكن وقبل أن تجف دماء هذا الخبر،كانت أن خرجت مصادر عسكرية أخرى مجهولة أيضا تشير إلى أن المشير طنطاوى لم يفكر فى التقاعد على الإطلاق،وأن كل ما يشغله الآن هو توفير الأمن والخروج بالبلاد من مأزقها الاقتصادى.

الأمر هذه المرة يختلف تماما ... فالمسيطر على كواليس المجموعة الحاكمة في مصر الآن هو مصيرها الذي بات غامضا بعض الشيئ ... كانت هناك محاولات من خلال المبادئ الحاكمة للدستور مرة ومن خلال وثيقة السلمي مرة أخرى لمنح القوات المسلحة والجيش وضعا رآها البعض مجافية للمنطق والقانون، لأنها تجعل الجيش فوق الدولة ومن فيها.

لم يتحمل المجلس العسكرى معارضة الجبهات المعارضة وتحديدا التيارات الإسلامية التي هددت بمليونيات لا تنتهى حتى يتراجع المجلس العسكرى وتراجع مرة عن وثيقة السلمى التي بدت وأنها خرجت للنور دون أن يعرف المجلس عنها شيئا، ومرة أمام هجمة الإخوان الشرسة بسبب تصريحات اللواء الملاعن عدم أحقية البرلمان في اختيار الهيئة التأسيسية التي ستصوغ الدستور...انسحب الإحوان من المجلس الاستشارى، ولا يزال المجلس العسكرى يتفاوض معهم، لكنهم يسوقون عليه الدلال، دون أن يعرف لهم المجلس مدخلا ولا طريقة للتفاهم.

على هامش لعبة الكر والفر هذهسرت تخويفات من أن الإسلاميين إذا ما تمكنوا من الحكم فإنهم حتما سيلتفتون إلى المجلس العسكرى،الذين يرون جزءا من نظام مبارك لم يسقط بعد،وأن رجال المجلس العسكرى حتى قاموا بمساندة الثورة،فإنهم

فعلوا ذلك لأنه لم يكن لديهم خيار آخر ...فإما الإطاحة بمبارك ...وإما أن يطيح بهم مبارك.

هذه التخويفات جعلت سيناريو محاكمة أعضاء المجلس العسكرى وعلى رأسهم أمرا واردا، خاصة أن هناك بشائر الإستقواء أبداها الإخوان المسلمون تحديدا، فبعد أن حققوا جزءا من الانتصار في المرحلة الأولى للانتخابات أطلوا بصدورهم علينا، وفي المرحلة الثانية إذا واصلوا الانتصار فإنهم يمكن أن يطلوا علينا بأجسادهم كاملة، أما إذا تحقق لهم النصر كاملا فإنهم حتما سيحكمون قبضتهم ولن يقف أمامهم أحد مهما كان قدره أو مكانه أو مكانته.

يمكن أن يكون لهذه التخويفات معنى ومكان ...خاصة إذا عرفنا أن هناك تفكير جاد الآن في التصور النهائي لوجود المشير في الحياة العامة المصرية بعد انتخاب رئيس مدنى للبلاد في يوليو القادم كما هو متوقع.

الرئيس المدنى الجديد سيشكل وزارةوهدنه الوزارة سيكون فيها وزير دفاع،ومن غير المتوقع أقر المتصور أن يكون المشير طنطاوى هو هذا الوزير ...فلا يتصور أحد ولا هو شخصيا أن يصبح مرة أخرى وزيرا للدفاع،وهو الذى ظل لشهور طويلة الحاكم الفعلى للبلاد.

ولذلك هناك تصور أكثر وضوحا وهو أن يتولى المشير طنطاوى منصبا يمكن أن نطلق عليه شرفيا – قد يكون مستشارا للرئيس المدنى – وهو منصب يتناسب مع الدور الذي قام به.

هذا التصور قد يكون مقبولا ... الكن في حالة واحدة أن تجرى تفاهمات معينة على ألا تتعرض الأغلبية البرلمانية للمشير طنطاوى،أو تفتح ملفات كانت مغلقة خلال الفترة الماضية بفعل وتأثير وجود المشير على رأس السلطة، وهي تفاهمات تلزمها صيغ محددة ولا تترك للظروف.

هنا البحث في حقيقته ليس عن خروج مشرف للمشير طنطاوي - وهو يستحق ذلك بالطبع - لكنه البحث وبوضوح عن خروج آمن للرجل ... لا يتعرض بعده لمحاكمة أو مساءلة من أي نوع ... خاصة أن هناك ملفات جديدة متعلقة بالتعامل مع المتظاهرين

يمكن فتحها والتلويح بها في وجه المشير.

ولأن المشير طنطاوى ليس وحده، بل معه أعضاء فى المجلس العسكرى – العدد الكلى لهم ١٩ عضوا – فإن مصير هؤلاء أيضا محل تساؤل، القانون الذى يشكل المجلس العسكرى يمكن أن يكون حاسما ... فالمجلس له تشكيلة بمناصب من يشغلونها وليس بأسمائهم، ولذلك لن تكون هناك مشكلة بعد تسليم البلاد لسلطة مدنية وتعيين وزير دفاع جديد ورئيس أركان جديد.

هناك بالطبع مصادر تشير إلى أن أعضاء المجلس العسكرى يرون وجودهم مهم للغاية، فالمجتمع الآن يتحرش ببعضه، ولابد من وجود قوة محايدة يتم الاحتكام لها في حالات الخلاف بين الإسلاميين والليبراليين بصرف النظر عن موقعيتهم في السلطة بعد ذلك ... والقوة القادرة والمؤهلة لأن تكون مؤهلة لذلك هي المجلس العسكرى ومن وراءه القوات المسلحة حتى لا تشهد مصر أي حروب أهلية ... هكذا يقولون.

هذا التصور لا يمكن أن نعزله عن مجموعة من المحكات الأساسية:

أولها : هناك قناعة بادية من المشير طنطاوى أنه يريد تسليم مسؤولية البلاد إلى رئيس مدنى وأن يعود الجيش مرة أخرى إلى ثكناته بعد أن أدى وظيفته في حماية البلاد، لكن هل هذه هي القناعة الكاملة التي يمتلكها ويحرص عليها كل أعضاء المجلس العسكري.

لا يمكن أن نشير إلى انشقاقات أو انقسامات أو جبهات داخل المجلس لأن هذا ليس باديا ولم يحدث، لكننى أتساءل عما غيرته السلطة خلال الشهور الماضية في نفوس الجنر الات وأرواحهم ...ما الذي أحدثه فيهم بالضبط خر النفوذ، ولكن في لحظة معينة يمكن أن نجد أنفسنا أمام ردة وإنقلاب على كل شئ ...لا أحد يدرى ما الذي يمكن أن يحدث.

ثانيها: أن ما حدث مع الرئيس مبارك يجعل كل وأى شئ متخيل، فالمشير طنطاوى بمقاييس الانقلابات التى أحدثتها الشورة يمكن أن يجد نفسه أيضا خاضعا للمحاكمة، ويصبح من المنطقى البحث للمشير عن مخرج دون محاكمة ...وليس الخروج الآمن فقط ...وهو خروج يمكن أن يمنحه الاستمتاع بفترة تقاعده دون أن يقترب منه أحد، خاصة أن الحكام المحتملين خلال الفترة القديمة يحملون ثأرات

قديمة مع كل من عمل إلى جوار الرئيس مبارك.

ثالثها: من السذاجة أن نتعامل مع وثيقة السلمى على أنها كانت مبادرة شخصية منه، ومن السذاجة أن نعتبر ما أدلى به اللواء مختار الملا حول عدم تمثيل البرلمان للشعب المصرى وأنه لن يكون له الحق في تشكيل لجنة الدستور معبرا عنه وحده، فهو يعمل في منظومة وليس مفكرا أو كاتبا يعبر عن رأيه.

ولذلك فإننى أيضا مثل هذه المحاولات في سياق عمل المجلس العسكرى وعلى رأسه المشير طنطاوى بالطبع لمحولات من أجل تحصين أنفسهم – ولو بشكل احترازى من أى شئ يمكن أن يراد بهم أو أى شئ يمكن أن يتعرضوا له فيما بعد – وهذا حقهم، وإن كانوا في كل مرة لا يحققون نجاحا، وسرعان ما يتراجعون مرة أخرى إلى الخطوط الخلفية.

رابعها: لقد مارس المشير طنطاوى خلال الشهور الماضية نشاطا خاصا ... نزل إلى منطقة وسط البلد بالبدلة المدنية وصافح الجماهير بود شديد ... ونزل التحرير منذ أيام قليلة ليتفقد حالة السير في الميدان بعد إخلاءه ... تتابعه الأخبار بأنه يتابع من غرفة عمليات سير الانتخابات ويشرف على تأمينها بنفسه ... يوحى للجميع أنه لا ينام ... وكل ذلك من أجل تأكيده على أنه تحمل مسئولية وسيكون على قدرها حتى النهاية ... كما أنه حاول جاهدا أن ينسج علاقة خاصة مع رجل الشارع العادى ليعزز دوره الوطنى الذى لعبه في الثورة.

لكن كل هذه التحركات لم تكن لها فائدة ...بل إن بعضها جاء بنتيجة عكسية ...فالود الذي أراد المشير أن يظهره بارتداءه للبدلة المدنية جعل الشكوك تزيد حوله في أن يريد السلطة لنفسه وأن يخلع زيه العسكري حتى يتناسب مع ذوق الجماهير التي تريده رئيسا مدنيا بحتا وقحا ومجردا.

كان يمكن للمشير طنطاوى أن يربح كثيرا لو أنه تحدث عن دوره الحقيقى فى الثورة ... كيف انحاز لها ... وكيف أنقذها فى اللحظات الأخيرة، لقد اكتفى ببعض التسريبات عما قام به، لكن من تلقوا هذه التسريبات لم يبرزوا دور الرجل بما يكفى ويتناسب معه ... وهو ما جعل طنطاوى يخسر كثيرا، فعدم قدرته وعجز من حوله عن تسويق نفسه

جعله متهما طوال الوقت ...جعله مدانا طول الوقت، وعندما دارت الدائرة وتراكمت الملفات على مكتبه، أصبح هناك ثأر ودم بين المصريين وبين المجلس العسكرى الذين يحملونه مسؤولية كل قتل بعد الثورة.

اللعبة الآن لا مكان فيها لبطولة ...قد تنفع السياسة أكثر ...لكن السؤال: هل يمتلك المجلس العسكرى شيئا يقدمه من أجل أن يفتدى به نفسه، خاصة وأن الخصم الذى يقف أمامه شرس وعنيد، وربح حتى الآن كل المعارك التى دخلها مع المجلس العسكرى ؟...لقد ركب الإخوان ميدان التحرير ليضربوا القوى السياسية الأخرى ...ولما نجحوا فى ذلك ...بدؤوا مرحلة ركوب صناديق الانتخابات من أجل ضرب المجلس العسكرى، ولو تمكنوا من ذلك فلن يستطيع أن يقف أحد فى وجوههم.

يقف المجلس العسكرى وعلى رأسه المشير طنطاوى فى مفترق طرق ...شاء ما شاء وأبى ما أبى ...مصيره يتحدد خلال الأيام القادمةوأعتقد أن المجلس يبذل قصارى جهده وكل ما يستطيعه من أجل أن تظل أوراق اللعبة فى يده،وهى الأوراق التى تتفلت منه ورقة بعد أخرى بعد أن يشعروأظن أنه لن يفيق إلا بعد أن يجد ظهره فى الحائط تماما.

إننى أرفض أن يتم التعامل مع المجلس العسكرى كمجموعة حكمت مصر خلال الشهور الماضية ...أو مع المشير طنطاوى الذى تحمل ما لا يطيق، بطريقة القطاعى نأخذهم موقف بموقف ...وحادثة بحادثة ... إننا أمام مجموعة في لحظة ما وضعت رقابها على أكفها من أجل الشعب المصرى ... قد يكون أخطؤوا بعد ذلك .. أخفقوا بشدة لعجزهم السياسى، لكن ليس معنى ذلك أن نضعهم في كفة واحدة النظام السابق... وإذا كان هناك من يخطط لذلك ... فلابد أن نقف جميعا ضده.





مصير المشير طنطاوي

يصعب علينا أن نعرف على وجه التحديد ما الذى يحدث أسفل السطح الصاخب...المشير طنطاوى وعندما تحدث وهو يستقبل لاعبى الأهلى بعد مجزرة بورسعيد،أن المجلس العسكرى يسير فى طريقه رغم ما يحدث،فهمها من سمعه وقتها أنه يخطط لشى ما ...إلا أن المعنى الواضح أنه رغم كل ما يحدث من فوضى فإن المجلس العسكرى يصر على تسليم السلطة للمدنيين في أقرب وقت...لكن كثيرا مما يقوله المشير يجعله يقع في سوء فهم دائم مع الشعب الذى يريد أن يرضيه ...لكن لم ينجح حتى الآن.

من اللحظة الأولى والمشير طنطاوى يريد أن يدخل التاريخ من أوسع أبوابه، بأن يكون أول عسكرى يسلم الحكم طواعية ودون رغبة منه فيه للمدنيين، وهو ما تعاهد عليه مع زملاءه فى المجلس العسكرى، وقد حدث أن طنط اوى استشعر من بعض أعضاء المجلس رغبة فى البقاء، فجمعهم وقال لهم: ما رأيكم أن أرشح نفسى رئيسا للجمهورية، فأثنى البعض على ما قاله، وشجعوه نقسى رئيسا للجمهورية، فأثنى البعض على ما قاله، وشجعوه ... ودفعوه لإكمال الطريق.

لكنه وقبل أن يتحدث الجميع، قال لهم: ألم نتعاهد على ألا يرشح أحد منا نفسه؟ وأنهى المشير الجلسة بأن المجلس سيدير البلاد حتى ينتخب الشعب المصرى رئيسه الذي يتوافق عليه ويرتضيه.

ولأن المشير كما يعلن أنه سيسلم السلطة،فإن الأمر يقتضى أن نبحث عن المستقبل السياسي للرجل الذي تحمل المسؤولية بعد الثورة كاملة.

لقد تساءل البعض عن الوضع القانوني للمشير طنطاوي الآن، فهو رئيس المجلس العسكري الذي يدير شؤون البلاد، وهو المجلس الذي تم تفويضه من مبارك قبل أن يتخلى عن منصبه، لكن وبعد أن قبل الشعب بالمجلس أصبح يحكم بقوة السلطة الفعلية، التي تحولت إلى سلطة قانونية بعد ذلك بصدور الإعلان الدستوري.

المشير طنطاوى هو الحاكم الفعلى للبلاد ...وهو فى نفس الوقت وزير الدفاع ...ففى الحكومات المتتالية (أحمد شفيق .. عصام شرف ..الجنزورى) لم يكن هناك وزير دفاع يؤدى اليمين الدستورية،فهو من كان يقسم الوزراء أمامه القسم،المنتظر بعد ذلك أنه عندما يكون لدينا رئيس منتخب أن يختار هو وزير الدفاع.

مصير المشير طنطاوى يقودنا إلى أن ندخل ثلاث مساحات محددة، من خلال مناقشات جرت واقتراحات تمت وتراجعات كانت ضرورية بسبب الأحداث التى شهدتها مصر خلال الشهور القادمة.

الميررقم (١)

فى واحد من التصورات السياسية والعسكرية لمستقبل المشير طنطاوى السياسية، كان هناك اقتراح بأن يتم الاستقرار على أن يكون المشير طنطاوى القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذى يقوم باختيار وزير الدفاع الذى سيكون القائد العام للقوات المسلحة.

هذا الاقتراح الذي كانت هناك اتجاهات لتقنينه لاقى اعتراضا كبيرا من القوى السياسية المختلفة،التي رأت أن المشير طنطاوى بهذا سيكون سلطة أعلى من سلطة رئيس الجمهورية أيا كان من سيأتي إلى هذا المنصب...ولم ينتبه من اعترض أن الإعلان الدستورى أشار إلى أن الرئيس القادم لن يكون رئيسا أعلى لا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة،أو المجلس الأعلى للشرطة،أو المجلس الأعلى للقضاء ...وعليه فالمشير دستوريا يمكن أن يرأس المجلس العسكرى حتى بعد انتخاب رئيسا جديدا.

هذا الاقتراح رغم حساسيته الشديدة لدى البعض، إلا أنمه لا يزال مطروحا في ظل

حالة الشد والجذب بين المجلس العسكرى والقوى السياسية، ولو حدث وأصبح المشير قائدا أعلى للقوات المسلحة ... فإننا بذلك نضمن حالة خاصة من الديمقراطية.

فعلى الساحة ستكون هناك ثلاث قوى كبرى البرلمان بما له من شرعية من السارع الذى اختاره، ثم قوة الرئيس المنتخب ...وفي النهاية قوة القائد الأعلى للقوات المسلحة التي اكتسبها دستوريا...فالإعلان الدستورى لا يزال يعمل، ويمكن تعديله حتى اللحظة الأخيرة.

في هذه الحالة سيكون هناك ضمان لتوازن القوى بعيدا عن الاستقطابات التي يمكن أن تحدث بين الرئيس والقوى السياسية التي تشكل البرلمان ...خاصة أنها يمكن أن تلعب دورا مهما في اختيار الرئيس القادم أيا كان اسمه.

هذا المصير كان يمكن أن يحصل عليه المشير طنط اوى فى الأسابيع الأولى للثورة، خاصة أن الشعب المصرى كله كان لا يزال محتفظا بحالة من الاقتناع التام بدور الجيش فى الثورة، وهو الدور الذى تناثرت على جانبيه كثير من الظلال... لكن الآن فإن طرح الفكرة من الأساس يمكن أن يقود إلى مواجهة حادة بين المجلس العسكرى والقوى السياسية سواء كانت طامعة أو حتى متواطئة... لكن المواجهات يمكن أن تتهى على ماثلة مفاوضات يرغب من يجلسون عليها أن يصلوا بالوطن إلى بر الأمان.

الميررقم (٢)

فى أحد حواراته الصحفية كشف منصور حسن رئيس المجلس الإستشارى أن المشير طنطاوى يفكر بعد أن يتسلم الرئيس الملنى السلطة، أن يصبح عضوا فى مجلس الشورى، وهو المجلس الذى كان ينظر إليه فى عصر مبارك على أنه مجلس الحكماء، الذى يضم خيرة عقول ومفكرى مصر ...حتى لو كان دوره مجرد استشارى.

المشير كان يفكر في هذه الحالة في شكل من التكريم الذي يليق به... فقد أدى دوره العسكرى تماما، حتى اللحظة الأخيرة، وهو الدور الذي اكتمل بحمايته للثورة ودفاعه عن الثوار، ولأنه لم يكن طامعا في شئ ..فقد ارتضى بأن يتم تعيينه من خلال الرئيس القادم عضوا في مجلس الشورى.

دعك من أن حالة الانهيار الشديدة التي أصبح عليها مجلس الشورى، فقد قال

الشعب كلمته بالامتناع عن المشاركة في انتخاباته، ودع عنك أن تواجد المشير في مجلس الشعب لم يكن ليضيف له شئيا على الإطلاق بعد تاريخه السياسي والعسكري الحافل...لكنه كان يرى أنه يستحق تقاعدا يتناسب مع ما قدمه للوطن.

على هذا الخط كان هناك اقتراح آخر تبناه مجموعة من الخبراء الاستراتيجيين الذين يدورون فى فلك المجلس العسكرى، وهو أن يصبح المشير طنط اوى مستشارا للرئيس، دون تحديد هل يكون مستشارا سياسيا أو مستشارا عسكريا... ولكنه مستشار فى كل ما يتعلق بأعمال الرئيس.

هذا التصور كان يضمن للمشير طنطاوى قمة التكريم، على اعتبار أن كونه مستشارا للرئيس يجعل منه أبا روحيا للثورة، وكانت هناك قناعة كاملة بذلك، فلولا دوره في الثورة لخسر الثوار ولما استطاعوا أن يخلعوا مبارك في وقت قياسى، وهو الاعتقاد الذي لا يزال يصر عليه قادة الجيش رغم حالات التشكيك المتعاقبة في هذا الدور.

بين هذين التصورين كان هناك تصور ثالث، وهو أن يعتزل المشير طنط اوى العمل العام سياسيا واقتصاديا، وأن يحظى بتقاعد مريح، خاصة أنه راض تماما على ما قدمه لوطنه، وتحديدا حفاظه على عدم دخول مصر فى حروب أهلية كما حدث فى دول مجاورة لنا، وحتى لو كانت هناك اضطرابات أوعنف فى الشارع المصرى، فهذا فى النهاية أمر قد يكون طبيعيا بسبب الانفلات الأمنى الكبيرة الذى شهدته مصر خلال الثورة ولا تزال تعانى منه حتى الآن.

تقاعد المشير المريح في الغالب لو تم فسيكون في مصر ...وإن كانت هناك إشارات إلى أن المشير يمكن أن يقضى بعض الوقت في الخارج،ما بين فحوصات طبية دورية ومحاولة الراحة من مجهود شاق ومضن بذله خلال الشهور الماضية.

المسير رقم (٣)

هناك من يرى أن التصورات الإيجابية عن مصير المشير طنطاوى،سواء ببقاءه رئيسا أعلى للقوات المسلحة،وهوما يعنى أننا أمام مرحلة جديدة من عمله العسكرى،ستكون أكثر حيوية وصخبا وجدلا،خاصة في ظل صعود وتصاعد قوى سياسية أخرى في المجتمع ...أو تكريمه بالتعامل معه على أنه أب روحى للشورة من خلال مناصب

سياسية شرفية ... كلها تصورات لا يمكن التعويل عليها الآن.

فحتى أربعة شهور مضت على وجه التقريب كان الكلام فى أغلبه إيجابى عن المشير والمجلس العسكرى، لكن بعد مذبحة ماسبيرو التى كانت الشرطة العسكرية طرفا مباشرا فيها، لم يعد الحديث إيجابيا لاعن المجلس العسكرى ولاعن المشير طنطاوى، على اعتبار أن الجيش الذى كان طرفا حاميا ... أصبح طرفا فى نزاع حتى لو قيل أن هناك طرف ثالث.

هذه الحالة من التردى في العلاقة بين الجيش والشعب، جعلت أكثر من سيناريو يتصارع عبر قوى سياسية مختلفة، فظهر ثلاثة أشكال من الخروج التي لم يثبت منها على الأرض حتى الآن.

أولها :الخروج المشرف ... وتبناه عماد الدين أديب في مستهل عودته للعمل الإعلامي، بعد أن ظل مختفيا لشهور طويلة، كانت مرجعية أديب في طرحه أن المجلس العسكرى قام بدور مهم وحيوى في حماية الثورة، وهو ما يجعل لزاما علينا أن يكون خروجه من السلطة مشرافا له ولكل من شارك في حماية الثورة.

عماد كان قد قام بتسجيل حلقات مطولة مع كل أعضاء المجلس العسكرى ليلقى ضوءا قويا على أدوارهم فى الثورة،وكان من المفروض إذاعة هذه الحلقات على فضائية سى بى سى فى ذكرى تنحى مبارك،لكن بعد مذبحة بورسعيد رأت الشئون المعنوية بالقوات المسلحة عدم إذاعة الحلقات حتى لا تكون مصدرا جديدا من مصادر الاستفزاز للشارع.

ثانيها:الخروج الأمن...وهو الاقتراح الذي طرحته قوى إسلامية من الجماعة الإسلامية وبعض السلفيين،الذين رأوا أنهم يمكن أن يغفروا للمجلس العسكرى – والتعبير نصا – إذا بادر وسلم السلطة،وهنا انقسم الشارع السياسي،فهناك من يرى أن الحديث عن خروج آمن للمجلس العسكرى لا يليق لأنهم لم يرتكبوا ما يستوجب العفو عنهم،وهناك من يرى أنه حتى الخروج الآمن ليس من حقهم ولابد أن يحاسبوا.

ثالثها:الخروج العادل ...وهو اقتراح قدم له وتبناه حمدين صباحي المرشح المحتمل للرئاسة،وهو من ناحية ما يحمل وجاهة كبرى،فلا مشرف ولا آمن ...بل عادل

... يقضى بأن يحاسب من أخطأ دون تجنى أو تجاوز على أي طرف من الأطراف.

هذا الجدل الكبير والدائم والمقيم يؤكد أن وضعية المجلس العسكرى وعلى رأسه المشير طنطاوى يمثل هما سياسيا كبيرا الجميع يفكر فيه، يمكن أن يكون ما سيجرى شيئا آخر تماما لا يتوقعه ولا ينتظره أحد ...لكنى أعتقد أن الكلمة الأخيرة في كل ذلك ستكون للجيش ...وهي كلمة تحمل معانى كثيرة ...الأيام وحدها هي التي ستكشفها .





الرويني يعترف : أنا بتاع إشاعات

كان يمكس للواء حسن الرويني قائد المنطقة العسكرية المركزية، وعضو المجلس العسكرى الذى يدير شئون البلاد أن يترك لأحفاده صورة رائعة يتيهون بها على زملاءهم وأصدقاءهم جدهم يقف في ميدان التحرير بين ثواريناير، يمسح بيديه دمعة أحدهم وهو يكاد يذوب من الرقة والتعاطف معهم.

كان يمكن له أن يظل هذا القائد الذى نزل إلى ميدان التحريس منذ اليوم ٢٨ يناير وحاول أن يحمى الثوار وأن يخفف عنهم ما يلاقونه من عنت النظام السابق.

كان يمكن له أن يصمت، ليحتفظ له المصريون جميعا بصورة تحيطها هالة من الاحترام والتقديس والتوقير والعرفان بالجميل.

لكن اللواء الرويني أصر على أن يتحدثوعندما قرر ذلك أفاض كثيرا ..للدرجة التي تتخيله فيها يجلس في حجرة بها كل القنوات التي تعرض برامج التوك شووكلما سمع كلمة المجلس العسكري يسارع إلى الرد والتصحيح والتفنيد ...دون أن ندرى هل الرجل مفوض من المجلس بهذه المهمة، فيصبح كل ما يقوله رأيا رسميا لجنرالات المجلس..أم أن ما يفعله اجتهاد شخصى، لا يمكن لأحد أن يحاسب المجلس غليه.

دع عنك جانبا اتهام اللواء الرويني لجماعة ٦ إبريـل وحركـة كفاية بالحصول على أموال من الخارج تمويلا وتدريبا،فهي قضية وصلت إلى مكتب النائب العام من خلال بلاغات تقدم بها أعضاء من الجماعتين، لكن المفزع كان ما قاله الرويني عن نفسه وعما كان يفعله في ميدان التحرير.

كان اللواء الروينى يتحدث مع دينا عبد الرحمن قبل يوم واحد من الإطاحة بها من قناة دريم، أراد أن يبدو أمام الرأى العام مدركا مستوعبا خطر الشائعات التى يطلقها البعض وحتى يؤكد كلامه قال لدينا قولا ونصا: ﴿إحنا فى الميدان من يوم ٢٨ يناير، لما كنت بحب أهدى الميدان كنت أطلع إشاعة مثلا قبضوا على أحمد عز وحولوه لمحكمة الجنايات ... الميدان يهدا ... قبضوا على وزير الداخلية فالميدان يهدا ... أنا عارف مدى تأثير الإشاعات فى جموع ثورية ... وأنا عارف إزاى أهدى الميدان .. وإزاى أهيجه».

ما قاله اللواء الرويني إعتراف بجريمة مكتملة الأركان، ومن المفروض أن يحاكم عليها، لكن المشكلة أننا لا نعرف من الذي يمكن أن يحاسبه على هذا الكلام، فالرجل يعترف أنه بتاع إشاعات ... وكان يستخدمها من أجل السيطرة على الميدان ... وهي سيطرة لم يكن مقصودا بها إلا إخضاع الميدان ومن فيه وجعلهم ينصرفون ويعودون إلى بيوتهم، وهو ما طلبه الرويني بنفسه من ثوار التحرير في ٥ فبراير أي بعد موقعة الجمل بـ ٣ أيام فقط ... قال لهم: ارجعوا إلى بيوتكم لنحافظ على ما تبقى من مصر.

لا تتوفر عن اللواء الرويني معلومات كافية تمكننا من فهم دوافعه فيما يفعله أو يقوله، خاصة أن كل ما يصرح به الآن يأتي عصبيا ومنحازا للمجلس العسكري ومبتعدا عن شباب الثورة ومن قاموا بها ... فالرجل كان مديرا لمعهد المشاة ... ثم تولى بعده قيادة المنطقة الشمالية ... ومنها إلى قيادة المنطقة المركزية.

في حياة الرويني مجموعة من الوقائع والأحداث التي يمكن أن تكون ذات دلالة.

فطبقا لموسوعة ويكبيديا فإن اللواء الرويني وبوصفه قائد المنطقة العسكرية المركزية كان قد قام بالتوقيع على أحكام المحاكمة العسكرية التاسعة للإخوان....وهي المحاكمة التي جرت على هامش القضية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ جنايات عسكرية والتي حكم فيها على ٤٠ من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم خيرت الشاطر وحسن مالك بالسجن لمدد تتراوح بين الثلاث والعشر سنوات بتهمة غسيل الأموال والانتماء لجماعة محظورة.

وبصفته قائدا للمنطقة العسكرية المركزية أيضا أنابه المشير طنطاوى يوم ٢٥ يناير وهو النوم الذى تفجرت فيه الأحداث – وبمناسبة عيد الشرطة –ليضع إكليلا من الزهور على

النصب التذكاري لشهداء الحروب،وهو تقليد تقوم به القوات المسلحة كل عام.

كان الرويني ورفاقه إذن جزءا من نظام الرئيس مبارك.

لكن ومع ذلك لا يمكن أن ينسى لهم الشعب المصرى أنهم خلعوا أنفسهم من هذا النظام الفاسد وساندوا الثورة وقاموا بحمايتها، وهبطوا إلى أرض المعركة ليديروا شؤون البلاد، لأنه لم تكن هناك أى قوة قادرة على إدارة شؤون البلاد.

الأخطر من ذلك كله وهو ما يجب أن يجيب عنه اللواء الروينى الآن- وتحديدا بعد ما قاله عن تعمده صناعة الشائعات في الميدان، وهو أمر يعكس استخفافا حادا بالمتظاهرين وما قاله أيضا عن عمالة وتخوين شباب ٦ إبريل- هل الرجل ومن وراءه المجلس العسكرى يقتنع فعلا أن ما قام في مصر كان ثورة أم لا ... وكيف ينظر إلى من قاموا بالثورة، هل هم ثوار بالفعل أم أنهم مجموعة من الانقلابيين الذين حصلوا على تمويل من الخارج لقلب نظام الحكم في مصر.

لا أعرف كيف فات على اللواء الرويني وهو يتحدث عن التخوين والعمالة والتمويل ...أنه بذلك يناقض نفسة على أن ما قام في مصر ثورة فعلا وهي ثورة ناجحة ،فإن هؤلاء الشباب – حتى لو حصلوا على تدريب في الخارج – سيتحولون إلى قادة وزعماء وعظماءلو أن الثورة فشلت فإن هؤلاء الشباب لن يكونوا إلا مجموعة من الخونة والمرتزقة ولابد من تأديبهم ومحاكمتهم والانتقام منهم.

وطالما أن اللواء الرويني يستهم ويخون ويريد محاكمة الشباب الذي شارك في الثورة، فإنه بذلك يعترف أن نظام مبارك لم يرحل وأنه لا زال باق – مبارك لم يكن إلا رأسه فقط – والآن النظام الذي لم يسقط ينتقم ممن ثاروا عليه وحاولوا إسقاطه...وهو مأزق أعتقد أن اللواء الرويني وضع نفسه ومن وراءه المجلس العسكري كله فيه.

أما المأزق الثانى والذى أعتقد أنه أكثر خطرا وحرجا للمجلس العسكرى، فهو اعتراف اللواء الروينى بأنه رجل يجيد صناعة الشائعات، ويعرف جيدا مدى تأثير هذه الشائعات في الجموع الثائرة، وقد استخدم سلاح الشائعات في التعامل مع ميدان التحرير، فهو وكما اعترف أيضا، كان يعرف كيف يهدئ الميدان وكيف يهيجه.

فمن حق من يستمع إلى إتراف الرويني أن يوسع الدائرة، ويخرج من ميدان التحرير إلى مصر كلها، فما الذي يمنع الرويني أن يصنع الشائعات ، ويروج لها من أجل أن ينعامل مع مصر الثائرة كلها ما الذي يجعله يتراجع عن اعتقاده بأنه يعرف كيف يهدئ مصر كلها وكيف يهيجها أيضا.

فى مداخلة له - والمداخلات كثيرة - مع قناة الجزيرة مباشر مصر،قال الروينى وهو يرسم ما يشبه خريطة انهيار مصر، والكلام مرة ثانية قولا ونصا: «ميدان التحرير ... إغلاق مجمع التحرير ... إعلان حالة العصيان المدنى ... تهديد مترو الأنفاق ... تهديد البورصة ... نيجى لقناة السويس ... الاعتصامات أمام مبنى الإرشاد ... القبض على ٤ أجانب بيحاولوا يصوروا بالقرب من قناة السويس ... تعدى شرق القناة تلاقى تفجير خط الغاز للمرة الرابعة ... تتحرك شوية فى اتجاه الجنوب تلاقى ميناء العوجة البرى بيغلق ... تروح إسكندرية تلاقى ٢ أجانب بيصوروا ... تيجى هنا فى القاهرة تلاقى واحد أجنبى واقف على كوبرى ٦ أكتوبر وبيصور المنطقة العسكرية المركزية».

أى مما قاله اللواء الرويني يمكن أن نعتبره حقيقة ...وأيها يمكن أن نعتبره شائعة...لقد أهال الرجل التراب على مصداقيته، وهو ما يجعلنا ننظر بعين الريبة إلى كل ما يقوله ...اللهم إلا إذا تبرأ مما قاله ومنحنا فرصة أن نعيد النظر إليه من جديد.

أعرف أن اللواء الرؤيني يستعين بمستشارين سياسيين له،أو كما قال هو لمجموعة من الأصدقاء أنهم يعلموه سياسة ويعلموه كيف يتعامل مع وسائل الإعلام المختلفة...لكن يبدو أن المجموعة التي ينصت لها اللواء الرويني ليست على مستوى المسئولية، ولذلك يقع الرجل في أخطاء فادحة.

هل تعرفون الخطأ الأكبر الذي وقع فيه اللواء الرويني ...أنه بكلامه عن التخوين جعل الحيش كله في مواجهة مع مجموعة من الشعب، فلا يأتي ذكر 7 إبريل الآن إلا ويأتي ذكر الجيش، وكأنهما في كفتين متساويتين ... فهل يعرف الرويني فداحة أثر ذلك ... وعندما تحدث عن نفسه كرجل الشائعات الأول ... أفقدنا جميعا الثقة في كل ما يصدر من المجلس العسكري .

ويا سيدى اللواء من فضلك التزم الصمت ...وإذا أردت أن تتحدث فليكن من خلال متحدث رسمى ...ولا داعى لأن تورد نفسك مواطن الزلل....فنحن نحبك ونقدر لك ما قدمته للثورة...ويعز علينا أن تخسر كل ما ربحته بسبب كلمة.



حديث الإفك العسكري

قبل ساعات من ظهور اللواء عادل عمارة مساعد وزير الدفاع وعضو المجلس العسكرى في مؤتمره الصحفى عن أحداث مجلس الوزراءأصدر المجلس العسكرى بيانه رقم ، ٩ الذى جاء فيه بعد الديباجة : « أليس من حقنا الدفاع عن ممتلكات الشعب العظيم والتي أقسمنا على حمايتها، هذه هي صورة المخطط الذى يتم تنفيذه ضد مصر، وهي تسجيلات خاصة بنا، وسيتم نشر مزيد من الفيديوهات تباعا الإيضاح الحقائق أمام الرأى العام ».

ثم توالت مشاهد فيديو لعدد من الأطفال والصبية الذين يعتدون على مجلس الوزراء ويتحرشون بجنود وضباط الجيش، في إشارة واضحة من المجلس العسكرى إلى أنه وضع يده على المتورطين في حادث الاعتداء على الجيش.

كان معنى ذلك أن المجلس العسكرى حقق وتوصل إلى نتيجة نهائيةلكن ما قاله اللواء عادل عمارة بعد أن أنهى مؤتمره الصحفى لعدد من مراسلى الفضائيات كل المشاهد التى حدثت لا يؤكدها ولا ينفيها ...لأنها كلها خاضعة للتحقيق الآنفما الذى جعل المجلس العسكرى يتورط فى الإعلان عن نتيجة دون تحقيق؟

هل يعانى المجلس العسكري من ارتباك ما؟

هذا ما نراه بالفعل ...وأكبر دليل على هذا التخبط هو اختيار اللواء عماد عمارة تحديدا ليكون هو المتحدث باسم المجلس العسكرى ومن وراءه الجيش بالطبع فى حادث يعتبر هو الأخطر حتى الآن منذ تنحى مبارك ...فالجيش الذى كان حاميا للثورة ...تحول إلى طرف فى معركة ...ويحاول أن يثبت أنه تم الاعتداء عليها بنفس طريقة الشباب الأعزل وهى تصوير ما يجرى تقديمه على أنه دليل براءة.

اللواء عمارة – ولا علاقة لنا هنا بتاريخه العسكرى – كان يمكن أن يوفر على نفسه الظهور والجلوس أمام الكاميرات لأكثر من ساعة يقول كلاما متناقضا ومتهافتا لا يقنع أحدا ... ولا يؤثر على أحد ... وهو ما جعل المؤتمر يتحول إلى نكتة طويلة وسخيفة ... فأثناء متابعتى لوقائع المؤتمر توقعت أن تتقدم قناة «موجة كوميدى» بإحتجاج رسمى إلى المجلس العسكرى لأنه لم يخصها بإذاعة المؤتمر حصريا على شاشتها.

أى مؤتمر صحفى يكون هدفه تقديم الحقائق للرأى العام ...لكن ما فعله اللواء عمارة كان وصلة من التهديد الواضحة للجميع ...كانت الرسائل واضحة تحديدا لوسائل الإعلام التى حملها المجلس مسؤولية ما جرى،تحدث عمارة عن المهنية والاحترافية التى تفتقدها وسائل الإعلاموفجأة تقمص روح الرئيس السابق مبارك عندما أشار إلى أن المجلس العسكرى لم يغلق قناة فضائية ولم يقصف قلم ...وكأنه يريد أن يؤكد أن المجلس يستطيع أن يفعل ذلك ...لكنها لم يفعلها حتى الآن على الأقل بالطبع.

لقد ظهر الصحفيون الذين حضروا المؤتمر الصحفى – وهم زملاء لا نعيب عليهم في شئ – كأنهم تابعون للمجلس وليسوا محرري لصحفهم ... تعامل معهم عمارة وكأنهم تلاميذ صغار في فصل بمدرسة ابتدائي ... كلما سمع همسا قال امنعوا الكلام، وعندما طلبت صحفية الكلام قال له قاطعا: لم أأذن بعد ببداية الأسئلة .. ولما ألحت لتتحدث قال لها أنها لو تحدثت مرة أخرى فسيطردها من المؤتمر ... هكذا ... ولا أدرى لماذا لم تأخذ هذه الصحفية أوراقها وتخرج من المؤتمر محتجة على الإهانة التي وجهها اللواء لها.

كانت الأسئلة التي وجهها الصحفيون المصريون للواء عمارة - مع استثناءات قليلة

- أسئلة موحية ومحرضة على وسائل الإعلام ... ولم يكن صادقا معه إلا صحفى وكالة الأنباء الفرنسية الذى قال له أن قوات من الجيش صعدت إلى المراسلين في فندق الإسماعيلية وحطمت الكاميرات التي معهم ... وأن المراسلين الأجانب رأوا قوات الجيش وهم يضربون الشباب بقسوة ... ورغم أن بعض الشباب كان يسقط على الأرض من الضرب إلا أن الجنود كانوا يواصلون الضرب ... كان الصحفى الفرنسي محددا في سؤاله، قال: ما هي التعليمات التي صدرت لفض الاعتصام؟.

كان السؤال بمثابة الورطة ... لو تحدث عمارة عن تعليمات لكان المعنى الواضح أن الجيش أصدر تعليمات بفض الاعتصام ...لكن اللواء عمارة لم يقع في الفخ وقال على الفور أنه لم تصدر تعليمات لفض الاعتصام ليؤكد على ما جاء من أجله، وهو أن المعتصمين هم الذين استفزوا قوات الجيش ودفعتهم إلى الاحتكاك بهم.

بعد تنحى مبارك وعندما وجد المجلس العسكرى نفسه وجها لوجه أمام مسئوليات جسام فى الحكم، كان قد استعان بعدد كبير من المفكرين، وفى إحدى الجلسات التى كان يحضرها الدكتور سامى عبد العزيز العميد السابق لكلية الإعلام، كان أن قال لهم أن من يصيغون بيانات المجلس العسكرى يحتاجون إلى نوع من التدريب بحيث تخرج البيانات بصورة تقنع الرأى العام تقرب المجلس العسكرى منه.

كان الدكتور سامى يتحدث بإحترافية يعرفها عنه من تعامل معه بصرف النظر عن موقفه السياسى، لكن بعض الموجودين ممن كانوا وقتها يتصرفون على أنهم وكلاء الثورة اعترضوا على ذلك، وقالوا أن بيانات المجلس بهذه الصورة تعجبهم، وأنها لوكانت مثل الزلط فإن تعجب الجماهير التي خرجت لتهتف بأن الجيش والشعب إيد واحدة.

لم يتجاوز سامى عبد العزيز فيما اقترحه ... فأعضاء المجلس العسكرى خسروا كثيرا عندما تحدثوا ... الإعلام حرقهم جميعا، اللواء الروينى مثلا ومنذ شهور وهو لا يتحدث للإعلام، لأنه فقد وافتقد كثيرا من شعبيته بسبب تصريحاته التى اعتبرها البعض مستفزة وغير مناسبة.

اللواء عمارة وبما فعله فى المؤتمر الصحفى أكد أن الجيش لا يجبد لعبة الإعلام، وأنه فى حاجة لمتحدث رسمى باسمه، ليس من أجل أن يخدع الناس .. ولكن على الأقل ليخرج الصورة بشكل مناسب .. فالمتحدث الرسمى يمكن أن يقول نفس ما يقوله عادل عمارة ... لكن بشكل سيكون أقل استفزاز وتحريضا على الغضب... وهو ما جرى فبعد كل جملة كان ينطق بها اللواء عمارة كانت السخرية الممزوجة بالألم تتفجر.

كان من المفروض أن يكون المؤتمر الصحفى كاشفا لما جرى من خلال حالة من المصارحة يمارسها عضو المجلس العسكرى ...لكن الواقع فعلا أن المؤتمر لم يكن إلا نوعا من الاحتيال السياسى،فقد كانت هناك مجموعة من الأهداف التي أراد المجلس أن يحققها دون أن يعترضه أحد.

أراد المجلس أن يؤكد أن الجيش لم يكن هو الذى بدأ بالضرب ...وكان الأمر مقبولا لو أن الجيش تصدى للاعتداء عليه وانتهى الموضوع، لكن الجيش لم يكتفى بصد العدوان عليه ...بل شن ما يشبه حرب الشوارع على المتظاهرينكسر ضلوعهم ...وخلف وراءه مجموعة من الشهداء وصل عددهم إلى ١١ شهيدا ..مطلوب الآن أن يقدم لنا المجلس العسكرى من قتلهم ...إذا كان يصر على أن جنوده وضباطه لم يطلقوا الرصاص وأنهم لم يستعملوا السلاح.

لقد احتج اللواء عمارة بأن الجنود كان تحت ضغط هائل ..ولابد من تقدير الظروف التى كانوا فيها أثناء هذه المواجهات ..ولا ندرى أى ظروف يمكن أن تكون مبررا للتعامل بكل هذه الوحشية ...وكل هذا العنف ..وكل هذا الغضب ..بل أقول بكل هذا الحقد من جنود المفروض أنهم أبناء هذا الشعب ...فالجيش ليس جيش المجلس العسكرى ولكنه جيش الشعب.

الاحتيال السياسي بدا واضحا في المواجهة التي جرت بين اللواء عادل عمارة ومن سأله عن صورة الفتاة التي تم سحلها وتعريتها أمام كاميرات العالم، لم ينفى الواقعة ...لكنه قال أنها قيد التحقيق.

والسؤال المنطقي هنا الذي لابد أن نواجه به ليس اللواء عمارة ولكن المجلس

العسكرى كله،هو :تحقيق في أى شئ بالضبط ...هل سيكون التحقيق حول حدوث الواقعة من عدمه ...إنها موثقة وعلى الهواء مباشرة ..لم يتم تصويره وأذيعت مثلا بعد المونتاج...أم سيكون التحقيق عن سبب إقدام الجنود على مافعلوههل يمكن أن يثبت المحقق أنهم كانوا تحت ظروف صعبة جدا جعلتهم يمزقون ثياب فتاة مصرية قد تكون أختهم أو زوجتهم أو حبيبتهم.

أى تحقيق يتحدث عنه اللواء عمارة ...وهو نفسه مارس نوعا من الاحتيال السياسى، عندما تحدث مع مراسلى الفضائيات بعد المؤتمر وقال: «متكلمتش انت بقه على اللقطة إن فيه جندى من الجنود بيغطيها ... يعنى أثرت الموضوع وجيت في اللقطة الإيجابية ومتكلمتش عنها ... عارف إنت الجندى ده حصل له إيه ... الجندى ده كان على مرمى ٣ أمتار من المتظاهرين اللي بيرموا الطوب وأصيب».

يا قوة الله على المنطق ..وعلى الإصرار على التضليل ...نقول له:لماذا هتك جنودك عرض الفتاة وسحلوها على أسفلت الشارع ...يقول لك:لماذا لا تتحدث عن الجندى الذي غطاها ...إنه يريد أن تضيع حقيقة الموضوع تماما.

عندما وقفت الزميلة فاطمة سيد أحمد أقدم مراسلة عسكرية ولا يمكن أن يزايد أحد على معرفتها بالمؤسسة العسكرية، طالبت اللواء عمارة بالاعتذار لنساء مصر عما جرى لواحدة منهمفهى ترى أن المجلس العسكرى يهمش المرأة منذ تنحى مبارك ...قالت له إنها تحذر من أن تكون الثورة القادمة ثورة النساء.

كان يمكن للواء عمارة أن يلتقط طرف الخيط ويبادر بتقديم اعتذاره لنساء مصر في المؤتمر العام ...لكنه اكتفى بأن قال له أن كل ما تحدثتى عنه قيد البحثوكان لابد أن تمر عدة ساعات تخرج فيها مسيرة حرائر مصر يهتفن :المشير فين ...ستات مصر أهم، ليعلن المجلس العسكرى اعتذاره لكل نساء مصر ...وهبو ما يعيد إلى الأذهبان الصورة الثابتة والمعروفة عن المجلس العسكرى أنه لا يأتي إلا بإعلان الغضب عليه الدراع.

لا يمكن لأحد أن يتهم اللواء عادل عمارة بالكذب خلال المؤتمر ...فما حدث في

المؤتمر لم يكن كذبا ...بل كان إفكا كاملا.

أعرف أن سيادة اللواء عادل عمارة يعرف الفارق الواضح والبين بين الكذب والإفك ..لكننى أعتقد أن التذكير به لن يكون مؤذيا لأحد.

فالكذب تكون به بعض الحقائق حول حدث مثلا ...يضاف إلى هذه الحقائق بعض الأشياء ويحذف منها بعض الأشياء ...لكن يكون لها أصل موجود ومعروف ويمكن الرجوع إليه ..لكن الإفك يكون اختلاق حدث من الأساس ...لا وجود له في الواقع ويخترعه صاحبه.

اللواء عمارة مارس الإفك العسكرى الكامل ...لقد أصر على أن قوات الجيش لم تستخدم القوة المفرطة مع المتظاهرين ...وأن الجيش لم يستخدم السلاح ضد الموجودين في التحريروهو أمر ترد عليه الصور التي لم يستطع المجلس العسكرى أن يشكك فيها هذه المرة، مثلما شكك في صورة الشهيد الذي ألقاه جندى في الزبالة ...وترد عليه الفيديوهات الكثيرة والشهادات الأكثر لما جرى للشوار على يد قوات الجيش ...فالتقارير الطبية بالوفيات والإصابات موجودة حتى لو حاول البعض طمسها وإخفاءها من الوجود.

لقد كان مذهلا أن تأتى جهات التحقيق المختلفة بصبية صغار ليعترفوا بأنهم حصلوا على أموال من شخصيات وجهات ليقوموا بحرق المجمع العلمى والاعتداء على الجيش ... وهو ما بان إفكه ... فأم أحد الشباب الذى اعترف على نفسه خرجت مع ريم ماجد على «أون تى فى » لتقول أن ابنها تم القبض عليه قبل الأحداث بيوم واحد وأنه كان متهما بالقتل ولا علاقة له بأحداث مجلس الوزراء .

وطالما خرج من يشكك في شهادة واحدة أو اعتراف واحد من اعترافات من جاءت بهم جهات التحقيق، فإننا نشك ونشكك في كل الاعترافات والشهادات التي طالت عددا من المناضلين والثوار الشرفاء الذين لن يستطيع أن يحاصرهم الإفك لأنهم أقوى منه.

إننى على يقين بأن أى نظام يرمى بالخطأ على الإعلام والصحف ويتهمها بأن هى التى تشعل الأحداث يكون نظاما فاشلا عجز عن إدارة أمور البلاد ...ولذلك بحث عن

شماعة ..ولا توجد شماعة مناسبة ومنطقية إلا الإعلام، فعلها قبل ذلك نظام مبارك ... كان جمال مبارك وشلته يتهمون الإعلام هو سبب إحباط الناس لأنه لا يعكس الإنجازات الكثيرة التي يقوم بها الحزب الوطنيوفي النهاية بدا أننا كنا أمام محموعة من اللصوص.

الآن يرمى المجلس العسكرى كل فشله على الإعلام ... هو الذى حرض على الفوضى والبلطجة ... هو الذى يسند من يقولون أنهم ثوار ... عمارة أكد على الغضب الكامن داخل نفوس أعضاء المجلس عندما قال أن النقد الذى وجه إلى المجلس وصل في بعض الحالات إلى سوء الظن.

لقد كان غريبا جدا أن يتحدث اللواء عمارة عن المهنية والاحترافية في الإعلام، وهو يوحى للمراسلين العسكريين بما يقولونه، أشار إليهم أنهم يتفقون معه هنا في لإقاعة فلماذا لا يقولون هذا الكلام أمام الكاميرات...ثم أنه كان يصادر على الجميع، فكلما قال شيئا قال وأعتقد أنكم لا تختلفون معى.

كان من المفروض أن يهتم اللواء عمارة بالحرفية والمهنية في عمله هوفما جرى كان خرقا لكل ما نعرفه عن الجيش المصرى الذي تعهد بحماية الشورة وعدم رفع مبلاحه في وجه الشعب ...فإذا بنا نجد شهداء لا يريد أن يعترف بهم ولا يريد أن يقدم لنا من قتلهم إذا كانوا من خارجه.

يمكن لنا أن نقدر ما قاله اللواء عمارة فى سياق أن الجنود تعبوا بالفعل ... يستفزهم أن يظلوا فى الشوارع وأن يتهجم عليهم الشباب ويسبونهم بما لا يليق ... ولا يمكن أن ياتى اللواء عمارة على رجاله ... فهناك تخوف من أن ينفلت عيار البعض وهو ما لا يرضاه أحد بالطبع.

安存者

كان يمكن أن يوفر المجلس العسكرى على نفسه الجهد الكبير في إعداد هذا المؤتمر وتقديمه لفيديوهات لم تكن احترافية بالشكل الكافي ...كان يمكن أن يكتفى ببيان يوضح فيه ما يريده،بدلا من أن يقوم بحرق أحد أعضائه الذى أصبح هدفا للسهام من كل اتجاه.

لقد تعامل اللواء عمارة مع المحررين العسكريين وكأنهم أسرى حرب ..ولم يكتف بذلك بل امتدت سيطرته إلى المشاهدين أمام التليفزيونات في كل مكان ...لدرجة أننى كنت أعتقد أنه يمكن أن يخرج من شاشة التليفزيون ...ليضرب كل من يشاهده عشر خرزانات – على طريقة توفيق عكاشة – صدقه أو لم يصدقه ..فهو يريد تأديب الجميع ..وتهذيبهم... وإصلاحهم.

لقد بذل المجلس العسكرى جهودا مضنية ليؤكد أن من كانوا أمام مجلس الوزراء بلطجيةلكنه ومن خلال مؤتمره الصحفى الذى لم يكن إلا حديث إفك ساعد كثيرا في التأكيد على أن شباب التحرير ومجلس الوزراء والقصر العينى حتى لو اندس بينهم بلطجية فإنهم أشرف وأنبل ما في هذا الوطن.





غلطة العسكري مع الإخوان

هذه شاهدة حق ...ليس فقط لأنها قاضية ..ولكن لأنها أيضا تهانى الجبالى نائبة رئيس المحكمة الدستورية العليا ...لم تعد تهانى مجرد اسم أو شخصية عامة ...ولكنها ويحكم الواقع والدور والتجربة أصبحت معنى وقيمة ومبدأ، يمكن أن تلجأ إليها لتعرف ماذا يدور ...وما الذي يجب أن يحدث.

ر تتحدث بطلاقة وتركيز وتصل إلى ما تريده مباشرة، صريحة وجريئة وصادمة ...ولا لوم ولا عتب عليها فلديها كل الحق....ف مكتبها اخترقت كثيرا من الحجبدارت بين الأسئلة والإجابات التي تصيب الهدف مباشرة دون أن تخطئه ولو مرة واحدة.

* عندما خرج الشباب إلى ساحة ميدان التحرير ليحرروا الوطن من استبداد مبارك ...قلت أن هؤلاء ثائرين وليسوا ثوار ...بعد ما يقرب من عام كيف تنظرين إليهم؟

** رأيى ما زال أن هولاء الشائرين أنبل شيئ في ظاهرة الثورة، خرجوا عن السياق القائم بكل تفاصيله، وأنشؤوا عالمهم واستعملوا العلم الحديث واستخدموا أدواته من أجل الاحتشاد بهدف التغيير، وهم يريدون إسقاط النظام ... لكنهم عملوا بفكرة الهدم ولم ينتبهوا إلى رؤية البناء.

هم جادون في التخلص من القديم ولن يقبلوا بأنصاف الحلول، فهم جيل منفتح على العلم لكنه في الوقت نفسه عنيد وغير قابل للتراجع إلا بالحلول القصوىوهم أمانة بين أيدينا وقد فشلنا حتى الآن فشلا ذريعا في أن نقدم له ما يريده على مستوى النخبة...وأيضا على مستوى من تولوا إدارة شؤون البلاد...جميعنا سقطنا في الاختبار أمام هذا الجيل.

- * هل لديك تفسير لحالة الغضب المستمرة التي لا يزال هذا الجيل يبديها ويخرج بتأثيرها إلى الشارع ليطالب بحقوقه؟
- ** بعد ما يقرب من عام على الثورة يجد هذا الجيل نفسه أنه تم إقصاءه من دائرة الفعل السياسي، ويتم إجامه من القديم بكل مشاريعه وتفاصيله ...وإذا بثورته يتم احتواءها أو يتم الانحراف بمسارها ..ثم إن الشباب لم يخرج من أجل التخلص من الاستبداد السياسي ليقع في قبضة الاستبداد الديني...هذا لم يكن هدفه على الإطلاق.
- * أين الخطأ إذن؟ ... من يقف وراء كل هذا الارتباك الذي نراه على الساحة المصرية؟
- ** هناك مجموعة من الأخطاء بالطبع في مسار إدارة المرحلة الانتقالية ترتب عليها إحباط شديد لدى الشباب ...بسبب الشعور بالإقصاء واختطاف الشورة أو على الأقل احتواءها، وهو ما يبرر الخروج الغاضب للشباب الآن في كل مشهد.

أول هذه الأخطاء هو المسار الذي تم اختياره من خلال لجنة التعديلات الدستورية لنا، وهو بناء المؤسسات الدستورية قبل وضع أساس البيت وهو الدستور، ومن اللحظة الأولى قلت أن هذا الاختيار ليس الاختيار الأسلم... فقد أخذنا الطريق الصعب والمعقد الذي سيخرجنا من أزمة ليدخلنا في مجموعة من الأزمات.

- * لماذا تورطنا في هذا الاختيار من وجهة نظرك؟
- ** هذا الاختيار كانت الغلبة فيه لأجندة الإخوان المسلمين، التى اقتربت كثيرا من صناع القرار في البدايات، وكانت المشورة من داخلها وحدها، وقد رأت أن هذا الاختيار في مصلحتها السياسية، وأنها يمكن من خلاله أن تسيطر على بناء الدولة المصرية القادمة بمشروعيتها الدستورية، فكانت المشورة منذ اللحظة الأولى تحمل في طياتها انحرافا بالمسار الدستورى والانتقالي معا.
- * ألم يكن متاحا أمام صانع القرار أن يراجع نفسه أو يستدرك الموقف بعد أن بانت

أنانية أصحاب المشورة؟

** هذا هو الخطأ الثانى... وهو رفض أى محاولة لإصلاح ثغرات ترتبت على هذا المسار، بل حدث إفشال لكل محاولات بناء التوافق الوطنى، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو المزايدة السياسية الغير مبررة بشعار احترام الإرادة الشعبية المرتبطة بالاستفتاء، في حين أن من تحدثوا عن احترام الإرادة الشعبية هؤلاء أكثر من ينتهكها الآن بالمطالبة المباشرة بتعديل المسار من خلال التضحية بانتخابات مجلس الشورى وانتخاب رئيس الجمهورية قبل وضع الدستور... لم يعد للإرادة الشعبية مكان، وهو عنوان لازدواج المعايير ولعدم احترام مصداقية القول والتعامل مع كل محاولة ومبادرة وطنية لبناء التوافق من خلال ما الذي أريده أنا ... وما الذي يحقق مصلحتي أنا.

* الإخوان المسلمون هم من وقعوا في هذه الازدواجية أليس كذلك ؟

** كان خطاب الإخوان فى بداية المرحلة الانتقالية يقوم على أنهم لا يسعون إلى الهيمنة وأنها مشاركة وليست مغالبة،أنهم لن ينافسوا إلا على ٢٥ أو ٣٠ بالمائة من مقاعد البرلمان،وأنه ليس لديهم مرشح لرئاسة الجمهورية،قالوا ذلك والتاريخ يسجل ولا يسقط أى شئ، لكن ما حدث فى الانتخابات البرلمانية كل شيء مختلف تماما عن كل ما سمعناه.

* أنت عضو في المجلس الإستشاري ...ولديك بالتأكيد تفسير لموقف الإخوان من المجلس وانسحابهم منه يوم إعلانه؟

** ما يحدث يؤكد أنهم يعلمون بالمغالبة لا المشاركة ... ففى الجلسات التحضيرية للمجلس اكتشفت أنه كانت هناك اتفاقات مسبقة تمت بحضور د.محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة، وشارك الإخوان مع حزب النور وكل القوى السياسية في التحضير لهذا المجلس ... فإذا كان هذا ما تم بالفعل ... فإنني أضع علامة استفهام كبيرة على انسحاب الإخوان يوم إعلان المجلس.

تضعین علامة استفهام فقط أم لدیك تفسیرا لما جرى؟

** لدى تفسير بالطبع وهو إفشال أى محاولة لبناء توافق وطنى ...والـذى يكمـل الصورة بالنسبة لى أنه وبعد أن وقعت أول أزمة - أحداث مجلس الـوزراء - كـان أول

الأعضاء الذين استقالوا من المجلس هم الأعضاء الذين دخلوه بترشيح مباشر من جماعة الإخوان ومنهم المعتز بالله عبد الفتاح ونادية مصطفى والدكتور منار الشوربجي.

- * بعيدا عن موقف الإخوان من المجلس الاستشاري ..ألا ترين أنه مجرد ديكور للمجلس العسكري الذي يدير ويقرر وينفذ ما يشاء؟
- ** أنا شاهد إثبات وشهاداتي في إطار إنني قاض لا يشهد إلا بالحق،ونحن في أحد الاجتماعات قال بعض الأعضاء يمكن أن يقال أن المجلس العسكري يستخدمنا ويفعل ما يريده في النهاية،فرد عليه الفريق سامي عنان بأنه إذا حدث ذلك فأنتم تملكون قراركم وتستطيعون أن تنسحبوا في أي لحظة.
- * هناك من يطالب بتسليم السلطة على وجه السرعة ..البعض حدد ٢٥ يناير موعـدا لفتح باب الترشيح لرئاسة الجمهوريةكيف تنظرين لهذا الموقف قانونيا؟
- ** أرى هذه الدعوة انحراف بالمسار السياسي وانتهاك لحرمة الشرعية لأن تعديل النظام السياسي الرئاسي في مصر لابد أن يكون من خلال استفتاء ... والتغيير المطلوب بإلغاء مجلس الشوري أو انتخاب رئيس بلا صلاحيات كاملة في نظام سياسي واضح ومحدد دون أن نعرف النظام الذي سنستقر عليه هل هو رئاسي أم برلماني هو نوع من الانحراف الدستوري.

والأدهى أن هناك من يتحدث عن الأغلبية فى مجلس الشعب هى التى ستشكل الحكومة،وهذا أيضا اختطاف للشرعية، لأنه انتقال للنظام البرلمانى دون أن نحدد ذلك فى دستور يستفتى عليه الشعب.

والأخطر أن اختيار الرئيس بدون دستور يمنحه صلاحياته معناه أننا اخترنا رئيسا مقيد الصلاحيات في مقابلة برلمان مطلق الصلاحيات ...وهـو ما يحـدث خللا في التوازن بين السلطات.

- * من الذي أوصلنا إلى هذه الدرجة إذن ؟...هل هو متواطئ ...أم يفتقـد إلى الخبـرة والرؤية السياسية؟
- ** لا هذا ولا ذلك في الحقيقة وفي تقديري أن كل ما جرى .. فالمجلس العسكري ليس متواطئا ولديه كفاءات في كل المجالات ...لكن ربما كانت الاختيارات التي كانت

في اللحظة الأولى نتيجة لمشورة معينة - من جماعة الإخوان - أدت إلى ما نحن فيه ... وهناك شعور بأنها كانت خطأ ... لكن معرفة للخطأ بعد فوات الأوان ... وأى محاولة لإصلاح المسار تستلزم ضرورة بناء توافق وطنى جديد ... لكن الأطراف كلها لا تساعد على ذلك ... فهناك طرف يمارس الغلبة السياسية ... وليس طرف في أى اتفاق ... ولو اتفق معك اليوم .. يعود في اليوم التالي مباشرة ليقول لك أننا رجعنا في كلامنا ... وهو ما حدث كثيرا.

* هل هناك ما يضمن ألا تجنح القوى الإسلامية إلى مصلحتها ومرجعيتها وقناعتها عند إعداد الدستور؟

** لا توجد أى ضمانة لذلك .. ومطلوب من المجلس العسكرى الآن وليس غدا أن يصدر تشريعا لكيفية انتخاب الجمعية التأسيسية للدستور، وهى مسئولية وطنية من الدرجة الأولى ... فالأغلبيات لا تكتب الدساتير ... بل تكتب لحماية الأقليات ... والدستور الذى تكتبه الأغلبية السياسية يكون مقدمة لثورة جديدة ... هكذا علمنا التاريخ.



•		

من يفكر للمشير طنطاوي؟

وكأنه ليس هناك وطن من المفروض أن يعيش بكرامته وعزته واعتزاز أبناءه بأنفسهم ويانتمائهم له...وطن كان مسلوبا لسنوات طويلة...فخرج ثواره ليحرروه حتى يكون خالصا لهمحراما على اللصوص وقطاع الطرق...الذين يستحلون كل شئ دون أن يقدموا شيئا واحدا يمكن أن نشكرهم عليه.

ر وكأن ثورة لم تقم.

ثورة خرج من شارك فيها لا ليخلعوا مبارك فقط... ولكن ليعلنوا أنهم لن يخضعوا بعد اليوم... لن يصمتوا في وجه من يغتصب حقوقهم ويدلهم ويهينهم... سيصرخون معبرين عن رأيهم حتى لو لم يعجب أحد... لقد انتزعوا الحرية انتزاعا، ولم يمن بها أحد عليهم.

وكأن مجلس عسكري لم يصدعنا بأنه حمى الثورة.

مجلس عسكرى أصبح الآن متهما من الجميع...أصبح خصما للجميع ...فهو وراء كل المصائب التى شهدتها مصر منذ الشورة وحتى الآن...لم يصدق أحد أنه بعيد عن أحداث ماسبيرو أو محمد محمود أو مجلس الوزراء،بل كان طبيعيا أن يحمله الكثيرون مسؤولية ما جرى لجمهور الأهلى فى بورسعيد، إن لم يكن جنائيا، فهو على الأقل يتحمل المسؤولية السياسية.

كل شئ يتوارى خجلا أمام ما جرى فى أزمة ما يمكن أن نطلق عليهم رهائن التمويل الأجنبى الذين بعد أن انتفخنا على أقفيتهم بأننا نؤدب أمريكا، فإذا بنا نجد أنفسنا أذلاء على هامش مشهد خروج المتهمين فى قضية التمويل الأجنبى فى حراسة جهة سيادية إلى المطار...ولأن المتهمين يعرفون كم هو مذل ما جرى، فقد وقفوا قبل أن يستقلوا الطائرات ليلتقطوا بعض الصور التذكارية ...فاللحظة عظيمة فى تاريخهم جميعا، فلماذا لا يوثقونها؟...عندهم كل الحق فى ذلك.

منذ شهور ونحن نعيش على حمل كاذب بالكرامة – رغم أن القضية كان مبالغا فيها للغاية – جمعيات حقوق الإنسان ...ومن بينها جمعيات لم تحصل على ترخيص بالعمل في مصر، تتعرض لحملة أمنية مكثفة، هدفها ضبط المؤامرة الكبرى التي تحاك سراعلى مصر .. حملة يقوم بها الأمريكان من أجل تقسيم الوطن.

عادت القوة التى ذهبت لضبط المؤامرة وهى محملة بما أسمته خرائط تقسيم الوطن ووثائق حرق مصر...وهى الخرائط التى لم نر منها شيئا ...والوثائق التى لم يطلعونا عليها...لكننا صدقنا ما قيل لنا، لأنه قيل على جناح كرامة مصر وعزتها ومقاومتها للتدخل الأمريكي في شؤونها.

هلل المصريون عندما صدر قرار بمنع ابن مسؤول أمريكي من السفر...اعتصم بسفارته،خاف أن يخرج من بين جدرانها حتى لا يجد نفسه سجينا.

دارت التحقيقات ...وصلت القضية إلى المحكمة...أمريكا تهدد...وعندما تجد تهديداتها تذهب أدراج الرياح،تعود مرة أخرى لتستعطف... ترفع سلاح المعونة مرة وتخفضه مرات ... تجلس مع وسطاء من أجل أن تنتهى الأزمة،أبناؤها يقفون أمام المحكمة في مصر،وهي لا تملك أعز من مواطنيها،يأتي مسئولوها ليعقدوا اجتماعات مع المسؤولين في مصر،المفاوضات لا تنقطع،ونحن جميعا ونتابع المعركة الحامية التي تلقن مصر أمريكا فيها درسا لن تنساها.

اعتقد البعض مجتهدا أو مغررا به أن الثورة غيرت الكثير، إننا أمام مصر مختلفة، لم نعد مصر التابعة الذليلة التي لا تستطيع أن ترد كلمة واحدة لأمريكا، ها هي مصر تهدد وتتوعد، امتلا المواطن العادي عزة بنفسه، سارع إلى التبرع لصالح الحملة التي قادها

الشيخ محمد حسان لجمع مبلغ المعونة...فمصر لا تحتاج إلى هذه المعونة الملعونة التي أذلتنا كثيرا.

كان هذا كله يدور في جانب ...وفي جانب آخر تدور مناقشات أخرى...مناقشات يجيدها أهل السياسة والحكم ...يستغلون فيها البسطاء والبلهاء من أصحاب الفكر ومن يعتلون المنابر،وهم يعرفون إلى أي نتيجة سوف تنتهى المعرمة، لا يشغلون أنفسهم كثيرا بمن يحترق في المعركة ومن يفقد مصداقيته، فالمهم لديهم أن يصلوا إلى ما يريدون حتى لو وصل من سواهم إلى الجحيم جميعا.

فى بداية أزمة الجمعيات الأهلية التى تم اقتحامها وكان من بينها جمعيات أمريكية تعمل فى مصر منذ سنوات، تسربت بعض المعلومات مشيرة إلى أن تعامل المجلس العسكرى مع الجمعيات بهذه الطريقة الحاسمة والقاطعة كان بإيعاز من السيد عمر سليمان نائب الرئيس السابق والرجل الذى قضى أكثر من نصف عمره فى العمل المخابراتى، ويجيد التعامل مع الأمريكان جيدا.

كان إيعاز سليمان - طبقا لما تم تسريبه - عبارة عن نصيحة للمشير طنطاوى، بأن يلعب بورقة الأمريكان، فالشارع المصرى غاضب من المجلس العسكرى، وهتاف يسقط يسقط حكم العسكر لا يتوقف لا محليا ولا عربيا ولا دوليا، ومن الضرورى أن تكون هناك قضية ترفع أسهم المجلس في الشارع المصرى.

كانت القضية من وجهة نظر عمر سليمان هي ضرب أمريكا في العلن،الوقوف أمامها وتحديها المطلق وعدم التراجع،بل الإعلان أن مصر لن تتنازل عن كرامتها وسيادتها على أرضها،وهو ما ترجمه الدكتور كمال الجنزوري في تعليقه على هذه القضية بأن مصر لن تركع.

كان الحيلة ذكية للغاية، ما في ذلك شك، دخلت على الكثيرين، لكن غاب عن عمر سليمان الذي نصح - هذا إذا كان فعلها - وغاب عن المشير الذي نفذ، أن الأمور اختلفت تماما، وأن الشعب لم يعد يأكل من الأونطة، خاصة أن التحدي كان مبالغا فيه، بما يؤكد أن في الأمور شئ غير منطقي وغير مفهوم.

سخر المصريون من المعركة التي بدا أنها وهمية، وأنها لا يمكن أن تنتهي إلى نتائج

إيجابية لصالح مصر، فالصراع معروف بداية ونهاية... فلا مصر يمكن أن تستغنى عن المعونة الأمريكية ... ولا أمريكا يمكن أن تقطع المعونة عن مصر ... وليست المعركة إلا عرض فقط سرعان ما سينتهى، وليس مهما لصالح من سينتهى ... فجو لات المعركة كثيرة ومؤكد أنها ستتكرر كثيرا.

كان نظام مبارك يلعب بورقة الأمريكان...كان يعرف كيف يخرج من المعركة دون أن يأخذ أحد عليه شئ،كان يتصرف في الخفاء وليس على المكشوف،لكن المجلس العسكرى في إدارته لملف الجمعيات الأهلية كان يلعب على المكشوف تماما...ولذلك عندما سافر المتهمون الأمريكان في حراسة جهة سيادية كما يقولون،بدا وأن الأمريكان ربحوا المعركة،ليس لأنهم رفعوا قرار حظر السفر عن مواطنيهم فقط،ولكن لأن السلطة في مصر بدت هشة وضعيفة وذليلة.

لا يمكن أن ينكر أحد أن مصر حققت أكثر من فائدة من تصرف المجلس العسكرى مع الرهائن الأمريكان،أقلها أن المعونة لن تنقطع،بل من يدرى يمكن أن تزيد أيضا...استفادت أيضا من أن تظل أمريكا في خانة الصديق أو الحليف...فخسارة أمريكا ليست هينة.

لكن السؤال الذي أعتقد أنه مهم هو أي مصر هي التي فازت وحصلت على ما أرادت؟ أي مصر التي تنام وهي مطمئنة أنها انتصرت ولم يكسر أحد عنها؟

مصر الرسمية التي يمثلها المجلس العسكرى وجنرالاته، والذين التقوا كثيرا بالمستولين الأمريكان في غرف مغلقة، ولا ندرى حتى الآن ما الذي جرى فيها، أم مصر الشعبية التي صدق أهلها أننا نقف في وجه الأمريكان للمرة الأولى ونستطيع أن نقول لهم لا.

أى مصر التى نتحدث عنها ...مصر الحكومية المرتعشة التى ألقت بنفسها فى أحضان الأمريكان دون أن تسأل عن الثمن الذى يجب أن يدفعوه،أم مصر الشورة التى انتزعت كرامتها انتزاعا، وكانت تتمنى أن تحتفظ بهذه الكرامة أطول فترة ممكنة، فإذا بها تتحول إلى خرقة بالية.

أشد ما يحزن في أزمة الرهائن الأمريكان أن من يديرون شؤون البلاد بصرف النظر

عن الشرعية التى يحملونها أو يتحدثون عنها، أنهم تصرفوا بنفس عقلية ونفسية النظام السابق، لم يهتموا برد فعل الشارع المصرى، لم يعملوا له حسابا، والغريب أن الشارع لم يفعل شيئا سوى السخرية قليلا وإظهار الاستياء قليلا... ثم انتهى كل شئ.

ما جرى ويجرى يجعلنا نهتم أكثر بأن نحاول الإجابة على سؤال يبدو غريبا بعض الشئ،وهو من يفكر للمشير طنطاوى؟

هل للرجل مستشارين يقدمون له خلاصة أفكارهم، يعرض عليهم ما يعترض طريقه من مشكلات فيبحثونها ويجتهدون في إيجاد حلول غير تقليدية لها،أم أن الرجل يتصرف بتلقائية ويما يمليه عليه الموقف.

فى المواقف المعلنة يبدو أن المشير طنطاوى يتصرف بتلقائية وما يرى أنه صحيح، بدا ذلك مرتين، الأولى عندما كان فى جولة مبكرة لافتتاح بعض المشروعات فى الفيوم، وقف يتحدث مع بعض الصحفيين، وكانت المرة الأولى التى يمن فيها على المصريين أن الجيش حماهم، قال أنه يمكن أن يحدث فى مصر ما حدث فى الدول المجاورة، لكن هذا لم يحدث.

بدا المشير طنطاوى وهو يتحدث مترددا بعض الشئ، ينظر بين الكلمة والأخرى إلى الفريق سامى عنان الذى كان يرافقه، وكأنه يستعين به أو يستقوى به فى مواجهة الصحفيين، ولم يستطع طنطاوى أن يخفى دور سامى عنان لديه، عندما قال له: واللا إيه يا سيادة الفريق سامى.

بدا سامى عنان وكأنه المخلص الأمين للمشير طنطاوى، ليس الرجل الثانى ف المجلس العسكرى فقط، ولكنه الناصح الذي يرشده على الصواب.

لكن فى المرة الثانية لم يكن سامى عنان موجودا إلى جوار المشير، كان المشير فى انتظار لاعبى الأهلى بعد مذبحة بورسعيد، تحدث المشير طنطاوى بتلقائية، وهى تلقائية كانت بعيدة كل البعد عن الحنكة السياسية، سأل: هو مين اللى عمل كده ؟...مش الشعب، طيب والشعب ساكت عليهم ليه؟

بـ المشير طنطاوى وكأنه - هـ و لم يقصد ذلك مؤكدا - يدعو إلى حرب أهلية، يحرض المواطنين بعضهم على بعـض، دون أن يحقق أحد أو يعرف أحد من

ارتكب مذبحة بورسعيد.

الأمر نفسه تجسد عندما قال المشير طنطاوى فى لقاءه عام جمعه بضباط الشرطة،أنه تعهد هو وأعضاء المجلس العسكرى ألا يفتحوا النار على المتظاهرين،قالها المشير طنطاوى بصورة توحى أنه كان هناك أمر مباشر من مبارك بفتح النار،لكن رجال المجلس العسكرى رفضوا وانحازوا للمتظاهرين،وعندما أكد المشير فى شهادته أمام المحكمة التى تنظر قضية مبارك أنه لم يتلق أمرا مباشرا من مبارك بذلك،خرجت الآلة الإعلامية الرسمية لتؤكد أن هناك من فهم كلام المشير خطأ...وأنه كان يتحدّث عن عهد قطعه على نفسه هو وأعضاء العسكرى،وليس عن أمر رفض تنفيذه.

ليس معنى هذا أن المشير طنطاوي يفكر بمفرده في إدارة شئون البلاد،أو أنه يركن إلى بعض أعضاء المجلس العسكري.

يمكن أن نشير هنا مثلا إلى اللواء ممدوح شاهين مساعد الوزير للشئون القانونية، فقد كان هذا الرجل ولشهور طويلة عقل المجلس المفكر، الذى يقف وراء العديد من القوانين ومشروعات القوانين واللوائح ... والتى دخلنا بسببها في متاهة الله أعلم كيف سنخرج منها، لكنه كان متصدرا للمشهد الإعلامي كله، وبدا أنه عقل المشير الذي لا يتحرك إلا به.

ويمكن أن نشير كذلك إلى مجموعة من الخبراء الاستراتيجيين الذين يحتلون شاشات الفضائيات فى كل مناسبة يكون المجلس العسكرى طرفا فيها، وهم يدافعون عن المجلس دفاعا مريرا لا يتهاونون فيه، فهؤلاء ولفترات طويلة كانوا من بين مستشارى المشير طنطاوى ... وكان بعضهم يوحى بالفعل أنه يقف وراء الكثير من القرارات، أو على الأقل يكتفى بأن يشير إلى أن يجالس المشير أو يقترح على أعضاء العسكرى... أو وهذا أضعف الإيمان يوحى أنه عالم وعليم ببواطن الأمور.

مجموعة الخبراء الاستراتيجيين خفت صوتها وخف تأثيرها لصالح مجموعة من الكتاب والسياسيين الذين كانوا مقربين من نظام الرئيس مبارك، وهو ما جعل المشير طنطاوى يطمئن إليهم كثيرا، ويركن إلى ما يقولونه، حتى لو لم ينفذه كاملا إلا أنه كان يستمع إلى ما يقولونه.

كان قبل هؤلاء جميعا بالطبع قيادات من جماعة الإخوان المسلمين، الذين وضعوا بصمتهم الأولى على جدار المجلس العسكرى، فخرجت خارطة الطريق السياسية والدستورية لتحقق مصالحهم وحدهم، وقد كانت المستشارة تهانى الجبالى دقيقة جدا وراصدة لما جرى، عندنا قالت لى فى حوار سابق معها، أن المجلس العسكرى عرف خطأ التعاون مع الإخوان، وأنه يريد أن يصلح هذه الغلطة ولكن بعد فوات الأوان.

لقد استمع المشير طنطاوى إلى من ينتمون إلى الجماعة ...وليس بعيدا أن تكون هناك قنوات اتصال لا تزال،لكن الشاهد الذى لا يمكن أن نغفله الآن أن ما جرى في قضية الجمعيات الأهلية،ورفع الحظر عن سفر المتهمين الأمريكان في القضية، ومرافقتهم حتى الطائرة، يؤكد أن هناك مستشارًا للمشير طنطاوى لا نعرفه.

يمكن أن يكون هذا المستشار أمريكيا أو على الأقل يلعب بقواعد اللعبة الأمريكية، فما جرى حقق فوائد كثيرة للمجلس العسكرى، قد يكون هو الرابح الوحيد فيها، كل الأوراق في يده، يتصرف فيها كيف يشاء، يترك الجميع يتصارعون ويقف هو بعيدا ليتفرج ... هناك اتهامات متبادلة الآن بين القضاة ... والمجلس بعيدا ... الإخوان يحذرون بأنهم سيقومون بمحاسبة المسؤول عن سفر الأمريكان.. والمجلس العسكرى وكأنه لا يعرف شيئا عن الموضوع.

لقد حقق المشير طنطاوى كل ما يريد ...وكل ما يرى أنه فى صالح ما يعتقد أنه صواب ...بصرف النظر هو صالح بالنسبة لمن بالضبط ...لوطن يريد أن يتحرر ...أم لمجلس يريد أن يحكم ؟







مبارك والعسكري والثوار في شهادة مسؤول سابق

بصراحة لا مواربة فيها يقول عبد اللطيف المناوى رئيس قطاع الأخبار السابق «كنت أحب هذا الرجل، فقد كان متواضعا بطريقته الخاصة، فعلى الرغم من كبر سنه وما يعانيه من مشاكل، إلا أنه كان إنسانا مثل أى شخص آخر».

كان هذا تعليقا على حوار تليفونى قصير داربينه وبين الرئيس مبارك فى الساعات الأولى من صباح العاشر من فبراير الماضى، وهو اليوم الذى انتظر المصريون خطابا منه يعلن فيه تنحيه عن السلطة، فإذا به يقول لهم أنه باق، مستهيناً بكل الغضب الذى أبداه المصريون تجاهه...وتجاه عصره وفساده واستبداده وانحطاطه السياسي.

كان مبارك يتحدث على الخط الساخن مع أنس الفقى وزير الإعلام، حاول الفقى رفع معنويات الرئيس، قال له: «عبد اللطيف هنا معى»...وناوله السماعة، كان الرئيس يسأل عنه، قال له الفقى هامسا: «حاول أن ترفع معنوياته»...ثم دار الحوار.

مبارك: إزيك يا مناوى ... عامل إيه ... شايف اللي بيحصل؟ المناوى: نعم سيادة الرئيس... أتمنى إن كله يعدى على خير ... حنعدى اللي بيحصل ده والبلد مش هتغرق.

مبارك: أيوه ..أيوه بعد الحكاية دى ما تنتهى،عايز أعمل لقاء طويل أحكى للناس فيه كل حاجة عملتها للبلد دى خلال ال ٣٠ سنة اللي فاتوا.

لم يجد المناوى شيئا يقوله، كرر فقط ما قاله مرة أخرى: إن شاء الله كله حيعدى على خير إن شاء الله، ثم أعطى السماعة لأنس الفقى وغاد المكتب، حيث انهمك الاثنان فى الحديث.

ورغم الحب الجارف الذي يبديه المناوى لمبارك، إلا أنه بعد هذه المكالمة شعر أن البلد في حالة من الانهيار، حيث لا أحد يدرى إلى أين هو ذاهب، أدرك أن الرئيس في عالم آخر، وأنه لا يفهم عمق الأزمة التي تعصف بالبلد، فهو لا يفكر في ما كان يجب القيام به في الأيام القادمة، أو الساعات القادمة، ولكنه يفكر في كيفية إقناع الناس في وقت لاحق بإنجازاته خلال العقود الماضية.

هذه المقابلة يمكن أن تدلنا على مفتاح كتاب عبد اللطيف المناوى المهم «الأيام الأخيرة لنظام مبارك١٨ يوم» ..وهو الكتاب الذى صدرت طبعته العربية عن الدار المصرية اللبنانية،فهو مرتبك ...مريب فى كثير من المواقف،فهو يريد أن يبرئ نفسه من تهمة خيانة الثورة والعمل لإجهاضها والعبث بها متخليا عن كل قيم المهنية الإعلامية.

المناوى لم يحاول تبرئة نفسه من تهمة خيانة الثورة فقط،بل حاول أن يبرئها من تهمة خيانة نفسه وقناعاته وتاريخه المهني.

ففى صباح الثلاثاء السابع – الساعة السادسة وأربعين دقيقة تحديدا – من فبراير استيقظ المناوى على صوت رسالة على تليفونه المحمول، كانت الرسالة من الإعلامي الكبير حمدى قنديل، يقول له فيها: (أرجوك لا تربط اسمك بهذه الدعارة الإعلامية في ماسبيرو، ماكنا نعرفه عنك، يجعل الكثيرين يطلبون منك استقالة فورية معلنة».

كتب المناوى ردا على هذه الرسالة - لم يرسله لقنديل بالطبع - قال: " إنى هنا لا أخدم أحدا إلا هذا الوطن، ولا أفعل إلا ما أراه لمصلحة الوطن، وإنى مسؤول في وضع المسؤولية، وطالما أننى قبلت هذه المسؤولية، ووضعن في هذا الموضع، فلا أملك إلا أن أستمر حتى تحسم المسألة، وبعدها لا أظن أننى سأبقى في هذا المكان، لأن مسؤوليتى تجاه هذا الوطن تفرض على ألا أرحل عن السفينة وهي تغرق».

هذه قناعة المناوى ...إنه لا يزال يعتقد أنه كان يخدم الوطن في الثمانية عشر يوما التي قضاها في مكتبه بقطاع الأخبار، لم يخرج منه إلا مرات قليلة ...الأولى عندما أجرى

حوارا مفصلا مع نائب الرئيس عمر سليمان، والثانية عندما ذهب إلى أولاده في بيته ليقول لهم أن أباهم لم يخن، وأنه يخدم وطنه، والثالثة عندما زار أحد أصدقاءه في المخابرات العامة باحثا عن نسمة أمل أو باردة اطمئنان .. فإذا يجد عند صديقه إحاطا وعدم معرفة بما يدور ولا بما سيأتي.

كتاب المناوى الذى كتبه بالأساس للقارئ الغربى - كان يجب أن تقوم الدار المصرية اللبنانية بتحريره بعد ترجمته ... فهناك من التفاصيل ما يمكن الاستغناء عنه تماما - محاولة منه لغسيل سمعته، لكنه وعلى هامش ذلك يفرج عن أسرار كثيرة جدا، بحكم قربه من الأحداث، وهي أسرار يمكن من خلالها أن نعيد صياغة كثير مما قيل وتردد عن الثورة خلال الشهور الماضية.

لم ينجح عبد اللطيف المناوى فيما ذهب إليه ... حاول أن يثبت أن الشورة كانت مؤامرة كبرى ... وأن الإخوان المسلمين هم الذين قادوها ... وأن واثل غنيم عميل أمريكى ... وأن الجيش هو من حسم مصير مبارك ... ثم ومن طرف خفى يظهر الجيش ممثلا في قيادته أنه ظل كلى اللحظة الأخيرة حريصا على مبارك وعلى بقاءه.

كان يجب أن يخلد المناوى إلى نفسه أكثر من ذلك ...لقد حاول أن يحمى تاريخه المهنى بالتأكيد على أنه كان رافضا ...وأنه كان يحاول أن ينقل ما يدور على الأرض ...وأنه كان يقود سفينة الوطن إلى بر الأمان،لكن فى النهاية جاء كل ما قاله هذا بلا قيمة، لأنه كان عبد المأمور، فى النهاية ينفذ كل ما يطلب منه.

قد تكون مأساة عبد اللطيف المناوى أنه وجد نفسه ممزقا بين أكثر من جهة ... النظام بجبهاته المختلفة والثوار..كان يريد أن يرضى الجميع ... النظام لأنه يعمل لديه ... والثوار لأنه يرى أن لديهم حقا – حاول أن يوحى بهذا أكثر من مرة – وفي النهاية لم يربح أحدا ... وكان أن خسر نفسه.

أعترف أن قراءة كتاب المناوى صعبة ...قرأته مرتين رغم تفاصيله المملة ... لأخرج بنتيجة واحدة أن الرجل اجتهد أن يقول الحقيقة ... لكن هذه من المرات القليلة التي صادفتها في حياتي أعثر على حقيقة كاذبة بالكامل .

المشير ألح على مبارك أن يبقى في السلطة

فى تحد واضح ألقى جنرالات المجلس العسكرى فى وجوهنا،أنهم يملكون ما لو أعلنوا عنه لكان محلا لفخر الشعب المصرى بقواته المسلحة،دون أن يقول المجلس ذلك نحن نفخر بجيشنا وقواتنا المسلحة...المجمل أن الجيش هو من حمى الثورة،قالوا لنا ذلك دون تفاصيل أو دليل.

كتاب المناوى لديه الكثير من التفاصيل،التقطتها من بين صفحات الكتـاب - ٢٦ ٤ صفحة -،لن أضعها في سياق معين،اتركها أمامك لترى أنت فيها رأيك.

نحن الآن يوم الأربعاء التاسع من فبراير، كان من المفروض أن يلقى الرئيس مبارك خطابا نهائيا، لكن هذا لم يحدث، كان عبد اللطيف المناوى فى مكتبه، وأمامه شاشات يعرف من خلالها ماذا يدور فى استديو الرئاسة الموجود فى قصر الرئاسة... ظل السؤال طوال الليل عما إذا كان الرئيس قد بدأ تسجيل خطابه أم لا؟، حتى جاءت الإجابة فى نهاية الليلة بأن الرئيس دخل غرفته للنوم.

صباح الخميس تلقى المناوى اتصالا من أحد قيادات القوات المسلحة، يبلغه فيه أن هناك بيانا هاما يرغبون في إرساله للإذاعة، وطلب أن يـذاع البيـان بمجـرد وصـوله، وأن يكون ذلك بدون تدخل من أى طرف من الأطراف.

سأل المناوى من حدثه عما يحدث بالضبط، فرد عليه: لدينا أخبار مهمة، استفسر عن طبيعة هذه الأخبار، فقال له: هذا ما سوف يحتويه البيان الذى سوف يأتى به أحد الضباط مسجلا على شريط على الفور إلى مكتبك.

يروى المناوى ما جرى، يقول: « انتظرت أن يأتى الشريط، مستغلا الوقت في إجراء مجموعة من الاتصالات، فعلمت أن اجتماعا قد تم بالفعل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأن هذا الاجتماع تم تصويره وإلحاقه ببيان، وهو الذى سوف يأتى في الشريط الذى سوف يحضره أحد الضباط، توقفت أمام هذه المعلومة، فقد كان المجلس الأعلى من الطبيعى وفقا للقواعد المنظمة أن يرأسه القائد الأعلى للقوات المسلحة أى رئيس الجمهورية، وعندما استفسرت عما إذا كان الرئيس مبارك قد حضر الاجتماع، فعلمت أن الاجتماع، ويسدون حضور رئيس الجمهورية، واستفسرت مرة أخرى عما إذا كان رئيس الجمهورية على دراية بهذا الجمهورية، واستفسرت مرة أخرى عما إذا كان رئيس الجمهورية على دراية بهذا

الاجتماع، فكان التأكيد على أنه ليس على دراية به».

كان الشريط الذى أحضره الضابط عبارة عن بيان يلقيه اللواء محسن الفنجرى يؤكد خلاله أن المجلس العسكرى للقوات المسلحة في حالة انعقاد دائم...كان البيان يحمل رقم ١، في دلالة على أن هناك بيانات أخرى قادمة في الطريق.

يرى المناوى أن الجيش بهذا البيان حسم موقفه، وأن هذه طريقة المجلس العسكرى التى اختارها للضغط على الرئيس لإجباره على اتخاذ قرار يحرك الأمور في اتجاهها المطلوب ...ليس شرطا بالطبع أن يكون هذا القرار هو التنحى، فالمطلوب كان قرارا ينهى الأزمة والسلام.

علم المناوى فيما بعد أن اجتماع المجلس العسكرى لم يعقد يوم الخميس، لكنه عقد يوم الأربعاء التاسع من فبراير، وتم بعد اجتماع ضيق حضره عدد صغير من قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير طنطاوى، ولم يزد عدد الحاضرين في هذا الاجتماع عن خسة أشخاص، وتم طرح وجهات النظر الرئيسية والمواقف الرئيسية التى تواجهها البلاد.

بدأت تصورات القادة الخمسة بالوقوف والانتظار لحين انتهاء وضع الأزمة في أى اتجاه من الاتجاهات، وانتهاء بالانقلاب على الرئيس مبارك شخصيا... وهو الاقتراح الذي رفض من الجميع ... أما الحل الذي توصلوا إليه، فهو ممارسة كافة أشكال الضغط وأنواعها على الرئيس مبارك، لإجباره على اتخاذ موقف يؤدى إلى حل الأزمة.

كان هناك تصور واضح لدى الجنرالات الخمسة، وهو أن يعلن الرئيس مبارك بما لا يدع مجالا للشك نقل كافة سلطاته إلى نائب رئيس الجمهورية، وأن يختار أن يبتعد عن الصورة، واتفقوا على الانتظار للخطاب الذى كان من المتوقع أن يلقيه الرئيس مساء الأربعاء.

اتفق الخمسة على أن يتم عقد اجتماع المجلس العسكرى يوم الأربعاء، وأن يتم تصويره بواسطة الشؤون المعنوية، وأن يتم الاحتفاظ بهذا التصوير، على ألا يعلن عنه انتظارا للخطاب المنتظر من الرئيس، ولما لم يحدث كان القرار بأن يتم إذاعة البيان رقم واحد.

حرص المجلس العسكرى على ألا يتم تسريب ما حدث في هذا الاجتماع، سواء كان الاجتماع المصغر أو اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تم فيه الاتفاق على حسم الموقف بجانب المواطنين، وعدم الخضوع لأية ضغط لممارسة أي شكل من أشكال الضغوط على المواطنين والمتظاهرين.

أذاع المناوى البيان دون أن يطلع أحدا عليه على الإطلاق، وبعد إذاعته بأقل من دقيقتين، تلقى مكالمتين من أنس الفقى وزكريا عزمى من مقر رئاسة الجمهورية.

سأل أنس المناوى: ما هذا الذى أذيع الآن؟، فرد عليه بأنه بيان من الجيش، سأله: من أين أتى ؟... فقال: بأنه أتى من القوات المسلحة... احتد عليه أنس: ولماذا لم تبلغنا بهذا البيان قبل إذاعته؟

يقول المناوى أنه قال لأنس: ﴿ إِن هذا هو عملى الذى أقوم به وفقاً لتقديرى بشكل مستمر، ولم أظن بأنه كان يجب إبلاغكم بما يحوى البيان، وبأننا نتلقى بيانات الجيش بشكل تلقائى وطبيعى، وهذا البيان على وجه التحديد في غاية الأهمية».

تحدث أنس جانبيا مع زكريا عزمى الذى كان يجلس بجانبه، ثم عاد للمناوى قائلا: دكتور زكريا يؤكد عليك ألا تذيع أية بيانات للجيش قبل إبلاغنا، رد المناوى كما قال هو: "ليس لى أية علاقة بيانات القوات المسلحة، وجرت العادة أنه بالنسبة لبياناتهم أنه يأتى أحد الضباط يحمل الشريط في يده، ويضعه بيده داخل جهاز العرض في الاستديو ولا أشاهد محتواه إلا على الهواء كما يشاهده المشاهدون، وبالتالي فليس لى أى خيار في وقف إذاعة أى بيانات لهم».

لم يكن هذا صحيحا، كما يؤكد المناوى، لكن كان هذا ما قاله.

المفاجأة أن المناوى تلقى اتصالا من أحد اللواءات في القوات المسلحة يشكره فيه على إذاعة البيان، في هذا الوقت لم يفهم سبب الشكر، لكن المفاجأة الأكبر أن اللواء نفسه طلب عدم إذاعة البيان مرة أخرى، مبررا ذلك في اعتقاده بأنه أدى المهمة المطلوبة منه، وهي تكثيف الضغط على مبارك، وقال اللواء أن الرئيس الآن يعد خطابا ولابد من الانتظار لما سيقوله.

كان الخطاب الذي ألقاه مبارك بعد الضغط عليه مخيبًا لكل الآمال، فبدلا من أن

يتنحى مبارك،قال نصا أنه: «لن يستمع إلى أى تدخلات خارجية،أو إملاءات بغض النظر عن مصادرها»... فوض مبارك السلطة إلى عمر سليمان،لكن كان مستفزا أنه أكد أنه سيبقى للمراقبة...وهو ما أوحى أنه لن يتنحى على الإطلاق.

اتصل المناوى - كما يقول - بمصادره فى الجيش والمخابرات، سألهم جميعا عما جرى، فقالوا جميعا أنهم لم يكن بإمكانهم فعل أى شيئ، فالرجل العجوز عنيد وجمال يحاول السيطرة على مجريات الأمور.

ما حدث فى ١١ فبراير كان أكثر دلالة، يقول المناوى: ﴿ فى منتصف اليوم – الجمعة – عندما كان الشعب منهمكا فى صلاة الجمعة، استقل الرئيس طائرة هليوكوبتر من القصر الرئاسي إلى مطار النزهة ، ومن هناك استقل طائرة رئاسية إلى مقر إقامته فى شرم الشيخ، وقبل أن يغادر، تحدث الرئيس مع نائبه عمر سليمان فى القصر الرئاسي.

سليمان: هل أنث بحاجة إلى أي ضمانات؟

مبارك: لا.

سليمان: هل أنت بحاَّجة للذهاب إلى الخارج ... إلى أي مكان؟

مبارك: لا... أنا لم أرتكب أى خطأ ...وأنا أريد أن أعيش فى هذا البلد، وسوف أعيش فى هذا البلد، وسوف أعيش فى هذا البلد حتى نهاية حياتى، أنا اخترت شرم الشيخ ليكون المكان الذى سأقضى فيه ما تبقى من حياتى، لقد تركت كل شئ... السياسة والسلطة، كل شئ.. أريد فقط أن أعيش هنا.

سليمان: لديك بعض الوقت للتفكير في الأمر إذا كنت تريد أن تفعل أي شيئ آخر ... بعض الوقت أيام.

يصل المناوى إلى الفقرة الأهم، فبعد أن وصل مبارك إلى شرم الشيخ، وفي الواحدة والنصف ظهرا اتصل وزير الدفاع المشير محمد حسين طنط وي بالرئيس، وأعتقد أن هذه قد تكون المكالمة الأخيرة، كانت المكالمة كما قال عبد اللطيف قصية جدا... دارت هكذا.

مبارك: حسين قررت أن أفوض المسئولية كاملة لك وللجيش،أنت صاحب السلطة الآن.

طنطاوي: لا يا سيادة الرئيس ...سنجد وسيلة أخرى لم يكن هذا ما نريده.

مبارك: لا ... هذا قرارى ... تحدث مع عمر سليمان ورتبوا كيفية إعلان هذا النبأ ... خلى بالك من نفسك يا حسين.

أعلن عمر سليمان بعد ذلك تخلى مبارك عن مهام منصبه بالتفاصيل التى نعرفها،لكن تبقى دلالة ما جرى وما قيل وما تردد ... فالجيش كما يبدو لم يكن يرغب فى أن يتنحى مبارك ... المشير طنطاوى قال له: لم يكن هذا ما نريده ... يبدو فقط أن الأقدار قادت الأمور إلى ما استقرت عليه ... دون أن تكون هناك نية لا لحماية الثورة ولا لإجبار مبارك على التنحى ... هذا ما نفهمه ... فهل كان المناوى يقصد شيئا آخر.

مبارك أقال طنطاوي وقال له:اقعد في بيتك

الصورة التى يمكن أن تخرج بها من كتاب المناوى عن المشير طنطاوى ليست جيدة على أى حال من الأحوال، فكما يقول عبد اللطيف فإن طنطاوى ارتضى بعلاقة الولاء الذى هو جزء أصيل في تكوين ثقافة العسكرية المصرية للقائد الأعلى للقوات المسلحة، الذي هو الرئيس مبارك.

لكن هذا الولاء لم يمنع أنه كانت هناك في أوساط ضيقة جدا أن المشير طنطاوى وعمر سليمان رئيس جهاز المخابرات يقفان معا صفا واحدا في موقفهما من رفض مشروع التوريث، وكان يبدو واضحا في الدائرة الضيقة أنه لا يوجد قبول لدى المشير طنطاوى لجمال مبارك.

يقول المناوى: «كان يبدو هذا فى لغة الجسد، وقد شاهدت أنا نفسى أحد اللقاءات التى جمعت الاثنين، فكان جمال مرحبا ودودا أكثر من اللازم، بينما كان المشير طنطاوى متحفظا».

يشير المناوى إلى أنه أثناء إجراء الرئيس مبارك لجراحته الكبيرة فى ألمانيا، تردد أن هناك تنسيقا بين طنطاوى وسليمان، لوضع سيناريوهات فى حالة غياب الرئيس المفاجئ، واستبعدا فى تلك الفترة سيناريو تولية جمال مبارك للحكم، وذلك باتفاق الطرفين، وقد نجحت فترة غياب مبارك فى ألمانيا فى التقريب بين الرجلين، وإزالة آثار جفوة، كان وجودها فيما يبدو مهما فى رأى الرئيس مبارك، بين أهم رجلين حوله.

يقول عبد اللطيف: « ويذكر أن ما عرف وقتها أن السيدة سوزان مبارك لا ترتاح كثيرا لأى من عمر سليمان أو المشير حسين طنطاوى، وقد سمعت من بعض المسئولين القريبين من بيت الرئيس ما نسب إلى السيدة سوزان من أنها تعتقد أن اقتراب أى من الرجلين من دائرة الحكم الضيقة، بمعنى تولى أى منهما منصب نائب رئيس الجمهورية، فهذا يعنى نهاية حكم العائلة، وكانت قناعتها كبيرة بأنهما سوف يقاومان تولية جمال الحكم في حال وضع هذا السيناريو موضع التنفيذ».

ما يزيد صورة المشير طنطاوى بريقا في شهادة المناوى أنه نقل وللمرة الأولى محاولة مبارك الإطاحة بطنطاوى، ففي جمعة الغضب مساء وقبل أن يفكر مبارك في تعيين أحمد شفيق رئيسا للوزراء، عرض على المشير طنطاوي أن يكون نائبا لرئيس الجمهورية فرفض، فطلب منه أن يكون رئيسا للوزراء فرفض أيضا.

يقول المناوى: «بحسب المعلومات فتفاصيل ما دار في الاجتماع الذي جمع بين مبارك وطنطاوى غير معروفة، لكن يبدو أن ذلك الرفض لم يلق قبولا لدى الرئيس وأثار غضبه، فأبلغه الرئيس أنه عندما يغادر مقر رئاسة الجمهورية عليه ألا يذهب إلى مقر عمليات مركز القوات المسلحة بوزارة الدفاع، بل عليه أن يذهب إلى بيته، ويجلس هناك، وهو الأمر الذي يعنى أنه يقيله من منصبه، أو بحد أدنى يجمده».

لم يذهب المشير طنط اوى إلى بيته بالطبع، ربما لأنه يدرك أن مبارك وبعد جمعة الغضب فقد قوته الأساسية التى كانت ممثلة فى جيش حبيب العادلى، ولكن توجه إلى وزارة الدفاع ليمارس قيادة الجيش، ومن المؤكد – كما يقول عبد اللطيف – أن الرئيس مبارك علم بذلك، فأدرك أنه لم يعد مسيطرا، بل إن من يسيطر الآن هو من يملك القوة على الأرض، بل ويحظى بقبول شعبى جارف فى الشارع حتى من أولئك المتظاهرين المعارضين.

تمرد طنطاوی دفع مبارك إلى أن يتحرك، ويذكر المناوى أنه فى صباح الأحد ٣٠ يناير قال له أنس الفقى أن الرئيس الآن فى مركز عمليات القوات المسلحة، قالها بإعجاب، ويضيف عبد اللطيف: ﴿ وأكمل أنس إن الرئيس يريد أن يدير البلد بنفسه ... إنه هكذا يجب أن ينزل هو بنفسه إلى الميدان، لم يكن يعلم أنس الفقى وقتها ما حدث، ولم

يعلم أن الريس عندما ذهب هذا الصباح إلى مركز عمليات القوات المسلحة، إنما ذهب ليصالح المشير طنطاوى، ويحاول أن يعيد المياه إلى مجاريها، بعد أن أدرك أن الأمر لم يعد في يديه تماما فيما يتعلق بمسألة الجيش.

المفاجأة التى يكشفها عبد اللطيف المناوى هى أن الرئيس مبارك لم يكن ينتظر خيرا من المشير طنطاوى،كان ينتظر رجلا آخر،يقول: و فهمت ما قاله لى أنس عندما كان يتحدث عما يتردد وما هو ملحوظ من بطء انتشار القوات المسلحة فى القاهرة فى اليومين الأولين للثورة،إن الرئيس مبارك نفسه استرعاه الأمر،ووجه انتقادات فى حديثه إلى المشير طنطاوى،بأنه لا يريد أن يتحرك وبأنه لا يريد أن يتخذ إجراءات متشددة،ولا يريد أن يسارع بنشر القوات فى وقت مناسب،وأضاف الرئيس لأنس الفقى،بأننى أنتظر حتى يأتى سامى عنان،وسترى الفرق فى الأداء،وبالفعل بعد وصول سامى عنان بيوم،كان انتشار القوات أكبر من ذى قبل.

بعدها قال أنس الفقى للمناوى أن الرئيس قال له: هل رأيت عندما أتى سامى الوضع أصبح مختلفا ،وأصبحت حركة القوات وانتشارها أكبر من ذى قبل.

ويفهم عبد اللطيف المناوى من ذلك -بحسب كلامه - ما حدث على الأرض، حيث تم توجيه تعليمات في تلك اللحظة إلى ما تبقى من قيادات وزارة الداخلية، وإلى حبيب العادل الذي كان يسير أعمال وزارة الداخلية، بمراقبة كافة التليفونات الخاصة بكل أعضاء المجلس العسكرى أولا بأول، وذلك من خلال جهاز أمن الدولة حتى يمكن معرفة التحركات الخاصة بهم.

لكن يبدو أن الصلح الذى حاول أن يفرضه مبارك على طنطاوى لم ينجح، ففى صباح اليوم التالى مباشرة لزيارة مركز العلميات توجه المشير إلى مبنى التليفزيون، أبلغ المناوى أنس الفقى الذى فاجأه الخبر تماما، وتساءل: لماذا يأتى المشير الآن إلى هنا؟ نزل الوزير على عجل لاستقباله أمام المبنى، صافحه المشير طنطاوى، وأبلغه بأنه يريد أن يتفقد القوات، وأوصل ما يعنيه بأنه يريد أن يكون منفردا أثناء تفقده لقواته.

مر المشير طنطاوى أمام ضباطه وصافحهم وتحدث معهم بقدر كبير من الود والتشجيع، وقال لأحدهم : شد حيلك مصر محتاجانا اليومين دول، وتوجه بعد ذلك إلى

عدد من المواطنين الذين تجمعوا وهم يهتفون تحيا مصر، وذهب إليهم وصافحهم، ثم استقل سيارته وغادر المكان.

ويكشف المناوى ما يمكن أن نعتبره دالا جدا، يقول: « عندما أذعنا الخبر في المرة الأولى، ثم أذعنا لقطات باستقبال الوزير أنس الفقى للمشير طنطاوى أثناء وصوله، ثم أتانى بعد ذلك تليفون من القوات المسلحة بألا نذيع هذا الفيديو حاليا، وأنهم سوف يمدوننى بصور أخرى أو تقرير آخر، وبالفعل في حوالي الساعة الثانية أتى تقرير آخرير كز على مصافحة المشير للجنود وحديثه الودى معهم، شم مصافحته للجماهير، ولم تأت صورته مع الوزير أنس الفقى إطلاقا، إلا في لقطة وحيدة في نهاية التقرير، ثم بعد ذلك مساء طالبوا بحذف هذه اللقطة، والاكتفاء فقط بمشهد المشير طنطاوى مع الجنود ومع المواطنين.

من هنا يأتى الارتباك الكبير الذى وضعنا فيه المناوى، فهو من زاوية يورد ما يؤكد أن صراعا نشأ بين مبارك وطنطاوى من اللحظة الأولى للثورة، وهو الصراع الذى يجعل من الطبيعى أن يتحدث جنرالات المجلس العسكرى عن دور لهم فى الشورة، يمكن أن نفخر به إذا عرفناه، لكن ما أشار إليه بعد ذلك من أن المشير طنطاوى لم يكن يرد أن يتنحى مبارك، بل قال له: لم نكن نرد ذلك ... يجعلنا نفكر فى حقيقة ما جرى.

الفقى للمناوى: لابد أن يستمر العادلي بأي طريقة .

لم يكن حبيب العادلي وزير داخلية مصر، بل كان وزير داخلية مبارك وولده جمال، ولذلك كان من الصعب على الرئيس ونجله ألا يستمر وزيرا في الوزارة التي شكلها أحمد شفة.

كان خروج الفقى أمرا حتميا ...وضعه الثوار على قائمة مطلبهم،وهو ما أدركه أحمد شفيق،الذي أراد أن يشكل حكومة لا يكون فيها أى ظلال لجمال مبارك،وينقل المناوى حوارا دار بينه وبين أنس الفقى يعكس وجهة جمال مبارك في حبيب العادلي.

قال المناوى لأنس من المنطقى بل من المؤكد أن حبيب العادلى سوف يتم تغييره، لكن الفقى قال بحدة وحماس: إن حبيب العادلى شخص لا ينبغى أن يتم تغييره فى هذه المرحلة، هذا الرجل أثبت بحق أنه رجل بحق، وهو رجل المرحلة، وينبغى أن

بستمر.

رد المناوى - كما قال هو بالطبع - : لو كان وزير الداخلية الذي أدار المرحلة السابقة ملاكا قادما من السماء، فهناك ما يسمى بالمواءمة السياسية، وهذه المواءمة السياسية تعنى أنه ينبغى أن يخرج من مكانه.

يقول المناوى: «كنت أعرف أن رد الفقى يصدر من موقف من يجلسون في قصر الرئاسة، الذين كانوا ما زالوا يعتقدون أن حبيب العادلي هو وزير الداخلية الأكثر ولاء لهم، وينبغى الحفاظ عليه، وقد تم إقحامه في زيارة مبارك لمركز عمليات القوات المسلحة، حيث تم إستدعاء على عجل للذهاب إلى هناك، وبالفعل وصل لكن بعد أن غادر مبارك المركز».

التقى العادلى بالمشير طنطاوى وعمر سليمان لمدة قصيرة، وقيل فى الخبر الذى أرسل وقتها من وزير الإعلام للمناوى لإذاعته، وهو الخبر الذى جاء من قصر الرئاسة، بأنه إجتماع تم لدراسة الوضع فيما يتعلق بالوضع الأمنى فى مصر، وكيفية إعادة السيطرة والتعاون مع الجيش، لإعادة الأمن فى البلاد.

راجع المناوى خبر العادلى مع القوات المسلحة والمخابرات العامة، وعلم أن القائمين على الإعلام في القوات المسلحة حرصوا على عدم تصوير اللقاء، وفقا للتعليمات التي أعطيت لهم، ولذلك قام بصياغة الخبر، بحيث يتم وضع أسماء ووظيفة كل من عمر سليمان كنائب لرئيس الجمهورية، وحسين طنطاوى كوزير للدفاع، والطرف الثالث حبيب العادلى دون أن يتم وضع توصيف له.

وربما ما كان حقيقيا ولم يقله المناوى،أن مبارك أراد أن يصطحب العادلى معه إلى مركز العلميات ليؤكد لقيادات الجيش أنه لا يزال يحتفظ بوزير داخليته، الذى يعرف أن ولاءه الأول والأخير له.

كان أنس الفقى يريد فرض حبيب العادلى على الإعلام بتعليمات واضحة من مبارك، تأكد المناوى من ذلك عندما جاءه اتصال من مكتب وزير الداخلية بأن حبيب العادلى قام بجولة بعد أن غادر مركز العمليات، لكى يتفقد فيها القوات، وأنه ألقى كلمة على القوات، ولما سأل المناوى أنس الفقى عن ذلك، طلب منه أن يهتم بهذا الخبر.

لم يهتم المناوى بالخبر، لكنه أخبر قيادات القوات المسلحة بما يريده أنس الفقى، فقالوا له أنهم سوف يتصرفون، وبعد دقائق تحدث الفقى مع المناوى طالبا منه ألا يذيع خبر وزير الداخلية، يقول عبد اللطيف: « بعد حوالى ربع ساعة أتى فاكس من رئاسة الجمهورية وبه نص الخبر الخاص بوزير الداخلية، صيغ لأول مرة بطريقة لم يكن معمولا بها من قبل، جاء في صياغته أن وزير الداخلية في حكومة تسيير الأعمال قام بتفقد قوات الأمن المركزى، وأكد فيها عليهم بالتعاون مع الجيش لاستعادة الأمن، ولم يتم ذكر اسم حبيب العادلى، وتلك كانت المرة الأولى التى يتم فيها استخدام تعبير الوزير في حكومة تسيير الأعمال في مصر».

أرسل الفقى الخبر للمناوى، وطلب منه أن يضع ولو صورة لوزير الداخلية وهو يتفقد الجنود، وقال له: أرجوك أنت لا تعلم الضغوط التي يمارسها على حبيب العادل الآن من أجل إذاعة أى جزء من الخبر، ولا تعلم صدمته عندما يشاهد الخبر بهذا الشكل.

يقول الفقى: «أبلغت أنى لا أستطيع إلا إذاعة الخبر الذي جاءنى من رئاسة الجمهورية، لأن هذا هو الخبر، وبالفعل الجمهورية، لأن هذا هو الخبر الرسمى، ولن أتمكن إلا من إذاعة هذا الخبر، وبالفعل أذعت الخبر مرة واحدة فقط وبدون فيديو، ومنذ هذه اللحظة انقطع الاتصال، كما أبلغنى الوزير بعد ذلك بين وزير الداخلية وبينه».

المناوى : فناصة الداخلية لم يقتلوا الثوار

حتى الآن لم يستطع أحد أن يحل لغز القناصة ...لكن عبد اللطيف المناوى فعلها، فمن الموضوعات التى كانت شديدة الجدل بالنسبة له عدد القتلى في ميدان التحرير وفي المناطق الأخرى – هو يعتبرهم ويتعامل معهم على أنهم قتلى -

يقول المناوى: « بحسب المعلومات التى لدى، فإن وزارة الداخلية كان لديها عدد من الضباط فى إدارة كانوا يسمونها إدارة مكافحة الإرهاب، وعددهم لا يزيد عن ٣٠ ضابطا مدربين على أعلى مستويات التدريب للدفاع عن النفس، وقد استخدمت وزارة الداخلية هؤلاء الضباط فى حماية مبنيين رئيسيين لها، المبنى الأول كان مبنى وزارة الداخلية فى لاظوغلى، والمبنى الآخر مبنى أمن الدولة الرئيسى فى مدينة نصر، وقد تمركز

فوق هذين المبنيين مجموعة من القناصة ،كانوا يتعاملون مع السيارات التى تقوم بالاعتداء على المبنيين، وهى مجموعة من السيارات التى تمت سرقتها من قوات الأمن، أو مجموعة من السيارات ذات الدفع الرباعى، والتى كان على متنها مجموعة من الملثمين الذين كانوا يحملون أسلحة نارية، ويوجهون طلقاتهم ناحية المبنيين في محاولة لاختراقهما، وكان القناصة يقومون باصطياد إو إطلاق الرصاص عليهم، هؤلاء القناصة هم الوحيدون الذين يمكن التأكد على أنهم ينتمون لوزارة الداخلية».

لا يتوقف المناوى، بل يفصح عما لديه، يقول: «كان هناك حديث أيضا عن أن هناك عددا من القناصة متواجدين في ميدان التحرير، وهؤلاء القناصة لم يتم التعرف عليهم حتى الآن، وكل الأطراف اتهمت كل الأطراف، فقد اتهمت وزارة الداخلية التنظيم الدولي للإخوان المسلمين باستحضار مجموعة من القناصة للقيام بذلك، واتهموا أيضا الحركات الأخرى المرتبطة بأمريكا باستحضار قناصة تابعين لهم، واتهمت جهات أجنبية وبعض السفارات الأجنبية باستحضار القناصة من الخارج للقيام بهذه المهمة، وعلى الطرف الآخر اتهم السياسيون والقوى السياسية المختلفة وزارة الداخلية بأنها هي التي قامت بهذا العمل، واتهموا أيضا رئيس الجمهورية بأن ما حدث تم بناء على تعليماته إلى قوات الأمن المختلفة للقيام بقنص المتظاهرين».

لا يدافع المناوى عن الداخلية بقدر ما يشوش القضية كلها، فهو يختم شهادته على قضية القناصة بقوله: « موضوع القناصة الذين كانوا متواجدين في ميدان التحرير لم يتم حسمه، لكن كنت قد لاحظت من خلال الكاميرات الموجودة أعلى مبنى التليفزيون وتصور ميدان التحرير بأن الأجزاء التى في ميدان التحرير ويسيطر عليها المتظاهرون كان أعلاها مجموعة من الرجال يتحركون فوق الأسطح في اتجاهات مختلفة، ولم أتمكن من معرفة ما إذا كانوا قناصة أم ماذا يفعلون؟».

ألم أقل لكم من البداية أنها حقيقة كاذبة ومشوشة ومشوهة ...ليته ما كتب ...وليته ما تكلم ...فقد ظلم نفسه قبل أن يظلم كل من حاول أن يهدمهم أو يسيء إليهم.

واثل غنيم بين أمن الدولة والسفارة الأمريكية

لم يترك عبد اللطيف المناوى أحدا أو شيئا أو معنى أو فكرة إلا هدمها وشوهها، كان

هدفه الوحيد أن ينجو بنفسه فقط،أن يصور نفسه لمن يقرأ أنه كان فارس هذا الزمان الوحيد والأخير، ولعل ما فعله مع وائل غنيم يؤكد ذلك ويشير إليه.

ينقل المناوى عن صحيفة الديلى تلجراف البريطانية التى نشرت بعد أحداث ٢٥ يناير،أن الحكومة الأمريكية دعمت وبصورة سرية شخصيات بارزة وراء الانتفاضة المصرية، وقالت: إن هذه الشخصيات كانت تخطط لتغيير النظام منذ ثلاث سنوات، وحسب الصحيفة فإن السفارة الأمريكية في القاهرة، ساعدت معارضا شابا على حضور ندوة برعاية الولايات المتحدة في نيويورك للناشطين الشباب، وعملت على إخفاء هويته عن أمن الدولة في مصر.

الجريدة البريطانية لم تكشف اسم المعارض الشاب، لكن المناوى أشار إلى أنهم يقصدون واثل غنيم المدير الإقليمى لجوجل الشرق الأوسط، وينقل المناوى ما تضيفه التليجراف من أن الناشط الشاب أبلغ دبلوماسيين أمريكيين عام ٢٠٠٨ أن تحالفا من الجماعات المعارضة وضع خطة للإطاحة بمبارك وتنصيب رئيس منتخب ديمقراطيا عام ٢٠١١.

يعود المناوى مرة أخرى إلى واثل غنيم، مهتما بسيرته الذاتية، حيث يشير إلى أنه من مواليد ١٩٨٠، وأنه عاش في مدينة أبها السعودية لمدة اثنى عشر عاما، لم يكن معروفا أنه مدير صفحة «كلنا خالد سعيد» التي كانت أحد أسباب إشعال الثورة، لكنه كان من أسسها مع أحد أصدقاءه في يونيو ٢٠١٠.

دعا غنيم - كما يقول المناوى - من خلال هذه الصفحة إلى مظاهرات ٢٥ يناير، وانضم إليه مثات الآلاف من النشطاء، وكان غنيم يقوم بدور قيادى في الخفاء، حيث يعمل طلب من مسؤولية إجازة لظروف عائلية، كان سفر غنيم فجأة وبسرية تامة دون أن يقول لزملائه في العمل، ودون حتى أن يتصل بوالده الذي كان ما زال يعمل في السعودية أو زوجته الأمريكية، وحاول الأمن المصرى لعدة شهور الوصول إليه وكشف هويته، لكنه لم يفلح في ذلك.

بعد أن خرج وائل غنيم من محبسه، حيث اعتقله رجال أمن الدولة في ٢٧ يناير ليعرفوا من يقف وراءه على وجه التحديد، حاول المناوى أن يستضيف غنيم على شاشة

التليفزيون المصرى، لكنه رفض، يقول المناوى: « طلبت من العاملين معى الترتيب لإجراء حوار مع غنيم في إطار ما التزمنا به، إلا أنه رفض قائلا لمن اتصل به: لا أستطيع أن أظهر معكم وأيديكم ملطخة بالدماء.

الدماء التي يقصدها غنيم لم يقدرها عبد اللطيف المناوىبل سخر منها، وهنا أنقل نصا ما قاله: « في هذه الليلة ٧ فبراير كانت مفاجأة لى أننى وجدت كل القنوات تقريبا وصحف اليوم التالى تعزف سيمفونية واحدة هي أهالى الشهداء، وكانت إحدى الوسائل التي حسمت الأمور كثيرا، فقد لاقوا حالة من التعاطف الشديد، عندما كان المشاهدون يجدون على شاشات التليفزيون أهالى هؤلاء الشباب الذين استشهدوا في هذه الأحداث وهم يبكون ويحكون عن مستقبلهم الذي ضاع، وكانت هذه إحدى أكثر الأمور إنسانية لتحقيق حالة من التعاطف، كما تم إخراج مجموعة من الصور لمجموعة من الشباب الذين قتلوا في الأحداث تحت اسم قائمة الشهداء، والغريب أن إحدى هؤلاء الشهداء كما اعتبروها، واسمها سالى زهران كانت قد سقطت من البلكونة الخاصة بمنزلهم ولم تقتل في المظاهرات».

بعد هذه الفقرة يمكن أن تتأكد إن شهادة المناوى على الشورة لم تكن بـلا ضمير فقط، ولكنها كانت بلا قلب أيضا.

شاهد زورعلى موقعة الجمل

المشكلة الكبرى التى يعانى منها عبد اللطيف المناوى رئيس قطاع الأخبار السابق في كتابه « الأيام الأخيرة لنظام مبارك ١٨ يوم، أنه يكتب وكأنه يمتلك الحقيقة المطلقة، أو كأنه هو الشاهد الوحيد الذى انتظرناه طويلا ليقول لنا ما جرى.

المشكلة الأكبر أن الرجل الذي كان مسؤولا عن قطاع الأخبار في مصر، وصدعنا طول كتابه - ٤٦١ صفحة - بالمهنية وأصول المهنة في التغطيات الإخبارية، افتقد كثير من قيم الدقة والموضوعية والتوازن والمصداقية، وهو يتحدث عن موقعة الجمل، الموقعة الأهم في أحداث الثورة، لأنها عكست انهيار النظام الذي قرر أن يواجه عصر الكمبيوتر بعصر الجاهلية.

كل ما يقوله المناوى لا يخرج عن انطباعات وكلام غير مؤكد من مصادر مجهولة

.... تؤكد أنه يفتقد أى حس مهنى فيما يتعلق بالخبر الصحفى، ولأنه كان مهتما طوال كتابه بتبرئة نفسه ونظامه - الذى يلح على أنه لم يكن ينتمى إليه - فقد حاول تحميل الإخوان مسؤولية موقعة الجمل ... وكأنهم من فعلوها، أو على الأقل هم الدين فعلوها وحدهم.

لقد شعر المناوى بعد أن انتهى مبارك من خطابه فى ١ فبراير - وهو الخطاب الذى راهن عليه هو ورجاله أنه سيجمع الشارع مرة أخرى من حوله - أن هذه فرصة كبيرة أخرى أمام مبارك ينبغى استغلالها للخروج من المأزق، بشكل يحفظ لكل الأطراف البحد الأقصى من تحقيق المكاسب على البر السياسى والانتقال السلمى للسلطة، وتحقيق مطالب المصريين أو الجزء الأكبر منها، وتحقيق مطالب المتظاهرين، وف الوقت نفسه الحفاظ على صورة مبارك.

يفرش المناوى بعد ذلك الأرض لإدانة الإخوان بكثير مما جرى وتحديدا في موقعة الجمل.

يقول: ﴿ رد الفعل السّريع الذي وصلنا من خلال الميدان بأن هناك أصواتا كثيرة ترحب بالخطاب، وأن العديدين منهم اعتبروا هذا انتصارا لهم، ولانتفاضتهم، وأنهم استطاعوا في ثمانية أيام أن يحققوا ما لم يتم تحقيقه في تونس إلا بعد ٢٥ يوما».

وبالفعل بدأ عدد من المتظاهرين يتركون الميدان ويتحركون،المجموعة الوحيدة التى رفضت البيان — كما يقول المناوى — منذ اللحظة الأولى كانت جماعة الإخوان المسلمين،التى شعرت بأن السجادة يتم سحبها من تحت أقدامها ،وأن مبارك بهذا التصرف قد نجح فى أن يجهض مشروع إسقاط النظام،وبالتالى كان الرفض الكامل منهم لهذا البيان،وبدؤوا فى تخويف المتظاهرين الآخرين، بأنهم لو تركوا الميدان فسوف يتعرضون للاعتقال والمحاكمات بسبب مشاركتهم فى المظاهرات.

على خط الاتهام نفسه يشير المناوى أن الطرف الثانى الذى شكك فى خطاب مبارك كانت قناة الجزيرة،التى أعلنت فور انتهاء مبارك من إلقاءه كلمته،أن المنظاهرين فى ميدان التحرير يرفضون خطاب الرئيس وأنه لم يلق أى استجابة رغم كل ما قدمه من تنازلات.

بعد قليل لاحظ المناوى أن هناك مجموعات تأتى بالقرب من مبنى التليفزيون، وبدأت تهتف للرئيس مبارك، وفيما يبدو - كما اعترف المناوى - أن هذه المجموعات تم تكليفها من قبل قصر الرئاسة، أو من الحزب الذى كان لا يزال قائما بان يتم تنظيم مظاهرات لتأييد مبارك.

كان عدد من يهتفون لمبارك قليل، اتصل أنس الفقى بالمناوى وطلب منه أن ينقل المظاهرات المؤيدة لمبارك على الهواء مباشرة، وسأله عن عددهم، فقال له مازحا: العدد صغير جدا... إنهم ١٧ شخصا، وأفكر أن أرسل لهم ثلاثة أشخاص من عندنا حتى يكملوا العشرين.

رد أنس بما يمكن أن نعتبره دالا على ما كان يجرى، قال للمناوى: انتظر بعد قليل سيزداد العدد، وبعد قليل بالفعل ازداد العدد، تجاوز الماثة بقليل، ولم يصل إلى المائتين، كانت بصحبتهم سماعات ساوند سيستم ، بدؤوا فى وضعها أمام التليفزيون، حيث سمح لهم بذلك، وبدؤوا فى إذاعة الأغانى الوطنية بصوت عال.

لقد اعترف المناوى أن عدد المؤيدين لمبارك كان قليلا جدا، ولا يمكن أن يعبر عن تيار كبير في الشارع المصرى، لكنه استسلم كالعادة ونفذ الأوامر التي وصلته من أنس، يقول: «وبالفعل تنفيذا للتعليمات تم نقل المشهد».

بعد نقل المشهد صعد المناوى إلى الفقى، الذى كان يجرى اتصالات بجمال مبارك وزكريا عزمى والرئيس مبارك، وقد طلب من مساعديه أن يفتحوا شبابيك مكتبه، حتى يسمع الرئيس الأصوات التى تهتف مؤيدة له، بل قال لمبارك نصا: «يا فندم المظاهرات المؤيدة بدأت بالفعل».

لم تكن هذه هى الخطة كلها،قال أنس للمناوى أن هناك مجموعات من المظاهرات المؤيدة للرئيس ستكون موجودة فى أماكن مختلفة فى القاهرة،وأن عليه أن يرتب لتغطيتها،وبدأ المناوى يتلقى اتصالات من قيادات الحزب الوطنى،وبعض القيادات التنفيذية لتحدد له أماكن المظاهرات المؤيدة التى ستنطلق فى صباح الثانى من فبراير.

ورغم هذه الاتصالات التي أتت للمناوى تخبره بالمظاهرات المؤيدة لمبارك، إلا أنه ومن باب الاستخفاف وفي تناقض واضح يقول: « القول بأن هذه المظاهرات كانت

مرتبة هو قول ينقصه الدقة،بل يمكن القول إن هناك بعض المحاولات لتنظيم مظاهرات مؤيدة،ولكنها لا تتجاوز نسبة ضئيلة جدا من الحجم الكلى من المظاهرات المؤيدة لمبارك في ذلك اليوم».

يصل المناوى إلى الخطأ الكبير الذى وقع فيه النظام، فقد ملأته مظاهرات تأييد مبارك المنظمة نشوة النصر والإحساس بالقوة، فظن من يديرون الأزمة أن الشعب كله مع مبارك، وأن الشعار الذى رفعه المؤيدون «مش هيمشى» يعنى أنهم نجحوا في إدارة الأزمة، وأنه لن يمشى فعلا، حاسما المعركة لصالحهم.

هذا الإحساس الكاذب هو الذى دفع جمال مبارك - كما يروى المناوى - إلى الاتصال بوزير الخارجية ويليام هيج،قائلا له: هل ترون؟...ها هو الشعب معنا ...يقف إلى جوارنا.

ورغم اعتراض المناوى الذى سجله فى كتابه على مكالمة جمال لوزير الخارجية البريطانى، إلا أنه بالغ فى وصف المظاهرات التى خرجت لتأييد مبارك، يبدو أنه وحده الذى كان يراها.

يقول المناوى عن هذه المظاهرات: في شارع كورنيش النيل تجمع الآلاف وهم ينكون ويرددون شعارات التأييد لمبارك ورفضهم مظاهرات التحرير، ووصف المتظاهرون المؤيدون لنظام مبارك الرئيس بالأب الذي يجب تأييده، وعدم إذلاله وإهانته في نهاية العمر، وبدأ المواطنون يتوافدون من مناطق مختلفة في أنحاء القاهرة، منهم من خرج من الشرابية والعباسية والخليفة، ومنهم من جاء من محافظات مثل أسوان وأسيوط معلنين تأييدهم للرئيس، والتنديد بالدكتور محمد البرادعي وأبمن نور، وحمل المتظاهرون لافتات مكتوبا عليها : هنحل مشاكلنا مع كبارنا من غير تدخل خارجي الد

عرف المناوى كما يقول أن هناك التفافا يقوم به الرئيس ورجاله، يقول نصا: « أذكر حوارا سريعا دار بينى وبين الوزير بعد أن انتهى الرئيس مبارك من خطابه، أن سألته: هل الجملة التى يتحدث فيها عن احترام أحكام محكمة النقض فيما يتعلق بالطعول الانتخابية، هل هذا يعنى أن أحكام محكمة النقض سوف يتم تطبيقها، وبالتالى سوف

تلغى عضوية من صدر ضدهم حكم من محكمة النقض؟ قرأ الفقرة ثم طلب منى الانتظار دقيقة واتصل بجمال مبارك اليسأله السؤال الذى سألته، فأجابه جمال على الطرف الآخر: انتظر ... انتظر بس هانشوف هنعمل ايه بعدين».

يعلق المناوى على هذا الموقف بقوله: «ذكر لى هذا وكان فيما قاله أول مؤشر شعرت من خلاله أن هناك التفافا أو بدايات التفاف على النية الحقيقية لحل الأزمة، وعلى ما التزم به الرئيس أمام الشعب، والتى لم أشك أنها نية حقيقية لدى الرئيس بدت واضحة على ملامحه عندما كان يلقى الخطاب».

كانت هناك لحظات كثيرة اكتشف فيها المناوى أن هناك حالة خداع كبيرة للشعب من الذين يديرون الأزمة – ذكرها في كتابه – وكان مفروضا أن ينسحب في أى لحظة فيها، إلا أنه أكمل طريقه إلى نهايته واهما نفسه أو مخادعا لنا بأنه كان يقوم بواجبه.

لم يمنع اكتشاف المناوى لحالة الخداع التي يقوم بها النظام أن يواصل تبرئت مما جرى في موقعة الجمل.

يصل بنا المناوى إلى ميدان التحرير، يقول: « تجدر هنا ملاحظة أن ميدان التحريس لم يعد باقيا فيه في هذا التوقيت إلا عدة ألوف لا تتجاوز بأى حال من الأحوال عشرة آلاف، وكان حوالي ٧٥ بالمائة منهم ينتمون إلى التيارات الإسلامية المتشددة والإخوان المسلمين، وقد استخدمت هذه التيارات قدرا كبيسرا من الترهيب لمن أراد أن يغادر الميدان، كانوا يمنعونهم، ويمارسون طريقة معينة عندما يدور النقاش حول الانسحاب الميدان، بأن يصرخوا فيمن يريد المغادرة باتهامه بأنه عميل، فيتجمع حوله المتظاهرون فيصاب بحالة ذعر توقفه عن المناقشة».

ينقل المناوى ما جرى كما ورد إليه، فقد وصلته اتصالات من متظاهرين في الميدان، بأنهم أرادوا أن يغادروا التحرير، ولكن سافذ الخروج أغلقتها الجماعات الإسلامية، التي سيطرت على مداخل ومخارج الميدان ومنعت الدخول إليه والخروج منه إلا بإذنهم، ويقول المناوى جازما: « وبالفعل كنت أجرى اتصالات مع الجيش لإبلاغي بالطريق الذي على الراغبين في الخروج من الميدان أن يسلكوه».

الإخوان لم يفعلوا هذا فقط،بل طبقا لما يراه المناوي فقد استولوا على مسجد عمر

مكرم وأعلنوا من خلاله رفضهم لخطاب مبارك رفضا تاما، مطالبين الشباب بالصمود واستمرار التظاهر، حتى يرحل مبارك نهائيا، وبدؤوا فى نشر الشباب التابعين لهم وسط الميدان لحثهم على عدم فض الاعتصام، وهو ما أدى لحدوث مشاجرات كثيرة بين الرافضين للخطاب والمؤيدين له، رغم انسحاب عدد كبير من المتظاهرين.

هذه إشارة أولى من المناوى إلى تحميل الإخوان مسؤولية ما جرى يوم الجمل، ويكمل المناوى روايته: « تدفق المتظاهرون إلى ميدان التحرير، وعلمت أن بعضا من المشاركين في المظاهرات المؤيدة في المناطق المختلفة من القاهرة قد بدؤوا يدعون المتظاهرين للاتجاه إلى ميدان التحرير من أجل إنهاء الوضع القائم هناك، وكانت تمرر لهم الفكرة بأن الطريق آمن».

فى الثالثة عصرا وكما يروى المناوى، وبينما يتدفق على الميدان ألوف المؤيدين لمبارك، كانوا يمرون أمام مبنى التليفزيون، ومن العديد من الأماكن، ومن اللذين كانوا يمرون أمام مبنى التليفزيون رئيس الأمن الذي كان يتأكد من سماح الجيش لهم بالمرور بناء على التعليمات لديه ، وكان من بين الذين مروا مجموعة رأيتها على شاشة كاميرات الأمن من الجمال والخيول عددها في حدود العشرين أو أكثر بقليل، كانت الجمال يمتطى كل واحد منها شخصان، والخيول معظمها هزيل.

هنا تحديدا يمكن أن يأتى الزور فى شهادة المناوى... فطبقا للفيديو الشهير الذى أفاعته منذ شهور هالة سرحان فى برنامجها ناس بوك ... تبدو أعداد كبيرة من الجمال ومن الخيول تمر من أمام التليفزيون، تمر فى حماية رجال الحرس الجمهورى... ويبدو عليهم أنهم كانوا متأهبين تماما لإخلاء ميدان التحرير، وهو ما قالمه بعض منهم أمام النيابة وكما تؤكد تحقيقات قاضى التحقيق، فقد أشاروا إلى من دفع ومن طلب ومن حرض.

مأل المناوى بحسن نية عن هؤلاء الذين يسيرون من أمامه، فعرف أنهم أهالى نزلة السمان التى يعيش أهلها على السياحة، والسياح الذين يستأجرون الجمال والخيول من أجل ركوبها حول المناطق الأثرية، وعرف أيضا أن هؤلاء قد جمعوا أنفسهم في منطقة النزلة في إطار الترتيبات التي أعدت لتأييد مبارك، واعتقدوا أن خروجهم للتظاهر

بجمالهم وخيلهم هو الأسلوب المناسب لهم، للتعبير عن غضبهم من توقف السياحة، وعدم وجود مصدر رزق لهم، كانوا يحملون في أيديهم تلك العصى الصغيرة التي يستخدمونها في قيادة الجمال والخيول.

بهذا الوصف يبرأ المناوى أصحاب الخيول والجمال...بل إنه تبنى رأيهم من خلال تليفزيونه واعتبره معقولا ومنطقيا، يقول: « فأصحاب الجمال الذين تعرضوا لضرب مبرح طرحوا سؤالا بدا منطقيا، هل يعقل لمجموعة من الجمال والخيول أن تتمكن من تفريق مظاهرة يشارك فيها عشرات الألوف، غير أن هذا التفسير وسط الاتهام الواضح بأن هناك استخداما لهذه الجمال والخيول لتفريق المتظاهرين، لإكساب المعركة اسما رمزيا وهو «موقعة الجمل»... وتجدر هنا الإشارة إلى أن لفظ موقعة ارتبط أساسا بالمعارك الإسلامية في القرون الأولى للإسلام، وأول من استخدم هذا التعبير على هذه المعركة هما الجزيرة القناة والإخوان الجماعة.

وهنا تأتى مغالطة جديدة من مغالطات عبد اللطيف المناوى، فليس صحيحا أن الجزيرة والإخوان كانا أول من أطلقا على ما جرى موقعة الجمل، فالتسمية منسوبة أولا إلى عماد الدين أديب الذى كان ضيفا دائما على قناة الحياة من خلال برنامج شقيقه عمرو الذى عاد به إلى الشاشة أيام الثورة.

يصل المناوى إلى عمق اتهام الإخوان، يقول: « عندما انطلقت المظاهرات المؤيدة، والتى دفعوها دفعا إلى ميدان التحرير كانوا يعتقدون أن من فى الميدان لا يتجاوز عددهم ألوف قليلة، من البساطة بمكان كنسهم ودفعهم إلى خارج الميدان، وكان الاعتقاد وهذا صحيح أن الغالبية من المتظاهرين من الشباب قد عادوا إلى منازلهم، لكنهم لم يدركوا أن الموجودين فى الميدان من المنتمين لتيار الإسلام السياسى باختلاف أفرعه، وعلى رأسهم جماعة الإخوان، وهى جماعة مدربة تدريبا واضحا على القتال الفردى والاشتباك والدفاع عن الميدان».

كما أشار المناوى، فإن من بين شباب الإخوان من كانوا على مستوى تدريبي عال، وكانوا يستخدمون تكتيكات واضحة في التعامل مع المتظاهرين المؤيدين للرئيس مبارك، حيث إنهم في البداية كانوا يتراجعون ليفتحوا لهم الطريق ليتقدموا إلى وسط الميدان، ثم يطبقون

عليهم من الشوارع الجانبية، ويدفعونهم إلى الخلف، وقد ظلت هذه العملية الدفع والتدافع جئية وذهابا، بين المتظاهرين المعارضين والمؤيدين عدة ساعات، حتى تمكن المعارضون من دفع المؤيدين خارج الميدان، ووقفت بعض قوات الجيش للفصل بينهم، وأصبحت هناك جبهتان، كل منهما تلقى بالحجارة على الطرف الآخر.

جماعة الإخوان أعلنت على الفور في بيان لها أن النظام يتحمل مسؤولية ما حدث للشعب من قتل وإصابة الألوف، وأنها ترفض التفاوض معه....وهو ما يأخذ منه المناوى مدخلا لما يريده، يقول هو: «حوالى الساعة السادسة بدأت الأمور تأخذ منحنى مختلفا في التحرير، حيث ظهرت للمرة الأول شعل النار واستخدام زجاجات النمولوتوف بين الجانبين، بدأ الاستخدام بسيطا لها في البداية، حيث لوحظ وجود عدد من الزجاجات الطائرة هنا وهناك، لكن لم يتم التحديد بشكل قطعي من أين جاءت، بل كانت متبادلة بن الفريقين... وباتت زجاجات المولوتوف تلقى من فوق أسطح عمارات كان جزء منها يقع تحت سيطرة الموجودين في الميدان ميدان التحرير، وهذه العمارات كان جزء منها يقع تحت سيطرة الموجودين في الميدان من المعارضين، وجزء منها على الطرف الآخر، في الميدان المقابل لعبد المنعم رياض يسيطر عليها مجموعة من المؤيدين».

يريد المناوى أن يقول أن المعركة كانت بين طرفين ...وليست بين طرف أراد أن يعتدى ويقتل ويطرد من الميدان،فتصدى له الطرف الآخر كنوع من الدفاع عن النفس.

الغريب أن المناوى يستند إلى شهادة المستشار مرتضى منصور وهو أحد المتهمين حتى الآن في موقعة الجمل، ولم تنته بعد محاكمته، ولم يصدر في حقه حكم لا بالبراءة ولا بالإدانة، فقد نقل عنه قوله الذي قال لإحدى القنوات الفضائية – لم يسمها المناوى رغم حرصه على الدقة – أن الموجودين في ميدان التحرير الآن ليسوا مصريين، وأن من يسيطر على الميدان هو تنظيم وليس المصريين الذين شاركوا في مظاهرات الثلاثاء والجمعة، فهم أناس منظمة يعرفون ما يفعلون.

ادعى مرتضى منصور الذى كان يقول أنه فى ميدان التحرير وقتها - هكذا قال المناوى - أن هناك جنسيات أجنبية مشاركة المناوى - أن هناك جنسيات أجنبية مشاركة المناوى مصر تباع.

يدفع المناوى بكل ما لديه، يقول: « جاءنى خبر تال منسوب إلى مصدراً منى أيضا بأن هناك عناصر إخوانية تلقى بكرات النار من على أسطح العمارات، على المتواجدين في ميدان التحرير، وذلك لإشعال نار الفتنة، وهذا المعنى ذكره بعد ذلك اللواء حسن الرويني بما يؤكد على أن النيران المتبادلة اعتلاء أسطح العمارات لم يكن موقفا من المؤيدين فقط، ولكنه كان موقفا من الطرفين في إطار الصراع على ميدان التحرير».

أغلب الظن أن عبد اللطيف المناوى لم يطلع على التحقيقات التى أجراها قاضى التحقيق في موقعة الجمل، ولم يكن الأمر يكلف شيئا... فقط بعض التصفح لمواقع الإنترنت كان سيعنيه عن حالة التلفيق التى لجأ إليها، وهي حالة قاصرة جدا، أظهرت كمدافع صنديد عن النظام الذي كان ينتمي إليه.

أعرف أن هناك رغبة فى تحميل الإخوان مسئولية معركة الجمل، وأنهم من افتعلوا المعركة حتى يحرجوا نظام مبارك، لأنهم أدركوا أنهم سيستمر بعد خطابه العاطفى، وفى حالة استمراره فإنه سيعصف بهم .. ولذلك لم يكن أمامهم إلا توريط نظام مبارك أو الانتحار.

لقد استند المناوى إلى ما قاله الروينى لشباب الإخوان فى الميدان، من أن شباب الجماعة هم من كانوا يلقون المولوتوف من فوق أسطح العمارات، ولما نفوا ذلك، قال لهم إن الدكتور محمد البلتاجى موجود، وهو من قال له أن يجعل شباب الجماعة يهبطون من فوق أسطح العمارات حتى لا تقوم الشرطة العسكرية باعتقالهم.

على أية حال فإن اتهام الإخوان أو غيرهم بموقعة الجمل لن يفيد أحدا الآن ...فهناك من يحاكم...بل إن هناك من وردت أسماءهم في تقرير تقصى الحقائق أمثال أحمد عز وجمال مبارك وزكريا عزمي ...بأنهم خططوا لموقعة الجمل،لكن لم يشملهم قرار الاتهامومن بين سطور ما قاله المناوى يمكن أن نعرف أنهم كانوا متورطين بالفعل.

لقد حاول عبد اللطيف المناوى أن يبرئ نفسه فخانها....كان يمكن أن يكون صادقا ولو لمرة واحدة ...لكن يبدو أن هذا صعب على المناوى، الذى اجتهد فى البحث عن حبكة درامية لموقعة الجمل ...غم أن تحقيقات القضية كلها كانت بين يديه وهو يعد الكتاب ...لكنه يبدو أن كان صاحب غرض ...والغرض مرض كما يقولون.



وطنية مبارك في مذكرات العربي

ليس مهما الآن ما سيفعله نبيل العربي...هل يستجيب لمغازلة من يريدونه مرشحا رئاسيا... أم يتمسك بموقف ولم يشارك في السباق الغامض إلى كرسي الرئاسة في مصر؟

المهم عندى هو موقف نبيل العربى من الرئيس مبارك، وهو الموقف الذى يبدو واضحا من مذكراته التى صدرت مؤخرا عس دار الشروق وطابا كامب ديفيد الجدار العازل...صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية».

بدأ العربى العمل فى مذكراته منذ أكثر من ثلاث سنوات، وأذكر أننى حضرت الجلسة الأولى التى عقدتها اللجنة العلمية لمركز الدراسات التاريخية لدار الشروق مع العربى تمهيدا لوضع الخطوط العريضة لمذكراته، وهى الجلسة التى كان يرأسها المؤرخ الكبير الراحل يونان لبيب رزق، وكان هو من دعانى إلى حضور هذه الجلسة.

العربى – وكما قال هو – انتهى من إعداد هذه المذكرات فى نهاية العام ١٠٠، واحتاج بعض الوقت ليراجع الملاحق، فتأخر النشر حتى يناير ١٠٠، لكن وبسبب الثورة رأى العربى أن الوقت غير مناسب الإصدار الكتاب وخاصة أنه تولى منصب وزير الخارجية (٧ مارس – ١٤ مايو ٢٠١١)، وهو ما جعله يؤجل نشر المذكرات مرة أخرى، فحسب علمه الأنه لا يجوز للوزير أن يزاول عملا تجاريا أثناء تولى منصه.

بعد أن استقر الحال بالغربي في جامعة الدول العربية أمينا لها في ١٥ مايو ٢٠١١، وجد أنه لا حرج من نشر المذكرات.

كان يمكن لنبيل العربى أن يعيد النظر في بعض ما كتبه عن مبارك ...أن يخفف من بعض المواقف التي مكن أن تعتبر مدحا للرئيس السابق الذي خلعته الشورة ...والذي فتح الجميع أفواههم عليه،فلم يتركوا له حسنة واحدة في الأرض ولا في السماء.

يمكن أن يدخل البعض لنبيل العربي من ثقب مبارك ... فكل المواقف التي ذكرها العربي لا تدل إلا على حكمة ووطنية الرئيس مبارك، لكن الرجل قال ما لديه، وأعتقد أنه لن يغير شهادته أو يخرج علينا ليبرر ما ذكره حتى يتخفف من تبعاته.

ليس علينا الآن إلا أن نقرأ ما كتب الدبلوماسي العتيق عن الرئيس المخلوع ...الذي لم يكن وقتها مخلوعا

العربي - مبارك ... اللقاء الأول

جرى اللقاء الأول بين مبارك ونبيل العربي في الهند.

يقول العربى – المذكرات صفحة ١٩٧٧ - الذي عمل سفيرا لمصر في الهند في الفترة من ١٩٨١ – ١٩٨٨ : ﴿ أَثَنَاء وجودى في الهند حضر الرئيس مبارك ثلاث مرات، وقد تعرفت على الرئيس مبارك خلال هذه الزيارات الثلاث، لأننى كنت قد قابلته قبل ذلك مرة واحدة في واشنطن عام ١٩٨٠ عندما كان نائبا للرئيس، ولكنها كانت مقابلة عابرة تبادلنا فيها بعض الكلمات فقط).

يكشف العربى عن جانب من جوانب عمل مبارك السياسى مختلف تماما عما كتب عنه بعد خلعه، فقد قيل أن مبارك لا يقرأ ولا يهتم بأن يعرف، لكن العربى يقول: «فى زيارات الهند الثلاث كانت فرصة طيبة لإجراء أحاديث طويلة مع رئيس الجمهورية بمبادرة منه منذ وصوله، فعندما صعدت إلى الطائرة لاستقباله، فوجئت بأنه قرأ التقرير الذى بعثت به إلى وزارة الخارجية بمناسبة زيارته حول العلاقات الثنائية مع الهند وناقشنى في بعض الأمور».

كيف أعاد مبارك العلاقات مع الدول العربية؟

وفجأة ينتقل العربي إلى دور مبارك في إعادة العلاقات مع الدول العربية بعد أن كانت

مقطوعة تماما عقب اتفاقية كامب ديفيد.

يقول العربى - المذكرات صفحة ١٦٨ - : « وأزعم أنه أثناء زيارته الثانية للهند بمناسبة قمة عدم الانحياز،بدأت بالتحدث معه بحرية، وفي بداية أعمال المؤتمر سألني الرئيس مبارك عما إذا كانت علاقتى مع سفير سوريا لدى الهند طيبة؟ فرددت بالإيجاب، وأضفت أنه على الرغم من أن العلاقات بين مصر وسوريا كانت مقطوعة فإن علاقتى الشخصية مع السفير السورى طيبة، وكلما تقابلنا في أي مناسبة اجتماعية ندخل في مناقشات طويلة، فصمت رئيس الجمهورية دقائق ثم قال إنه يفكر أن يبعث برسالة إلى الرئيس الأسد، وذكر أنه تربط بينهما صداقة متينة منذ أيام الوحدة، وأنهما عملا معا في نفس سرب الطيران، حيث كان الرئيس مبارك رائدا والرئيس الأسد نقيبا».

لم يتردد نبيل العربى في تأييد فكرة رسالة إلى الأسد، سأله مبارك: هل السفير السورى يستطيع نقل الرسالة إلى الرئيس الأسد، فأجابه العربى بأن السفير السورى كان ضابطا في الجيش وقيل أنه من الطائفة العلوية، وأن هيئته وملامحه مشابهة للرئيس الأسد، ولا يستبعد أن تكون هناك علاقة قرابة بينهما.

يكمل العربى القصة: « طلب منى الرئيس أن أيقل رسالة مطولة إلى السفير السورى لإبلاغها للرئيس الأسد، تعكس متانة العلاقات بينهميا، ورغبة مصر في دعم العلاقات في المستقبل، وعندما ذهبت إلى منزلى طلبت السفير السورى الذي أبدى ترحيب بالرسالة، ووعدها بإبلاغها فورا إلى الرئيس الأسد».

كان الرد الذى نقله السفير السورى عن لسان الرئيس الأسد، أنه تلقى بمزيد من السرور والتقدير رسالة أخيه الرئيس مبارك، وتحدث مطولا عن العلاقات الوثيقة التى ربطت بينه وبين الرئيس المصرى، وعن تفاؤله وسعادته لأن الرئيس مبارك بما لديه من أمانة وشجاعة ووطنية سوف يقود مصر ويخرجها سالمة من أزماتها التى تسبب فيها سلفه.

اجتماعات الرئيس والدبلوماسي الخاصة

يشير نبيل العربى - الصفحة ١٥٣ من مذكراته - إلى أن النجاح في مسئولية ملف استعادة طابا يمثل أهم إنجاز في حياته المهنية، فقد أمضى ما يقرب من خس سنوات من

عمره مسؤولا عن هذا الملف،وذلك من نهاية ١٩٨٣ إلى أن صدر الحكم يـوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨، فقد تم تعيينه وكيلا للحكومة المصرية خلال مرحلة إجراءات التحكيم ثم كلفه الرئيس حسنى مبارك بمتابعة تنفيذ الحكم إلى أن تم التوصل إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل،وقام بتوقيعه في فندق طابا في ٢٦ فبراير ١٩٨٩ ليتحقق انسحاب إسرائيل يوم ١٥٠ مارس.

لم يقل نبيل العربى أبدأ أنه كان يعمل وحده في ملف طابا، ولكنه أعاد الفضل في معظمه إلى الرئيس مبارك، يقول عن عمله في هذا الملف - صفحة ١٦٢ - ١٠ كنت عند القيام بالمهام الجسام أعمل في إطار تعليمات واضحة المعالم، صادرة من القيادة السياسية التي تابعت بصورة مباشرة جميع التطورات، وكانت هذه التعليمات تصدر بعد دراسة متأنية متعمقة من فريق الإدارة القانونية في وزارة الخارجية الذي كان يتقدم بمقترحات ويتشاور مع أعضاء اللجنة القومية ثم يعرض الموقف النهائي على الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية وقتها، الذي كان يرفع هذه المقترحات إلى رئيس الجمهورية».

ويأتى العربى مباشرة إلى دور مبارك يقول عنه -صفحة ١٦٢ أيضا - : الكان الرئيس مبارك أحيانا يتصل بى مباشرة للاستفسار عن بعض الأمور أو يسمح لى بمقابلته لشرح التطورات وتلقى التوجيهات مباشرة، وكان يهتم بمعرفة كافة التفاصيل، وما دار فى التفاوض بدقة تامة، وفى إحدى المرات استقبلنى فيها رئيس الجمهورية ذكر بالحرف الواحد «أنه يعتبرنى المسؤول أمامه عن موضوع طابا ولن يقبل أن أبرر أى موقف بأننى قمت به بناء على تعليمات صدرت لى أيا كان مصدرها».

ويلخص العربى موقف مبارك بقوله: « والواقع أن الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية كان له آثار حيدة طوال مراحل النزاع مع إسرائيل حول طابا.

ويذكر العربى - المذكرات صفحة ١٦٣ - مقابلة في صيف ١٩٨٦ تمت في قصر رأس التين بالإسكندرية،عندما استقبل رئيس الجمهورية كلا من «تامير» و كيمحى» وأكد لهما بوضوح وصراحة أن المواقف التي تتخذها مصر ثابتة ولا تقبل المساومة.

اهتم نبيل العربي كثيرا بالتأكيد على أن مبارك كان حاضرا وحازما أثناء مفاوضات

طابا، ويشير - المذكرات صفحة ٢٣٠- إلى اجتماع حضره الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء والدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب والمشير أبو غزالة وزير الدفاع ومدير المخابرات العامة والمخابرات العسكرية، كما حضره الدكتور زكريا عزمى والسفير أسامة الباز، وكان هذا الاجتماع هو الوحيد حول طابا الذى شارك فيه الدكتور بطرس غالى.

يقول العربى عن هذا الاجتماع: «استهل رئيس الجمهورية الاجتماع بالاستفسار منى عن الموقف على وجه التحديد، وقمت بشرح العقبات التي تثيرها إسرائيل بالتفصيل لأنى لاحظت من الاجتماعات السابقة مع رئيس الجمهورية أنه يرغب دائما في أن تكون التقارير التي ترفع إليه شاملة وتحوى جميع التفاصيل.

وبعد إدلاء الحضور بآرائهم حول التعنت الإسرائيل واستحالة قبول الطلبات الإسرائيلي واستحالة قبول الطلبات الإسرائيل الإسرائيلية،قرر رئيس الجمهورية الإدلاء بتصريح شديد العنف يطالب إسرائيل بالانسحاب الفورى،ويعلن فيه أن مصر لن تقبل استمرار المماطلات والمناورات الإسرائيلية،وأنها قد تلجّأ إلى تدمير جميع المنشآت في طابا وحرقها،وبعد مناقشات تقرر عدم ذكر الحرق حتى لا تستغله إسرائيل وتشوه معناه».

الرئيس يذهب إلى يسرا أفضل

من بين ما يؤكد أن نبيل العربي كتب ما حدث فعلا، دون أن تكون هناك أى نية منه لتجميل مبارك أو تشويهه، ما حكاه عندما كانوا في طابا لرفع العلم عليها إعلانا لاستعادتها بشكل كامل.

يقول العربى - المذكرات صفحة ٢٣٧ - : (ذهبنا جميعا في طائرة خاصة مع بعض أعضاء مجلس الشعب وبعض الوزراء الحاليين والسابقين، كان من بينهم الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية الأسبق، الذي عملت تحت رئاسته في نيويورك وفي مكتب وزير الخارجية، وشاركنا في احتفال كبير كانت فيه قيادات الدولة، كما شارك فيه عدد كبير من الصحفيين والفنانين.

ويضيف العربى : «بعد أن رفع رئيس الجمهورية العلم إعلانا باستعاده طابا، اغرورقت عيناى بالدموع، وأنا أنظر إلى الوراء وأتذكر المشاكل والمتاعب التي مررت

بها خلال السنوات السابقة، وقفنا جميعا في انتظار أن يتكرم رئيس الجمهورية بتحيتنا وشكرنا، كما أبلغتنا مراسم رئاسة الجمهورية قبل بدء الاحتفال، وبالفعل اتجه رئيس الجمهورية نحونا، ثم سمعنا من ينادى: يباريس ... ياريس ... وتبين أن المنادى كان الممثل الراخل فريد شوقى، وكان بجانبه الفنانة يسرا وهشام سليم، فغير رئيس الجمهورية اتجاهه وذهب إليهم وتحدث معهم بعض الوقت، ولم يحضر لتحيتنا كما كان مقررا، ويتحدث معنا وكنا نتوقع أن يشكر فريق الدفاع الذى نجح في الحفاظ على تراب الوطن، ولكنه غادر الاحتفال، وبقينا لعدة دقائق في حالة دهشة تامة، ثم عدنا إلى القاهرة، وبذلك أسدل الستار على ما أطلق عليه قضية العصر»

اللقاء الأخير... ما يقدره الله يتحقق

لم تكن هناك لقاءات كثيرة بين مبارك ونبيل العربى، لكنه يذكر عندما قابله فى القاهرة عندما اختير نبيل عضوا فى محكمة العدل الدولية يقول عنه – المذكرات صفحة ٢٨٠: « تحدد لى موعد لمقابلة الرئيس مبارك قبل سفرى إلى لاهاى، وعند دخولى إلى الرئيس بادرنى قائلا: «الذى يقدره الله يتحقق، مشيرا إلى أن ترشيحى للمحكمة عام ١٩٩٦ كان قد سحب بناء على تدخل الرئيس شيراك لصالح استمرار القاضى الجزائرى محمد بدجاوى فى المنصب».

شكر نبيل العربى مبارك على تأييده، وتحدث معه فى عدة أمور يقول هو : «لا أعتقد أنه من حقى أن اذكرها، وكانت هذه آخر مقابلة ثنائية مع الرئيس مبارك، وإن كنت قابلته بعد ذلك فى الاحتفال بمنح محمد البرادعى قلادة النيل فى فبراير ٢٠٠٦».

لا أمدح نبيل العربى ولا أقدحه هنا ... إننى هنا أسجل شهادته فقط على الرئيس مبارك ... الشهادة في سياقها بالطبع ... من حقك أن ترفضها بالطبع ... ومن حق نبيل العربى أن يدافع عنها ... أو بالأدق واجبه أن يفعل ذلك.





تقارير الجلس العسكري عن المرشحين للرئاسة

دخل السباق مرحلة الجد...بعد شهور من المسرحية الكوميدية الطويلة التى عشناها فى ظلال من أطلقوا على أنفسهم المرشحين المحتملين للرئاسة ...سيتقدم من ثبتوا فى حلبة الصراع بأوراق ترشيحهم فى ١٠ مارس القادم، وهو الموعد الذى حدده المجلس العسكرى.

قبل شهور كان الدكتور أحمد عكاشة أستاذ الطب النفسى الشهير قد رصد ظاهرة التسابق محلى الترشح للمنصب، وقال لى وقتها إن هناك حالة من التطلع لدى من لا يملكون القدرة، ليشغلوا منصبا أبعد ما يكون تكوينهم السياسى والنفسى يؤهلهم له... لكن سهولة خلع الرئيس مبارك تقريبا بلا مقاومة طويلة، خدع البعض في أن كل مواطن يستطيع أن يفعل أى شئ.

وقتها كان هناك أكثر من مائة مواطن على الأقل أعلنوا ترشحهم للرئاسة ...لكن الآن وبعد شهور عدة فإن من تبقوا على الساحة بشكل جاد يمكن أن نحصرهم في ستة أسماء ...خاصة أن هناك أسماء شهيرة تراجعت بقوة ووصلت إلى ذيل القائمة ...على سبيل المثال دخل المستشار هشام بسطويسي مساحة ظل بعد أن عاد من إجازته إلى الكويت التي يعمل بها الآن ...بثينة كامل بعد أن بنذلت مجهودا كبيرا توارت في الظل لأسباب في الغالب خاصة بها،أيمن نور يعاني من مشكلاته الكثيرة التي ستحول بينه وبين أن يتقدم

للترشح من الأساس، خاصة أنه يفتعل أزملت - معظمها كاذب - مع المجلس العسكري.

كل ما يمكن أن تقرأه عن صفقات بين المجلس العسكرى وأي من المرشحين الكبار للرئاسة، يمكن أن يدخل في مساحة النميمة السياسية، التي لا يوجد عليها أى دليل، فكل من أثيرت حولهم شبهات أنهم مرشحى المجلس نفوا ذلك تماما، ثم أن جنر الات المجلس أنفسهم يجزمون في كل مرة يتحدثون فيها، أنهم على مساحة واحدة ومتساوية مع كل أطراف اللعبة السياسية في مصر.

عدم وجود صفقات واضحة أو معلنة لا يعنى بالطبع،أن المجلس ليس مهتما بما يطرحون أنفسهم للترشح لمنصب رئيس الجمهورية،ولذلك فإن لدينا ما يمكننا إعتباره تقارير المجلس عن هؤلاء المرشحين، لا أتحدث عن تقارير رسمية،ولكن عن آراء واضحة ومحددة فيمن يطرحون أنفسهم للمنصب.

قد تكون هناك ملاحظة أرغب في التأكيد عليها، فعندما أشير إلى المجلس العسكرى، فنحن نتحدث على وجه التحديد عن المشير طنطاوى، وليس عن آراء وأفكار واتجاهات الـ ١٩ جنرال الذين يكونون قوام المجلس، فقد أثبتت التجارب أن المجلس هو المشير طنطاوى، وأن المشير طنطاوى هو المجلس... وقد يكون هذا جديدا بعض الشئ على من يتلبعون أخبار المجلس العسكرى، لكن في واقع الحال حقيقى جدا ... فهذا ما يتم على الأرض دون زيادة أو نقصان ... قد يسمح لسامى عنان بأن يحتل جزءا من الصورة ... لكن الصورة تبقى في النهاية ملكا للمشير طنطاوى.

الآن يمكن أن نشير إلى ما يراه المجلس في المرشحين للرئاسة.

شفيق ... رفيق السلاح

فى تصريح خاص لجريدة «الجريدة» الكويتية قال أحمد شفيق أنه عندما خرج من رئاسة الحكومة فى مارس ٢٠١١ قرر أن يعتزل العمل العام، لكن تراجع الأوضاع الأمنية والاقتصادية فى مصر دفعه إلى التفكير فى خوض انتخابات الرئاسة مستندا فى ذلك إلى تاريخه الطويل فى العمل العسكرى والمدنى.

لكن ما لم يقله أحمد شفيق أنه وقبل أن يعلن ترشحه للرئاسة حاول أن يلتقي بالمشير

طنطاوى أكثر من مرة، لأن المشير كان مشغولا بإدارة أمور البلاد، فقد تأخر اللقاء، كان الفريق شفيق يرغب في أن يستأذن المشير في أمر ترشحه، وكان المفاجأة أن المشير قال له بصراحة: أنت حر فالقرار قرارك.

أغلب الظن أن المشير طنطاوى اعتقد أن شفيق يطلب دعمه، ولذلك فضل ألا يتورط معه بأكثر مما قاله، وقد يكون هذا على وجه التحديد السبب فيما قاله شفيق عن المجلس العسكرى، فهو ليس مرشحهم، كما أن علاقته بأعضاء المجلس لا تخرج عن إطار الصداقة بين رفاق العمل القدامى... وأن لقاءاته بهم – أهمها كان لقاءه بالمشير ليسي لها طابع سياسى، ولم يتحدث معهم في السياسة أبدا.

أحد شفيق يتحرك بقناعة أن رصيده في الشارع المصرى يكفيه، وإن كانت رغبته في خوض الصراع على منصب الرئيس يمكن أن يفسر بالأساس على أنه محاولة للبحث عن الخلاص، فالرجل حتى الآن يواجه عددا من البلاغات التى تتهمه بإهدار المال العام والمشاركة في فساد عصر مبارك، وهناك مطالبات للنائب العام بفتح التحقيق معه ... ولا أحد يعرف على وجه التكديد ما هو مصير هذه البلاغات ؟

المجلس العسكرى من ناحيته الذى رفض دعم أحد شفيق بشكل مباشر، يرى أن شفيق سيكون ورقة محروقة، يمكن أن تكون عبئا عليهم وخصما من رصيدهم، حاصة أن هناك من يتهمه بأنه كان مسؤولا عما جرى في موقعة الجمل ... على الأقتل سياسيا، فقد كان الرجل وقتها رئيس الوزراء المسؤول... وهو ما لا يقدم أحد شفيق ردا مقنعا أو منطقيا عليه.

عمرو موسى ...رجل الدولة

منالت أحد المقربين من المجلس العسكرى عن رأيهم في عمرو موسى الذين يجلس إليهم كثيرا، ويقدم لهم كثيرا من الاقتراحات والنصائح، حتى لولم يطلبوها منه، فقال لى: إنهم لا يثقون فيه بما يكفى.

العلاقة بين عمرو موسى والمشير طنطاوى مرت بمراحل شد وجذب كثيرة، فقد تزاملا طويلا في مجلس الوزراء ...ولأن عمرو موسى كان - ولا يزال - يتمتع بشخصية كاريزمية طاغية، فقد كان الوحيد الذي يعترض أحيانا على ما يطرحه المشير، أو على

الأقل يمكن أن يناقشه فيما يقوله أو يذهب إليه.

يؤمن المشير طنطاوى بأن عمرو موسى رجل دولة من الطراز الأول، وأنه الأنسب من بين من يطرحون أنفسهم للرئاسة، لكن يقف بينهما أن عمرو لا يمكن أن يرضى بالقليل، بل إن شخصيته الطاغية يمكن أن تحجب المشير ورجاله في حال ما إن وصل إلى الرئاسة.

قبل تعيين الدكتور كمال الجنزورى رئيسا للوزراء في ٢٥ نوفمبر الماضى، سرت شائعة تناولتها بعض الصحف بأن المجلس العسكرى قرر إسناد وزارة الإنقاذ الوطنى إلى عمرو موسى، لكن المجلس العسكرى وعلى صفحته الرسمية على الفيس بوك نفى الأمر تماما، وأكد المجلس أنه سيتم الإعلان عن حكومة الإنقاذ الوطنى بالطرق الرسمية وفى كافة وسائل الإعلام.

من داخل حملة عمرو موسى الرئاسية وجدت من يؤكد أن المجلس عرض على موسى الوزارة لكنه رفض، لكن هذه فى النهاية لم تكن إلا محاولة لحفظ ماء الوجه، خاصة أن هناك تفسير آخر بأن المجلس لم يكلف عمرو موسى بالوزارة حتى لا يحرقه ... وأبقى عليه من أجل الانتخابات الرئاسية التى يريدها منافسة قوية بين أقوياء بصرف النظر عمن سيصل إلى خطها الأخير.

حاول عمرو موسى كثيرا أن يثبت حسن نيته بالنسبة للمجلس، فهو من بين من يرفضون ما يسمى بالخروج الأمن للمجلس العسكرى، لأنه بالنسبة له ليس متهما ...لكن هذا وحده لا يكفى ليرضي المجلس عن عمرو موسى، فالخوف منه ليس بسبب أفكاره أو ما يمكن أن يفعله، ولكن بسبب شخصيته الفارقة التي لا يستطيع أحد أن يحتويها أو يقف أمامها سهولة.

سليم العوا ... الصديق المراوغ

من أكثر المرشحين الذي حامت حولهم شبهات أنهم مرشحي المجلس العسكري للرئاسة كان الدكتور محمد سليم العوا ...الرجل الذي ظل ناعما جدا في تعامله مع المجلس، وحتى يتخلص مما يقال عنه، أكد أن الانطباع عن أنه يمكن أن مرشح المجلس العسكري يأتي من أنه يحاول قدر المستطاع أن يقول الحق، فعندما يتصرف

المجلس العسكرى بشكل جيد فإنه يثنى عليه ويقول ذلك، وعندما تكون تصرفات المجلس غير مناسبة في نظره ينتقدها علنا ودون خوف.

الحق الذي يقصد إليه الدكتور محمد سليم العوا هو مدحه للمجلس العسكرى ودفاعه عنة طول الوقت، فقد رأى في ١٣ يناير الماضي وفي تصريح لجريدة المدينة السعودية أن المجلس العسكرى مؤسسة وطنية شريفة، وأخذ موقفا حادا ممن يدعون إلى الخروج الآمن للمجلس العسكرى، حيث قال أن الخروج الآمن يكون لمن آذى وتريد للتخلص منه أن تعفيه من هذه الجرائم ... وهم أم يفعلوا ذلك .

لكن حالة الود هذه لا تدوم طويلا بين العوا والمجلس العسكرى، فبعد أحداث بورسعيد قال إن المجلس العسكرى هو المسؤول الأولى عن المذبحة، وأنه لا سلطة بدون مسؤولية، وأن المشير طنطاوى ليس فوق المحاسبة، كما أنه في حالة فوزه بالمنصب الرئاسي فلن يستثنى أي شخص أو جهة ارتكبت جرائم ضد المصريين خلال ال ٣٠ عاما الأخيرة من المسؤولية خاصة جرائم قتل المتظاهرين لأنها جرائم لا تسقط بالتقادم، حتى لو كان المرتكب قيادات القوات المسلحة طالما ثبتت إدانتهم.

العوالم يعول كثيرا على أن يكون مرشح المجلس العسكرى، فقد حذر أعضاءه أكثر من مرة من ثورة جديدة عليهم، بل سخر من طرف خفى من تأييد المجلس لأى مرشح قائلا في مقابلة تليفزيونية مع عمرو أديب على قناة أوربت أن المجلس العسكرى حتى لو أعلن أنه يؤيد أحد المرشحين فهذا لا يعنى فوز المرشح.

حالة مراجيح الهوآء هذه التي يبدو عليها العوا مع المجلس العيكرى جعلتهم لا يثقون في نواياه كثيرا، فهم لا يعرفون له وجهة محددة، ولا يعرفون إلى أى فصيل يمكن أن ينحاز، فهو دائم الثناء على المجلس، لكن رأيه هذا لا يصمد في مواجهة الجماهير التي يتحدث معها في المؤتمرات العامة، فبمجرد أن يها جموا المجلس العسكرى تجده يتجاوب معهم، بل ويزايد عليهم.

أبوالفتوح ...الرقم الصعب

يتعامل عبد المنعم أبو الفتوح باعتدال شديد مع المجلس العسكرى، فرغم أنه و في تصريحات معلنة ومنشورة يعتبر أن المجلس هو المسؤول بشكل كامل عما تم في

أحداث مجلس الوزراء ومحمد محمود وماسبيرو من قتل للمتظاهرين، إلا أنه وفي مؤتمر عام بنقابة محامى البحيرة - عقد في ٣١ يناير الماضى - أعلن قناعته بأن المجلس العسكرى ليس امتدادا لنظام مبارك، ولا يجب تخوينه.

انحياز أبو الفتوح للمجلس بهذا الشكل لم يمنعه من أن يقول أن هناك بعض التحفظات على ممارسة أعضاء المجلس خاصة في سوء إدارة الفترة الانتقالية والبطئ في المحاكمات.

عبد المنعم في الشهور الأخيرة حمل على المجلس العسكرى حملة ضخمة جـدا،مع حسين عبد الغنى في قناة النهار قال أنه في عهد المجلس العسكرى قتل أكثر ممن قتلوا في موقعة الجمل، وأن هناك أخطاء سياسية يحب أن يحاسب عليها المجلس.

المجلس بتعامل بتحفظ مع عبد المنعم أبو الفتوح، رغم أن فرصه في الشارع المصرى تتزايد يوما بعد يوم ...خاصة أنه رجل صاحب مواقف فارقة قبل الثورة وبعدها، فبينما كان يتصارع البعض على تشكيل حكومة الإنقاذ، ترك أبو الفتوح الجميع وارتدى البالطو الأبيض ونزل إلى المستشفى الميداني ليعالج جرحى معركة محمد محمد د.

المجلس العسكرى الذى لا يخفى تنسيقه مع الإخوان المسلمون يعتبر أن العلاقة مع أبو الفتوح لغما يمكن أن ينفجر فى أى وقت،وذلك على خلفية علاقة عبد المنعم بجماعة الإخوان المسلمين،والتى تقف فى طريقه كحجر عثرة،وتعلن بشكل مؤكد أنها لن تقف إلى جواره فى الانتخابات الرئاسية،بل عبد المنعم خرج من الجماعة بسبب إعلان ترشح نفسه،وهو ما رفضته الجماعة واعترضت عليه.

أبوإسماعيل...الحرب المقدسة

لا يخفى حازم صلاح أبو إسماعيل خصومته ومعارضته الواضحة للمجلس العسكرى، بل إنه – فيما يعتقد هو بالطبع – من كشف المجلس عندما أعلن أن العسكرى لن يترك السلطة إلا إذا حصل على حصانة، وقد يكون هذا ما جعل أبو إسماعيل وفي مرة من مرات إحساسه بالنشوة لفرط تأييد البعض له يقول أنه يمكن أن يفكر فيما بعد في العفو عن أعضاء المجلس العسكرى إذا بادروا بتسليم السلطة.

أبو إسماعيل من بين مرشحى الرئاسة الذين لم يظهروا على خريطة المجلس العسكرى، لا أنفى أن هناك اتصالات وربما لقاءات جرت بينه وبين بعض أعضاء المجلس، لكن في النهاية لا يهتم المجلس كثيرا لشأن أبو إسماعيل الذين يرون أنه ظاهرة صوتية أكثر منه ظاهرة قوية فاعلة يمكن أن يكون لها تأثير على الأرض.

كان أبو إسماعيل ولا يزال الأكثر هجوما ونقدا للمجلس العسكرى، وهو النقد الذى يتحول فى بعض المناسبات إلى ما يمكن أن نعتبره تحريضا مباشرا ...إنه يعتبر أن المجلس العسكرى سرق الثورة، فهو يرى أن الجيش لم يهاجم المتظاهرين فى بداية الثورة خوفا على هيبته فقط، وأنه لم يحم الثورة كما يزعم الكثيرون ...فالمجلس العسكرى لم يكن أمامه أى خيار سوى إسقاط حسنى مبارك وذلك ليبقى النظام على ما هو عليه.

من بين تصريحات أبو إسماعيل المضحكة أنه قال أن المجلس العسكرى مالوش عندنا إلا ٢٤ ساعة، وبعدها هايبقى فيه كلام تانى ...دون أن يحدد ماهية ولا أهمية هذا الكلام التانى، بل إنه تقمص شخصية المناضلين الكبار عندما طالب الشوار بالتصميم على رحيل المجلس العسكرى قائلا لهم: إما الرحيل التام أو الموت الزؤام ...وحتى يؤكد على موقفه من المجلس العسكرى فإنه يعلن أنه خصمه طالما يحيل المدنيين للمحاكم العسكرية.

فى أحد مستويات الرؤية لتصريحات حازم أبو إسماعيل، فإنها يمكن أن تكون استعراضية أكثر من كونها معبرة عن حالة حقيقة من المعارضة أو العمل السياسى، ولذلك فإن المجلس العسكرى لا يشتى كثيرا فى قدرات أو مواهب أبو إسماعيل السياسية، ولذلك فهم لا يأخذون تصريحاته أو تحركاته على محمل الجد.

حمدين صباحي ...الثائر والجنرالات:

كان حمدين صباحى صاحب الاقتراح الأنضج فى كل ما قيل وتردد عن مصير المجلس العسكرى، ففى مواجهة ما قيل عن الخروج الآمن لأعضاء المجلس، تحدث حمدين عن الخروج العادل، فهو يعترف بوجود أخطاء ارتكبت أثناء مسؤولية المجلس السياسية، ومن ثم يجب تقديم من أخطؤوا للمساءلة والحساب، بغض النظر عن سهولة

أو صعوبة هذا الإجراء ...ويستند حمدين في ذلك إلى أن الجيش طوال عمره يحاسب من يخطئ من بين صفوفه، ولذلك فلا يجب المرور على الأخطاء التي وقع فيها المجلس العسكري مرور الكرام.

حمدين صباحى لا يعترف بأخطاء المجلس العسكرى السياسية فقط،بل يجزم بفشله في إدارة شؤون البلاد،فكما قال هو أن المجلس فشل في إدارة مصر،وأنه ليس على رأسه ريشة كى لا ننتقده حتى يقوم نفسه،وللذلك لم يكن غريبا أن يطالب حمدين بمحاسبة المجلس العسكرى من زاوية أنه عجز وفشل في إدارة البلاد .

حمدين صباحي ولأنه أكثر وعيا من كثير من مرشحي الرئاسة، فإنه يفصل دائما بين ما يفعله الجيش وما يقع فيه المجلس العسكري من أخطاء، قال بعد موقعة مجلس الوزراء التي راح ضحيتها ١٧ شهيدا أن المجلس العسكري هو المسؤول وليس الجيش.

لم يتخلى حمدين صباحى عن رومانسية الثائر التي لا يزال يحملها ويتحرك بها وهو يعلجه المجلس العسكرى، فبعد المؤتمر الصحفى الذى تحدث فيها اللواء عادل عمارة عما جرى في موقعة مجلس الوزراءرد عليهم حمدين بأبيات لعبد الرحمن الأبنودى قال فيها: «شهدا وجرحى والحساب يتقل ...وبهية حالة شعرها بتسأل ... كمل العبادع اللى قتل ياسين »...وعلى حسابه الخاص بتويتر قال حمدين: « جريمة في الفجر وإنكار في الظهر ... لا يستقيم أن يكون المجلس خصما وحكما ... نطالب بلجنة تحقيق مستقلة».

المفاجأة أنه رغم تأثير حمدين صباحى البادى فى الشارع السياسى، إلا أن المجلس العسكرى لا يلتفت له كثيرا، بل هناك من يعتبر أن عمرو موسى يأخذ من أرضه، خاصة أن عمرو هو الأخر يتحدث بحس عروبى قومى، وهو ما يأخذ منه حمدين شرعيته.

لا أقول أن المجلس العسكرى يتجاهل حمدين صباحى ...لكن على الأقبل وحتى الآن لم يعامله المعاملة التي يمكن أن تليق به...فهو أيضا بالنسبة للمجلس ظاهرة صوتية دويها كبير لكن تأثيرها محدود جدا في الشارع المصرى.





لماذا يكره المجلس العسكري البرادعي ويدلل الجنزوري؟

لم يكلف المجلس العسكرى الدكتور كمال الجنزورى رئيسا لوزارة إنقاذ الثورة، لأنه الرجل المناسب لهذه المرحلة الدقيقة من عمر مصر وعمر الثورة معا، ولكنه لأنه الرجل الأنسب للمجلس العسكرى، وكان طبيعيا أن يسخر عفاريت تويتر من هذا الاختيار، عندما قالوا أن الجنزورى سيكون رئيس وزارة إنقاذ المجلس العسكرى وليس إنقاذ الثورة.

فالجنزورى ليس قريبا من الناحية السياسية للمجلس العسكرى فقط، ولكنه قريب أيضا لهم من الناحية النفسية، فهو قريب منهم سنا، كما أن المشير طنطاوى عمل معه في حكومته التي انتهت بطرده منها في العام ١٩٩٩، ولابد أنه كانت هناك تفاهمات بين وزير الدفاع ورئيس وزارته، فالود قديم ومتبادل وموصول، ولابد أن المشير استقر على الجنزورى لأنه يعرفه جيدا، وربما يسرى فيه أنه سيكون المنقذ بالفعل لمصر وللثورة وللمجلس العسكرى أيضا، فالمشير لا يرى أى في بين الثلاثة.

ولذلك فإن المجلس العسكرى سوف يتمسك بالجنزورى حتى النهاية، ولن يفرط فيه، حتى لو أصر ميدان التحرير على أن الجنزورى ليس مناسبا بالمرة، على الأقل من باب العناد، الذى ظهر في مقولة تبناها بعض أعضاء المجلس من أن مصر ليست هي ميدان التحرير في مقاربة لما سبق وقاله رجال الرئيس مبارك عن

ميدان التحوير قبل رحيلهم مباشرة عن الحكم.

لقد جرت مراوغات كثيرة بعد تكليف الدكتور الجنزورى بتشكيل وزارة الإنقاذ، فقد استقبل المشير الدكتور محمد البرادعى والسيد عمرو موسى المرشحين المحتملين للرئاسة، وقيل قبل الإعلان عما دار في هذه اللقاءات أنها يمكن أن تكون من أجل عرض الوزارة عليهما، وتحديدا الدكتور البرادعى الذي توافقت قوى ثورية معتصمة بميدان التحرير عليه كرجل الإنقاذ في هذه المرحلة.

لكن ما جرى فى الاجتماعات المغلقة لم يقترب من هذه النقطة نهائيا، لقد استمر لقاء الدكتور البرادعي مع المشير طنطاوي ما يقترب من ال٣ ساعات، تم استعراض الموقف الراهن فى مصر، وقيل أن المشير عرض على الدكتور البرادعي منصبا وزاريا رفيعا لكن تحت رثاسة الجنزوري، وقد يكون هذا المنصب هو النائب الأول لرئيس الوزراء، وما زال الدكتور البرادعي يفكر فى الأمر حتى الآن، خاصة أن حكومة الجنزوري لن يتم تشكيلها إلا بعد المرحلة الأولى من الانتخابات، فحكومة عصام شرف لا تزال تمارس عملها في تسيير الأمور حتى الآن.

البرادعى خرج محتقنا للغاية من لقاءه مع المشير طنطاوى، فاللقاء لم يأت طبقا لتوقعاته، خاصة أن الرجل أبدى استعداده للتنازل عن ترشيحه للرئاسة، إذا ما عرض عليه تشكيل حكومة الإنقاذ الوطنى، وبدأ بالفعل في عقد مشاورات واجتماعات في بيته بمنتجع جرانة لاختياره وزراءه ومعاونيه، لكنه فوجئ أن المطلوب منه فقط أن يكون مجرد معاونا للجنزورى، وهو الأمر الذى من المؤكد أنه لن يقبله على الأقل نزولا على نصيحة مستشاريه الذين يرون أن الجنزوى ليس مناسبا بالمرة لقيادة مصر في هذه المرحلة على الإطلاق.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة الآن ...هو لماذا لا يريد أن يتعاون المجلس العسكري وبشكل كامل مع الدكتور محمد البرادعي، ويبذل نفسه تماما مع الدكتور الجنزوري؟

لقد خرج الدكتور الجنزوري من لقاءه مع المشير وقد استرد شبابه مرة أخرى، وقال أنه حصل على وعد من المشير بأن يحصل على صلاحيات كاملة تصل إلى صلاحيات

رئيس الجمهورية.

دع عنك أن ما قاله الدكتور الجنزورى يكشف أن وزارة عصام شرف لم تكن إلا وزارة شرفية بلا صلاحيات، وأن المجلس العسكرى كان يتدخل فى كل كبيرة وصغيرة ... وأن الرجل الذى قيل أنه خرج من ميدان التحرير لم يكن إلا سكرتيرا لدى المجلس ... الذى فعل كل ما أراده دون أن يراجعه أحد فى ذلك.

فالمعنى الأهم الآن أن المجلس يثق فى الدكتور الجنزورى ثقة مطلقة، وهو ما جعل جنرالاته يتمسكون به بل ويمنحونه ثقتهم على بياض، واثقين بأنه وحده الذى سيكون قادرا على أن يكسب ود الشارع، ويتعامل معه ... وهذه الثقة وحدها هى التى سنضمن للجنزورى أن يعمل دون حسابات ... وهو ما يمكن أن نعتبره تدليلا زائد من المجلس لرجل مدنى.

لكن هذا الرجل المدنى ليس أى رجل ...فهو فى النهاية وحتى لو كان فى تاريخه ما يقول أنه كان متمردا على الرئيس مبارك، وأنه خرج من منصبه كرئيس وزراء لأنه كان يتعامل باستقلالية تامة ويُرفض تدخلات عديدة من رئيس الجمهورية فى عمله، إلا أنه سيكون أكثر مرونة مع المجلس العسكرى، بل وسيكون طيعا تماما معهم، ولن يرفض لهم طلبا.

والسبب المباشر في ذلك أن الدكتور الجنزورى سيحمل الجميل للمجلس العسكرى، فالمشير طنطاوى هو من أعاد له الحياة، بعد أن افتقدها، لقد قال الجنزورى ذات مرة أنه الوحيد الذى عمل مع الرئيس مبارك، وخرج دون أن يحصل على مكافأة نهاية الخدمة، وها هو الآن يحصل على نهاية الخدمة بشكل كامل، وإن كانت متأخرة ولأنه أصبح طاعنا في السن وقدرته على التمرد أصبحت أقل بالطبع ... فإنه سيكون رجل المورة على الإطلاق.

لقد حاول الدكتور الجنزورى أن يبدو رجلا ثائرا، قال فى حواراته الكثيرة التى أدلى بها بعد تنحى مبارك مباشرة، أن هناك من بين شباب الثورة من زاروه فى بيته قبل الشورة مباشرة، وأخبروه بما هم مقدمون عليه، وأنهم عرضوا عليه أن ينزلوا معهم إلى التحرير، لأن نزوله هذا سيضيف زخما هائلا للثورة باعتباره أحد المغضوب عليهم من

نظام الرئيس مبارك، لأنه وقف ضد فساده.

لكن الجنزورى وكما قال رفض تماما أن ينزل إلى التحرير لأنه اعتبر أن هذه الشورة التى لم يكن يعرف أحد أنها ثورة على الإطلاق هى ثورة الشباب ولا يجب أن يشاركهم فيها أحد، ولا أدرى هل يحق لى أن أقول أن الجنزورى رفض النزول إلى التحرير – إن هذا حدث بالفعل – لأنه لم يكن يثق أن الثورة ستنجح، وأنه ليس الرجل الذى يمكن أن يكون مغامرا على الإطلاق، ثم أنه صمت تماما بعد أن خرج من الوزارة ولم يتحرش بنظام مبارك كما فعل آخرون، فقد كان الرجل يؤثر السلامة.

ولأن شباب التحرير لا تدخل عليه هذه الحركات أو الروايات التي لا دليل عليها على الإطلاق، ولذلك فمن الصعب على الإطلاق، ولذلك فمن الصعب قبوله كرئيس وزراء الثورة ... فأمامهم الرجل الذي قيل أنه خرج من التحرير خذل الثور، فما بالهم برجل تكون وعاش واستفاد من النظام السابق حتى لم تكن استفادته منه كاملة.

على الجانب الآخر تعامل المجلس العسكرى بقسوة تصل إلى درجة الغلظة مع الدكتور البرادعى ... وهو الرجل الذى رغم تردده الواضح، إلا أنه الرجل الوحيد الذى تكتمل لديه فكرة الإصلاح، فهى واضحة منذ البداية، لقد دعا إلى إسقاط نظام مبارك بشكل كامل فى الوقت الذى كان يراوغ الآخرون ويقولون كلاما ناقصا ومبتورا.

ثم إن الدكتور البرادعي كان قد دفع ثمن موقفه تماما ... فقد تعرض الرجل إلى حملة تشويه كاملة طالت بيته وبينه، رغم أنه لم يقترف إثما، إنما كان يحلم بمصر أفضل فقط، وهو الحلم الذي كان ممنوعا على الإطلاق.

المجلس العسكرى لن يفكر فى الدكتور محمد البرادعى على الإطلاق، ويمكن أن يكون المشير اجتمع معه فى محاولة لامتصاص غضب التحرير فقط، ولا أكثر من ذلك، فالبرادعى فى النهاية منحاز إلى الشورة بشكل كامل، ولديه رؤية واضحة مما يفعله المجلس ... ولن يكون متعاونا معه ... بل سيسبب وجوده على رأس الوزارة فى مشاكل كثيرة، المجلس ورجاله فى غنى عنها.

هناك زاوية في شخصية الدكتور البرادعي وهي أن هناك من يراه سببا مباشرا في كـل مـا

حدث فى مصر من توتر وانقلاب ...فلولا دعوته لما سرت الدماء فى شرايين الشباب اللذين التفوا حوله،ثم أن خلفيات الرجل ومرجعياته ومن يقفون خلفه ليسوا واضحين على أيه حال،وهو ما يجعل الاستعانة بالبرادعى أمرا محفوفا بالمخاطر،ولذلك فلا داعى للاستعانة به ...لأن مشاكل هذه الاستعانة ستكون أكبر من الفائدة التى يمكن أن تعود منه.

وإذا كان الدكتور الجنزورى قريبا من الناحية السياسية والنفسية من المجلس العسكرى، فإن الدكتور البرادعى بعيد عنهم للغاية سياسيا ونفسيا، وهو ما سيجعل المجلس يبعده في النهاية، وليس منتظرا أن يكون البرادعى رجل المرحلة، إلا إذا صمد التحرير في مواجهة المجلس العسكرى وأرغمه على أن يستعين برئيس هيئة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا أمام حالة مُخاض حقيقية ... يحاول الجنزورى فيها أن يكسب الشارع إلى ضفه، وهو رجل بارع في ذلك ... فطلته كانت مختلفة، ثم أن اجتماعه بائتلافات الشورة المختلفة وكلامه مع شباب التحرير يمكن أن يكون في صفه، خاصة أن المشير طنطاوى عندما تحدث اختار أن يتحدث إلى الأمة كلها ، ولم يتحدث إلى شباب التحرير ولم يوجه كلامه لهم، وكأنه أراد أن يتجاهلهم تماما.

الرهان الآن على قدرة الجنزورى على المراوغة، لقد تعرض لحالة من السخرية الهائلة التى لا يقدر عليها أحد، ومؤكد أن الرجل الذى لم يكن يقبل النقد نهائيا لدرجة أنه رفض أن يظهر فى كاريكاتير كفر الهنادوة الشهير الذى كان يرسمه مصطفى حسين ويكتبه أحمد رجب، أصيب بصدمة هائلة من التنكيت عليه الذى مارسه شباب الفيس بوك وتويتر، فهذه أجيال لا يعرفها الجنزورى ... ولا يمكن أن يقدر ما فعلوه ... وهذه ستكون أزمته الأساسية التى لابد أن يتعامل معها بحكمة.

الأيام القادمة ستحسم الأمر ... فرغم أن الجولة الأولى من الانتخابات أزاحت الاهتمام بميدان التحرير وما يدور فيه، إلا أن نتيجة المرحلة الأولى يمكن أن تشعل الميدان مرة أخرى، واشتعال الميدان هذه المرة هو الذي سيحسم مستقبل من سيفوز برئاسة الوزراء ... وهل سيكون الدكتور البرادعي الذي يريده الميدان، أم سيكون الدكتور كمال الجنزوري ويصر عليه حتى الآن على الأقل.



ثوار التحرير . ليسوا بلطجية ولا عملاء

كان يمكن للمجلس العسكرى ومن يتبعونه بإحسان أن يكونوا أكثر إبداعا أو على الأقل أكثر ذكاء من نظام مبارك، فلا يرددون نفس الاتهامات والصفات وينفس الألفاظ إلى شباب التحرير الذى أحيا الثورة من خلال موجتها الثانية التي بدأت بشائرها في ١٩ نوفمبر واكتمل يوم عرسها في ٢٢ نوفمبر عندما ضرب المجلس العسكرى المتظاهرين بالغاز.

ما لا يعرفه المشير ورجاله أن ثوار التحرير أكثر براءة ونقاء ممن ينافقونهم ويقفون في صفهم، لقد استسهلت آلة المشير الإعلامية في التعامل مع الثوار، فعندما خرجوا إلى السفارة الإسرائيلية وهاجوا مديرية أمن الجيزة قالوا أنهم بلطجية ومثيرى شغب ...وعندما خرجوا مع الأقباط في مسيرة ماسبيرو قالوا أنهم مدفوعين ومأجورين ويريدون أن يحرقوا الوطن.

لم يحاول أحد أن يتفحص الوجوه الغاضبة رغم أنها تحمل قلوبا بريئة، لم يحاول أحد أن يسأل نفسه لماذا يخرج هؤلاء الشباب ويعرضون أنفسهم للموت، هل يعقل أن يخرج هؤلاء مدفوعين أو مأجورين وهم يعرفون جيدا أنهم سيلاقون الموت في أى لحظة.

شاب قال لى: ما الذى يمكن أن يدفعوه لنا ...وأنا أعرف أننى يمكن أن أفقد عينى أو أفقد حياتى كلها؟ ...فهل هناك ما يمكن أن يعادل حياتى....إلا حريتى بالطبع ؟

شهداء الموجة الثانية:

هذا لا يمنعنا من البحث عن إجابة محددة عن هؤلاء الذين نزلوا التحرير وهم يعرفون أنهم يواجهون هذه المرة الجيش بكل إمكانياته وثقله ...وليس مجرد جهاز شرطة متهاوى؟

لقد نزل ميدان التحرير في الموجة الأولى للثورة في ٢٥ يناير ثلاث فئات.

الفئة الأولى: كانوا النشطاء السياسيين من الشباب الذين علموا لسنوات طويلة من أجل هذا اليوم، تعلموا وتدربوا ونزلوا في مسيرات ومظاهرات ونظموا احتجاجات واعتصامات، وبعد أن تنحى مبارك كان قد حصل هؤلاء على العديد من المكاسب ... كونوا أحزابًا ودخلوا في ائتلافات ... ترشحوا لجوائز وعملوا مذيعين في فضائيات ... ربحوا باسم الثورة كثيرا، ولم يكن هذا عيبا فيهم ... فهذا ما جرى على أرض الواقع بالفعل.

الفئة الثانية: كانت جموع الشعب المصرى.. هؤلاء الذين استفزهم ما جرى للثوار الشباب في ٢٥ يناير، فنزلوا جميعا إلى ميدان التحرير والميادين الأخرى في مصر من أجل مساندة الثوار والوقوف إلى جوارهم، كان الشباب يسيرون في الشوارع يرددون هتافهم الشهير «يا أهالينا ضموا علينا»... فلم يتأخروا عنهم... كانوا هم المدد الأساسى في الثورة ... وبعد أن تنحى مبارك عاد هؤلاء إلى بيوتهم وأعمالهم في انتظار ما الذي يمكن أن تسفر عنه الثورة، لم يمنوا أنفسهم بمكاسب كثيرة، لكنهم تمنوا أن تنصلح الأحوال فقط.... وليس بعيدا أن ينزل هؤلاء مرة أخرى إلى ميدان التحرير الآن، لأن ما انتظروه من الموجة الثانية للثورة لم يحصلوا عليه بعد.

الفئة الثالثة: هى الأهم لأنها وقود الثورة الحالية...هى التى قدمت الشباب الذى نزل إلى التحرير يوم ١٩ نوفمبر بعد أن عرف أن أجهزة الأمن وأفراد الشرطة العسكرية يعتدون على مصابى الثورة وأهالى الشهداء،هذه الفئة هم الشباب الذين نزلوا التحرير فى ٢٥ يناير،وظلوا فى الميدان حتى تنحى مبارك.

كتب هؤلاء الشباب بحماسهم وجهدهم ملحمة عظيمة خلال أيام الشورة الثمانية عشر ... لم يتراجعوا يوم موقعة الجمل ... ولم يكلوا أو يملوا من الدفاع عن الميدان في

أوقات الخطر ... قدم هؤلاء الشباب للثورة كل ما كانوا يملكونه، وعندما تنحى مبارك توقعوا أن تحل الثورة مشاكلهم.

من بين هؤلاء الشباب العاطل الذى لم يكن يعمل فخرج من الثورة دون أن يحصل على أى عمل ...ومنهم من كان يعمل بأجر زهيد جدا وتوقع أن يزيد دخله، لكن ظلت الجنيهات القليلة التى يحصل عليها كما هى...من بينهم من كان يبحث عن زوجة وبيت ومستقبل من حقه دون أن يمن به أحد عليه، لكن لم يتغير شئ في حياته على الإطلاق.

نظر هؤلاء الشباب ليجدوا أن انتهازي عصر مبارك هم الذين يتصدرون عصر مبارك ... ومن استفاد من عصر المخلوع يعود مرة ثانية ليستفيد من دم الشورة دون حياء أو خجل.

لم يهدأ هؤلاء أبدا خرجوا في كل المليونيات التي شهدها التحرير ... وقفوا إلى جوار أصحاب المطالب مهما كان عددهم قليلا ... تضامنوا مع الأقباط في أزماتهم ... توعدوا السفارة الإسرائيلية وذهبوا إليها ولما بني المجلس العسكري سورا جامعا مانعا يحول بين المتظاهرين وما يريدون، ذهبوا إليه وحطموه وجعلوه كأن لم يكن.

فى كل مرة كان يخرج هؤلاء يعبرون عن أنفسهم ويضعون مطالبهم أمام المجلس العسكرى ...لم يكن يستمع لهم ...كان من الأسهل له وعليه أن يستبعدهم أن يستهمهم بأنهم مخربون وأنهم بلطحية وأنهم مدفوعون عملاء لجهات خارجية وداخلية ...ولو دقق أحد ممن يقول هذا الكلام لوجد أن الوجوه هى نفس الوجوه التى خرجت إلى التحرير فى ثورة يناير ...لم تتغير ولم تتبدل ولم تفقد براءتها.

تحمل هؤلاء الشباب المطارادات ... تم اعتقالهم أكثر من مرة .. وتعذيبهم أكثر من مرة .. ومعذيبهم أكثر من مرة ... وهتك أعراضهم أكثر من مرة ... لم يقبل منهم المجلس العسكرى أى معارضة أو صوت عالى، وكان طبيعيا أن يخرج هؤلاء في النهاية لصرخوا في وجه هذا المجلس مطالبينه أن يرحل عن السلطة الآن وليس غدا.

هؤلاء الذين تم سحلهم في التحرير ... وقتلهم وإلقاء جثثهم في الزبالة في أحط مشهد يمكن أن تراه عين على وجه الأرض، هم أنقى ما فينا ... وضعوا حياتهم من أجل حريتهم وحريتنا جميعا... ولذلك فقد استحقوا الخلود ... لم يلتفتوا إلى ما لديهم أو ما معهم

... فقد ذهبوا يبحثون عن حق مصر كلها في أن تكون دولة محترمة لا يخطفها أحد من جديد، بعد أن ظلت مختطفة لأكثر من ثلاثين عاما على يد سفاح اسمه حسنى مبارك.

لقد أخطا المجلس العسكرى نفس الخطأ الذى وقع فيه قبله حسنى مبارك، فقد اشتعلت النار من حوله، دفع بعمر سليمان ليجلس مع القوى السياسية من أجل الحوار للخروج من الأزمة، والآن يجلس سامى عنان تقريبا مع نفس القوى السياسية (أضيف لها فقط السلفيين الذين لم يكونوا موجودين على الساحة وساهمت الثورة في إخراجهم من جحورهم).

فى المرة الأولى لم تكن القوى السياسية التى جلس معها عمر سليمان غاضبة، ربما كانت هى الأكثر استفادة من عصر مبارك، ولذلك كان طبيعيا ألا يخرج الحوار بشئ، لأنهم ببساطة ليسوا غاضبين من أى شئ، الآن أيضا خرجت نتائج حوار عنان مع القوى السياسية باهتا وبلا قيمة، لأن القوى السياسية التى اجتمعت معه لم يكن منها أحد غاضب أو مستفز أو له مطالب.

كان يجب أن يتنازل المجلس العسكرى عن عرشه وينزل إلى ميدان التحرير ... أن يقرب الشاب الغاضب منه قليلا ليسمع منه ويعرف ما الذى يريده على وجه التحديد، ساعتها كان يمكن أن يكون هناك حل ... لكن المجلس لن يعترف بالشباب إلا بعد أن يجبروه على ذلك، كما فعلوا تماما مع مبارك.

الباحثون عن الموت

فى قلب الميدان كان الشاب يقف مبتسما، رافعا لافتة مكتوبا عليها «هاموت يعنى ... ما أنا بقى لى ٣٢ سنة ميت» ... هذا تحديدا ما يبشر بأن الشورة ستنجح هذه المرة... فمن يحرص على الموت توهب له الحياة، هذه المرة الذين نزلوا التحرير لا يبحثون عن الحياة ... بل يطلبون الموت ... ولذلك ستكتب لهم الحياة.

قد ينجح المجلس العسكرى في أن يفض اعتصام التحرير ... أن يفرق المظاهرات ويشتت المتظاهرين خارج ميدان التحرير، وإن كان هذا صعبا ... لكن لو حدث هذا فإنهم سرعان ما سيعودون مرة أخرى ... لأن هناك بحرا من الدماء غاص فيه المجلس العسكرى ولم يعبأ بأحد.

كان يمكن للمصادمات بين المجلس العسكرى ومتظاهروا الموجة الثانية من الثورة أن تمضى ...لكن بعد أن سقط الشهداء ... وفقد الشباب عيونهم بلا سبب ولا مبرر على الإطلاق، فإنهم لن يتراجعوا إلا بعد أن يحصلوا على ثأرهم وثأر من مات بين أيديهم

كان يجب أن يتعلم المشير طنطاوى من الدرس ... فالدم هو الذى جعل المصريين يصرون على إزاحة يصرون على إزاحة طنطاوى وإبعاد المجلس العسكرى... فقد تلوثت يداه بالدماء أيضا.

انتظر المصريون من مبارك أن يعتذر عما اقترفته أيدى رجال الداخلية من قتل للشهداء، لكنه لم يفعله حتى اللحظة الأخيرة، واعتقدت أن المشير طنطاوى عندما سيطل على المصريين سبعتذر للمصريين على من سقطوا في ساحة الشهادة، على الأقبل حتى لا يكون مثل مبارك أ... لكن فات عليه أن يفعلها ... أبدى أسفا وقدم التعازى، ولم يطاوعه قلبه أن يصف من سقط بأنهم شهداء ... وصفهم بأنهم ضحايا فقط، وهو ما استفز النجميع وشعروا أنهم استبدلوا مبارك بمبارك آخر فلا فرق بينهما على الإطلاق.

البحث عن بطل شعبي

السؤال الأهم الآن هو: ما الذي ينقص التحرير؟ ما الذي يجعله يتفادى أخطاء الموجة الأولى للثورة، ويحقق كل ما يريده هذه المرة؟

الميدان هذه المرة يفتقد القائد أو الزعيم الذي يمكن أن يوجهه، صحيح أنه في المرة الأولى لم يكن هناك زعيما أو قائد بعينه، لكن على الأقل كانت هناك مجموعات منظمة ... وجمعيات سياسية عملت في العمل السياسي منذ سنوات، وتعرف جيدا ما الذي يجب أن تفعله ... لكن الآن الميدان تقريبا بلا صاحبز

بعد حوالى خمسة أيام من الأحداث ورغم سقوط ما يقترب من أربعين شهيدا إلا أحدا لم يقم بحصرهم أو عمل بوستر لصورهم ...لم يرفعوا صور الوجوه الطاهرة التى دفعت أرواحها ثمنا لنبقى جميعا، وهو ما يشير إلى أنه لا يوجد أحد ينظم الميدان أو يعمل من أجل تصعيد ما يجرى أو تقديم معلومات لوكالات الأنباء العالمية، حتى تنتقل الصورة كاملة إلى العالم.

الأمر حتى الآن لا يزعج ...لكن لو استمر هكذا فإن الموجة الثانية للثورة يمكن أن

تقع فى مأزق السرقة أيضا،لقد أصر ثوار التحرير هذه المرة على أن يحولوا دون دخول أحد من القوى السياسية العتيقة الميدان،فقد دخلوه فى المرة الأولى ثم سرقوا الشورة كاملة ولم يبقوا على شئ ...ولذلك فقد منعوا هذه المرة حتى لا يسرقوا الثورة مرة ثانية.

لقد أسقطت الموجة الأولى من الثورة مبارك ولبعض أركان نظامه وبعض المتعاونين معهأما الموجة الثانية فإنها ستسقط بقية أركان نظام مبارك، وهذا هو الأهم سوف تسقط ما تبقى من المعارضة التي لم تعمل إلا من أجل مصلحتها فقط.

هؤلاء الشباب الذين يحتاجون إلى قائد بالفعل يتحدث باسمهم ... ويعمل على تنظيم صفوفهم، هم الذين سيدخلون بنا إلى مصر جديدة ونظيفة بالفعل ... يمكن أن يستمر نضالهم طويلا ... يمكن أن تتحول المظاهرات التي بدأت إلى عمل عنيف ... يمكن أن نحاصر بحظر تجول من جديد، وهو حظر سيكون أشد وأعتى لأنه سيكون لمصلحة المجلس العسكري هذه المرة، لكن في النهاية سينتصر الميدان.

التجارب من حولنا تقوم ذلك ...وليست صورة القذافى ببعيدة عن خيال أحد ... فمهما طالت مراوغات المجلس ومهما تعددت خطابات وبيانات المشير طنطاوى، فإنه حتما سيصل إلى الحافة التي لن يستطيع أحد أن ينجيها منها...فوقتها ستكون وقعت الواقعة ...ووقتها أيضا لن يجد المشير طنطاوى أحدا ليلومه إلا نفسه ... فالفرصة كانت أمامه كاملة،لكن يبدو أنه قرر أن يضيعها كما فعل ذلك حسنى مبارك من قبل.





كتائب الشاطر لتشويه صورة شباب الثورة

كانت جماعة الإخوان المسلمين قاب قوسين أو أدنى من قطف ثمار ما اعتقدت أنه حقها الذى حرمت منه طويلا،اطمأنت الجماعة التى تحولت من محظورة إلى محظوظة إلى أنها ستحقق الأغلبية المطلقة في الانتخابات البرلمانية،وهي الأغلبية التي تمكنها من تحقيق كل ما تريد،وتفرض إرادتها على من تشاء.

ر لكن فجأة نزل الشباب التحرير ليؤرقوا مضاجع قيادات الجماعة، ويجعلوا من حلمهم كابوس، فرغم إصرار المجلس العسكرى على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها: ٢٨ نوفمبر، إلا أنه لا يوجد شئ مضمون الآن، وما يعلن اليوم يمكن التراجع عنه غدا وبمنتهى السهولة.

وحتى لو أجريت الانتخابات فإن الجماعة التى كانت تعانى من فرط القوة فقدت كثيرا من شعبيتها ... فقد بدا الآن أنها لم تدع إلى مليونية ١٨ نوفمبر للاحتجاج على وثيقة السلمى لأنها ضد مستقبل مصر، ولكن لأن الوثيقة كانت ضد مصلحة الجماعة مباشرة ... والدليل أنها بعد أن استعرضت عضلاتها في الميدان وأرسلت برسائلها كاملة لمن تريد انسحبت وأخذت نفسها وعادت مرة أخرى إلى ثكناتها، تاركة من قرروا أن يعتصموا في الميدان ظهورهم عارية تماما.

جلست جماعة الإخوان المسلمين في مقاعد المتفرجين وهمي

تشاهد الاعتداءات الوحشية على المتظاهرين ...سقط الشهداء أمامها ولم تفعل إلا بعض التصريحات المتهافتة التي تدين ما جرى وكأنها تقمصت أدوار الحكام العرب العاجزين الذين يكتفون بالشجب والإدانة والتنديد مع كل اعتداء على الفلسطينيين.

وعندما وضع الميدان جماعة الإخوان في اختبار حقيقي ودعا إلى مليونية من أجل الوقوف بقوة أمام المعتدين،ارتدت الجماعة ثوب العار، تخاذلت وجبنت وتركت المتظاهرين وحدهم في الميدان دون سند، بل إنها أصرت على أن تخسر إلى النهاية، عندما وجهت اتهاماتها إلى شباب التحرير وجردتهم من وطنيتهم ... وكأن الوطنية أصبحت حكرا على الإخوان وحدهم.

بروتوكولات المرشد وتبرير العريان

فى رسالته العامة التى وجهها المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع لأفراد جماعته وصف نزول أبناء الإخوان إلى ميدان التحرير بالمفسدة الكبرى واستدراج لتعقيد المشكلة وليس حلها.

تقمص بديع دور المجلس العسكرى عندما اتهم ثوار التحرير بأنهم عملاء،قال في رسالته:مما ظهر من معلومات أكيدة وجدنا تكرار السيناريوهات ووجدنا أن قوى داخلية وخارجية لا تريد لمصر أمنا ولا استقرارا ولا نهضة تستغل مشاعر الشعب المصرى الطيبة لإثارة الفتن والصراعات ...والأمثلة كثيرة.

وصل بديع إلى ذروة الفجر السياسى والإنسانى عندما كذب بشأن الثوار، لقد قال نصا: «وصلتنا العديد من الرسائل والطابات بإلحاح أن ينزل الإخوان للميدان لإنقاذ هؤلاء الجرحى والمصابين والدفاع عنهم وهذه مشاعر عاطفية نبيلة، ولكننا أمرنا أن نقدم دفع المفاسد على جلب المنفعة وإعمال مقتضيات العقل والحكمة لدفع مفسدة أكبر مترتبة على نزول الإخوان بكثافة للميدان».

لم يطلب الميدان حماية من الإخوان،طلب منهم أن يشاركوا مثلهم مثل أى قوة سياسية أخرى، لكن المرشد يصر على أن ينسب لنفسه ولجماعته ما لا يقوم به، وفى النهاية يسقط تماما عندما يعلن أنه أمر بالتخلى عن الميدان لأن فى النزول مفسدة.

بعد ما قاله المرشد في رسالته العامة والتي تشبه البروتوكول الذي التزم به الإخوان -

إلا من انشقوا من الشباب عن صف الجماعة المتخاذل، كان طبيعيا أن يخرج عصام العريان – الذي يقوم حاليا بدور وزير إعلام الجماعة على طريقة صفوت الشريف، ليبرر لماذا تخاذل الإخوان، بأنهم لو نزلوا إلى الميدان فإنهم سيوسعون دائرة الصدام.

كان يمكن أن يصمت عصام العربان لأن الصمت هنا أولى ...بدلا من الأكاذيب التى كانت ترددها الجماعة أيام حسنى مبارك وكنا نصدقها ...كان الإخوان يقولون أنهم لا ينظمون مظاهرات لأن الشوارع وقتها ستتحول إلى حمامات دم...لكن الآن الشعب يواجه وقد نزل الإخوان أكثر من مرة دون أن يعترض عليهم أحد ..لكن ماذا يفعل العربان وهو لابد أن يتكلم ...حتى لو كان كلامه بالباطل؟

طرد البلتاجي ورمى الجماعة بالزبالة

لا يمكن أن أشكك في نوايا الدكتور محمد البلتاجي القيادي بحزب الحرية والعدالة، فالرجل منذ أيام الثورة الأولى كان موجودا ومتواجدا خطيبا مفوها يعبر عما يريده الثوار ... لكنه عندما نزل إلى التحرير هذه المرة وبعد أن أعلنت جماعته أنها لن تشارك في مليونية ٢٢ نو فمبر كان هدفه أن يهدئ الثوار، بحجة أن اشتباكهم مع الداخلية يمكن أن يضاعف الأزمة، وأن يزيد عدد الضحايا... وهي لغة متهافتة لم يعرفها أحد عن البلتاجي من قبل، لكن ماذا يفعل وجماعته جردته من أي بطولة يمكن أن يمارسها في الميدان، وهو ما جعل شباب التحرير لا يرحب بالدكتور البلتاجي بل قاموا بمنعه من دخول الميدان من الأساس ... بل سارعوا إلى إلقاء أكوام الزبالة عليه، في دلالة لا تخفى على أحد بأن هذا ما تستحقه الجماعة وهو أن يتم إغراقها في الزبالة بلا رحمة.

تعرية الجماعة لم تحدث في ميدان التحرير فقيط ...ولكنها حدثت لدى قطاعات عريضة جدا من الشعب المصرى،الذى أصبح يعرف جيدا أن الجماعة لا تقوم بشئ إلا إذا كان في مصلحتها هيولتذهب مصلحة الشعب كله إلى الجحيم...فهم لم يعارضوا المليونية التي دعا الشعب إليها من أجل وقف حمام الدم إلا لأنها يمكن أن تحرمهم من الانتخابات البرلمانية التي تقربهم من فرض سيطرتهم على الجميع....أما ما يعانى منه الشعب فلا قيمة له في ميزان الإخوان.

عفاريت الشاطر يطاردون الثوار:

من بين أدوار خيرت الشاطر الكثيرة داخل سراديب الجماعة أنه يجند مجموعة كبيرة جدا من الشباب الذي يجيد التعامل مع الإنترنت، فيما يشبه الكتائب الإليكترونية، ويطلقهم على خصوم الجماعة ليشوهوا صورتهم وينسبوا لهم ما لم يفعلوه.

قبل أن يدخل الشاطر السجن على ذمة قضية كتائب الأزهر كان قد استعان ببعض الشباب ووفر لهم شقة في عمارة دوحة ماسبيرو، وهي نفسها العمارة التي توجد فيها قناة الجزيرة، ومنها كانوا يشنون هجمات عنيفة جدا على خصوم الشاطر في الجماعة ...كما أنهم استطاعوا أن يكسروا الحاجز بين المجتمع وشباب الإخوان.

الآن حدث ما لم يكن يحسبه أحد، فكتائب خيرت الشاطر قامت خلال الأيام الماضية بتلفيق عدد كبير من القصص الوهمية التي لم يكن لها من هدف إلا تشويه صورة ثوار التحرير ... قصص تصورهم أنهم بلطجية وأنهم ممولون من الخارج .. وأن هناك من يحركهم، في حالة من الاستعداء الشديد على المتواجدين في التحرير.

كتائب الشاطر من المدونين وعبر صفحات الفيس بوك شنوا حملات مضادة على كل من انتقد موقف الجماعة من عدم المشاركة في مليونية التحرير، وكأنهم يقومون بإرهاب كل من يختلف معهم، حتى لو كان هذا الاختلاف من أجل مصر.

الضوء الذي حرق الجماعة

ف حوار قديم أدلى به مرشد الإخوان السابق المستشار مأمون الهضيبي إلى جريدة أمريكية، قال: إن جماعة الإخوان لو أتيح لها ممارسة العمل السياسي في العلن، فإنها ستنقسم إلى خسة أخزاب على الأقل.

لم يكن مرشد الجماعة يرجم بالغيب، ولكنه كان يعبر تعبيرا دقيقا عن طبيعة الجماعة التي أدمنت العمل السرى، أو لنقل بدقة أكثر لا تجيد العمل إلا في مناخ القهر والمطاردة ... إنها تدعى طوال الوقت أنها مقهورة، وأن السلطة تطاردها، وأنها لو حصلت على حرية العمل فإنها يمكن أن تعبر بمصر من أزماتها.

الآن حصلت الجماعة على حريتها كاملة،أصبحت مقراتها تنتشر في كل مكان في مصر ..حصلت على حزب سياسي له صحيفة تصدر كل صباح ...لكن هذا الضوء

الكثيف الذي حصلت عليه الجماعة لن يكون سببا في انتشارها بقدر ما سيكون سببا في انحسارها.

لقد انشق شباب الإخوان على الجماعة شقوا عصا الطاعة ونزلوا إلى التحريس كأفراد بعيدا عن كهنوت الجماعة الذي يحرمهم من أن يكونوا مواطنين لا أتباع لجماعة لا ترى سوى مصلحتها ... وليس بعيدا أن تتوافد الجماعات المنشقة عن الجماعة خلال الأيام الماضية ... بل ليس بعيدا أن يكتب موقف الجماعة من أبناء الشعب المصرى الذين قتلوا وسالت دماءهم في الشوارع أن تنتهى تماما، فقد كتبت شهادة وفاتها بيديها... ومن يدرى فقد نمشى جميعا في جنازة الجماعة التى تريد أن تحكمنا باسم الدين، رغم أنها ليست مشغولة إلا بالدنيا.



	,		



عرايس الجنة

نظرة واحدة على مسيرات الثورة الجديدة ستعرف أن سر عبقريتها واستمرارها وحماسها ...أن المرأة تسكن قلبها ...تقودها وهى لا تكف عن الهتاف ...خرجت لتكمل ما بدأته في يناير ١٠٠٠ ...رغم أنها تعرف أنها وبعد أن تقدم دمها فداء للوطن ...فإن رجالها سيعبرون على جسدها ليشربوا أنخاب النصر دون أن يلتفتوا إلى ما قدمته وبذلته وحققته.

لقد رأيت احتفاء واحتفالا بشهداء الشورة فى كل المحافل الإعلامية ... وفى الميادين الثائرة ... كان الرجل فى مقدمة المشهد ... لم يخصص أحد مساحة خاصة لشهيدات ثورة يناير ..وحتى المحاولة الوحيدة التى صدرت فى كتاب تحمست لنشره الكاتبة والروائية نوال مصطفى فى سلسلة كتاب اليوم وأعدته الدكتورة إيمان بيبرس بمساعدة مجموعة من الباحثين، لم تكن مكتملة.

الكتاب الصغير يقدم لقصص نضال وكفاح المرأة في الميدان ... وقبل نهايته بقليل يعرض لقصص أربع شهيدات ... كان مذهلا أنه لم يوثق لهن بشكل جيد ... فقد اكتفى الكتاب بالاسم الأول للشهيدة فقط ... دون أن يكمل ... لم يبحث عن صور خاصة يمكن أن نتعرف من خلالها عليهن ... وكأن العمل كان من أجل السبق لا من أجل التكريم.

أعرف أن ثورة يناير لم تكتب بعد، وأعتقد أنه لن يتفرغ أحد لكتابتها الآن ... فالمد الثورى عاد مرة أخرى إلى الشارع أكثر قوة وعنفوانا وحماسا ... لكننى أعتقد أنه من المهم عندما نأتى لمرحلة كتاب الثورة أن نخصص للمرأة ما تستحقه من مساحة وقدر ومكان ومكانة.

لقد تعاملنا مع شهيداتنا باستهانة ... لم نمنحهن قدرهن ... لفقنا لهن الاتهامات وكأننا نستكثر عليهن ما وصلن إليه، وما حدث مع سالى زهران شهيدة جمعة الغضب يؤكد ذلك ... حتى الآن هناك روايتان لاستشهادها ... لكن الأصعب من التناقض حول موتها ..كان ما فعلوه في الميدان .. فبعد أن رأينا صورتها سعى البعض إلى تحجيبها، وكأن الفتاة غير المحجبة ليس من حقها أن تستشهد.

سائى التى ولدت فى ١٦ أكتوبر ١٩٨٧ وكانت تدرس فى كلية الآداب قسم اللغة الإنجليزية بسوهاج، كانت هناك رواية تقول أنها كانت تهتف يـوم جمعة الغضب قبل دخولها ميدان التحرير، وأن بلطجية من الحزب الـوطنى التفوا حولها، وانهالوا عليها بالعصى والشوم حتى قتلوها.

لكن أمها أكدت أنها ماتت عندما سقطت من بلكونة شقتها في سوهاج، شاركت في مظاهرات سوهاج ... صعدت إلى بيتها وملابسها مبللة تماما، ولما أرادت أن تنزل مرة أخرى إلى المظاهرات منعتها أمها ... هددتها أن تلقى بنفسها من البلكونة حتى تجبر أمها على أن تسمح لها بالنزول ... وفي لحظة سقطت.

صديقتها قالت أنها لا تقل أبدا عن أى شهيدة أو شهيدة سقطت فى ميدان التحريس ... وهى محقة تماما فى ذلك ... أصبحت سالى فى أيام الشورة الأولى أيقونة للنضال ... نالت تكريما هائلا خارج مصر ... أما داخل مصر فكان هناك من تحدث بغلظة عن عدم حقها فى أن تنال لقب شهيدة، وكأنهم يوزعون الألقاب على ما يريدون ويحجبونها عما يشاؤون.

كانت هناك شهيدات أخريات، رصد كتاب إيمان بيبرس ما جرى لهن.

منهن رحمة التي اغتيلت بـلا رحمـة، كان عمرهـا ٢٢ عاما، تـدرس في معهـد الخدمـة الاجتماعية وتعمل في الوقت نفسه لتساعد أسرتها، ولم ينته يوم ٢٨ يناير إلا بمقتلها أمـام

أخيها الأصغر، كانت تسير في مظاهرة تحركت من مسجد الخازندار بمنطقة شبرا... كانت تهتف بكل ما أوتيت من قوة ... وفجأة وبدون مقدمات وفي حوالي الساعة الثانية والنصف فوجئ الجميع بقنبلة مسيلة للدموع تسقط على رأس رحمة فتهشمها تماما.

فشل أطباء المنيرة في إنقاذها، فتم تحويلها إلى مستشفى قصر العينى، وبعد ست ساعات قضتها رحمة في غرفة العلميات لم تكتب لها النجاة... والمؤسف - أو أن هذا كان عاديا جدا ولا يزال - أن مستشفى قصر العينى كتب في تقريرها الطبى أن سبب الوفاة هبوط في الدورة الدموية.

طلب منهم أخوها أن يكتبوا الحقيقة في التقرير ... فقالوا له إن هناك أوامر مشددة من النائب العام ألا يكتبوا شيئا في التقاريرلكنه اعترض ولم يترك المستشفى إلا بعد حصوله على شهادة مكتوب فيها الحقيقة وسبب ومكان الوفاة.

زكية شهيدة أخرى من شهيدات الثورة ،عمرها ٦٢ عاما، لديها خمسة أبناء، في ٢٨ يناير دفعت أبناءها للمشاركة في المظاهرات القريبة من بيتها، لم تشركهم نزلت معهم ...اعترضوا فأصرت ...لكنهم منعوها، بعد لحظات كانت إلى جوارهم في المظاهرات التي شهدها طريق الأوتوستراد تجاه مدينة نصر.

يقول ابنها : « فجأة لقينا عربتين أمن مركزى جايين بيجروا جدا وفاتحين النور العالى في الناحية الله أمى كانت واقفة فيها، طبعا الناس جريت بسرعة، بس فيه ناس ملحقوش، وفجأة لقينا العربية بتاعة الأمن المركزى بتخبط واحدة شالتها رفعتها لفوق في الهوى، ونزلت على الأرض والعربية عدت من فوقيها.

طبعا جرينا كلنا نشوف مين اللي ضربتها لقيناها أمنا، جرينا عشان نجيب عربية تشيلها، لقينا الجيران جابوا عربية ونقلوها لمستشفى الزهراء الجامعى، روحنا وراها على طول لقينا المستشفى كاتبة فى التقرير إنها سيدة مجهولة وصدمتها سيارة مجهولة ، طبعا اتخانقنا وزعقنا وقلت لإدارة المستشفى مجهولة إزاى يعنى، دى أمى وبعدين اللى داستها عربية أمن مركزى، والناس كلها كانت واقفة وشاهدة، دوخونى لغاية ما كتبوا الحقيقة فى التقرير، ورحت طلعت شهادة الوفاة وتصريح الدفن».

الشهيدة الثالثة: هي مريم عمرها ١٦ عاما فقط ...استشهدت في ٢٨ يناير ...كانت تعييش في شقة بسيطة في السدور الرابع من حجرتين وممر ضيق في الزاوية الحمراء....كانت تتمنى أن تعمل بالمحاماة ...وكانت تنتظر حفل خطوبتها الذي فصلت ثلاثة شهور فقط بينه وبين استشهادها.

كان الضباط يضربون فى المليان أمام قسم الزاوية الحمرا، كانت هى فى شرفة بيتها، تقول أمها طلبت منى أن ننزل إلى الشارع، لكن فجأة – تقول الأم – : «سكتت فجأة ... وقعت محطتش منطق، جاتلها طلقة فى خدها، ووقعت على الأرض مكلمتنيش ولا فتحت بقها، بقيت زى المجنونة، أصرخ وأعيط، وأقول إلحقونى، مكنتش مصدقة اللى أنا شايفاه قدامى، مقدرتش أشيل بنتى من على الأرض لا أنا ولا أبوها».

ماتت مريم بسبب طلق نارى بالرأس أدى إلى قطع فى الشرايين وكسر عميق فى الفك وجرح فى اللسان، وكانت الرصاصة من رصاص الشرطة التى كانت تطلق النار بشكل عشوائى على المواطنين دون أن يهتموا بمصيرهم.

مهير خليل زكى هى الشهيدة الرابعةكانت ست بيت ...عندها ٤ أولاد ...يوم جمعة الغضب لم تخرج من بيتها، لكن دخان القنابل المسيلة للدماء حاصرها وهى في بيتها ...كانت القنابل قد وصلت إلى بابها – لا زالت أسرتها تمتلك عبوات القنابل حتى الآن – .

يقول زوجها : « وقفنا على سطح البيت وكنا شايفين ضرب النار من شبابيك القسم، ورمى القنابل على الشباب فى الشارع، وأثناء مشاهدتنا لمايحدث تم إطلاق النار على شاب بموتوسيكل، فجت الطلقة فى عينه، ومراتى شافت المنظر ده، فغصب عنها صرخت بأعلى صوتها لبشاعة المنظر، ولما سمع الضابط صراخها وجه المسدس نحوها وضربها بالنار فى ذراعها فدخلت جنبها لتخترق الرثة وتستقر بجوار القلب».

دخلت مستشفى بولاق الدكرور وظلت به يومين، أجروا لها عملية، نزلت إلى غرفة العلميات لكن لم يتمكنوا من إجراء العلمية لها ... فالتجهيزات لم تكن كافية، ظلت تقاوم الألم يومين كاملين ... لكنها عجزت عن التحمل فماتت يوم ٣٠ يناير.

لابد أن القائمة تضم شهيدات أخريات، لكن الباحثين الذين عملوا إلى جوار إيمان

بيبرس لم يصلوا إلى هؤلاء الأربعة.

إننا نرتكب الجرم نفسه كل يوم ونحن نتجاهل شهيداتنا ... ونتغافل عمدا عنهن ... كنت أقلب في ملف الشهيدات لم أجد الكثير ... لكننى أعتقد أن من فتحت الباب أمام الشهيدات لم تكن من شهيدات حادث كان مقدمة للثورة ... بل كانت من شهيدات حادث كان مقدمة للثورة ...

أتحدث عن مريم فكرى ... شهيدة كنيسة القديسين التي تعرضت للقصف مع الدقائق الأولى للعام ٢٠١١، مريم تعاملت مع الحياة برومانسية شديدة ...لكن الحياة تعاملت معها بقسوة ... قبل أن تنزل إلى كنيستها كتبت على صفحتها على الفيس بوك: «سنة ٢٠١٠ خلصت خلاص ... خلاص أنا قضيت أسعد أيام حياتي في ٢٠١٠ وبجد استمتعت بالسنة دى ... وأتمنى ٢٠١١ يبقى أحسن... عندى أمنيات كثيرة أوى في استمتعت بالسنة دى ... وأتمنى ٢٠١١ يبقى وساعدنى وتحقق الأمانى بتاعتى».

لم يتحقق لمريم فكرى شيئا مما أرادت ... فقط تحولت إلى شهيدة ... لتفتح الباب بعد أيام قليلة أمام شهيلاات أخريات عبرن من باب الحياة ليتحولن إلى عرائس يمرحن في الجنة.

لقد ظلمنا الشهيدات أحياء وأموات... شوهنا صورتهن ... تخلصنا منهن وكأننا نتخلص من عار،ما حدث مع آخر شهيدات ثورة يناير يشير إلى ذلك ويؤكده.

اسمها هدى محمد السيد،عمرها كان ١٨ سنة، من بنات الإسكندرية ،أصيبت في أحداث جمعة الغضب بطلق نارى في الرأس،لكن الله أبقاها ما يقرب من ستة شهور،فقد صعدت روحها إلى خالقها يوم ٢٤ يوليو ...وتم دفنها بعد يومين.

كان مخجلا جدا أنها دفنت بشكل سرى وفى الكتمان، وكانت الحجة أن الجهات الأمنية أرادت ألا تتحول جنازتها إلى مناسبة لتجديد الغضب والثورة، ذهب نشطاء سياسيون من ميدان التحرير للمشاركة فى جنازتها، لكنهم وجدوا الشهيدة فى قبرها ... غضبوا ... ثاروا ... احتجوا ... لكن ما جرى كان قد جرى بالفعل.

هل أكشف لكم عما اعتقده بحق ...إنني أعتقد أن الثورة لن تكتمل إلا بنسائها ...لن تتم إلا بهتافات حراثر مصر ...من خرجن يهتفن في وجه العسكر ..ووجه الرجال

جميعا، أنهم تخاذلوا عن نصرتها ...عن حمايتها ...بل عندما تعرضت للسحل والإهانة وهتك العرض، خرج الرجال الأشاوس يرقصون على جسدها العارى.

إننى أوجه دعوة لكل من يعرف شهيدة من شهيدات الثورة أن يتواصل معى ...فمن حقهن علينا - على الأقل - أن نحكى للأجيال القادمة ما جرى لهن ...وهذا أضعف الإيمان.

لن نطلب شيئا من مجلس عسكرى ولا حكومة ولا برلمان ...لن نقول لهؤلاء أن دم شهيدات الثورة راح هدرا ...بل سنبحث عنهن من جديد... وهو ما يجب أن يكون كل ناشطة وكاتبة وإعلامية ...فالرجال لن يمنحوكم شيئا ...سيستسهلون سحلكم وقتلكم وإهانتكم ...وحتى لو قدروا ما تفعلون ...فلن يكون تقديرا دائما ...بل سرعان ما يتنكرون له.

الثورة أنثى ...ولن تنجح إلا إذا خرجت كل أنثى تهبها من روحها شيئا ... تباركها وتعلن خصومها ... تبهها الحياة وتحجبها عمن يريدون تخريبها... تكشف لنا جميعا الحجب حتى نرى الصورة أوضح ... فالمرأة وحدها من تستطيع ذلك.





رسالة التحرير إلى المجلس العسكري

لا أشك لحظة فى أن أعضاء المجلس العسكرى الموقر اللذين يديرون شئون البلاد الآن يتابعون كل ما يحدث فى ميدان التحريس لحظة بلحظة،إن لم يكن من خلال الكاميرات المتناثرة فى الميدان والتى تسجل ما يجرى،فعلى الأقل من خلال التقارير التى ترفع والتى تسجل من يقرأها ... إليهم، فلابد أن هناك تقارير ترفع،ولابد أن هناك من يقرأها ... ولابد أن من يقرأ يأخذ قرارا.

لكننى لا أعتقد أن وقع الملاحظة أو المتابعة أو قراءة التقارير، يمكن أن يكون له أثر وتأثير أن يسمع المشير طنطاوى وأعضاء المجلس العسكرى الهتافات التى أطلقها المتظاهرون فى ميدان التحرير، والذين هم الثوار الحقيقيون.

قل ما تشاء عن الهتافات ...لكن لا تستطيع أن تتجاوز هتاف واحد ...أعتقد أنه لم يكن مجرد هتاف،بقدر ما كان رسالة واضحة وحاسمة: (هتعملها لنا سوريا ...هنخليهالك ليبيا».

لقد وجد المتظاهرون في هجوم قوات الأمن المركزي التي تعاونها قوات من الشرطة العسكرية عملا مشابها تماما لما يقوم به بشار الأسد وجيشه في سوريا،حيث يسحقون الشعب كل يـوم ولا تتوقف ماكينة القتل الهمجية والعشوائية.

قد يكون الفارق في الأعداد ... ففي سوريا يموت المئات يوميا ... بينما يموت في مصر العشرات فقط ... وفي سوريا يصاب

الآلاف بينما في مصر يصاب المئات فقط، لكن في النهاية الفعل واحد والقتل واحد والدم واحد.

ولأن رسالة المجلس العسكرى وصلت كاملة إلى الشوار في ميدان التحرير، فقد أرادوا أن يردوا التحية بأحسن منها ... فالوضع لن يكون سوريا ولكنه سيكون ليبيا التي قتل ثوارها العقيد القذافي بلا رحمة وقطعوا أصابع ابنه سيف الإسلام بعد أن اعتقلوه ... نفس الأصابع التي كان يشير بها ناحية الثوار واصفا إياهم بالجرذان.

لكن هل يمكن أن يصل الصدام بين الشعب والشرطة العسكرية إلى هذا الحد؟...هل يمكن أن تصل بنا الأمور إلى أن تتحول الثورة التي كانت نبيلة وسامية وراثعة إلى حمامات من الدم تسيل في الشوارع لتغرقها بدلا من أن تطهرها وتنقيها؟...هل يمكن أن يتحول المستقبل الذي كنا نحلم به جميعا إلى مجرد مسيرات من الألم ...ومواكب من الأحزان نحمل فيها شهداءنا إلى مثواهم الأخير دون أن يحق لنا أن نمجدهم لأن هناك من يتهمهم بأنهم بلطجية؟

يمكن أن يحدث ذلك كله بالطبع، ولذلك أسبابه التي أعتقد أنها لا تخفي على أحد.

لقد كان الشعب المصرى عنيفا مع جهاز الشرطة فى ثورة يناير، بسبب حالة القهر الشديدة التى تعوض لها على يدرجال حبيب العادلى، هؤلاء الرجال الذين تعاملوا مع المصريين على أنهم أعداء، ولابد من حماية مبارك وأسرته ونظامه وحكمه منهم.

هذه الحالة من العداء جعلت لكل مصرى ثأر عند الداخلية، فهناك من له ابن قتل فى قسم شرطة .. أو تم تعذيب بوحشية دون أن يقضى نحبه، هناك من أهين فى الشارع ... هناك من فرض عليه إتاوة وتمت مشاركته فى قوته وقوت أولاده ... الجميع خرج يقوده غضبه ليتخلص من الداخلية ... ولذلك قضى الشعب عليها بلا رحمة.

أيام الثورة كان هناك فيديو لأهالى منطقة شعبية ... رفع أبناؤها معاون مباحث على سيارة ربع نقل... جردوه من ملابسه تماما وشرحوا جسده بالآلات الحادة ... وساروا به قي شوارع المنطقة ليتفرج عليه الناس، وقبل أن يحتج البعض على هذا السلوك المتوحش، ستسمع من يقول لك: لابد أن معاون المباحث هذا أذاق أهالى المنطقة كل

ألوان العذاب والهوان ...وما يحدث له الآن ليس إلا قليل من كثير فعله معهم.

عندما أقدم المصريون على حرق أقسام الشرطة لم يكن أمامهم إلا ما عانوه على يد الداخلية التى سخرت جهودها من أجل حماية رجل واحد ...ومن أجله تحولت البلد كلها إلى كهف من الخوف ...ولذلك فإن كل ما قيل عن أن البلطجية هم من أحرقوا أقسام الشرطة كانوا من ظلموا فيها أقسام الشرطة يظل كلامها متهافتا ...فمن أحرقوا أقسام الشرطة كانوا من ظلموا فيها ...كانوا من دخلوها وهم مواطنون شرفاء ولم يخرجوا منها إلا وهم مسجلون خطر ...كانوا هم من أرادوا أن يعيشوا بشرف لكن زبانية الداخلية حولوهم إلى مرشدين.

الآن هناك مساحات من الثأر تتراكم بين الشعب وبين الجيش ... فكل قتيل يسقط برصاص الحكومة التي يقف خلفها المجلس العسكرى يزرع رغبة في الانتقام ... وكل مواطن يخرج آمنا ولا يعود إلى بيته بعينيه ينفخ بالغضب في نفوس وأرواح من حول ليتقموا له ممن حرموه من نور عينيه، وكل مواطن يتعرض للضرب بقسوة لن يخاف بعد ذلك، فالضرب هذه المرة يعلمه أن يتفاداه المرة القادمة ... بل وسيتعلم كيف يدافع عن نفسه.

لقد اهتمت كل الأجهزة في تعاملها مع أحداث التحريس على النفى التام لكل ما يجرى.

كان يمكن أن تمر الأمور بسلام ... فبعد أن انتهت أحداث جمعة المطلب الوحيد التى تصدى لها الإسلاميون، ظل في الميدان عدد قليل للغاية من مصابى الشورة وأهالى الشهداء الذين يعتبرون إلى الآن أن دم أولادهم راح هدرا بالفعل ... خدعتهم دعوات بعض قيادات التيارات الإسلامية بأنه سيظلوا في الميدان حتى تسليم السلطة.

انسحبت التيارات الإسلامية بكل رجالها ...وتركوا خلفهم المصابين وبعض أهالى الشهداء ...هؤلاء كان يمكن صرفهم من ميدان التحرير من خلال التفاهم،اللواء الفنجرى المسئول عن صندوق مصابى الثورة كان يمكن أن ينزل إليهم ويأخذهم من أيديهم إلى بيوتهم.

لكن آلة القمع الأمنية أبت إلا أن يتم فض هؤلاء المصابين العزل بالقوة ...والقوة

المفرطة أيضا ...ولأن الاعتداء على مصابى الثورة وأهلى الشهداء ليس شرفا بالمرة، فقد تطايرت الأخبار عن هذا الاعتداء لينزل الشباب من كل مكان ليتصدوا – أو لينتقموا – من جهاز الأمن أيا كان اسمه داخلية أو شِرطة عسكرية الذي لم يراعى حرمة لمصاب أو لأهل شهيد.

تحول الاعتصام الصغير إلى ثورة جديدة ...لقد وصل للشباب أن المجلس العسكرى لا يهتم إلا ببقاءه في السلطة، ولا يعطى انتباها أو بالا لأحد ...لقد ثار المصريون من أجل كرامتهم، من أجل ألا يعامل أحد معاملة مهينة، فما بالك ومن حدث معهم هذا كانوا ممن دفعوا ثمنا غاليا لتحقيق هذا الهدف.

إننى أتعجب عمن يسأل:ما الذى أنزل هؤلاء الشباب إلى ميدان التحرير ...أو من الذى دفعهم للاعتصام مرة أخرى؟...لأن الإجابة واضحة جدا،فقد أنزلهم من بيوتهم من رفض أن يستجيب لمطالبهم،من خرج عن خط الشورة ويريد أن يسرقه لحسابه الخاص، رغم أنه يتعهد طوال الوقت أنه سيسلم السلطة ولن يمكث فيها لأنه غير طامع مها على الإطلاق.

لقد هتف المصريون للجيش أيام الثورة ...لكن المجلس العسكرى ظل يسحب من رصيده على المكشوف دون أن يراعى أن المصريين عرفوا الطريق بالفعل ...ليس إلى الميدان فقط، ولكن إلى كل ما يريدون تحقيقه، تعلم المصريون من الأساس كيف يحصلون على حقوقهم ...ولن يكون عزيزا عليهم أن يحصلوا عليه من المجلس العسكرى ... لأنه لن يكون عزيزا عليهم بعد أن جعل من نفسه خصما لهم.

للأسف الشديد الثأر بين الشعب وقيادات المجلس العسكري نمت بـ ذورها التي ألقيت ربما بعد تنحى مبارك بأيام قليلة.

عندما تم القبض على المتظاهرين وربطهم فى أعمدة سور المتحف المصرى وتعذيبهم بكل قسوة ... وعندما أجريت كشوف العذرية فى السجن الحربى ... وعندما دهست مدرعة الجيش الأقباط أمام ماسبيرو ... وعندما تساقط القتلى على أرض ميدان التحرير فى ١٩ نوفمبر والأيام التى تليه.

إن هناك مشاهد لا يمكن أن تغفرها للمجلس العسكرى،مشاهد لم تحدث في عز جبروت وتكبر وغرور وديكتاتورية حسني مبارك وتابعه حبيب العادلي.

مجموعة من العساكر وبعد أن يقتلوا الشوار يسحلونهم على الأرض ويلقونهم إلى جوار أكوام القمامة، في رسالة منهم إلى أنهم لا يعتبرون الثوار أكثر من زبالة، ولا أعرف شعور هذا العسكرى الذي يجرجر جثة من يدها ليلقيها في الزبالة.

لقد لاحظت أن الجندى الذى جرجر جثمان المتظاهر لم يكن ينظر إلى وجهه،كان يتحاشى النظر إليه،فمن يدرى،فربما كان أحد أقاربه، أو جاره ..أو مجرد مواطن ركب إلى جواره مرة فى أتوبيس أو مترو الأنفاق،أو وقف أمامه أو خلفه فى طابور عيش يقاتل من أجل الحصول على رغيف يسد به جوعه.

ثم ما الذي يدفع جنديا من جنود الأمن المركزي إلى أن يضرب وبقسوة جثة شاب ملقى أمامه على الأرض، ينهال على رأسه بعصاه الغليظة حتى يكاد يهشمها ...ما الذي يستفيده من ذلك ...ما كل هذا الغل والحقد والكراهية؟

يمكن أن يكون ذلك مقبولا من عساكر الأمن المركزى، فهم لم ينسوا بعد ما حدث لهم في ٢٨ يناير، ولابد أن قياداتهم لا يزالون يشعرون بالإهانة والمهانة والذل من كسر الشعب لهم، وطبيعي أن يقعل مجند الأمن المركزي هذا انتقاما وثأرا لما جرى له.

لكن ما الذى يدفع عسكرى الشرطة العسكرية لأن يكون قاسيا إلى هذه الدرجة ... مستقول أنهم ينفذون الأوامر ... وتتحدث عن العقيدة العسكرية، وهو ما لن أجادلك فيها ... لكن ألا يعرف السادة الذين يديرون البلاد الآن أن الأوامر والعقيدة العسكرية هذه أمور لابد من إعادة النظر فيها ... لأنها في النهاية لن تصنع إلا غضبا جديدا سيأتي على الأخضر واليابس.

إننى لا أتمنى لمصر إلا السلامة ...لكن ما يحدث ليس مبشرا بالمرة.







انزلوا الميدان

لا يفصلنا عن ٢٥ يناير ٢٠٠١ إلا أيام قليلة ... أيام ونصل إلى اليوم الذى انتصر فيه المصريون على خوفهم ..وقهروا صمتهم ...ولعنوا الظالم والمستبد ... وقفوا فى وجهه ليقولوا له لا ...لم يطالبوه بأن يرحل ...كانوا يبقون عليه بشرط أن ينصفهم من جلاده حبيب العادلى ...لكنه تمسك به ..فطالبوه بالرحيل وأصروا على ذلك ...لم يغادروا الميدان إلا بعد أن أذلوه وخلعوه .

قاد ٢٥ يناير المصريين إلى أكبر نصر في حياتهم ... أزاحوا الفرعون من طريقهم ... شعروا للمرة الأولى أن لكلمتهم قيمة ... ولاعتراضهم أهمية ... ولقرارهم صدرى ... هتفوا في كل ميادين مصر :مش هنمشى ... هو يمشى ... وقد كان ... فقد مضى مبارك إلى أسوء مساحة يمكن أن يسكنها حاكم ... وظل الشعب ليقرر مصيره.

لا يمكن أن ينكر أحد أن الجيش كان حاميا للثورة ...وقف إلى جوارها منذ بيان المجلس العسكرى الأول الذى أعلن أنه مع مطالب الثوار المشروعة ...وأنه يقف إلى جوار الشعب ...ولن يوجه له سلاحه أبدا مهما كانت الضغوط.

كان يمكن أن تتحول شوارع مصر إلى حمامات دماء ...وهو ما يذكره المجلس العسكرى منذ فترة ،ويشير إلى أنه منع ذلك فلم يحدث في مصر مثل ما يحدث في البلاد المجاورة ...رغم أن المجلس وكل من يتحدثون في هذا لا يمدون الخط على استقامته،

ولو فعلوا ذلك أنه حتى الدول التي تحولت فيها المواجهات إلى مجازر ...كانت الغلبة فيها للضعب ...فلا أحد يبقى ولا شئ يستمر إلا هو وحده .

الجيش إذن اختار الطريق السليم ... اختار أن ينجو بنفسه من إشارة يسجلها التاريخ ولن ينساها أبدا وهو أنه شارك فى قمع شعبه ... اختار أن ينتصر للقيم الرفيعة التى تربت عليها العسكرية المصرية، ثم أنه فى النهاية لم يكن أمامه إلا أن يسلك هذا الطريق ... فقد وصل الصراع بين مبارك والمشير طنطاوى إلى نقطة صراع الوجود ... لم تكن الساحة لتستوعب الاثنين معا ... ولأن المشير طنطاوى كان الأقوى ... القوات المسلحة معه ... بينما ذراع مبارك الأمنى قطع عن آخره فى ٢٨ يناير ... فقد كانت كلمة المشير هى العلىا.

وكان طبيعيا بعد ذلك أن يصعد المشير طنطاوى إلى قمة السلطة، فيصبح هو الحاكم الفعلى للبلاد، بينما ينهار مبارك تماما ويصبح سجينا ... في البداية بقصره في شرم الشيخ ... ثم سجينا مريضا في مستشفى شرم الشيخ ... ثم سجينا مريضا في مستشفى سجن للمحاكمة في المركز العالمي ... ومن يدرى فقد يصبح سجينا مريضا في مستشفى سجن طره ... بعد أن تقدم عدد من المحامين ضده بدعوى للكشف عليه ، وبيان استحقاقه أن يظل في مستشفى المركز العالمي ... أم يجب أن ينتقل إلى سجن طره ليكون مثل الأخرين .

في النهاية وبعيدا عن أى مبررات أو دوافع أو أسباب ...فإن المشير طنطاوى انحاز إلى الشعب في ثورته، لا يمكن أن نعامل الرجل على طريقة تجار التجزئة، فنقول أنه أحسن هنا...وأنه أخفق هناك ..وعليه فلابد من حسابه على إخفاقه ...قبل إثابته على إحسانه ...لكن السؤال الأهم والذى لابد أن تكون الإجابة عليه واضحة ومحددة، لأنها سترتب عليها الكثير.

لمن سينجاز المشير طنطاوى هذه المرة ؟ لمن سينحاز في الـذكرى الأولى للشورة؟ الذكرى التي لابد أن ينزل فيها المصريون جميعا إلى الميادين العامة في كـل المحافظات ليتحفلوا بإنجازهم التاريخي الذي شهد له العالم كله ... بتفرده وعبقريته وإبداعه؟

قد تكون الإجابة التقليدية أن المشير لا يزال ينحاز للشعب المصرى ...وينحاز

للثوار، فهو ينفذ ما تعهد به من تسليم السلطة بشكل شرعى كامل ... وطبقا لانتخابات حرة ونزيهة، وعليه فلا معنى للسؤال ... لأنه يحمل في طياته إشارات إلى أن المشير طنطاوى تخلى عن الثوار، وأصبحت لديه أجندته الخاصة به التى يعمل من خلالها، وهي أجندة في النهاية لا تصب في مصلحة الثوار بأى وجه ممن الوجوه.... وهو ما يعتقده الثوار ويصرون عليه، فبعد كل محاولات الشد والجذب بين الثوار والمجلس العسكرى خرج الثوار في حملات مكثفة ليفضحوا من وجهة نظرهم ما يعتبرونه تجاوزات المجلس العسكرى في حق المصريين.

لكن واقع الحال يشير إلى أن هذا الإجابة الدبلوماسية لابد أن تخضع لكثير من التأمل ...ولكثر من المراجعة ..ولكثير من التدقيق.

فطبقا لمصادر خاصة يمكن أن أقول أن المشير غاضب جدا من شباب التحرير ... لا يستطيع أن ينسى تجاوزهم في حقه، وهو التجاوز الذي وصل إلى قمته وذروته عندما نزل إلى وسط البلد وهو يرتدى البدلة المدنية ... كانت المناسبة التي حضرها المشير مناسبة اجتماعية ورأى أن يرتدى من أجلها بدلة مدنية، وبعد أن انتهت المناسبة خرج إلى الشارع ليتجول بين الناس ... لم يدر في خلده مطلقا أنه يسوق نفسه ليكون رئيسا قادما ... وإذا كانوا يريدونه مدنيا ... فها هو يرتدى البدلة المدنية.

يومها عرف المشير طنطاوى ماذا قيل عنه ...ما الذى كتبه أهل تويتر وفيس بوك تألم من السخرية التى لاحقته ...ولا يدرى أحد ما الذى تغير وقتها لدى الرجل، الذى كان ينتظر أن يرفعه المصريون على أعناقهم لأنه ناصر ثورتهم، فإذا بهم يقذفون في حقه ويسبونه ويهتفون بسقوطه وإعدامه.

قد تكون علاقة المشير بالثوار تغيرت وتبدلت منذ هذا اليوم، لكنه وطبقا لمصادر خاصة أيضا، فإنه لم يتراجع عن موقفه من تسليم السلطة للمدنيين وطبقا للإعلان الدستورى ... قد تكون هناك إخفاقات من نوع ما ... تراجعات من نوع ما ... لكنه في النهاية سيفعلها.

إذا كان هذا هو موقف المشير طنطاوى ... فما الذى جعل الصورة بكل هذا السوء ؟ ما الذي جعل الثوار يحولون المشير طنطاوى من حامى الثورة إلى سارقها والراغب

الأول فيها ...والقاتل لأبناءها حتى يتحقق له ما يريد؟

لا أحد يقتنع بنكتة الطرف الثالث الذى اخترعها المجلس العسكرى ومن وراءه الأجهزة الأمنية ...ما يصدقه الناس أن هِناك مؤامرة من نوع ما ...لا يعرفون حدودها ...ولا من أين تبدأ أو تنتهى ..لكنهم يشعرون بها .

لقد قال المجلس العسكرى من اللحظة الأولى له فى الحكم أنه سيكون على مسافة واحدة ومحددة من كل التيارات السياسية، لكن ما يجرى على الأرض بالفعل لا يقول ذلك بل ينفيه تماما من كل الوجوه، فمع احترامنا الشديد للتيارات الإسلامية إلا أنها لا يمكن أن تحقق الأغلبية الكاسحة بهذه الطريقة ... وهى الأغلبية التى تأتى مشابهة تماما لأغلبية الحزب الوطنى في عهد أحمد عن ... أغلبية مشكوك فيها ومطعون في نزاهتها.

إن هناك ملايين تتبع التيارات الإسلامية ..لكن هناك ملايين أيضا لا تتبعها ...بل إن هناك من تقودهم مواقفهم المبدئية إلى التصويت ضد مرشحى هذه الجماعاتفلا يمكن أن يمنح الصوفيون أو الأقباط أو الليبراليون أوكثير من النساء أصواتهم لمرشحى هذه التياراتولذلك سيكون طبيعياً أن يتم الطعن في نزاهة هذه الانتخابات وشفافيتها.

لكن بعيدا عن الطعن القانوني فإننا أمام قلق متزايد في الشارع من أن تكون هناك صفقة بين المجلس العسبكري وهذه التيارات ... تم على أساسها تشكيل الشارع السياسي، بأن يكون البرلمان ومن بعده الحكومة للتيارات الإسلامية وأن تكون الرئاسة للعسكريين ... وبذلك تنتهى القصة كلها .

لو تمت المعادلة بهذه الطريقة ... - أى أن القوى الأساسية المنظمة في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ وهي التيارات الإسلامية وتحديدا جماعة الإخوان المسلمون ... والجيش قامت بتقسيم التورتة على نفسها ... أما الذين قاموا بالثورة بالفعل والذين يجدون أنفسهم الآن بلا أى مكاسب فلا دور ولا نصيب لهم على الإطلاق ... فهم بحكم الواقع وصناديق الانتخابات أصبحوا خارج اللعبة تماما - .

بهذا يكون مفهوما جدا أن تكون هناك دعوات جادة من فصيل الشباب الثائر الذي لم يحصل على أى شئ من أجل النزول إلى ميدان التحرير مرة أخرى فى ٢٥ يناير ٢٠١٢، وبدلا من أن يكون النزول للاحتفال يصبح موعدا لثورة جديدة، فلا شئ تغير ولذلك

لابد أن تظل الثورة مستمرة دون انقطاع .

عن نفسى أرى أن هناك مبالغة شديدة فيما سوف يحدث ...بل قد تكون هناك جهات بعينها تريد أن تثير الفزع مما يمكن أن يحدث في الذكرى الأولى للشورة ...لكن في الوقت نفسه فإن الثورة الأولى حدثت بالموعد،كانت الأجهزة الأمنية تعرف ما سوف يحدث بدقة شديدة ...ومع ذلك نجح الثوار دون أن يعترض طريقهم أحدفهل يمكن أن يتكرر الأمر مرة أخرى؟

فيما أعتقد أن هذا اليوم يمكن أن يشهد بعض المواجهات ...لكن أن يصل الأمر إلى سقوط كامل للمؤسسة الحاكمة ...وهي هذه المرة الجيش ...فأعتقد أن هذا من الصعب أن يحدث ...فالناس لم يصبحوا على قلب رجل واحد كما كانوا مع مبارك ...كان الشعب كله خاسر ...محاصر ..مضطهد ...ولذلك خرج كله من أجل إسقاط الظالم ...أما الآن فهناك منتفعون من استمرار المجلس العسكري حتى تسليم السلطة كما يرى هو ...وهؤلاء بالملايين ولن ينزلوا الميدان ...بل سيقفون في وجه كل من سينزل.

كنت أتمنى أن أدعو الناس جميعا للنزول إلى ميدان التحريس من أجل أن يحتفلوا بفوزهملكن الآن هذه الدعوة فقدت معناها،بعد حالات التخويف المتتالية مما يمكن أن يحدث في هذا اليوم.

إننا أمام مهمة إنقاذ ثورة المصريين الحقيقية التى قام بها شباب الموت عندهم أحب من الحياة ... دع عنكم الانتهازيين والوصوليين وتجار الأديبان، إن القوة الحقيقية في مصر يجب أن تكون بين من ثار ومن حما الثوار ... حلم بالطبع أن نعود إلى المربع رقم صفر ... أن يعود الجيش والشعب (الذى ثار) يد واحدة لكن ما المانع في أن ينزل الجميع إلى الميدان لتصحيح المسار ... لنقول لمن يريد أن ينحرف بالثورة عن مسارها لا ... ما المانع أن نكون متحضرين ونصون ما حصلنا عليه من مكاسب .. لكن يبدو أن الأمر ليس بهذه السهولة ... وأن هناك مواجهة قادمة ليست بين الشعب والرئاسة هده المرة ... ولكنها ستكون بين الشعب والجيش .. وهو ما لا نتمناه أبدا ... فجيشنا أعز علينا من أن نهينه أو نتعرض له بسوء ... وشعبنا كذلك أعز علينا من أن يهان أو يضرب عقوقه ... أخشى من القادم .. لكننا لا نملك إلا انتظاره





تصفية الجيل الأول من الثوار

هذه قراءة مختلف الملامح وجه الوطن الحقيقى ... شواره الحقيقيون الذين خرجوا لتحريره، نجحوا فى خلع الطاغية الأكبر ... اعتقدوا أنهم نجحوا فيما خرجوا من أجله .. فإذا بمن أرادوا سرقة ثورتهم يتقمون منهم... يقودون مخططا منحطا لتصفيتهم وإفناءهم وإخفاءهم ونفيهم بعيدا، فاللص لا يطيق أن يرى صاحب البيت أمامه.

بين يدى وجوه خرجت فى الثورة من يومها الأول...حلمت وصدقت الحلم..قررت أن تصل بما تريده إلى النهاية، لم تنخدع بحالة النفاق التى أبداها المجلس العسكرى للثوار ولشعب مصر العظيم، ولم يركنوا إلى ثناء جماعة الإخوان عليهم، فقد علموا مبكرا أن ما فى القلب فى القلب ... ولم يطمئنوا إلى صمت فلول مبارك الذين فقدوا كل شئ فى لحظة .. ويريدون أن يستعيدوا بعضا مما فقدوه حتى ولو على جثث من قاموا بالثورة.

ما يحدث أمامنا كل يوم يؤكد أن من صنعوا الشورة أصبحو مطاريـد...الكـل يريـد أن يـنهش في أجسادهم ويـدمر سـمعتهم ...وهو دليل قاطع على أن الثورة لم تنجح حتى الآن.

لقد تعامل البعض مع اتهام اللواء حسن الرويني الشهير لأعضاء ٦ إبريل بأنهم عملاء وحصلوا على تمويلات من الخارج للقيام بالثورة، باستخفاف شديد، فسروه في سياق الصراع الذي بدأ مبكرا بين المجلس والثوار.

لكن المعنى عندى كان مختلفا، كان دليلا على الثورة فشلت، فلو أنها نجحت لكان أعضاء جماعة 7 إبريل فى الحكم بدلا من الروينى وأعضاء المجلس العسكرى، ولكان أعضاء 7 إبريل جاءوا بمن تلقوا التدريب على أيديهم لتكريمهم والاحتفاء بهم فى مصر، فالمنتصر يفرض شروطه ويؤسس لدولته... لكنهم لم ينتصروا فاقتصروا على الدفاع عن أنفسهم وأنهم لم يتلقوا تدريبا أو تمويلا ... وكأن الثورة كان يمكن أن تحدث دون دعم أو مساندة حتى لو كانت خارجية.

في قلب المشهد السياسي المصرى الآن ورثة كثيرون لنظام مبارك.

المجلس العسكرى الذي ورث النظام بقوة الأمر الواقع المستمدة من تفويض مبارك لجنرالاته، وهو التفويض المشكوك والمطعون في قانونيته حتى الآن.

والورثة بحكم دفع الثمن مقدما وهم الإخوان المسلمون الذين تلكؤوا ولم يشاركوا في الثورة إلا بعد أن تأكد لهم أنها ماضية في طريقهم بهم أو بدونهم فأدركوا القطار وهو في محطته الأخيرة، وهؤلاء يعتقدون أنهم الأحق بالسيطرة على نظام مبارك الذي أبعدهم واضطهدهم وعذبهم ...وجاء وقتهم ليحصلوا على كل ما فاتهم.

الورثة الصامتون هم بقايا نظام مبارك، الذين ربما لا يصدقون إلى الآن أن مبارك سقط أو أنهم لا يستوعبون أن يزول النعيم المقيم الذى عاشوا فيه طويلا، وينتهز هؤلاء الفرصة لأن يعتلوا خشبة المسرح من جديد، ولا يترددون فى نشر الفوضى بكل الأشكال حتى يعلن المصريون الثورة ومن قاموا بها.

أما الورثة الشرعيون الذين قاموا بالثورة الذين خرجوا يحملون أرواحهم على أكفهم الدركوا أنهم يمكن ألا يعودوا من بيوتهم فإنهم الآن مستبعدون ... منفيون ... يتم قتلهم بدم بارد ... وتشويههم بنفوس مدنسة ... وتتم محاكمتهم بقوانين ظالمة لا قلب لها.

لقد قابلت مصادفة أحد الشباب الذين خرجوا يوم ٢٨ يناير، كان من بين الصفوف الأولى التي أدت صلاة العصر على كوبرى قصر النيل، وتلقوا الضربات الموجعة من جحافل الأمن التي كانت لا تزال تحتفظ بقوتها، قال لى إن ٢٨ يناير أفضل أيام حياته، يومها استيقظ من نومه وأخذ حمامه ولبس ملابس جديدة وسلم على أمه وقبل

يدها وطلب منها أن تدعو له.

قال فى تلقائية حسدته عليها: كنت عارف إنى ممكن أموت ... فحبيت أقابل ربنا وأنا نظيف تماما ... هكذا كانوا يفكرون ..لم يخرجوا من أجل مكاسبهم ..ولـذلك هم مستمرون رغم الاعتقال والتعذيب والموت والتشويه والمحاكمات العسكرية.

هذه بعض الملامح من وجوه مصر الباقية ...باقة ورد من أجل بقاءهم معنا أحمد دومة

فى أحداث ثورة يناير المتعاقبة أطلقوا على أحمد دومة «صائد الفراشات» ... فالشاب الذى ألقى بالخوف منذ زمن طويل تحت قدميه كان يلتقط القنابل المسيلة للدموع التى يلقيها جنود الأمن المركزى على المتظاهرين ويردها عليهم أو يرمى بها فى النيل خوف على المتظاهرين.

صائد الفراشات هذا استطاعت الأجهزة الأمنية التي يقف وراءها المجلس العسكرى أن تصطاده، بعد جملة عابرة قالها في برنامج الزميل واثل الإبراشي الحقيقة، من أنه كان يلقى بالمولوتوف على مجلس الوزراء.

دومة لم يجبن...لم يتراجع عما قاله، فالشاب الذى خرج من جماعة الإخوان المسلمين في العام ٢٠٠٨ لأنه ارتضى الدنية في دينها ودنياها، اشترك في حركة كفاية منذ العام ٢٠٠٨ وفي ٢٠٠٨ سافر إلى غزة ليشارك في كتائب سرايا القدس وبعد عودته إلى مصر اعتقلوه واتهموه بالخروج عن سياسات الدولة لأنه أراد كسر الحصار على غزة.

فى ۲۰۰۷ بدأ دومة حملة جمع مليون توقيع ضد نظام مبارك، ووقتها اعتقلوه يومين فى أمن الدولة وعذبوه حتى كسروا ذراعه، وفى ۲۰۱۰ عندما كان يدافع عن المتظاهرات لفقوا له قضية واعتقل لمدة ثلاثة شهور ... وكانت التهمة المضحكة التى طاردوه بها هى ضرب ٤ ضباط و٤ جنود أمن مركزى وإصابتهم إصابات بالغة وحرق سيارة أمن مركزى.

دومة ليس ثائرا بالصدفة، لعب دورا كبيرا في ثورة يناير ... والآن هو يرقد في زنزانة مظلمة لا يريد أن يسمع فيه أحد كلمة حق، وكأنهم يعاقبونه على حمل هموم وطنه على كتفيه دون أن ينتظر منه شيئا.

كان يمكن لدومة أن يكون شابا لطيفا، ينضم لأى حزب من الأحزاب ويجنى ثمار نضاله، لكنه اختار أن يكمل طريق نضاله، حتى لو دفع حياته ثمنا لما يعتقد أنه صواب.

أمثال أحمد دومة كان يجب أن يكرمه المجلس العسكرى وأن تحتفى به الحكومة ... أن يقف البرلمان من أجله وقفة رجل... فهو رمز لحرية وطن ... وعار علينا أن يظل في محبسه يعانى الوحدة والشعور بالظلم والقهر والتنكر لما قدمه ... أخرجوا هذا الشاب فأمثاله كنز لا يجب التفريط فيه... ولا تفقدوه أجمل ما يحمله وهو حب هذا الوطن.

أسماء محفوظ

عندما كانت الداخلية في عز مجدها وقوتها وعنفوانها، سجلت أسماء محفوظ فيديو قصير تدعو فيه المواطنين للخروج للتظاهر في عيد الشرطة، كان يمكن أن تعتقل ... أن يذهبوا بها وراء الشمس ... لكنها لم تخش شيئا، كان الشباب يتداولون الفيديو وهم في دهشة من جرأة وقوة وشجاعة هذه الفتاة.

لم تكتفى أسماء بما فعلته أثناء الثورة،لكنها كانت موجودة فى كل مكان فيه مواجهة بين الشوار والأمن سواء كان من رجال الشرطة العسكرية أو من رجال الأمن المركزى،إحدى صديقاتها قالت لى إن أسماء فى أوقات المواجهة تتحول،تتخلى عن وداعتها ورومانسيتها وهدوءها وتتلبسها روح مختلفة تقتحم أى مانع أمامها.

وقفت أسماء على أعتاب السجن الحربي، في اتهام بالإساءة إلى المشير، ولم تخرج من التحقيقات إلا بغرامة وصلت إلى ٢٠ ألف جنيه، ثم عفا عنها المشير بعد ذلك، ف محاولة لإفقادها مصداقيتها وقدرتها على التأثير، لكنها لم تستسلم ... وأكملت دورها في إكمال الثورة من وجهة نظرها.

سافرت أسماء...حصلت على جوائز ..تلقت تكريمات ...لكن فى النهاية وجدت فى انتظارها حكم بالسجن لمدة عام وغرامة ٢٠٠٠ جنيه لأنها تعدت على مواطن ...هو نفسه المواطن الشاهد الوحيد فى قضية علاء عبد الفتاح وهو من قدم البلاغ ضد نوارة نجم ومظهر شاهين وممدوح حمزة يتهمهم بالتحريض على أحداث مجلس الوزراء.

دع الحكم القضائي جانبا ... لا تعليق عليه، لكن ما يحيرك أنهم تركوا كل ما فعلته

أسماء ويريدون أن يحبسوها في قضية اعتداء على مواطن، وكأنهم يريدون أن يسلبوها شرف النضال والثورة... رغم أننا لو أنصفنا فإننا يجب أن نأخذ نصف وطنيتنا عن هذه المناضلة.

زياد العليمي

أمسك العليمى بالميكروفون قال نصا: « النهارده ٢٥ يناير عيد الشرطة واحنا جايين النهارده عشان نقول للشرطة كل سنة وانتى طيبة على طريقتنا، بطريقة الناس اللى مبقتش تتعلم، اتعلمت في فصول فيها ٨٠ و ٩٠ عيل فمتعلموش، ولما طلعوا قرروا يمشوا جنب الحيط، وده منفعناش، وده مامنعناش إننا نموت في القطارات محروقين، وممنعناش إننا نموت من قلة الدوا وممنعانش إننا منلاقيش أكل، إحنا قررنا نطلع النهاردة ...مش هنسكت على الظلم ولا على الإهانية...احنا زهقنا من الفقر والجوع والجهل والمرض»

عندما كان زياد العليمى يقول هذا الكلام كان رجال الإخوان المسلمين يتناقشون هل يشاركون في الثورة أم لا ؟..كان السلفيون يختبؤون في مساجدهم حتى لا تحصدهم أيدى أمن الدولة، بما فعله العليمى دخل رجال الإخوان والسلفيون إلى مجلس الشعب، أصبحت لديهم أصوات يتحدثون بها وهم الذين حرموا طويلا من مجرد الكلام.

لكن وعندما زلت قدم العليمي زلة عابرة لا يمكن لأحد أن يؤاخذ أو يحاسبه عليه، تحالف عليه رجال الإخوان والسلفيون في المجلس لتركيعه وإذلاله وجعله يعتذر.

حصار العليمى حتى يعتذر ليس من أجل خطأه فى حق المشير - هذا إذا أخطأ من الأساس - ولكنهم يعتبرونه رمزا لجيل أسقط كل الحواجز وكل القداسات وكل التابوهات ...لقد هتف العليمى ضد مبارك وهو فى جبروته،قال فيه ما أراد ...وكان

يمارس نفس دوره ضد من يرى أنه المسؤول عن كل ما يجرى فى مصر ...ولذلك أرادوا أن يقطعوا لسانه لأنه لسان الثورة...أن يقولوا له انتهى دورك وإذا أردت أن تبقى منا فلابد أن تفعل ذلك بشروطنا وليس بشروطك، وهو ما يتمسك العليمى بألا يفعله، لأنه يعرف أن شخصه ليس هو المقصود، ولكن المقصود ثورة برموزها ما استطاعت أن تنجزه فى الشارع.

إنهم يريدون أن يدخلوا جيل العليمي ببت الطاعة ليعلنوا بعدها وفاة الشورة بشكل رسمي، وهو ما أعتقد أنه لن يحدث بسهولة، هذا إذا حدث أصلا.

سميرة إبراهيم

لم تتألم سميرة إبراهيم عندما تعرضت لأبشيع انتهاك في السجن الحربي، وضابط يجرى عليها كشف العذرية، بقدر ما تألمت وهي تجد القضاء الذي انتظرت أن ينصفها يحكم بالبراءة على من انتهكها.

سميرة الفتاة الصعيدية كان يمكن أن تصمت ... تلف حزنها على قلة حياتها وتحتفظ بسرها حتى تذهب به إلى قبرها، لكنها أرادت أن تثبت أن الوطن تغير، وأن لغة القهر التى كانت مسيطرة على الجميع انتهت، فقد خرجت سميرة لتحصل على حقها ... وعندما ذاقت طعم الحرية قررت ألا تفرط فيها أبدا.

لقد تحولت سميرة إبراهيم إلى رمز للوطن كله، رمز نعرف من خلاله كيف نحصل على حقوقنا حتى لو كان ما نتعرض له مؤلما ومرافى الوقت نفسه.

لقد اعترف عدد من قادة المجلس العسكرى أن كشف العذرية كان يتم بشكل دورى، حتى لا تتهم أى سجينة أحدا فى السجن الحربى بأنه اغتصبها، وهو ما يعنى أن ما قالته سميرة حدث ... وأن الفتاة لا يمكن أن تتقول على نفسها شيئا يمكن أن يسيء إليها وهو باطل... لكن المحكمة التى كما قال المتهم لا تأخذ إلا بالأدلة.

لقد أردوا كسر سميرة مرتين، مرة عندما أجروا عليها كشف العذرية هي ومن معها ... ولما لم تنكسر... أجروا عليها عملية تصفية معنوية ونفسية، لقد صوروها على أنها كاذبة تريد أن تسيء إلى المجلس العسكري... ظنا منهم أنها يمكن أن تصمت أو تتراجع أو تأخذ مأساتها إلى غرفتها ولا تخرج منها حتى يقضى الله فيها أمرا كان مفعولا.

لقد منحوا سميرة إبراهيم قوة لا يتخيلها أحد... إنها عازمة الآن على أن تستكمل طريق حصولها على حقها حتى لو اضطرت إلى الـذهاب إلى المحكمة الدولية، فما دام وطنها يضن عليها بحقها، وما دام الوطن قرر أن يقتات على عرضها وشرفها دون أن يهتز لأهله جفن، فمن حقها أن تلجأ إلى أى جهة حتى لو وضعت يدها في يد الشيطان نفسه.

ستنتصر سميرة إبراهيم في النهاية ...وسيأتي اليوم الذي تنظر إلى من ظلموها وهي شامخة ...لقد عرتهم قبل أن يعروها ...أسقطت عـذريتهم قبل أن يتأكدوا هم من عذريتها ...وساعتها ستكون هي الأعلى ...أم هم فلن ترضى بهم حتى مزبلة التاريخ.

علاء عبد الفتاح

عندما خرج علاء عبد الفتاح من محبسه - كان محبوسا على ذمة قضية ماسبيرو - إلى ميدان التحرير حاملا صغيره خالد - الذى ولد وهو فى السجن - بين يديه، أيقنت أننى أمام أقدار تصر على صنع زعيم من طراز خاص، زعيم سيكون عليه أن يكمل الثورة التى يريدون وأدها فى مهدها.

علاء عبد الفتاح من أسرة لم تبخل على الوطن بحريتها وهي أعز ما تملك ...ولم تبخل عليه بأرواح أولادها ...أثناء موقعة الجمل وكان علاء يقف إلى جوار والدته المناضلة الكبيرة عايدة سويف،وإذا بها وهي ترى الشباب يتدافع لحماية الميدان،تدفع بها إلى قلب بالمعركة وتقول له: انزلهو مكتوب على الفقراء بس إنهم يموتوا في اللد دي.

إنها عائلة من طراز مختلف...قد تعجز عن استيعابه...عن فهمه ...عن إدراكه ...لكن في النهاية لن تستطيع إلا أن تحترمه.

علاء نجا – حتى الآن – من مقصلة السجن، فهو متهم في موقعة ماسبيرو، يمكن أن تصل به إلى حبل المشنقة، نجحت الضغوط السياسية والقانونية في الإفراج عنه، لكنه لا يزال تحت سيف القضية، ويمكن جرجرته مرة أخرى إلى المحاكمة والسجن، الذي يمكن أن يقيم فيه سنوات طويلة.

لكن بعيدا عن السجن فعلاء يتعرض لأكبر حملة تشويه تطعن في أفكاره وانتماءه لهذا الوطن ... ولم ينس من يحاولون تحطيمه الخوض في حياته الشخصية ، لكنه فتى صلب

خرج من سجنه وهو أكثر نضجا،استمد من موقفه الصلب الرافض للحديث أمام القاضى العسكرى لأنه ليس قاضيه حكمة بدت من كلماته المركزة التي قالها بعد خروجه من السجن ...إنه يستحق أن نشير إلى أننا يجب أن نأخذ الحكمة منه وعنه.

مصطفى النجار

استطاع مصطفى النجار أن يثبت أن الشوار يمكن أن يكملوا المشوار حتى النهاية، يدخلوا انتخابات ويفوزوا بثقة الناس، لكنه وفجأة وجد نفسه يدفع ثمن أنه كان من بين القوى الضاربة في الثورة.

نجح مصطفى النجار أن يقهر محاولات تشويه صورته،أن يمحو أثر إى افتراء عليه من خصومه السياسيين،حاولوا أن يضربوه من باب العقيدة في الانتخابات،لكنهم لم يفلحوا وسرعان ما اعتذروا له.

لكنهم نجحوا فى أن يخنقوه فى البرلمان،كان من المنتظر أن يصبح مصطفى النجار نجما لامعا فى الثورة،وربما كان أقوى ما قاله هو مواجهته مع الدكتور الجنزورى بعد مذبحة بورسعيد،وكان دوره رائعا فى مهزلة العامرية بالإسكندرية إذ كان من بين اللجنة التى قدمت حلولا عملية وأعادت الأقباط إلى بيوتهم بعد أن تم تهجيرهم.

لكن دون ذلك لا شئ على الإطلاق يمكن أن تشعر به من مصطفى النجار،تشعر وكأن الدكتور سعد الكتاتني ورغم أدبه الجم في مخاطبة نوابه أنه يستخف بمصطفى النجار،عندما يمنحه الكلمة،وأن يعطيه دوره ليشارك في الحوار.

فقد مصطفى النجار كثيرا من بريقه بفعل التضييق عليه فى البرلمان، صحيح أنه نجا من مصير زياد العليمى الدى حولوه إلى لجنة القيم ويحققون معه ويمكن أن يفقد عضويته فى البرلمان تماما، لكنه فى الوقت نفسه يشعر بالغربة فى البرلمان، أو أنهم قرروا أن يشعروه بالغربة، فلا يتحرك إلا وكأنه دخيل على من يعتقدون أنهم جحافل البرلمان ... رغم أنه لولا مصطفى النجار ورفاقه ما رأى كثير من أعضاء المجلس الموقرين بريق الكرسى... لكن ماذا نقول فلله فى خلقه شؤون.

نوارة نجم

تعرف نوارة نجم أنها تواجه خصما شرسا لا يتورع عن استخدام كل أسلحتها وأكثر

خسة ودناءة ضدها وضد الثوار جميعا، ولذلك فهي لا تتورع هي الأخرى عن استخدام أشد الأسلحة وأكثرها ألما.

تقول نوارة ما تعتقد أنه صواب، تجدها على الخط الأول فى كل المواجهات ... لا تكتفى بالفرجة ... بل تقف على خط النار، وسرعان ما توثق شهادتها، فهى ضمير الشورة الحى الذى لا يخاف ولا يتردد، ولذلك كان الانتقام منها قاسيا ومنحطا.

عندما اعتدى عليها بعض البلطجية الذين تعرفهم نوارة جيدا ونعرفهم أيضا،بدت مخضوضة، لم تتوقع أن تصل السفالة إلى هذه الدرجة، الاعتداء عليها بمنطق الخسة والندالة والخيانة، وعندما أفاقت من صدمتها ردت الضربة ضربتين والصفعة صفعتين...دافعت عن كرامتها وهي تعرف أنها مرصودة.

لقد سجلت نوارة نجم رقما قياسيا فى محاولات تشويبها والإساءة إليها والتشنيع عليها، وجرها إلى خناقات فرعية، لا تترك نوارة ميدان المعركة خاليا لخصومها ... نعرف كيف ترد ... لكنها فى النهاية وعندما تقف أمام مرآتها لا تستطيع أن تقاوم دموعها ... فصعب جدا أن تدفع ثمنا من سمعتك وكرامتك وأمنك لا لشيئ إلا أنك تريد أن يكون وطنك أكثر كرامة.

نوارة نجم ظلت تنسب لأبيها الشاعر الكبير أحمد فؤاد نجم ولوالدتها الكاتبة الكبيرة صافى ناز كاظم ...لكننى أعتقد الآن أن الشاعر والكاتبة هما من ينتسبان لنوارة التى استقبلت الحياة ومصر تحتفل بنصر أكتوبروتصر على أن تستكمل فرحتها بانتصار الثورة حتى لو كلفها ذلك راحة بالها.







عسكر وإسلاميون النوم في أحضان العدو

فى حوار سابق مع القيادى الإخوانى عصام العريان قال لى أنه ولسنوات طويلة فى عهد مبارك كانت هناك اتصالات مع قيادات أمن الدولة ... وكانت هذه العلاقات تتجدد أثناء الإفراج عن أعضاء الجماعة بعد فترات الاعتقال التى كانت متكررة، حيث تعقد معهم اجتماعات وتدور حوارات، لكن فى السنوات الأخيرة من حكم مبارك تبددت هذه العلاقات ... ولم تعد قيادات أمن الدولة تهتم بأن تتصل بقيادات الإخوان .. فكأنهم ليسوا موجودين على الإطلاق.

وفى حوار شهير مع مرشد الإخوان السابق مهدى عاكف قال أنه عرض الحوار مع النظام والتواصل مع قياداته ورموزه لكن النظام لم يكن يستجب.

كان نظام مبارك ورغم تعامله الأمنى الحاد مع جماعة الإخوان المسلمين وحصارها الكبير واعتقال قياداتها ... إلا أنه كان ينكر الجماعة ويتنكر لها، كان ينظر إليها على أنها كيان غير شرعى ... الجماعة المحظورة كما كان يحلو لأبواق النظام أن تسميها.

هذا التعامل كان من شأنه أن أضعف الجماعة في مواجهة النظام، ورغم تأثيرها في الشارع إلا أنها لم تكن لاعبا سياسيا في المنظومة السياسية العامة، كان يتم التعامل معها كخصم عنيد مستبعد ... وضحية لممارسات نظام كان يخشى على بقاءه من صعود الإخوان.

لكن بعد الثورة تغير ميزان القوى في مصر ...صعدت جماعة الإخوان المسلمون خطوات في اتجاه القوة ...وهبط المجلس العسكرى خطوات على سلم السيطرة،فهو ورغم مساندة القوات المسلحة له،إلا أنه ليس في قوة نظام مبارك ...ولذلك أصبح الإخوان لاعبا سياسيا منافسا في مواجهة العسكرى، وعزز من قوة الجماعة أنها تجيد العمل السياسي الذي تدربت عليه طويلا، في حين كان جنر الات المجلس العسكرى في ثكناتهم بعيدا عن العمل السياسي ومراوغاته .

حديث الصفقة الوهمية :

قوة الإخوان التي حصلت عليها بعد الشورة كانت عاملا مهما جدا في أن يعتقد المتابعون للشأن العام أن هناك صفقة بين الإخوان والمجلس العسكري ...وهي صفقة تبدت في مواقف كثيرة يمكن أن نرصد بعضها في الآتي:

أولا: الإفراج عن خيرت الشاطر ورفيقه حسن مالك وقيادات الإخوان الذين صدرت ضدهم أحكام عسكرية بالسجن فى قضية غسيل الأموالورغم أن الأحكام كانت عسكرية، جرت فى محاكم المجلس العسكرى، ورغم أن الإفراج كان صحيحا ...أى أنه كان منقوصا تماما ...إلا أن حدوثه فى حد ذاته كان مؤشرا على أن المجلس يريد أن يفتح صفحة جديدة مع الإخوان ...على الأقبل من باب أن خصوم الأمس أصدقاء اليوم، وبعد كل ثورة تتغير وضعيات القوى السياسية بشكل تلقائى.

ثانيا: اختيار القيادي الإخواني صبحى صالح في لجنة صياغة البيان الدستورى التي كونها المجلس العسكري، وهو المعروف بتطرفه الإخواني الشديد، وزاد من الاعتقاد أن في الأمر صفقة أن صالح ليس فقيها دستوريا في قامة فقهاء آخرين كان يمكن الاستعانة بهم، وهو ما جعل الأمر يدخل في دائرة الترضية التي تصل إلى درجة الصفقة.

برر بعض أعضاء المجلس العسكرى أن اختيار صبحى صالح لم يكن لإخوانيته ولكن لنشاطه في برلمان ٢٠٠٥، أى أنهم اختاروه لكفاءته، لكن وجود المحامي الإخواني وتأثيره في اللجنة لم يكن ملحوظا بالشكل الكافي الذي يقول أنه كان لكفاءته.

ثالثا: لم يكن عصام شرف إخوانيا لا بشكل تنظيمي ولا بشكل معلن ...لكن اختياره لرئاسة الوزراء تم الترويج له على أنه ترضية للإخوان المسلمين،وكان ظهـور الـدكتور محمد البلتاجي إلى جواره في حفل تتويجه بميدان التحرير عاملا مساعدا في الاعتقاد بأن إخوانية شرف صحيحة.

لا يستطيع أحد من الجانبين أن ينكر أن هناك اتصالات وتفاهمات ...لكنها لا تصل إلى حد الصفقة المحددة الواضحة التي يحصل كل طرف بمقتضاها على مكاسب معينة ويقوم بادوار معينة ...لكنها تجليات للقوة التي يمتلكها المجلس العسكرى من جانب والقوة التي أخبر.

وكما كانت الصفقة بين الإخوان والمجلس العسكرى مجرد مظهر لممارسة القوى ... كان ما يمكن أن يعتبره البعض صداما أمرا من باب تجلى القوة السياسية، فلم يكن الإخوان يلوحون باستخدام القوة.

على سبيل المثال عندما نزل الإسلاميون إلى ميدان التحرير في ٢٩ يوليو اعتراضا على المبادئ الحاكمة للدستور،ثم نزولهم مرة ثانية في ١٨ نوفمبر احتجاجا على وثيقة السلمى...لم يكن النزول من باب الصدام المباشر،لكنه كان لتوصيل رسائل محددة بأن الجماعة ومن خلفها الإسلاميون يمكن أن يحشدوا الملايين ضد المجلس العسكرى لو اقترب مما يعتقد الإسلاميون أنه يمكن أن يكون مصلحتهم في المستقبل.

وهو ما يتكرر الآن فى أزمة المجلس الإستشارى،أدرك الإخوان أن المجلس يمكن أن يكون بديلا للبرلمان الذى يضع الإخوان عليه كل آمالهم فى السيطرة والتحكم، ولذلك وقفوا موزعين على أنفسهم الأدوار،الحزب يمتنع عن المشاركة فى المجلس، ويعلن التحدى للمجلس العسكرى وأعضاءه، والجماعة تلعب دور يشبه دور المطيباتى الذى يعلن امتنانه للمجلس العسكرى ويقدر دوره ويثمنه.

حزب الإخوان يربح كثيرا بتحديم للمجلس العسكرى...يظهر وكأنه المحرك الأساسى للأمور جميعاً في البلاد ...لكنه يعرف أنه في لحظة مناسبة سيعود إلى هدوءه مرة أخرىوأن القنوات المغلقة سوف تفتح من جديد دون أن يقف في طريقه أحد.

ما يحير أحيانا هو التصريحات الاستفزازية التي تصدر عن رجال الإخوان ويكون من شأنها إهانة أو التقليل من شأن المجلس العسكري،عصام العريان قال مثلا أن حزب الإخوان يمكن أن ينضم إلى المجلس الاستشاري بعد أن يراقب أداءه،وهو تصريح لا

يأتى من باب الحنكة السياسية، بقدر ما يأتي من فرط القوة.

لقد أدرك الإخوان المسلمون في البداية أن أوراق اللعبة كلها ستكون في يد الجيش، ولذلك كان طبيعيا أن يظهر الجيش في البيانات الأولى والمبكرة للجماعة في الثورة، ففي البيان الصادر في ٣١ يناير قالت الجماعة: «كما يقدر الإخوان الموقف الجليل للجيش المصرى العظيم الذي وقف مع شعبه، باعتباره جزءا منه ومن بين أبنائه ليحقق له الأمن، ويحافظ على المرافق الحيوية ومؤسسات الدولة والممتلكات العامة والخاصة، وإننا على ثقة أنه سيظل منحازا إلى الشعب الذي يضفى الشرعية على أي شخص أو برلمان أو وزارة، وأنه لن يستجيب إلى محاولات النظام استخدامه ضد أهله وإخوانه وشعبه، ونحن نثق كل الثقة في رجاله، وأنه لن يكون إلا نصرا لشعبه».

تجددت التحية مرة أخرى في بيان ١١ فبراير الذي صدر تقريبا بعد إعلان تنحى الرئيس مبارك، وجاء فيه: «وتحية لجيش مصر العظيم الذي حيى الشورة منذ نزل إلى الشوارع، وتلاحم مع المتظاهرين، ورفض محاولات توريطه أو الإيقاع بينه وبين الشعب، ولا عجب، فالجيش هو جيش الشعب، وأبناؤه هم أبناء الشعب، ونحن نثق في أن السلطة التي ائتمن عليها بصفة مؤقتة سوف يتم نقلها بطريقة سلمية إلى أهل السياسة، للحفاظ على مدنية الدولة وديمقر اطيتها وإقامة المؤسسات التشريعية فيها وفق إنتخابات حرة نزيهة».

لم تكن البيانات فيها تحية للجيش فقط، ولكن كان فيها تأسيس للعلاقة بين الإخوان المسلمين والجيش، فقد رسمت هذه البيانات السيناريوهات المستقبلية للعلاقة، فقد حدد الإخوان ما أرادوه من المجلس العسكرى بوضوح، وكانت الرسالة الأكثر وضوحا أن الجماعة ستظل خلف مطالبها حتى تتحقق.

ولأن الساحة كانت خالية ... فقد استطاع الإخوان أن يحتلوا مساحات كبيرة فيها ... وبعد أن كانت هي القوة الموازية للحزب الوطني دون أن تكون فاعلة في الصراع السياسي، أصبحت قوة موازية للمجلس العسكري لكن بقوة وفعالية ورغبة في السيطرة. هناك ملمح آخر لا يمكن أن نغفله في العلاقة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمون، هناك من يرى أن الجماعة تحمل ثأرا للبدلة العسكرية بسبب الأحكام

العسكرية الكثيرة التى صدرت ضدهم فى عصر الرئيس مبارك، دون أن يلتفتوا إلى أن الإخوان لديهم ثأر تاريخى مع البدلة العسكرية منذ أيام عبد الناصر – وهم ورثته الشرعيون – ولذلك فإن هناك دوافع نفسية واضحة تدقع الإخوان إلى الصدام مع المجلس العسكرى، لكن هذا الصدام يتوقف فى كل مرة عند حدود معينة ... ولا يتوقف إلا بفعل المصلحة التى يريد الإخوان أن يحصلوا عليها.

السلفيون ... الخصم الغشيم

بعد أيام من الثورة كان ملف كاميليا شحاتة - زوجة راهب المنيا التي يتهم السلفيون الكنيسة بأنها استعادتها بالقوة وأعادتها للمسيحية مرة أخرى - لا يزال مفتوحا،كان هذا أول إختبار للعلاقة بين السلفيين والمجلس العسكرى...وبالفعل استطاع السلفيون أن يصلوا إلى قيادات في المجلس وسلموهم ملف كاميليا شحاتة وطالبوا بعودتها مرة أخرى إلى الإسلام ...وعد المجلس السلفيين خيرا في إنهاء الموضوع،لكن شيئا من ذلك لم يحدث،لسبب بسيط أن كاميليا كانت قد غادرت مصر ...وأعترفت بأنها مسيحية لا تزال وأنها لم تخرج من دينها أبدا.

لم يعد السلفيون إلى ملف كاميليا شحاتة مرة أخرى ...لكنهم دخلوا على التراك مع المجلس العسكرى ..ولأنهم لم يكونوا قوة منظمة كما كان الإخوان المسلمون، فإنهم تخبطوا كثيرا حتى وصلوا إلى قبول عضوية المجلس الاستشارى والجلوس مع التيارات السياسية المختلفة.

بيانات الجماعة السلفية أكدت أنه كانت هناك حالة من التمسح بالمجلس العسكرى ينحاز إلى العسكرى، ففى بيان ٢٣ مارس أشارت الجماعة إلى أن المجلس العسكرى ينحاز إلى الشعب، وأن المؤسسة العسكرية أثبتت أنها واحدة من مؤسسات التى تحمى الدولة (أرضها - سكانها - نظامها العام - دستورها) وأنها ليست كمعظم القوات المسلحة في العالم تحمى النظام الحاكم حتى ولو كانت المواجهة بينه وبين الشعب.

لكن بعد هذا التمسح وعلى نهج الإخوان المسلمون هاجم السلفيون المجلس العسكرى، وتحديدا فيما يتعلق بالمبادئ فوق الدستورية ووثيقة السلمى ... وهو هجوم كان يضمن للسلفيين ولاء المريدين الذين يرون في شيوخهم متمسكين ومحافظين على

الشريعة ولا يفرطون فيها.

فى فيديو متداول على اليوتيوب تحدث شيخ السلفية التنظيمي الأكبر الآن ياسر برهامي بأنه يريد الإبقاء على المجلس إلعسكرى والحفاظ عليه حتى يسلم السلطة لرئيس مدنى، وهو ما فهم منه أن هناك صفقة بين السلفيين والمجلس بمقتضاه يتم التأكيد على سلامة المجلس.

لكنه كلام فى النهاية لا يدل على شئ ...إنها فقط أمنيات ساقها داعية سلفى تم تفسيرها على غير محملها ...لكن اللهجة تغيرت كثيرا بعد أن حصل السلفيون على الشرعية السياسية من خلال حزب النور ... فقد شعر السلفيون وبسبب تضخم جسد الجماعة أنها قادرة على كل شئ ... اعتقدوا أن حشد أعضاء الجماعة فى ميدان التحرير كاف لإثبات القوة، وقد فعلوا ذلك فى جمعة ٢٩ يوليو التى أطلق عليها جمعة قندهار.

حاول السلفيون أن يلعبوا مع المجلس العسكرى لعبة الإخوان ...لكنهم لم يكونوا بارعين فيها بما يكفى،فهؤلاء تنقصهم خبرة الإخوان وحنكتهم وقدرتهم على المناورة السياسية ...ولهذا ربما لن يقدر السلفيون تحقيق نفس المكاسب التي يمكن أن يحققها الإخوان.

التنسيق الخفى بين الإخوان والسلفيين لا يمكن إغفاله ... لقد امتنع الإخوان عن المشاركة في المجلس الاستشارى وتركوا السلفيين يشاركون، فهم يضمنون أن المصلحة في النهاية ستكون واحدة، لكن لا مانع من تحقيق الجماعة بطولة ستصب في النهاية بمصلحة السلفيين ... فالمنهج واحدحتى لو اختلفت الآليات.

الجماعة الإسلامية تترقب

في ١١ إبريل ٢٠١١ أصدرت الجماعة الإسلامية بيانا كان عنوانه «الجيش المصرى صمام الأمان فلا تضيعوه» لعبت الجماعة دور المساند للمجلس العسكرى ... يقول البيان: «من يريد أن يعرف قيمة ما فعله الجيش المصرى لنجاح ثورة ٢٥ يناير، فلينظر بطرف عينه إلى ليبيا المجاورة التي لم يقم فيها الجيش الليبي بمثل ما قام به الجيش المصرى، فكانت النتائج كارثية حيث تم تدمير البلاد، وتشريد وإجلاء مئات الآلاف وقتل قرابة عشرين ألفا وجرح أكثر من مائة ألف حتى الآن».

كانت الجماعة تدافع عن الجيش في فضه لاعتصام التحرير ...وهو الفض الذي تسم بقوة وعنف ...ولم تخرج الجماعة على المجلس العسكري إلا قليلا، خاصة أن المجلس منح الحرية لعبود الزمر وطارق الزمر بعد أن فقدا الأمل تماما في أن يخرجا للنور، بل واستطاع عبود أن يؤسس حزبا ويحصل على الموافقة عليه بالقضاء.

لم تكن الجماعة الإسلامية في قوة الإخوان أو السلفيين، كان نظام مبارك قد استطاع تطويقهم وإخراجهم من السجون وهم منهوكي القوة تماما، بل إن بعضهم لم يكن يستطيع أن يتحرك إلا بأوامر أمن الدولة، استطاعت الجماعة أن تتنفس كانت لديها طلبات محددة كأن يتدخل المجلس من أجل الإفراج عن الشيخ عمر عبد الرحمن من محبسه في أمريكا ... وهو طلب لم يتحقق حتى الآن.

الجماعة لا تزال تترقب ... لم يكن لها وجود كبير على مسرح المجلس العسكري، وإن كان ما فعلته حتى الآن يصب في مصلحة المجلس العسكري وليس خصما منه.

يعرف المجلس العسكرى بخبرته أن التعاون مع التيارات الإسلامية ليس إلا نوما في أحضان العدووهنى الأحضان التى مهما كانت دافئة فإنها سامة وقاتلة،ولذلك فإن صداما سيأتى حتما ...وهو ليس الصدام الذى يأتى بعد صفقة ...ولكنه الصدام الطبيعى الذى يأتى ترجمة لصراع قوى وجدت نفسها تحتل مساحة صغيرة ...ولابد أن تزيح إحداها الأخرى، وليس علينا إلا أن نتظر من سيقدر على إزاحة الآخر.



	•	



لعبة اللحية والكاب

كان الشيخ محمد حسان صادما ومفزعا لمريديه عندما هجم هجمته الشرسة على مرشحى حزب النور،كان المرشحون يستغلون جماهيرية وشهرة وتأثير محمد حسان فى الترويج لحزبهم ...كانوا يقولون للناس البسطاء أن هذا هو حزب الشيخ محمد حسانكانت هذه هى كلمة العبور ...فالرجل رغم أنه أحدث بسنا من مشايخ السلفية الكبار إلا أنه الأكثر حضورا فى الشارع.

حصد السلفيون في الجولة الأولى مقاعد كثيرة بوضع يدهم على كتف الشيخ محمد حسان الذي كان غائبا خلال الجولة الأولى من الانتخابات - حسان أجرى جراحة ناجحة في القلب خلال أيام الجولة الأولى كلها ولم يظهر وقد رزقه الله خلال هذه الأيام أيضا بمولود أطلق عليه اسم نور الدين - .

عندما عاد الغائب وضع حدا لما اعتبره استغلالا سياسيا لاسمه وصورته ومكانته وشهرته وجماهيرته،وصف من وضع صورته بأنهم ميكافيليون أخذوا منه وسيلة لتحقيق أهدافهم دون موافقته ...وطلب بألا يضع أحد من المرشحين صورته على أى دعاية انتخابية ...لأنه يكتفى بدوره كداعية وواعظ فقط ...وهو بهذه الصفة للمصريين جميعا وليس لتيار أو فئة.

ما قاله محمد حسان يمثل انقلابا، وضعه في دائرة الشبهات، وتحديدا فيما يتعلق بعلاقته بالمجلس العسكري، وهو ما جعل الصحيفة التي يمتلكها ويرأس مجلس إدارتها شقيقه محمود حسان تواجهه بالسؤال الذي يحاصره وهو: هل عقدت صفقة مع المجلس العسكري؟ ... فأعاد ما سبق وقاله قبل ذلك عن أن المجلس العسكري هو الضمانة الوحيدة لأمن الوطن.

علاقة محمد حسان كانت ولا ترال غامضة ومريبة ومرتبكة بالمجلس العسكرى، وكان مفهوما لدى ما ردده البعض عن أن الرجل يستخدم الآن لوقف زحف السلفيين إلى البرلمان، وهو أمر يمكن أن يكون المجلس العسكرى يسعى إليه حتى يحدث نوعا من التوازن في البرلمان القادم.

استخدام حسان من قبل المجلس العسكرى يبدو من وجهة نظر من يرجحونه في اختفاءه خلال المرحلة الأولى للانتخابات رغم أن حزب النور استخدم رأيه فيه كأوراق اعتماد لدى الناخبين ...بل إن هناك من يشكك في أن يكون الشيخ حسان أجرى عملية في القلب من الأساسوأن غيابه عن الساحة كان غيابا سياسيا بالدرجة الأولى، حتى لا يتورط في تأييد حزب النور أو الظهور في مؤتمراتهم.

ثم جاء تبرأه من الحزب ورفض استخدام صوره كضربة قاصمة جعلت حزب النور مرتبكا بالفعل، فرغم أن هناك مشايخ كبار في صفوف السلفية إلا أن ثقل حسان لا يعادله ثقل ... وتأثيره لا يساويه تأثير.

يبقى هذا بالطبع فى إطار التحليل ...لكنه يفتح مساحة أخرى من وضعية محمد حسان فى الحياة السياسية بعد الثورة مباشرةفقد استخدمه الجميع من أجل تحقيق أغراضه، ولأنه يعرف مهمته جيدا فقد تجاوب مع كل اتجاه بما يخدمه هو فى النهاية.

قبل أيام قليلة وضع مناهضون لمحمد حسان فيديو على شبكات التواصل الإجتماعى (تويتر والفيس بوك) يتحدث فيه عن علاقته بأمن الدولة،وهو الحديث الذى بدا منه أن علاقة الرجل كانت جيدة بقيادات في أمن الدولة السابق ...وهو ما جعل من الطبيعى أن تكون له علاقات جيدة بقيادات المجلس العسكرى، فالرجل يضع نفسه من السلطة في موضع لا يجعله يخسر كثيرا،وهو ما يقتنع به تماما ...ويؤديه بنفس راضية مرضيةوالدليل أنه يعلنه على الملأ ...لأنه لا يعتبر ما يفعله خطأ لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الدينية أيضا.

لقد تعامل المجلس العسكرى مع محمد حسان على أنه رجل الإطفاء الذى يمكن أن يستخدمه إنهاء الأحداث الطائفية، وقد نجح بالفعل فى احتواء أزمة أطفيح لأنها كانت أزمة طائفية فى المقام الأول، ورغم أن ما فعله لم يكن نجاحا كاملا، فلم يقدم المذنب إلى جهات التحقيق ... إلا أن عناق المسلم والمسيحى فى القرية تم اعتباره تكليلا لجهود الشيخ حسان بالنجاح.

لكن عندما جرب المجلس العسكرى الأمر مرة أخرى فى أحداث قنا بعد أن اعترض السلفيون على تعيين محافظ قبطى للمحافظة بعد مجدى أيوب لم ينجح حسان بنفس القدر رغم أنه سافر بنفسه إلى قناءوكان عازما على أن ينهى الأمر ... وهو ما جعل المجلس العسكرى يخفف من تعاونه مع الشيخ السلفى الكبير، فهو من ناحية لا يقدر على شيء ... ثم إن هناك مشاكل حقيقية فى علاقة المسلمين بالأقباط لا تستطيع أن تنهيها الكلمات حتى لو طيبة.

كان الشيخ محمد حسان يظهر كثيرا وهو محاط برجال الجيش ،وقفته بينهم وجلسته إلى جوارهم كانت تقول الكثير ،وتدل على المكانة التى يحتلها لدى الجنرالاتلكنه وفي لحظة معينة قرر أن يتفرغ لعمله الدعوى وهو ما أعلنه صراحة،بل إنه جعل نفسه على الحياد تقريبا من النشاط السياسي للسلفيينفلا هو رفض عملهم ولا هو دعمهم وجلس في انتظار ما سوف تسفر عنه الأمور.

عندما تتفحص تصریحات حسان تجده یسیر علی أكثر من موجة مع المجلس العسكری، فهو مرة محدد معهم یحذرهم من الخروج إلی الشارع بلا عودة مرة أخری إلی ثكناتهم، ومرة یؤكد علی أنه یجوز انتقاد المجلس العسكری لأنه یقوم بدور الحاكم، ولابد من التفریق بینه وبین الجیش كمؤسسة محترمة لا یجب الاقتراب منها....وهی تصریحات تسیر علی موجة الرأی العام ولا تعانده أو تخالفه.

ثم تجده ناعما كالحرير وهو يتحدث عن المجلس العسكرى، ولا يمكن أن تنسى له ما قاله وهو على جبل عرفات، والكلام له نصا: «أقسم بالله العظيم وأنا أرتدى الآن ملابس الإحرام ... لو انكسر الجيش المصرى مثلما انكسرت الشرطة لن يأمن أحد من المصريين في غرفة نومه حتى لو أغلق جميع نوافذ مسكنه».

هذا الكلام تحديدا جعل الشيخ محمد حسان هدفا لهجوم حاد وعنيف جدا من الشيخ وجدى غنيم الذى قال نصا أيضا: «إنك يا شيخ حسان من أيام مبارك وأنت تدافع عن الظالمين وتحرم الخروج عليهم ولا أفهم ما سر الاستماتة في الدفاع عن مبارك شم الدفاع عن الشرطة ثم الدفاع عن المجلس العسكرى رغم جراثمهم ضد الشعب فاتق الله ولا تدافع عن باطل»....وهو ما يمكن اعتباره تعرية تامة لمواقف وسيرة محمد حسان السياسية.

سأستخدم حسن النية مع الشيخ محمد حسان وأبحث عن توصيف حقيقى لعلاقته بالسلطة في صورها المختلفة ... إنه رجل دين يعرف أن طاعة أولى الأمر واجبة، و درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وقد يرى أن انحيازه للسلطة يمكن أن يكون أكثر فائدة من معاداة السلطة أو النظام ... فما الذي يمكن أن يجنيه هو أو غيره إذا أصبح خصما للنظام ؟... إنه يمكن أن يؤدى وظيفته كاملة لو كانت علاقته طيبة بالسلطة .. أما إذا عاندها فإنها يمكن أن تقف حجر عثرة بينه وبين ما يريده.

هذه العلاقة قد تكون نموذجية تماما بالنسبة للشيخ حسان أو من يسيرون على طريقه الكنها كان يمكن أن تكون صالحة ونافعة فيما مضىعندما كانت السلطة بارعة في تسكين كل الأمور حتى لو كانت تسبح على بحر من الفساد.

لكن الآن نحن أمام مرحلة فرز سياسى ووطنى، إن محمد حسان من الـذكاء الـذى يجعله يعرف أنه يتم استخدامه سواء من المجلس العسكرى أو حتى من جماعته التى خرجت عن قناعاتها ودخلت المعترك السياسى ... وهذا الذكاء هو الذي يجعله يمنح نفسه فى الوقت الذى يريده ويحجبها فى التوقيت الذى يشاءه، ولذلك فإنه لا يخسر أبـدا حتى لو اعتقد البعض فيه ذلك.

الآن انتهت اللعبة ...الكاب كان فى مواجهة اللحية ... وقد يركن الشيخ محمد حسان الآن إلى نفسه ليحصى مكاسبه وخسائره مما جرى له ومعه خلال الشهور الماضية ...إنه الآن على المحك ...على طول المدى متهم بانحيازه للمجلس العسكرى ودفاعه عنه وعقد صفقات معه – لا يوجد دليل على أى منها – وفى الوقت نفسه ينظر له السلفيون أنه تخلى عنهم ولم يساندهم فى معركتهم التى ستمكنهم من تمكين شرع الله فى

الأرض...ولابد أن الرجل وقيادات السلفية سيدخلون معه فى مشاحنات حتى ولـو مكتومة،فإن الرجل لن سيخسر بسببها كثيرا ليس فى الشارع العادى ...ولكن لدى جموع السلفيين الذين يعتقدون أنهم يدخلون حربا ضد الكفار.

قد يكون محمد حسان راضيا عن نفسه تماما ...وهذا يكفيه الآن على الأقل ...فهـ و يفعل ما يعتقد أنه صواب بصرف النظر عما سيخسره ..وإن كنت أعتقد أنه لا يخسر أبدا ولا يخسر بسهولة.

هل يحتاج الشيخ محمد حسان أن يعيد حساباته مرة أخرى؟ أعتقد أن هذا أصبح لازما ... فلا أحد يلعب في المساحة بين الدين والسياسة دون أن يتلوث.

لا يمكن أن نجزم بشئ فيما يتعلق بمحمد حسان الآن ... فبعد الانتخابات البرلمانية واستقرار كل تيار على مقاعده ..ستبدأ جولة جديدة مع محمد حسان،الذى يمكن اعتباره أكبر نموذج على استخدام الدين في السياسة ... وهو استخدام الخسائر فيها ليست حقيقية ... والأرباح أيضا كذلك.







مليارات الإخوان الجهولة

وصل الإخوان إلى السلطة التى ظلوا يحلمون بها ويعملون من أجلها طويلا....الآن يمكن لهم أن يتحدثوا بوضوح وشفافية كاملة عما كتموه طويلا ...واخفوه طويلا ...ودفنوه في مكاتبهم وشركاتهم وبيوتهم ... الآن يمكن لهم أن يعلنوا على الشعب المصرى ثرواتهم وأموالهم واستثماراتهم ... فمن اللغو الذى يردده إلإخوان وأنصارهم – محمد سليم العوا مثلا – أنه ليس من حق أحد أن يسأل الإخوان عن أموالهم وثرواتهم.

المعلومات كثيرة ومتناقضة ومتضاربة ..لكن يمكن لنا أن نمسك بخيوط جديدة عما يقوم به الإخوان الآنفالجماعة التي لا تدعى الفقر بالمناسبة تمتلك أموالا طائلة، تعجز عن إثباتها أو إثباتها ولذلك فهي تلجأ إلى طرق عديدة لغسلها وتنظيفها وجعلها أموال شرعية.

بعد الثورة وعندما حصلت الجماعة على حزبها - الحرية والعدالة - كانت أن وجدت قناة شرعية يمكن أن تغسل من خلالها أموالها ... وما جرى - طبقا لما يكشفه عبد الرحيم على الباحث والمتخصص في شئون الجماعة - أن قيادات من الإخوان معنيين بالشأن الاقتصادى عرضوا على مجموعة من رجال الأعمال أن يحصل كل منهم على ٠٠٠ مليون جنيه من الجماعة بغرض استثمارها.

بعد ذلك لن يكون على رجل الأعمال الذى حصل على أموال الإخوان إلا أن يردها على ١٠ سنوات، كل سنة يعيد ٢٠ مليون جنيه فقط كتبرع رسمى للحزب ...ويتم الإعلان عن ذلك في الصحف الحكومية للتأكيد على أن أموال التبرع وصلت إلى الجماعة.

من بين رجال الأعمال الذين تلقوا هذا العرض، رجل الأعمال «رم» الذي لم يقتنع بما يقوله الإخوان، فهم يمنحون أموالهم ليس من أجل استثمارها ولكن من أجل غسلها، فهي ستعود إليهم كما هي وعلى عشر سنوات لكن في صورة شرعية وقانونية، عرض رجل الأعمال الأمر كله على جهة سيادية فنصحته بعدم قبول العرض، لأن ما يقوم به الإخوان ليس استثمار ولكن توريطا في أنشطة يمكن أن يعاقب عليها القانون بعد ذلك.

واقعة رجل الأعمال هذا تكشف سر محاولة رجل الأعمال حسن مالك الذى سعى بعد الشورة وخروجه من السجن إلى تكوين جمعية لرجال الأعمال من خارج الجماعة، لتوطيد علاقته معهم، ربما لاستخدام هذه العلاقات بعد ذلك في استثمار أموال الجماعة، لكنه فشل، ولم تخرج الجمعية إلى النور من الأساس.

عبد الرحيم على يكشف مصدرا مهما من مصادر تمويل الإخوان، وهي أموال حماس التي تأتى من إيران، حيث يتم إلقاءها من سفن إيرانية في البحر في عبوات مغلفة بمكان محدد، بعدها ينزل غواصوا حماس ليتلقطوا هذه الأموال التي تصل بعد ذلك إلى إخوان مص.

ورغم أن الربط بين إيران الشيعية والإخوان السنية يبدو متعسفا بعض الشيء إلا أن عبد الرحيم على يرى أن إيران في النهاية لا تنتمى للمشروع الشيعى بقدر ما تنتمى إلى المشروع الفارسي ...الذي يخطط لإعادة مجد إمبراطورية فارسوفي هذا السياق لا تمانع إيران من التعامل مع أي فصيل حتى لو كان مختلفا معها مذهبيا.

مصدر سرى آخر من مصادر تمويل الجماعة وهو التبرعات التى يتم تحصيلها فى مناسبات بعينها ... فعندما عقد إبراهيم منير أحد قيادات الجماعة فى الخارج – وأحد المتهمين فى قضية غسيل الأموال الشهيرة التى تحمل رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٠٩ حصر أمن

دولة عليا - مؤتمرا لمناصرة غزة ،جمع ما يقرب من ٨ ملايين استرليني، وصل منها إلى غزة مليون استرليني واحد ...أما السبعة ملايين الأخرى فقد وصلت إلى مصر عبر طرق مختلفة، لتدخل في الشركات التي يعمل بها الإخوان ...كما كان يتلقاها آخرون يعملون بأموال الإخوان دون أن تكون بينهم علاقة تنظيمية أو فكرية ...لكنها علاقات المصالح فتما

ومن بين الوقائع الدالة على أن أموال التبرعات التى يحصل عليها الإخوان كانت تدخل فى استثمارات لا يعرف أعضاء الجماعة عنها شيئا،أن قيادى بالجماعة من محافظة الجيزة جمع تبرعات من أعضاء الجيزة تصل إلى ٣٠٠ ألف جنيه، سلمها جميعها إلى مسؤول المكتب الإدارى بالجيزة، لكنه عرف بطريق المصادفة أنها وصلت إلى مكتب الإرشاد ١٥ ألف جنيه فقط.

تقدم القيادى الإخوانى بشكوى إلى مكتب الإرشاد، وكان المرشد وقتها مهدى عاكف، واتهم المسئول عن الجيزة بأنه بدد الأموال، لكن مهدى عاكف نفى أن تكون هناك أى شبهة، ولكن الأموال لها مصارف أخرى لا يعرف عنها الكثيرون شيئا ... ولم يكن عاكف يقصد شيئا آخر إلا شركات الإخوان التى يقوم عليها رجال أعمال من قيادات الجماعة.

هذه المصادر السرية يمكن أن نضع إلى جوارها مصادر أخرى وردت في تقرير عن الذمة المالية للجماعة، ولم تعلق عليه الجماعة، رغم أهميته واعتماده بشكل كامل على الأوراق المحاسبية التي يملكها الدكتور حسين شحاته أستاذ المحاسبة بجامعة الأزهر والخبير الاستشارى في المعاملات المالية والشرعية، والذي قضى ثلاث سنوات في السجن على ذمة القضية العسكرية سنة ١٩٩٥، وبعدها تفرغ بشكل كامل لإدارة الشئون المالية والمحاسبية لأموال الجماعة.

أوراق الجماعة المحاسبية يمكن أن تضع أيدينا على كم الشروة التى تتدفق عليها، فاشتراكات الأعضاء تصل إلى ما يقرب من نصف مليار جنيه سنويا، يدفعها ٤٠٠ ألف عضو عامل منتظم في أنشطة الأسر والشعب الإخوانية المنتشرة في محافظات مصر.

قيمة الاشتراك الشهرى الذى تحدده لائحة الجماعة تصل إلى ٨ بالمائة من الدخل الشهرى للعضو يقوم بسدادها أول كل شهر، ولطبيعة تفاوت دخول الجماعة فإن هناك من يدفع ٤٠ جنيه شهريا، وهناك من يدفع أكبر اشتراك وهو ١٥ ألف جنيه مشل حسن مالك رجل الأعمال الإخواني الشهير؟

يحصل الإخوان كذلك وطبقا لأوراق الدكتور حسين شحاته على نسبة من أرباح شركات رجال الأعمال الإخوان، ووصل حجمها فى آخر تقدير عليها إلى ٢٠ مليون جنيه، دفعها كل من خيرت الشاطر وحسن مالك، وهم أشهر رجال الأعمال الإخوان ... إلى جانب آخرين ليسوا مشهورين بالدرجة الكافية وهم:

* مدحت حداد رجل الأعمال السكندري ورئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتعمير ومدير عام الشركة العربية للاستيراد والتصدير .

* ممدوح الحسيني صاحب شركات الاستثمار العقاري

* أحد شوشة الشريك المتضامن في شركة المدائن للإنشاءات والتصميمات، والتي قامت بتنفيذ العديد من المشروعات الصناعية والمستشفيات والأبنية التعليمية والإدارية والخيرية والمساجد والأبراج السكنية، وهو عضو مجلس إدارة شركة الملتقى العربي وعضو مؤسس في شركة طباعة ونشر.

تحصل الجماعة كذلك على نصف مليار دولار نسبة عائد على استثماراتها في دبى وتركيا وهونج كونج،التي تصل إلى ٢ مليار دولارويتم تحويل هذه العائدات سنويا في صورة سندات سويسرية بحيث تحمل هذه السندات أسماء شركات صورية تم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض لتحصل على خطابات ضمان واعتمادات وهمية يتم عن طريقها تحويل الأموال إلى الخارج.

فى مقابل هذه المصادر المؤكدة للتمويل... هناك بنود عديدة للنفقات منها المخصصات التى تصل إلى ٦ ملايين جنيه سنويا توزع كبدلات تفرغ شهرية للمرشد وأعضاء مكتب الإرشاد ورؤساء المكاتب الإدارية فى المحافظات والقائمين بأعمال خاصة فى الجماعةوهناك أيضا ٨ ملايين جنيه سنويا مصاريف لمكتب الإرشاد ورواتب الموظفين العاملين وتسمى مصاريف الدعوة ومنها مثلا مصاريف الموقع

الرسمى للجماعة «إخوان أون لاين» ورواتب العاملين فيه... هذا غير مصروفات المواقع الإخوانية الأخرى التابعة للجماعة وهي مواقع المحافظات المختلفة... كذلك هناك مصاريف القضايا للأعضاء الذين يتم القبض عليهم ونفقات المعتقلين...ثم آملايين جنيه تضعها الجماعة تحت بند الطوارئ ومن بينها تكاليف رحلات السفر التي يقوم بها الأعضاء خارج مصر.

مصاريف الإخوان في مقابل إيرادتها لا تذكر على الإطلاق ...وهـو ما يشير إلى أننا أمام جماعة تمتلك ميزانية ربما تزيد عن ميزانية مصر ...وتتحرك فيها كما تشاء دون أن يراقبها أو يحاسبها أحد.

أوراق الدكتور حسين شحاتة المحاسبية تجلعنى أعرض باطمئنان شديد التقرير المالى الذى رصد أموال الإخوان وشركاتهم فى القضية ٤٠٤ لسنة ٢٠٠٩، وهى القضية التى عرفت إعلاميا بقضية غسيل الأموال الشهيرة ... فما جاء فى التقرير لا يختلف كثيرا عما قالته أوراق الإخوان الرسمية.

يقول التقرير أن الجماعة تعتمد في تمويلها على أرباح المؤسسات الاقتصادية والمشروعات الاستثمارية التي يتم ضخ الأموال التي يتم جمعها من التبرعات للعمل الخيرى والجمعيات والمؤسسات الخيرية والاشتراكات الشهرية، في تلك المشروعات الاقتصادية القائمة وهو ما يتم خلال ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: إيجاد مصادر لجمع الأموال من خلال (جمع التبرعات - العمل الخيرى - الجمعيات والمؤسسات الخيرية العالمية - تلقى أموال من مستثمرين في الخارج - الاشتراكات الشهرية).

وهذه المرحلة لها خطوات محددة.

أولها: جمع التبرعات حيث يتولى بعض أعضاء الجماعة بجمع التبرعات دون تصريح بالطبع بغرض مساندة الشعب الفلسطيني.

الخطوة الثانية: هي جمع الأموال تحت مظلة العمل الخيري، وفيها يتولى عناصر التنظيم جمع أموال بدعوى العمل الخيري تحت مسميات الزكاة من الموسرين

والصدقات والوقف الخيرى والنذور والهبات والأضاحي والهدى.

الخطوة الثالثة: يتم فيها تلقى أموال من الجمعيات والمؤسسات الخيرية العالمية وذلك من خلال قيام قيادات التنظيم بالاتصال بالجمعيات والمؤسسات الخيرية العالمية والاتفاق معها على إريال مبالغ مالية لإقامة مشروعات خيرية أو اجتماعية.

الخطوة الرابعة: وهى تلقى أموال من مستثمرين فى الخارج حيث يقوم عدد من قيادات الإخوان بالتصرف فى بعض الأموال المجموعة لتمويل الجماعة داخل مصر من خلال الاتفاق مع بعض المستثمرين العرب على الدخول فى شراكة لإنشاء مشروعات استثمارية دون الإفصاح لهم عن حقيقة تلك الأموال ...وكذلك الاتفاق على حصة كل منهم فى المشروع وإقناعهم بإرسال المبالغ المالية المخصصة لإنشاء ذلك المشروع على حسابات بعض أعضاء الجماعة بالبنوك تحت غطاء إقامة مشروعات استثمارية أجنبية بمصر تقوم بتنفيذها شركة الشرق للتجارة والمقاولات.

الخطوة الرابعة طبقا للتقرير: هي جمع الاشتراكات ...ومن وجهة نظره أن الاشتراكات التي تحصلها الجماعة من أعضاءها ليست ٨ بالمائة ولكنها ١٠ بالمائة من الاشتراكات التي تحصلها الجماعة من أعضاءها ليست ٨ بالمائة ولكنها ١٠ بالمائة من دخلهم الشهري ...ومن بين فقرات التقرير نقرأ نصا : «ورد في مضبوطات المتهم محمد سعيد عليوة (محبوس – وقتها – على ذمة القضية ٤٠٤ لسنة ٢٠٠٩ حصر أمن دولة عليا) صورة من محرر خطى عبارة عن خطاب أرسله أحد أعضاء التنظيم لما أسماه بمسؤول المكتب الإداري للمحافظة يتضمن انتقاد لبعض أوجه حركة التنظيم على مستوى المحافظة ،ومن بينها النواحي المالية والخاصة بدعم أنشطة التنظيم على مستوى المحافظة حيث أشار إلى أن الدعم للتنظيم على مستوى المحافظة يبلغ أكثر من ٠٠٠ ألف الف جنيه، في حين أن إجمالي المبلغ الفعلي الذي يصل للمكتب الإداري هو ١٥ ألف جنيه، وأضاف أنه لا يعلم مصير المبالغ المتبقية وأوجه صرفها وأنه حاول أكثر من مرة الاستفسار عن حقيقة الأمر ،إلا أنه لم يستجب له أحد».

ويضيف التقرير: « وقد أشارت التحريات أن عضو التنظيم محمد سعد عليوة يقوم بجانب عضويته بلجنة الاتصال بالعالم الخارجي بمسؤولية القيادة الفعلية للمكتب الإداري لمحافظة الجيزة، كما أضافت التحريات والمعلومات أن المبالغ المالية الموضحة فى ذلك المحرر هى حصيلة الاشتراكات الشهرية لعناصر التنظيم على مستوى المحافظة وأموال الزكاة التى يتم تحصيلها من الأهالى الموسرين والصدقات والنذور والتبرعات التى يتم جمعها بدعوى مساندة الشعب الفلسطينى، حيث دأبت قيادات التنظيم على استقطاع الجزء الأكبر منها بصفة شهرية بهدف ضخها فى مؤسسات اقتصادية خاصة بالتنظيم وقائمة بالفعل).

ويكشف التقرير أن الجماعة تفرض اشتراكات شهرية لعناصر التنظيم المقيمين خارج البلاد بواقع ١٠ بالمائة من دخلهم الشهرى وزيادتها بالنسبة لعناصر التنظيم العاملين بدول (السعودية – قطر – الكويت) لتصل إلى ١٢ بالمائة حيث يتم تحصيلها من خلال ما أسموه «بهثية الرابطة» وهي إحدى تشكيلات لجنة الاتصال بالعالم الخارجي التي تقوم بالإشراف على التشكيلات الإخوانية من المصريين العاملين بالخارج، ويسعى قيادات التنظيم لتأسيسها كهيئة رسمية، وتأسيس وقف لها بأى من الدول الأوربية التي تسمح قوانينها بذلك، لاستخدامها كغطاء شرعي لتحركاتها في الخارج كما تقوم تلك الهيئة بتحصيل تلك الاشتراكات من عناصر التنظيم في الخارج بهدف إنشاء مشروعات اقتصادية من حصيلة تلك الاشتراكات والتبرعات لتنمية الموارد المالية للرابطة ودعم التنظيم.

المرحلة الثانية ويتم فيها استغلال الأموال التي يجمعها الإخوان والتي ترد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية العربية والمستثمرين في الخارج والاشتراكات الشهرية في تأسيس مؤسسات اقتصادية يتم تسجيلها بالجهات المعنية الرسمية بأستماء بعض أقاربهم بهدف استغلالها كغطاء شرعي لحركتهم التنظيمية أو ضخ تلك الأموال في مؤسسات التنظيم الاقتصادية القائمة بالفعل بالبلاد أو الدخول في شراكة مع مؤسسات اقتصادية مملوكة لأشخاص آخرين من خارج التنظيم.

أما المرحلة الثالثة والتى تأتى على درجة كبيرة من الأهمية فهى إيداع أرباح تلك المؤسسات بالبنوك في حسابات بعض عناصر التنظيم المسجلة بأسمائهم تلك الشركات أو شركاء بها، وقيام هؤلاء بتحرير شيكات بنكية لأى من عناصر التنظيم لصرفها والإنفاق منها على أوجه أنشطة التنظيم وفق ضوابط محددة تقررها قيادة التنظيم

بالبلاد ، وقد وصلت التحريات إلى بعض المعلومات حول تاريخ تأسيس المؤسسات الاقتصادية التي سبق وشملها محضر التحريات في ١٣ مايو ٢٠٠٩.

ذكر التقرير أسماء عدد كبير من الشركات التي أسسها الإخوان، وتلك التي يتم فيها استثمار أموالهم فيها ومنها على سبيل المثال:

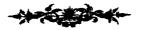
- * المجموعة العربية للتنمية والموجودة في ٥٦ شارع الرياض المهندسين الجيزة وهي شركة مساهمة أسسها عصام أحمد الحداد وآخرين برأس مال ٢٠ مليون جنيه ورأس مال مصدر ٦ مليون جنيه.
- * هيواندى للمصاعد والموجودة فى شارع بن الحكم بحلمية الزيتون القاهرة، وهى شركة مساهمة أسسها حسام أبو بكر وآخرين برأس مال ٤ ملايين جنيه ورأس مال مصدر ٤٠٠ ألف جنيه.
- * المنار للتجارة والتوريدات وهي منشأة فردية أسسها حسن إسراهيم شعلان ومقرها في عمارة الإتربي من قناة السويس – المنصورة .
- * الصباح للصرافة ومقرها فى ٧ و ٨ شارع الشريفين باب اللوق القاهرة، ومسجلة باسم أسماء محمد سليمان ولها أربعة فروع ، ويبلغ رأس مالها ٢٥ مليون جنيه ورأس مالها المصدر ٥ مليون جنيه.
- * نوران للتنمية الزراعية ومقرها ٥٣ شارع المنيل القاهرة، وهي شركة ذات مسئولية محددة، رأس مالها المصدر واحد ونصف مليون جنيه.
- * البصائر للأبحاث والدراسات وهي شركة مسجلة باسم فتحى السيد على لاشين، وهي شركة مساهمة رأس مالها ٢٥٠ ألف جنيه.
- * المجموعة الاستثمارية للمصريين العاملين بدول الخليج للاستثمار العقارى والزراعى والصناعى ،وهى شركة مساهمة تأسست فى العام ١٩٩٦ ويبلغ رأس مالها ٢٠ مليون جنيه،ورأس مالها المصدر ٤٠٠ ألف جنيه...وكان لها مقر رئيسى غير وارد فى السجل التجارى وهو فى ٤ شارع على الروبى ميدان روكسى مصر الجديدة.
- * الشركة العربية أصالة للدعاية والإعلان، وهي باسم رضا فهمي محمد خليل، وتأسست في العام ٢٠٠٨ برأس مال ٥ آلاف جنيه.

* بشائر للعقارات ويديرها خالد السيد إيراهيم البلتاجي وغير مسجلة بمصلحة الشركات.

* الصفا للخدمات الطبية ويديرها مسعد السيد على قطب و (شرى إيه) للأدوات الصحية المسجلة بأسم عادل عبد الرحيم فؤاد يوسف، ورويال أرت التى أسسها حسن إبراهيم أحمد شعلان.

بعض هذه الشركات وبعد أن نشرت أخبار عنها كشركات إخوانية أو تعمل تحت جناح الإخوان سارعت ونفت أنها على ذمة الجماعة...لكن الآن أعتقد أنه لا يمكن لها أن تتبرأ من انتماءها للجماعة التي كانت محظورة فأصبحت محظوظة.

هذه الملعومات على مسؤولية تقرير رسمى صدر فى قضية كانت تحقق فيها نيابة أمن الدولة العليا التى لا تزال تعمل، وصدرت فيها أحكام بالحبس على ١٥ من قبادات الجماعة على رأسهم خيرت الشاطر وحسن مالك، وهؤلاء خرجوا بعفو وليس براءة ...أى أن المعلومات التى تتقارب مع الأوراق المحاسبية فى مكتب حسين شحاتة وهو يعمل مع الإخوان دقيقة إلى حد بعيد ... وقد يكون الإخوان استردوا شركاتهم التى تحفظوا عليها ... ليبدؤوا استثماراتهم من جديد ... وهو ما يجعلنا نسألهم عما لديهم ... دون أن نلتفت إلى ما يقولونه من أنه ليس من حق أحد أن يعرف لا ثروتهم ولا أموالهم - كجماعة - فقد كان هذا زمان ومضى .







مخالفات حسن مالك برعاية خيرت الشاطر

بعيدا عن الصخب السياسى الهائل الذى يخلفه الإخوان المسلمون خلفهم – الجماعة والحزب – بعد كل تصريح أو لقاء أو صفقة ... يقف رجل الأعمال الإخوانى حسن مالك في منطقة محسوبة بدقة ... فهو وزير ماليتها الذي سيكون عليه أن يؤمنها وهي على كرسى العرش ... وهي المساحة التي كان يشغلها خيرت الشاطر قبله، وكان هو يكتفى بدور الوصيف فيها، لكن ولأن خيرت الآن يدير كل ما يتعلق بالجماعة داخليا وخارجيا، فقد تحمل مالك عبء تأمين الإخوان ماليا بشكل كامل.

خيرت الشاطر لم يرفع يده بالطبع ... فلا شئ يفعله حسن مالك إلا برعايته التامة والكاملة ... وكان الملاحظة التي وضعتها جريدة البورصة) على اللقاء الذي تم بين رجال أعمال اتحاد الصناعات وعلى رأسهم جلال الزوربا وأعضاء من حزب الحرية والعدالة غريبة وغير دقيقة في الوقت نفسه.

كان اتحاد الصناعات قد وجه دعوة إلى حزب الحرية والعدالة لتعرف على رؤية قادته في الملف الاقتصادي ... وبالفعل ذهب إلى هناك كل من محمد مرسى رئيس الحزب وعصام العريان نائبه، والدكتور أحمد سليمان الأمين العام المساعد بالحزب للشؤون الاقتصادية، وعبد الحافظ الصاوى مسؤول الملف الاقتصادى ... وعلى الهامش قالت جريدة البورصة: «تغيب

المهندس خيرت الشاطر عن الاجتماع نظرا لحرص الحزب التأكيد على استقالته عن الجماعة».

الملاحظة لم تكن دقيقة لأن حسن مالك حضر الاجتماع، وما دام حضر فكأن خيرت الشاطر كان موجودا تماما، ثم أن مالك ينتمى إلى الجماعة ولا ينتمى إلى الحزب فأى استقلالية يحاول الإخوان التأكيد عليها.

وهنا لابد أن نفتح قوسا لنستوعب ما يقوم به حسن مالك في الحياة الاقتصادية المصرية

زرع الفتنة بين صفوف رجال الأعمال

يدرك حسن مالك - مولود في ٨ أغسطس ١٩٥٨ - أن الإخوان لا يستطيعون وحدهم أن يقوموا بالعبء المالى كله ... لا يمكن لهم أن يخرجوا مصر من ورطتها الاقتصادية التي تخلفت بعد الثورة، ولذلك فهم يمدون أيديهم إلى أكبر عدد من رجال الأعمال وأغلبهم من رجالات الحزب الوطني السابق، طالبين منهم المشورة والتعاون.

خلال الشهور الماضية التقى خيرت الشاطر وإلى جواره حسن مالك بعدد كبير من رجال الأعمال، بعض اللقاءات كانت ودية .. وبعضها كان رسميا، أما السؤال الذى سيطر على هذه اللقاءات، فكان: ما الذى يمكن أن يقدمه رجال الأعمال من خلال تعاونهم مع الإخوان؟

ورغم أن المنطق يقول أن حسن مالك كان يجب أن يكون حريصا على وحدة مجتمع رجال الأعمال، فيدخله من بابه الشرعي، أى من أحد جمعياته الموجودة بالفعل، خاصة أنه أعلن قناعته بأن البيزنس لا اتجاه سياسي أو ديني له، لكن ما فعله الرجل الذي انتخب قبل ذلك رئيسا لجمعية رجال الأعمال الأتراك بمصر، فعل عكس ذلك تماما.

فى اجتماع بأحد فنادق مدينة نصر الشهيرة،التقى حسن مالك بعدد من رجال الأعمال وهم صفوان ثابت عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية،وعادل العزبى ناثب رئيس الشعبة العامة للمستثمرين باتحاد الغرف التجارية ،وعبد الرحمن سعودى،وطارق الجمال رئيس اتحاد الصناعات السابق ...وإلى جوارهم كان رجل

الأعمال الإخواني عصام الحداد، المقرب بشدة من خيرت الشاطر ... وأحد الفاعلين في الملف الاقتصادي داخل جماعة الإخوان المسلمين.

أعلن مالك عن تأسيسه للـ «الجمعية المصرية للأعمال والاستثمار» وهدفها المعلن هو جذب الاستثمارات الخارجية ...ولأن مالك هو من دعا إلى تأسيس الجمعية،فقد ترك له رجال الأعمال أصحاب الخبرة الكبيرة القيادة،حيث توافقوا على أن يكون هو رئيسا وذلك لاستكمال الإجراءات القانونية لتأسيس الجمعية.

من حق حسن مالك أن يؤسس جمعية واحدة أو حتى عددا من الجمعيات، لكن عددا من رجال الأعمال الإخواني من رجال الأعمال المتمرسين في السوق رأوا أن ما فعله رجال الأعمال الإخواني سيكون من شأنه أن يقود إلى مزيد من الاختلاف والتشرذم وتفتيت الجهود وإفشال جهود لم شمل مجتمع رجال الأعمال.

كانت رؤية المعترضين على ما يقوم به حسن مالك أن هناك عددا كبيرا من جمعيات رجال الأعمال منها مثلا « جمعية رجال الأعمال المصريين – الغرف التجارية – الغرف الصناعية – اتحاد الصناعات – جمعيات رجال أعمال الإسكندرية – جمعيات شباب رجال الأعمال – وعدد غير قليل من جمعيات المستثمرين) وكان يمكن لرجل الأعمال الإخواني أن يتخرط في أي من هذه الجمعيات، بدلا من تأسيس جمعية جديدة، سيكون من هذه الجمعيات ، بدلا من تأسيس جمعية جديدة، سيكون من هذه الجمعيات الأعمال الذين سينحازون إلى أن يقفوا في صف حزب الأغلبية ، كما سبق ووقفوا في صف الحزب الوطني عندما كان حاكما، وهو ما سيضمن لهم مكاسب مضمونة.

التخوف الأكبر والذى أبداه رجال الأعمال - بعيدا عن التفتيت والتشرذم،أن جماعة الإخوان حتما ستخلط البيزنس بالسياسة،وأن الدين الذى تحتمى به ستجعل منه سياجا وحائطا يحققون من خلفه ما يريدون دون أن يستطيع أحد مجرد الاعتراض عليهم...وهو ما حاول مالك أن ينفيه دون أن يقدر على إقناع مناوئيه بنبل مقاصده.

مالك: نحن لا نبيع فالبلد أصبحت بلدنا

هذه قصة ملتبسة للغاية ...بطلها أيضا حسن مالك ...لكن البطولة هذه المرة أعتقد أنها لن تسعده ولن تسره ...كانت حكومة الحزب الوطني تضيق الخناق على رجال

الأعمال الإخوانعلى سبيل المثال لم تكن تمنحهم شيئا من عطاياها في أراضى الدولة.

كان رجال الأعمال الإخوان يعرفون ذلك، لكنهم لم يستسلموا ... فقد تلاعبوا بالنظام الذى أراد أن يقصيهم ويحرمهم من حقوقهم وأعتقد أن حسن مالك لا ينكر أنه كان أحد اللاعبين الكبار مع الدولة ... وقد مكنه هذا اللعب من وضع يده على ٣ قطع من أراضى الدولة في التجمع الخامس تصل مساحتها إلى ١٥ ألف متر ... دون أن يظهر في الصورة ... أو يشترى بنفسه و يتصرف بالبيع بشخصه.

فى ٢٠٠٤ تقدم كل منتصر أحمد رفعت عامر وإبراهيم سيد عثمان ومصطفى محمود قاسم بطلبات لتخصيص قطع أراضى لهم فى التجمع الخامس، وهو ما حدث بالفعل فى العام ٢٠٠٦، فقد حصلوا على ثلاث قطع أرقام ٧١ و٧٣ و٧٥ بالترتيب ...مساحة كل قطعة منها ٥ آلاف متر.

عن طريق توكيلات موثقة حصل حسن مالك على القطع الثلاث ممن خصصت لهم (لدينا صور التوكيلات)، ومن بينها التوكيل بين حسن مالك و طاهر سيد عثمان ونصه كالتالى: (من واقع دفتر التصديق على التوقيعات وذلك عن المحضر رقم 7.7 لسنة 7.7 مأمورية العبور المحرر فى 7.7 / / / 7.7 ويعد الإطلاع على الطلب المقدم من السيد طاهر سيد عثمان وكيلا عن الوكيل بموجب توكيل عام رقم 7.7 أ 7.7 أكتوبر، توكيل خاص فى البيع والتنازل لنفسه وللغير أمام جهاز مدينة القاهرة الجديدة بخصوص القطعة 7.7 منطقة المخازن — المنطقة الصناعية ، والتوقيع على عقود البيع لنفسه وللغير والتعاقد على المرافق واستلام الأراضي والتراخيص وكافة الجهات الحكومية بخصوص القطعة المذكورة).

فى التوكيل الموكل بصفته هو حسن عز الدين يوسف مالك وكيلا عن إيراهيم سيد عثمان بموجب عقد وكالته، والوكيل هو محمود عز الدين يوسف مالك.

لقد وكل حسن ملك شقيقه محمود فى إدارة القطع الثلاث وغيرها من المشروعات عندما كان فى السجن - دخله فى العام ٢٠٠٦ على ذمة قضة غسيل الأموال وصدر حكم ضده بسبع سنوات قضى منها أربع سنوات وعدة شهور وخرج بعفو - .

في العام ٢٠٠٩ تم سحب الأراضى الثلاثة من أصحابها - بالدقة - من حسن مالك، فلم يقم بأى إنشاءات عليها، قدم مالك من خلال رجاله طلب إعادة تعامل ... وتمت دراسة الموقف لكن الطلب قوبل بالرفض، ففي رسالة من رئيس الإدارة المركزية لخدمات الأراضى والوحدات الصناعية إلى مصطفى محمود قاسم الحاصل على القطعة رقم ٧٥، جاء أنه بالإشارة إلى الطلب رقم ٢٦٣٦ المقدم منكم إلى الهيئة لاستئناف التعامل على القطعة ٥٥ منطقة صناعية، نود الإفادة بأنه بالعرض على لجنة تخصيص الأراضى في جلستها رقم ٢٢٦ المنعقدة بتاريخ ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٩، قررت رفض الطلب وإلغاء تخصيص الأرض المنوه عنها عاليه، وذلك لمرور أكثر من ثلاث سنوات على تخصيص الأرض دون إثبات جدية عليها، ويرجاء مراجعة جهاز المدينة لارتجاع الأرض وتسوية مستحقاتكم المالية طبقا للائحة المعمول بها لدى هيئات المجتمعات العمرانية، علما بأنه قد تم إخطار جهاز المدينة بقرار اللجنة للبدء في إجراءات استرداد الأرض.

فتقدم بطلب استثناف تعامل في ٣ أكتوبر ٢٠١٠..وصل الطلب إلى هيئة التنمية الصناعية التي أرسلته،لكن لم يبت فيه ...وكانت المفاجأة أنه بعد الثورة تم النظر في الطلب وفي جلسة التصرفات العقارية بجلستها رقم ٩٠ بتاريخ ١٧ / ٥ / ٢٠١١ تم سحب قرار الإلغاء.

هنا لابد أن نلمس تأثير وقوة حسن مالك الذى كان يحصل على أراضى الدولة بطريقته الخاصة، وهنا أكثر من مخالفة، فالأراضى حصل عليها بأقبل من ثمنها ...تم شراء المتر ب١٥٠ جنيها فقط، كما أن القانون لا يتيح له أن تكون لديه أكثر من قطعة، وهو ما حدث بالفعل.

يمكن أن تلتمس العذر لحسن مالك بالفعل، فالحكومة ضيقت عليه فلجاً إلى الأبواب الخلفية ليحصل على حقه ...لكن هذا فيه مؤشر خطير ...فما كان يفعله رجال الأعمال داخل الإخوان، ولا فارق على الأعمال داخل المحزب الوطنى يفعله رجال الأعمال داخل الإخوان، ولا فارق على الإطلاق إلا في الأسماء فقط ...وما خفى كان أعظم بالطبع.





37

الصفقة الحرام بين العسكر والإخوان

الآن لا مكان للتكهنات أو الاحتمالات...ما نعتقد أنه واقع فعلا ... وأشرنا إليه منذ شهور من وجود تفاهمات وصفقات بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس العسكرى أصبح يوجد أكثر من دليل عليه.

كل من طرفى الصفقة كانا – ولا يبزالان – ينكران وجود أية التفاهمات، ويجزمان بأغلظ الأيمان أن لا شئ يتم فى الخفاء ... رغم أن كل شئ كان يتم فى الخفاء بقصد وتعمد وإصرار بين من اعتبر نفسه وريثا للنظام بحكم التفويض – المجلس العسكرى – ، وبين وريث يعتقد أنه الأحق بالتركة كلها لأنه دفع ثمنها كاملا سجنا وتشريدا ومصادرة – الإخوان المسلمين .

لكن ودون قصد من أى منهما سقطت كل الأقنعة، خبر صغير كشف خفايا شهور طويلة من الاتصالات وربما الاستعطفات شم الصفقات بين المجلس والرجل القوى فى الجماعة خيرت الشاطر، الذى يمثل شاء من شاء وأبى من أبى مستقبل الجماعة، فمحمد بديع المرشد الحالي ليس إلا رجل مرحلة انتقالية سرعان ما ستنتهى، فهو ليس الرجل المناسب الذى يمكن أن تعبر معه الجماعة إلى مرحلة التمكين التى بدأت أولى خطواتها البرلمان ... والبقية بالنسبة لها حتما ستأتى.

هنا لن نرجم بالغيب ... بل سنضع الأطراف جميعا أمام حقائقها

يوم الأحد ١٩ فبراير الساعة الواحدة وستة وثلاثين دقيقة نشرت بوابة الفجر الإليكترونية خبرا قصيرا نصه: « أعفى المدعى العام العسكرى كلا من محمد خيرت سعد عبد العزيز الشاطر وحسن عز الدين مالك العضوين البارزين في جماعة الإخوان المسلمين من الأحكام العسكرية التي صدرت ضدهما بقضية غسيل الأموال التي اتهما فيها عام ٢٠٠٦، وحوكما بشأنها أمام القضاء العسكرى، وتم الإفراج عنهما لأسباب صحية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، وبالقرار الأخير يصبح من حقهما ممارسة العمل العام والسياسي».

كان الخبر صحيحا مائة بالمائة والإشارة الواضحة فيه أنه نشر الاسم الخماسى لخيرت الشاطر، لكن موقع (إخوان أون لاين) في نفس اليوم وبعد ما يقرب من خمس ساعات، ففي الساعة السادسة وثلاثة وخمسين دقيقة نشر ما اعتبره تكذيبا للخبر على لسان محامي الجماعة عبد المنعم عبد المقصود.

قال موقع "إخوان أون لاين": " نفى محامى جماعة الإخوان المسلمين ما نشرته بعض المواقع الإليكترونية من قيام المدعى العسكرى بالعفو عن كل من المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام ورجل الأعمال حسن مالك من الأحكام العسكرية التى صدرت ضدهما بقضية اتهم فيها عام ٢٠٠٦.

موقع الإخوان عمل بأسلوب التنظيمات السرية الذي ينفى أى عمل ينسب إليه ربما قبل أن يعرف تفاصيل الأمر،ويحاول أى يخفى ملامح الأمر وكأن أحدا لا يعرف،فهم يشيرون إلى قضية اتهم فيها ملك والشاطر،دون الإشارة إلى أنها كانت قضية غسيل أموال.

عبد المقصود الذى يبدأ بالنفى قبل أن يعرف تفاصيل ما ينفيه قال: (إن ما حدث هو قيام محكمة الطعون العسكرية بإلغاء العقوبة الصادرة فى حق المهندس أسعد الشيخة والذى صدر ضده حكم غيابى فى ذات القضية بالسجن ٥ سنوات، وذلك يعد ما قام أسعد بتسليم نفسه للجهات المختصة، فقررت محكمة الطعون العسكرية إلغاء الحكم الصادر وإعادة محاكمته من جديد».

ما يؤكد أن «إخوان أون لاين» كان يكذب أنه في اليوم التالي مباشرة ٢٠ فبرايس وفي

الساعة الرابعة وأربعة وأربعين دقيقة نشر خبرا عنوانه: ﴿ إجراءات قانونية لإلغاء الأحكام العسكرية في قضية الشاطر...وكان النص: ﴿ أكد عبد المنعم عبد المقصود محامي جماعة الإخوان أن هيئة الدفاع تعد إجراءات قانونية أمام القضاء العسكري لإعادة النظر في الأحكام التي صدرت منه ضد قيادات وأعضاء داخل الجماعة،وأضاف أن هذه الإجراءات بدأت بتقديم طعن للمهندس أسعد الشيخة أحد الذين حوكموا غيابيا بخمس سنوات ضمن ٤٠ قيادة من قيادات الجماعة على رأسهم خيرت الشاطر نائب المرشد العام في القضية العسكرية الأخيرة أمام محكمة النقض العسكرية،والتي قضت فيه بإلغاء الحكم وإعادة محاكمته أمام دائرة أخرى».

عبد المقصود أشار أيضا إلى أن هناك عدة خطوات أخرى سيتم تنفيذها بشأن إلغاء الأحكام عن جميع من حوكموا غيابيا أو حضوريا في هذه القضية، وكانت محكمة النقض العسكرية قد قبلت في الطعن بحق أسعد الشيخة وقررت إعادة محاكمته أمام دائرة أخرى بعد تسليم نفسه إلى السلطات المصرية.

محامى الإخوان كبما قاله - إما أنه يكذب وهو لا يعرف أنه يكذب،أو أنه يكذب ويعرف أنه يفعل ذلك،وهذا على الأرجح... لأن هذه عادة الإخوان ولن يشتروها.

فقرار إسقاط العقوبات عن خيرت الشاطر وحسن مالك صدر من مكتب المدعى العسكرى في ١٦ فبراير أى قبل ثلاثة أيام من إدعاء محامى الجماعة أنه سيبدأ في إجراءات قانونية لإسقاطها، ومؤكد أنه كان يعرف بالقرار، لأن المجلس العسكرى لم يكن ليحتفظ بهذه المفاجأة للإخوان ...فقد تمت بعلمهم.

الفجر اصطادت الخبر وهو في طريقه من مكتب المدعى العام العسكري إلى مكتب الناثب العام، ونشرته قبل الآخرين، وفي صباح الثلاثاء نشرت الصحف الورقية خبرا يشير إلى أن خطابا من المكتب الفني للنائب العام وصل إلى شركة مصر للمقاصة وكل شركات السمسرة في الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وأمناء الحفظ والمحللين، يؤكد قيام المدعى العسكرى بإعفاء كل من خيرت ومالك من كل العقوبات المحكوم بها عليهما في القضية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ جنايات عسكرية، والتي تم قيدها برقم ٢٣ السنة ٢٠٠٧ حصر أمن دولة، وصدر فيها قرار بالمنع من التصرف والإدارة رقم ٢

لسنة ٢٠٠٧، وهو ما يستوجب - طبقا للخطاب - إلغاء التحفظ على أموال الشاطر ومالك وأبنائهما القصر وزوجاتهما.

وهو ما يعنى أن موقع الإخوان المعبر الإعلامى الرسمى عن الجماعة كان يكذب فيما قاله، وزيادة فى التأكيد فلدينا القرار الذى صدر عن المكتب الفنى للنائب العام الذى صدر فى ١٨ فبراير بعد يومين من صدور قرار المدعى العسكرى.

نصى القرار: « نود الإحاطة أنه بناءا على الإخطار الوارد إلينا من إدارة المدعى العام العسكرى بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢ والمتضمن أن السلطة المختصة قد قررت إعفاء كل من محمد خيرت سعد عبد العزيز الشاطر وحسن عز الدين مالك يوسف مالك من كافة العقوبات المحكوم بها عليهما في القضية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ جنايات عسكرية،إدارة المدعى العام العسكرى والسابق قيدها برقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٠١ حصر أمن الدولة والصادر على ذمتها أمر المنع من التصرف والإدارة رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ أوامر تحفظ وسقوط كافة العقوبات التبعية والآثار الجانبية الأخرى المترتبة على الحكم،الأمر الذي يتعين معه إنهاء أثر أمر المنع المشار إليه الصادر ضد سالفي الذكر وزوجاتهما وأبنائهما القصر دون غيرهم ممن شملهم»....والتوقيع رئيس الاستثناف ...رئيس إدارة الأموال المتحفظ عليها المستشار عادل السعيد.

لماذا يكذب الإخوان ؟

جملة واحدة فى قرار المدعى العام العسكرى جعلت جماعة الإخوان تنفى وتكذب أن يكون هناك إسقاط لعقوبات خيرت الشاطر وحسن مالك، وهى : دون غيرهم ممن شملهم»... فهناك من بين قيادات الإخوان النين صدرت ضدهم أحكام ولا تزال أموالهم مصادرة لم يحصلوا على مثل هذا القرار وإعلانه بهذه الطريقة دون أن يثير حفيظة البعض، وقد أرادت الجماعة أن تخفى الخبر حتى تصل إلى صيغة لإعفاء الآخرين من العقوبات... لكن الخبر الذى طيرته بوابة الفجر ... ثم الخطاب الذى خرج من المكتب الفنى للنائب العام أفسد ما خطط له الإخوان بليل.

فالقضية التي حملت رقم ٢ لسنة ٢٠٠٧ جنايات عسكرية والتي تم قيدها برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠٠٦ حصر أمن دولة عليا، والتي عرفت إعلاميا باسم «قضية ميليشيات الأزهـر»

وصل عدد المتهمين فيها إلى ٤٠ من قيادات الإخوان، القيض على ٣٣ منهم بينما هرب السبعة الآخرون.

كانت التهم الموجهة لقيادات الإخوان في القضية هي:

أولا: استخدام الشركات المقيدة بأسمائهم كغطاء للتحركات المالية لتنظيم الإخوان المسلمين.

ثانيا: استقبال أموال ترد من اللجنة المالية للإخوان بالخارج وكذلك التبرعات من عناصر تنتمي فكريا للجماعة من أبناء الخليج.

ثالثا: القيام بشراء عقارات وأراضى بالمدن الجديدة واستثمار تلك الأموال فى أنشطة تجارية وتوجيه جزء من عائدها لدعم التحركات التنظيمية فى المجالات الطلابية والجماهيرية والسياسية والإعلامية.

رابعا: تمويل حركة طلاب الأزهر المنتمين فكريا للجماعة من تدريبات قتالية وتسليح بالمدى والهراوات والملابس ذات الطابع العسكرى وأيضا المنشورات التى كانوا يصدرونها بمختلف كليات الجامعة والملصقات واللافتات التى كانوا يرفعونها فى مظاهراتهم، بالإضافة للشقق المفروشة التى تم استتجارها من تلك الأموال، والقريبة من الجامعة والتى اتخذوها مخابئ لإختفاءهم، والإحتفاظ بالأدوات والملابس والمنشورات بداخلها تمهيدا لما عرف بالعرض العسكرى بجامعة الأزهر.

الأحكام التي صدرت في هذه القضية كانت كالتالي:

أولا: صدر الحكم ببراءة ١٥ متهما أشهرهم رجل الأعمال عبد الرحمن سعودى وعبد القادر عودة، وحصل ٥ آخرين من بينهم ٢ هاربان على حكم بالسجن ٥ سنوات وهم أحمد شوشة (مهندس)، صادق الشرقاوى (محاسب)، أحمد أشرف (مدير عام دار التوزيع الإسلامية)، أحمد محمد عبد العاطى (خبير أدوية) أسعد الشيخة (مهندس).

ثانيا: حصل ١٣ متهما على أحكام بالسجن لمدة ٣ سنوات أبزرهم محمد على بشر ومحمود أبو زيد ومدحت الحداد، وحصل ٥ هاربون على أحكام بالسجن ١٠ سنوات وهم يوسف ندا (رجل أعمال) على همت غالب (مهندس) إبراهيم فاروق الزيات (رجل أعمال) فتحى أحمد الخولى (داعية) والدكتور توفيق الواعى (داعية).

ثالثا: حصل كل من خيرت الشاطر وحسن مالك على حكم بالسجن لمدة ٧ سنوات.

كان أمر الذين حصلوا على البراءة والنذين قضوا مدة العقوبة (٥ و ٧ سنوات) سهلا، فقد حصلوا على قرار برفع التحفظ على أموالهم وشركاتهم، وهو القرار الذى نفذه عدد من البنوك، إلا أن عددا آخر منها لم ينفذ القرار ولم يسمح لقيادات الإخوان باستلام أرصدتهم.

وهذا تحديدا ما جعل الإخوان يتحفظون على القرار الذى حصل بمقتضاه خيرت الشاطر وحسن مالك على كامل حقوقهما ليست المالية فقط، ولكن السياسية أيضا، فما صدر في حقهما ليس عفوا جزئيا ولكن عفو كلى تسقط بمقتضاه – طبقا للقرار – كافة العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم.

المشير يوقع أمر العفو الشامل:

قرار إسقاط العقوبة عن حسن مالك وخيرت الشاطر بهذه الصورة ليس له إلا معنى واحد فقط، وهو أن المشير طنطاوى الذى يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى يدير شؤون البلاد هو الذى أصدر قرار العفو وهو الذى وقع عليه.

وقد يكون هذا أول قرار عفو شامل يصدر في تاريخ الأحكام العسكرية، وهو يعنى أن طبقا للقانون وقف السير في إجراءات أى دعوى يمكن أن تكون مرفوعة على من صدر في حقه العفو، ويمحو حكم الإدانة ...وهو ما يعنى أن خيرت ومالك أصبحا الآن كيوم ولدتهما أمهاتهما.

لقد خرج حيرت الشاطر وحسن مالك من سجنهما في مارس ٢٠١١، قبل أن تنتهى فترة عقوبتهما ...ولأن النظام تغير والقوى تغيرت والموازين أيضا،كان لابد من أن يطالب القيادي الإخواني بأن يحصل على حقوقه كاملة.

لم يرض الشاطر بأن يحصل على إفراج صحى أو عفو جزئى، لأنه يعرف أنه بذلك لن يكون مواطنا طبيعيا، فهو يعرف أن القانون يقول أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من حقوق ومزايا عديدة منها:

أولا: القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة متعهدة أو ملتزم أيا كانت

أهمية الخدمة.

ثانيا: التحلي برتبة أو نيشان.

ثالثا: الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال.

رابعا: إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله، ويعين قيما لهذه الإدارة تقره المحكمة، فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية، أو ذي مصلحة في ذلك، ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذي تنصبه بتقديم كفالة ويكون القيم الذي تقره المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته.

ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة، وكل التزام يتعهد به مع مراعاة ما تقدم به يكون ملغيا من ذاته، وترد أموال المحكوم عليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه، ويقدم له القيم حسابا عن إدارته.

خامسا: بقاؤه من يوم الحكم عليه نهائيا عضوا في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو أي لجنة عمومية.

سادسا: صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو يكون خبيرا أو شاهدا في العقود إذا حكم عليه نهائيا بعقوبة السحن المؤبد أو السحن المشدد.

ليس هذا وفقط فطبقا للقانون أيضا فإن العفو عن العقوبة المحكوم بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا، ولا تسقط العقوبات التبعية ولا الآثار الجنائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص في أمر العفو على خلاف ذلك.

هذه ليست فذلكة قانونية بالطبع ...ولا محاولة لاستعراض مواد قانونية جافة، ولكنها للتأكيد على أن من أصدر قرار العفو عن خيرت ومالك – وهو المشير طنطاوى – كان يعنى ما قرره، فالعفو عام وشامل وتسقط به كل العقوبات وما يترتب عليه من آثار جنائية,

وقد تسأل سؤال بريئا ولماذا لم يصدر قرار بالعفو العام عن أيمن نور الذي كـان هـو

الآخر معارضا لنظام مبارك؟ ،سيخرجون لك القانون ويقولون أن رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ليس من حقه العفو الشامل في ثلاث جرائم محددة وهي التزوير والدعارة والسلاح.

وستكون الحجة أن التهمة التي كان متهما بها وفيها أيمن نور هي التزوير لتوكيلات حزبه، لكن من قال أن التهمة كانت صحيحة كاملة، ثم لو كانت صحيحة، ألم تكن تهم الإخوان التي حاكمتهم عليها المحكمة العسكرية صحيحة أيضا، ولم يحدث ما يدعو أو يقتضى أن يتم العفو الشامل بهذه الطريقة ... إلا إذا كان هناك ما تم في الغرف المعلقة.

هل آتاك حديث الصفقة ؟

على مدار الشهور التى أعقبت الثورة ولو رصدنا رصدا عابرا للتصريحات التى أدلى بها قيادات المجلس العسكرى من ناحية وقيادات الإخوان من ناحية أخرى، لوجدنا أن هناك تأكيدات على أنه لا صفقة بين المجلس والجماعة، وأنه من العيب أن يتردد هذا الكلام.

لكن الآن وبعد هذا القرار فان كل التخمينات التى كانت تساق بين يدى المجلس والجماعة يمكن أن تصبح واقعة على الأرض لها ملامح وعليها شواهد وقرائن ربما تصل إلى درجة الأدلة.

فى عز معمعة الانتخابات البرلمانية، وعندما حقق الإخوان نتائج كاسحة خرجت أصوات من الجماعة تؤكد أن من حق الأغلبية فى البرلمان أن تشكل الحكومة، ودار جدل لم تكن له أى ضرورة عن صدام قادم بين الإخوان والمجلس حول هذا الحق الذى يمنحه الإعلان الدستورى كاملا للمجلس دون أن ينتقص منه شيئا.

بعد أن رست سفينة البرلمان على شاطئها، واعتلى كرسسى البرئيس المدكتور سعد الكتاتنى خفتت كل الأصوات الإحوانية التى ألحت على حق الحرية والعدالة فى تشكيل الحكومة، وكانت هذه إشارة إلى أن الجماعة التزمت حدودها مع المجلس وأن ما جرى لم يكن إلا لزوم الدعاية الانتخابية.

كان واضحا أن جماعة الإخوان لن تقبل على تشكيل الحكومة ليس فقط لأنها ستقف عند حدود الأدب مع المجلس العسكري، ولكن لأنها فعليا لا تمتلك الكوادر التي

تمكنها أن تقيم مصر من عثرتها، ولذلك انحازت إلى عدم كشف نفسها أمام الرأى العام. لكن وبعد أن بدا الأداء الباهت للأغلبية في البرلمان، كان لابد للجماعة من أن تقوم بحركة استعراضية ولو على المستوى الإعلامي فقط، وهو ما دفع خيرت الشاطر إلى أن يعلن عبر فضائية الجزيرة أن الجماعة تستعد لتشكيل حكومة إنقاذ، لأن أداء حكومة

الجنزوري غير مرضى للجميع.

كان خيرت يبعث بالروح مرة أخرى في شرايين الجماعة التي تيبست من أول طلعة في البرلمان، لكنه لم يكن صادقا فيما قاله، فهو كان يرمى بكرة نار لتجمع الحطب الذي أعده المجتمع ليحرق به الإخوان.

خرج بيان من الجماعة ليشير أن خيرت الشاطر لم يقل أن الجماعة تشكل الحكومة، ولكن قال أن الجماعة تشكل الحكومة، ولكن قال أن الجماعة على استعداد لأن تشكل الحكومة ... والفارق كبير بين الاستعداد والعمل الفعلى على تشكيلها.

شغلت الجماعة المجتمع كله بأمر حكومتها التى لم تكن إلا خيالا، فوقت الإعلان عنها لم يكن من حق خيرت الشاطر أساسا أن يعمل بالسياسة... ورغم ذلك كان هناك من يشير إلى إحتمالية أن يتولى بنفسه رئاسة الحكومة، وإن كان أحد قيادات الجماعة نفى هذه الفكرة بنوع من التعالى السياسى والتقديس لخيرت الذى رأى أنه أكبر من أن يكون رئيس حكومة.

لم تكن مناورة خيرت الشاطر التي أعلن خلالها عن تشكيل الحكومة نشاطه الوحيد الذي قام به منذ خروجه من السجن، فقد عقد اجتماعات مطولة مع عدد كبير من رجال الأعمال، كما اجتمع مع عدد من سفراء الدول الغربية لجذب الإستثمارات إلى مصر، وعكف على تجهيز مشروع النهضة، وساند صديقه وشريكه حسن مالك في تأسيس جمعية رجال أعمال تمت الموافقة عليها مؤخرا، كما سافر إلى عدة دول لدراسة تجربتها الاقتصادية.

لم يكن خافيا على أحد أن خيرت اجتمع مع عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين اللذين عملوا مع نظام الرئيس مبارك وطلب منهم النصيحة، بل تشير تقارير صحفية عديدة إلى أنه طلب المشورة من الوزير السابق رشيد محمد رشيد – الاثنان يجمعهما هوى تركى

واضح – وكانت الانطباعات الأولى عن حديث خيرت الشاطر أنه مجرد تاجر ...يفكر في إنقاذ مصر بعقلية التجار ...ولا مكان لعقلية رجل الصناعة والإنتاج في الموضوع وهو ما لا يبشر بخير على الإطلاق.

كان السؤال الذى يلاحق خيرت الشاطر فى كل اجتماعاته ولقاءاته وصفقاته، ما هي صفة هذا الرجل؟

إنه في النهاية نائب المرشد العام للجماعة،أى أنه في الجناح الدعوى منها ... لا علاقة له بالحزب،وكان هذا طبيعيا فلم يكن متاحا له وقت تأسيس الحزب أن يمارس عملا سياسيا،ولذلك لم يقترب منه،فبأى صفة إذن يجالس سفراء الدول؟

كانت الصفة التى يتمتع بها خيرت الشاطر هى أنه الرجل القوى الذى يدير جماعة الإخوان المسلمين جماعة وحزبا...كان هو من اختار مرشحى الجماعة فى كل الدوائر... وكان هو من حدد المناصب السياسية والإدارية فى الحزب، ولعل هذا تحديدا ما جعل المجلس العسكرى يصمت على نشاطه، بل يمكن أن نقول أن هذا تحديدا ما جعل المجلس لتكون صفقته الكبرى مع قلب الأسد فى الجماعةمع خيرت الشاطر.

ماذا يريد الإخوان والعسكر؟

هذا هو السؤال المهم الآن ...أو لنقل إنه الأولى بالرعاية...ما الذى يريده الإخوان من صفقة مع المجلس العسكرى...وما الذى يريده المجلس العسكرى من صفقة مع الحماعة؟

الأمر يمكن أن يكون واضحا ... ودعونا نتكلم عنه بدرجة من التحليل السياسي... لقد كانت الجماعة هي الأكثر معارضة وعنفا ورفضا لوثيقة السلمي التي قيل أنها تمنح المجلس العسكري والجيش وضعا خاصا واستثنائيا في الدستور، ولأن الجماعة تملك الآن أغلبية في البرلمان وتستطيع أن تحرك الشارع فإنها يمكن أن تكون عنصرا مهما في المعادلة التي يحرص المجلس العسكري على ألا تفلت من بين يديه.

لقد ترك المجلس العسكرى البرلمان للإخوان ... لا حديث بالطبع عن تزوير انتخابات، فرغم كل ما قيل إلا أن الانتخابات الماضية كانت الأكثر شفافية ربما في تاريخ

مصر، لكن المجلس مهد الأرض تماما لتكون الجماعة هي الرابحة، ورغم أن هناك أشباح كثيرة يمكن أن تهدد البرلمان بالحل ... إلا أن المجلس لن يفعلها.

فى المقابل فإن البرلمان حتى الآن وفى أداءه ليس – ولن يكون – مزعجا أبدا للمجلس العسكرى ...بل يمكن أن تكون علاقته به نفس علاقة مجلس شعب فتحى سرور بالمخلوع ...وأعتقد أن الفارق بين موافقة التى كان يقولها سرور،ووافق المجلس التى يرددها الكتاتني لا يمكن أن تخلق فارقا كبيرا بين المجلسين.

مكاسب المجلس العسكرى من صفقة مع الإخوان المسلمين يمكن أن تكون كبيرة جدا، لعل أكبرها أن يأتى الرئيس القادم من حضن المجلس العسكرى، يمكن ألا يكون عسكريا لا سابقا ولا حاليا ولكن رئيس يتوافق معه وعليه المجلس، وهو ما بدا في المناورة الكبرى التي كان نبيل العربي بطلها.

كان نبيل العربى اقتراح من الإخوان فى البداية ... وعندما خرج ليقول أنه لا يفكر فى الأمر ...سحب الإخوان اقتراحهم وقالوا أنهم لا يؤيدونه، ولم يعلنوا عن الرئيس الذى سيمنحوه أصواتهم بعد ... لكن عادت ورقة العربى مرة أخرى ... ورغم إعلانه عدم الترشح مرة أخرى، إلا أن ما يحدث ليس إلا مناورات يمكن أن تنتهى فى النهاية بترشح العربى وضمان أنه سيكون المرشح التوافقى.

التوافق حول المرشح الرئاسي في الأفق السياسي القريب والبعيد لا معنى لها حاليا إلا الرئيس الذي سيتوافق عليه المجلس العسكري والإخوان المسلمون ...وليس غيرهم من القوى السياسية.

رئيس يتوافق معه وعليه الجيش سيكون ضامنا لأن يكون وضع الجيش والمجلس العسكرى في الدستور القادم كما يريلون تماما دون زيادة أو نقصان، كما أن جنرالات المجلس لن يتعرضوا لأى مساطة من أى نوع ... فإذا من حق الحرئيس القادم أن يعفو عن الرئيس المخلوع، فهل يمكن أن يفكر مجرد تفكير أن يقترب من جنرالات كان نهم دور كبير في حماية الثورة ... بصرف النظر عما وقع بعد ذلك من أحداث يعتبرها البعض جرائم.

يمكن أن تبحث عما سيجنيه الإخوان من هذه الصفقة بالطبع، وهو كلام لا معنى لها ... فالإخوان حتى الآن حققوا كل ما يريدون وربما أكثر ... وإن كان مكسبهم القادم أن

يشكلوا الحكومة،ولن يكون من الآن صعبا على خيرت الشاطر أن يصبح رئيسها، لأنه وبالقانون أصبح من حقه أى يعمل بالسياسة .. وأن يشغل أى منصب مهما كان كبيرا وخطيرًا ... وبذلك تكتمل الصفقة يضمن الإخوان الحكومة في جيوجم ... ويضمن المجلس العسكري الرئيس بكل ما يمثله في الحياة السياسية المصرية.

لاذا الشاطر تعديدا ؟

يتبقى هنا سؤال أعتقد في أهميته، وهو لماذا الصفقة مع خيرت الشاطر تحديدا -دع عنك أن حسن مالك في الصفقة هو الآخر لأن مالك في النهاية تابع للشاطر لا يتحرك إلا به - ؟

والإجابة تبدو منطقية فى أنه الرجل القوى الذى يحرك الجماعة بأصابعه،قدمه أكثر رسوخا فيها من المرشد نفسه،ثم إنه هو الأكثر احتياجا للصفقة،ولذلك فإن قرار العفو الشامل عنه يمثل طوق النجاة له،إنه الحياة تدب من جديد فى حياته ...هو هنا كان صاحب حاجة ...وقد منحها له المجلس العسكرى ..فهو بذلك أسيرهم ورهين عطيتهم،وهو ما يجعلهم يضعون يدهم عليه ويضغطون بقوة دون أن يتألم أو يتوجع.

ثم إن خيرت الشاطر في النهاية بما يملكه من كاريزما شخصية واجهة ضخمة لصفقة قد تكون هي الأكبر بين الجماعة والمجلس العسكري...يتم من خلالها حكم مصر،صحيح أنه ليس بالتساوى ولكن على الأقل بما يبدو أنه عادل بين الجماعة والمجلس.

خيرت الشاطر من زاوبة أخرى هو رجل المال في الجماعة، وفي الوقت نفسه لديه خبرة سياسية لا بأس بها ... وعليه فهو الباب الملكى الذي يمكن الاعتماد عليه في المرحلة القادمة اقتصاديا ... فكل الوجوه التي تظهر على السطح من رجال حزب الحرية والعدالة ليس لهم في العمل السياسي الا الجعجعة والخناق والمشاجرات في مجلس الشعب ... بما يعنى أن المجلس اختار الرجل المناسب ليعقد معه صفقته.

كلمة أخيرةهذه رؤية على هامش ما جرى ...سينفى الإخوان أن هناك صفقة ...سيقول المجلس أنه لا يحتاج إلى صفقة ...وهنا أوجه للجميع سؤالا أخيرا وهو :ما الذى يجرى إذن خلف الأبواب المغلقة ؟..ولماذا يصدر قرار بالعفو الشامل عن خيرت الشاطر بهذه الصورة وفي هذا التوقيت ؟...أم أن قرارات العفو الشامل أصبحت من باب الصدقات التي يتصدق بها المجلس العسكرى؟



الشاطريبيع قناة السويس لأمير قطر

يعيش خيرت الشاطر الآن أزهى أيام حياته،العالم كله يتحدث عنه،صحف عالمية كبرى ومؤثرة تراه الرجل الأقوى ليس في جماعة الإخوان فقط،ولكن في مصر كلها،إنهم يتحدثون عن الرجل الذي أدار إمبراطورية اقتصادية كبرى وزوج بناته واهتم بشئون أسرته وهو سجين زنزانة في عصر مبارك.

لا أنخدع كثيرا بما يروجه الإعلام الغربى عن شخصيات عربية، فالإعلام الغربى لا يعمل لوجه الله أبدا، وقد يكون ما تفعله الصحف الأمريكية تحديدا مع خيرت الشاطر مجرد محاولة لنفخها، تمهيدا للسيطرة عليه نفسيا، وجعله في طوع الإدارة الأمريكية، يأتمر بأوامرها دون أن يعارضها، وهو تقريبا ما جرى في صفقة الإفراج عن المتهمين الأمريكان ال ١٩ في قضية التمويل الأجنبي.

قد يكون خيرت الشاطر رجلا قويا وقادرا على إدارة ملفات جاعته، والبيزنس الخاص به، ورعاية أسرته الكبيرة – عنده عشرة أولاد – لكن هذا ليس معناه على الإطلاق أنه يمكن أن ينجح فى إدارة وطن بحجم مصر، فهو رجل جماعة وليس رجل دولة ، يعمل بنفس المنطق السرى الذى تعلمه فى الجماعة طوال سنوات انتماءه لها، يناور وينكر وينفى ويظل فى مغارته لا يريد أن يغادرها، وكأنه يريد أن ينقذ وطنا فى خياله، وليس وطنا نعيش فيه ومن حقنا أن نعرف ما الذى يفعله ويخطط له ويتحدث فيه مع من

يقابلهم من الأمريكان وغير الأمريكان.

خيرت الشاطر يتحرك بصلاحيات كثيرة، لاتدل على براعته، بقدر ما تؤكد هشاشة الدولة وفقدها للسيطرة، فهى لا تقدر على سؤاله، ولا تجرؤ على إيقافه أو منعه من نشاطه الذي أصبح غامضا ومريبا في آن واحد.

الشاطر في حضرة حمد وموزة

الأسبوع الماضى تم الإعلان عن زيارة قام بها خيرت الشاطر لدولة قطر، وعلى ما يبدو أن الزيارة تمت في سرية تامة، ولما تم الإعلان عنها وتسريب تفاصيلها اضطر خيرت إلى أن يقول أنه أخبر قيادات في المجلس العسكرى، مؤكدا أنها كانت زيارة شخصية وليست رسمية.

ما قاله خيرت الشاطر لم يكن صحيحا كله، فزيارته إلى قطر لم تكن الأولى، ولكنها كانت الزيارة الرابعة خلال الشهور التي تلت خروجه من السجن بعفو من المجلس العسكري في مارس الماضى، وكلها كانت زيارات رسمية، حيث قابل فيها مسئولين كبار في قطر.

عبد الرحيم على الباحث فى شؤون الجماعات الإسلامية، ينحاز إلى أن الزيارة الأخيرة من خيرت الشاطر لدولة قطر كانت بوساطة من خالد مشعل القيادى بحركة حاس، والذى يحظى بدعم ورعاية كبيرة من أمير قطر.

وتأسيسا على هذه الوساطة يرى عبد الرحيم على أن زيارة الشاطر لقطر كانت تهدف إلى مناقشة عدد من الملفات المهمة، في مقدمتها كيفية مساعدة حكومة الإخوان المحتملة ماديا للمساهمة في إنجاحها حتى يستمر مشروع الإخوان في تحقيق مكاسب على الأرض في مصر وغيرها من الدول.

الشاطر حمل إلى الشيخ حمد ضمانات محددة وواضحة، تقوم قطر بالوساطة فى تقديمها للطرفين الأمريكى والإسرائيلى، وبذلك تظهر قطر على أنها الطرف الذى أنجز الاتفاق، وهو الاتفاق الذى يقضى بضمان تعاون كامل مع الإدارة الأمريكية وضمان تنفيذ كافة بنود معاهدة السلام مع إسرائيل.

خلال اللقاء وكما يرى عبد الرحيم أيضا فإن قطر تعهدت بتسويق الإخوان خليجيا

وأوربيا وأمريكيا،مقابل التفاهم الكامل فيما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية التي تخص المنطقة العربية والشرق الأوسط،كما تعهدت بتقديم أي دعم مالى مطلوب،بعضه على هئية قروض طويلة الأجل،حتى تربط النظام في مصر بالإخوان من جهة واستمرار حكمهم،وتربط الإخوان بقطر من جهة أخرى.

وفى المقابل تعهد خيرت الشاطر بمنح قطر وحلفائها أو من تحددهم من شخصيات طبيعية أو اعتبارية امتيازات خاصة فى تنفيذ واستغلال المشروعات الكبرى فى مصر،وهى المشروعات التى سيتم تنفيذها تحت إشراف ورعاية حكومة الإخوان المحتملة.

الاجتماع الذي جمع بين الشاطر وحمد شهد مناقشات مطولة حول كافة خطط الإخوان الاقتصادية في مصر مع اقتصاديين قطريين،إضافة إلى الدعم غير المشروط من الإخوان لقطر في كافة المحافل الإقليمية والدولية ونقل ملف فلسطين للجانب القطرى دون أدنى تدخلات من الجانب المصرى مستقبلا.

ما قاله عبد الرحيم فى مجمله صحيح لكن تنقصه التفاصيل، فخيرت الشاطر ليس فى حاجة لوساطة من خالد مشعل ليدخل قطر أو يجلس مع أميرها وزوجته ووزير خارجيته ومحللها الشرعى الشيخ يوسف القرضاوى، وهم تحديدا الشخصيات الأربعة التى قابلها الشاطر خلال الزيارة، فلخيرت لدى القطريين مكان ومكانة، يعرفها متابعو ملف الإخوان تحديدا بعد الثورة.

ثم وهذا هو المهم فالعلاقة بين قطر والإخوان المسلمين متصلة من خلال أعضاء الجماعة والذين قاموا بحل أنفسهم في العام ١٩٩٩ واندمجوا في الحكومة القطرية، ويقومون هم بكافة الاتصالات مع الإخوان خارج قطر، وليس صعبا أن يصل خيرت الشاطر إلى قصر الإمارة في قطر ... فهم يريدونه كما يريدهم، يريده حمد وزوجته من أجل إتمام سيطرتهما على القاهرة ... ويريدهم الشاطر من أجل المساعدة والدعم والمباركة وتحسين العلاقات مع دول الخليج التي تأخذ موقفا من كل ما هو مصري بسبب ما يجرى لمبارك وأسرته.

المفزع فيما جرى هناك بالدوحة كان أكثر من مجرد التفاهمات حول المساعدات

والاتفاقات،فنحن أمام صفقة هي الحرام بعينه،وطبقا لمصدر مقرب من الدوائر القطرية،فإن قطر عرضت مشروعا ضخما تتراوح تكلفته من ٨٠ إلى مليار دولار،وهي إقامة مناطق حرة على جانبي قناة السويس،وأهم شروط تنفيذ المشروع هو أن يكون هناك امتياز لقطر تصل مدته إلى ٩٩ عاما .

الشاطر وافق... لكن المشكلة ليست في الموافقة أو عدمها، فهو على الأقل الآن لا يملك الموافقة أو عدمها، لكن المصيبة في الذهنية التي يتصرف ويتفاوض بها خيرت الشاطر.

إن مشروع قطر ليس إلا محاولة احتلال جديدة، يذكر شرط الامتياز الذي يصل إلى ٩٩ عاما إلى الامتياز الذي حصلت عليه بريطانيا في قناة السويس، امتياز احتلال ليس أكثر، وتخيل أن من ستحتل مصر هي دولة قطر، التي رغم كل ما تدعيه عن قوتها وتأثيرها ودورها إلا أنها في النهاية ليست إلا دولة قزم.

الأمير حمد أكد لخيرت الشاطر - طبقا للمصادر القطرية - أن قطر لن تدفع تكلفة المشروع كلها، لكنها ستعتمد على تمويل من عدة دول أخرى، وكشف له أن الإمارات ترفض أن تدخل في أي مشروعات مع الإخوان.

الشاطر أبدى استعداده لأن يقدم للإماراتيين ما يطمئنهم للجماعة ومشروعها، فاقترح عليه الشيخ حمد أنه يمكن أن يدبر له لقاء مع المسؤولين الإماراتيين تمهيدا لعقد مصالحة معهم.

ما طرحه الأمير حمد يبدو أنه لم يكن مجرد فكرة عابرة نبتت فى ذهنه أثناء لقاءه مع الشاطر، فقد أخبره ثبان المصالحة مع الإماراتيين لها شروط، أولها: إجراء مصالحة بين الشركات الإماراتية خاصة داماك وإعمار وتسوية كل المشاكل القانونية المتعلقة بها، والتي صدر فيها أحكام (شركتا داماك وإعمار حصلتا على ٦٠ مليون متر مربع من أجود أراضي مصر).

كانت رسالة الإماراتيين واضحة، فقد رفضوا مقابلة خيرت الشاطر، قالوا: قبل ما ييجى يحل كل المشاكل التي يدخل إماراتيون فيها، وقد يكون تسليط محمود غيزلان على الإماراتيين والهجوم عليهم بحجة هجومهم على الشيخ يوسف القرضاوي، مجرد

تصعيد في معركة طويلة بين الجماعة والإمارات...يرى خيرت أن التصعيد فيها يمكن أن يكون أول خطوات التفاوض، لكن ما جرى أن التصعيد انقلب على الإخوان، واضطر محمود غزلان إلى الاعتذار واللجوء إلى الحجة الإخوانية البليدة بأن هناك من نفض في كلامه...وكأنه لا يعي ما يقوله.

الشاطر متعاون ويسمع الكلام:

لم يلتق خيرت الشاطر فى العاصمة القطرية الدوحة بالشيخ حمد فقط، ولكن جمعه لقاء طويل مع الشيخ يوسف القرضاوى الذى سبق وأعلن تأييده لعبد المنعم أبو الفتوح مرشحا للرئاسة، ونصح الإخوان أن يختاروه، وجلس مع الشيخة موزة التى تعتبر البوابة الرئيسية لكل ما يدور فى قطر الآن، ولم يترك الدوحة إلا بعد لقاءه مع وزير خارجية قطر ورجلها القوى فى المنطقة حمد بن جاسم.

الترحيب الأخير بخيرت الشاطر جاء بعد لقاءه مع جون ماكين في ٢٠ فبرايس الماضى، وهو اللقاء الذي كشف ماكين بعد ذلك دوره في الإفراج عمن اعتبروه رهائن أمريكان، رغم أنهم كانوا متهمين في قضية جنائية.

ما نشر سابقا عن شروط وضعها خيرت الشاطر للقاء ماكين، لم تكن دقيقة بالشكل الكافى، فماكين ذهب إلى مكتب الشاطر بسهولة، وكانت لديم رسائل محددة أبلغها للرجل القوى في الجماعة.

الرسالة الأولى كانت واضحة بأن أى تحريك للعلاقات المصرية الإسرائيلية إلى حافة الهاوية، لن تقبل به أمريكا، بل ستقوم بمواجهته بكل حدة وحسم.

الرسالة الثانية كانت ضرورة المساهمة في الإفراج عن المتهمين الأمريكان، وحدد ماكين موعدا لذلك وهو أن يخرجوا إلى بلادهم قبل ١٠ مارس، ويصرف النظر عن دلالة الموعد الذي حدده ماكين إلا أن هذا ما حدث بالفعل، فقد خرج الأمريكان قبل ١٠ مارس.

الرسالة الثالثة كانت أن يكتفى الإخوان بالسلطة التشريعية التى حصلوا عليها بالفعل، ويمكن أن يحصلوا على السلطة التنفيذية أيضا من خلال تشكليهم للحكومة، لكن ليس عليهم أن يفكروا في الرئاسة، فالرئيس الإخواني على الأقل في هذه

المرحلة ليس مرحبا به.

وجد ماكين تجاوبا هاثلا من خيرت الشاطر، فتقريبا لم يناقشه فيما قاله، بل أقره عليه تماما، وهو نفس ما فعله مع الأمير القطرى حمد، فقد رضخ له تماما ووافق على كل ما طلبه منه، فخيرت الشاطر يريد في النهاية أن يكون هو البوابة الأساسية التي تدخل منها كل الاستثمارات إلى مصر، فالرجل يريد أن يقال عليه أنه من أنقذ مصر من أزمتها.

ففى مستوى من مستويات التحليل السياسى والنفسى يرى خيرت الشاطر فى نفسه أنه يوسف مصر الذى خرج من السجن فجعله الله على خرائن مصر اليخرج بها من سنواتها السبع العجاف، ولا يريد الشاطر أن يعطله شئ عن ذلك مطلقا.

مالك يحاول إعادة رشيد:

من بين ما نسب لخيرت الشاطر مؤخرا أنه يحاول أن يعقد صفقة مع المهندس رشيد محمد رشيد، يستفيد خلالها من كفاءة رشيد الاقتصادية،على أن تسقط عن الرجل كل الاتهامات الى لحقت به.

لكن ما جرى فعلا أن حسن مالك الرجل الأقرب إلى خيرت الشاطر هو من يقوم بالاتفاق مع رشيد محمد رشيد،أو بالأدق هو من يريد أن يعقد معه الصفقة التي يعتبرها حسن مفيدة لمشروع جماعته التي تريد أن تنجح في الملف الاقتصادي، ففشله فيه يعني نهاية مشروعها كله، فالمواطنون لا ينتظرون من الإخوان شعارات ولا كلمات رنانة، ولكنهم يريدون خبزا وحياة كريمة.

العلاقة التى تربط بين رشيد وحسن مالك تأتى على خلفية علاقة كل منهما برئيس الوزراء التركى رجب طيب أردوغان، فرشيد كان مستشاره الاقتصادى، وحسن مالك واحد من أهم رجال الأعمال الذين يتعاونون مع تركيا، لدرجة أنه في زياراته إليها يتم استقباله استقبالا رسميا، وتوضع السجادة الحمراء في طريقه وهو يهبط من الطائرة.

لكن هذه الصداقة المشتركة لم تكن عاملا مساعدا فى إنجاح الصفقة مع رشيد، خاصة أن أردوغان غير مستريح لصعود الإخوان فى مصر، ويرى أنه من الصعب أن ينجحوا، وهو ما أغضب الإخوان منه كثيرا.

كان الاتفاق مع رشيد يسير في طريقه الطبيعي، فالوزير السابق كان على استعداد لأن

يخدم مصر ويقدم لها كل خبراته ويوظف من أجلها كل علاقاته الخارجية، وكانت له مطالب محددة أن يتم معه التعامل قانونيا وليس سياسيا، فليس معنى أنه كان وزيرا في نظام مبارك أنه فاسد.

لم يطلب رشيد محمد رشيد أكثر من تسوية وضعه قانونيا وذلك قبل أن يعود إلى مصر، فهو لا يريد أن ينزل من المطار إلى الزنزانة، خاصة أن مصر ليست جهة واحدة الآن، فما تضمنه جهة يمكن أن تنقضه جهة أخرى.

لكن جرى ما باعد بين رشيد محمد رشيد والإخوان، للدرجة التي دفعت الوزير السابق إلى أن يقول لمقربين منه: أنا مش عاوز البلد دى ...ولا عاوز اللي فيها.

كان قد وصل لرشيد محمد رشيد أن جماعة الإخوان تريد أن تكون كل المشروعات الاقتصادية من خلالها، فحسن مالك من خلال رئاسته لجمعية رجال الأعمال الجديدة التى كونها بعد خروجه من السجن، يريد أن يسحب البساط من تحت أقدام كل الغرف الصناعية والتجارية، يريد أن يكون هو صاحب الكلمة فى أى استثمار خارجى يمكن أن تستفيد منه مصر، حتى يقال أن الإخوان هم أصحاب الفضل وحدهم.

المثال الواضح على ذلك ما فعله الإخوان مع أحمد الوكيل، وهو رئيس الغرف التجارية في مصر، الوكيل كان قد عقد اتفاقية مع وزير الصناعة التركى لعمل خط بين ميناء «مرسين» التركى، وميناء بورسعيد.

رأى الوكيل أن حركة التجارة بين تركيا ودول الخليج تـأثرت بالحالة الأمنية في سوريا، فقد كانت سوريا معبرا أساسيا للبضائع التركية إلى الخليج، ولذلك أقدم على عقد الاتفاقية التى كانت تنظم انتقال الحاويات من الميناء التركى إلى ميناء بورسعيد، ثم منها إلى بورسعيد، بواقع أربع رحلات يوميا، كل رحلة عبارة عن ١٥٠ شاحنة، وعلى كل شاحنة تحصل مصر على ٣٢٠٠ دولار، أى أننا أمام مكاسب مهولة يمكن أن تجنيها مصر من وراء هذه الاتفاقية.

لكن الإخوان لم يعجبهم ما فعله أحمد الوكيل، ليس لأنه سيكون مصدرا لمكاسب هائلة لمصر، ولكن لأن الاتفاقية تمت من خارجهم، لم يظهروا في الصورة، وكان طبيعيا أن تشن الجماعة هجوما طاغيا على الوكيل عبر مؤسساتها العديدة، محاولة الإطاحة به

من منصبه.

أحمد الوكيل هو الصديق الأقرب والمقرب من رشيد محمد رشيد، الذى ساءه أن يتصرف الإخوان مع الوكيل، ليس لأنه صديقه فقط، ولكن لأن عرف ما الذى يريده الإخوان منه، إنهم لا يعترفون بأحقيته فى العودة، ولكنهم يريدون ما يعرفه ومن يعرفهم، وبعد أن يستنفدوا أغراضهم منه يمكن أن يلقوا به فى السجن، وهو ما جعل رشيد يحسم أمره ويقرر عدم التعامل مع الإخوان، أو على الأقل لا يعود إلى مصر – هذا إذا كان مقدرا له أن يعود – من بوابة الإخوان المسلمين.

لماذا يحاربون الجنزوري ؟

ما فعله الإخوان مع أحمد الوكيل ... يجعلنا نفهم سر العداء الكبير الذى يتعاملون به مع كمال الجنزورى، الذى رحبوا فيه فى البداية وكانوا داعمين له، بل إنهم وقفوا بقوة أمام من رشحهم الشارع لتولى رئاسة الوزراء من أجل الجنزورى.

هجوم الإخوان على الجنزوري - يقف وراءه خيرت الشاطر بالطبع - ليس لأسباب موضوعية، فهم لا يعترضون على فشله رغم أنهم يعلنون ذلك، فالجنزوري بالنسبة للإخوان يقف أمامهم كحجر عثرة ضد ما يريدون تنفيذه من مشروعات.

فعندما عرضوا عليه مشروع المناطق الحرة حول قناة السويس الذي تريده قطر، وفض الجنزوري على الفور وقال لهم: إن هذا احتلال كامل...أنتم عاوزين قطر تحتل مصر.

أحبرهم الجنزورى أنه لن يقبل بهذا المشروع طوال بقاءه فى الوزارة، وهو ما جعل الإخوان يقررون الإطاحة به... فرئيس الوزراء العجوز الذى اعتقد الإخوان أنهم يمكن أن يسيطروا عليه، لم يقبل الوزارة مرة أخرى من أجل سواد عيون الإخوان، ولكنه عاد لرد اعتباره من ناحية، ومن ناحية ثانية يعيد الروح إلى مشروعاته القومية – أو التى كان يرى أنها قومية – وهى مشروعات لا تروق إطلاقا للإخوان الذين يريدون إعادة صياغة الاقتصاد على هواهم وما يحقق مصالحهم هم.



77

الشاطر . التاجر الذي سيرث مصر

البحرك كل الخيوط دون أن يتصدر المشهد ... يقرر مصائر الرجال دون أن يشعر به أحد ... مثل الماء الذي يتسرب تحت الجدران،ثم يبتسم ببراءة لا تفهمه إلا بعد أن تنهدم الجدران على رؤوس أصحابه الم يحجبه السجن عن صعوده داخل الجماعة التي كان وزير ماليتها ... ولما خرج من السجن كان طبيعيا أن يكون وحده المؤهل والمرشح ليحكم مصر دون حجاب »

فى الثانى من مارس ٢٠١١ تـم الإفراج عن خيرت الشاطر الذى كان يقضى عقوبة بالسجن لمدة سبع سنوات ... والتهمة كانت غسيل الأموال وتمويل تنظيم محظور هـو جماعـة الإخـوان المسلمين، لم يخرج خيرت الشاطر وحده، أخذ في يده شريكه المالى في الجماعة حسن مالك.

عرف الشاطر من اللحظة الأولى أن خروجه لم يكن براءة كاملة من التهمة التى طاردته،ولكنه كان عفوا صحيا لا يمنحه حق العمل السياسى ... فالجريمة التى عوقب عليها ماسة بالشرف ولابد له من رد اعتبار،ولذلك لم يتمكن الشاطر من أن يكون فى صدارة مشهد حزب الحرية والعدالة الجناح السياسى للجماعة ... ولم يستطع لعب أى دور سياسى، لأنه لو فعله فسيقف أمامه القانون الذى لا يزال بيد المجلس العسكرى الذى لم يكن بعيدا عن الأحكام العسكرية التى صدرت ضد الشاطر ورفاقه.

أخذ الشاطر جانبا مكلفا من قبل الجماعة بأن يعد مشروع النهضة ... وهو المشروع الذي يعمل إلى جواره فيه حسن مالك، وتحرص الجماعة ومن وراءها الحزب أن تروج له كمشروع لنهضة الأمة كلها، رغم أنه ليس إلا مشروعا لنهضة الجماعة وحدها ... وبالنسبة للإخوان الفارق ليس كبيرا ... فالجماعة هي الأمة ... والأمة هي الجماعة.

مشروع النهضة الذي يعمل عليه الشاطر الآن يضم ١٩ موضوعا، استعراضها يؤكد أنها لصالح الجماعة وحدها، فمن بينها... إنشاء مراكز بحثية وإعلامية لتدريب كوادر المجماعة — الشاطر يعرف أن الجماعة تفتقد إلى الكوادر الإعلامية وأن ما تقدمه من إعلام ليس محترفا بما يكفى — ... تكوين لجنة للإغاثة خاصة بالإخوان ... الاستعانة بخبراء من الداخل والخارج لتطوير الحزب ... تكوين لجان لدراسة ملفات الوزارات المختلفة ... دراسة النماذج المختلفة من الإدارة في الداخل والخارج في مختلف القضايا وذلك لمساعدة وزراء الإخوان في حالة المشاركة في الحكومة القادمة كما هو متوقع.

لا يوجد كلام عن نهضة الأمة ..لكن طالما أن الكلام عن نهضة الجماعة فهو إذن عن الأمة كلها ...مشروع الشاطر يتم التكتم عليه بشدة ...ولم يكن ما أشرت إليه إلا تسريبات عابرة من بعض الاجتماعات التي عقدها الشاطر مع عدد كبير من قيادات الجماعة خلال الشهور الماضية.

لكن بعيدا عن التسريبات تأتى التصريحات الواضحة والصريحة التى لا تقبل تأويلا ... فخيرت الشاطر مرة يقول أن الإخوان مستعدون لتشكيل حكومية فيما بعد الانتخابات البرلمانية ... ومرة يشير إلى أنه يعمل على إعداد لجان متخصصة من الإخوان للإشراف على الحكومة القادمة التى يتوقع أن يشكلها حزب الحرية والعدالة.

ومرة يكشف عن قيامه بدراسة تجارب اليابان والصين وتركيا والهند وماليزيا وسنغافورة والبرازيل وكوريا الجنوبية لأنها الأكثر قربا من الوضع المصرى في أحد المكونات الرئيسية لرؤية الجماعة في بناء نهضة مصر ...وهو التكوين المشترك العربى المتكامل.

منذ سنوات وخيرت الشاطر هو الجواد الجامح في الجماعة ...أكثر رجالها خطرا

ورغبة في الصعود اللامتناهي ..وقد استطاع من خلال الثروة التي كونها أن يسيطر على الجماعة - وتحديدا على شبابها - وهو ما كان واضحا قبل دخوله السجن مباشرة.

الشاطر جذب إليه شباب الجماعة ...ولأنه كان يعرف دور الإنترنت جيدا وتحديدا في توسيع الهامش الذي يمكن أن تتحرك فيه الجماعة، بعد تضييق الحكومة عليها في وسائل الإعلام الأخرى، فقد أطلق شبابه الذين كونوا ما يشبه الميليشيات الإليكترونية في فضاء المدونات والمواقع وبعد ذلك الفيس بوك وتويتر ...وكانوا هم سنده الحقيقي في كل معاركه ضد قيادات الجماعة.

هذه الميليشيات تحديدا التى عادت للعمل وبنشاط ضد ثوار التحرير فى حالات خلاف الجماعة معهم ... فلم يكن الشاطر بعيدا عن اتهام الشوار بأنهم بلطجية عبر مدونات شباب الجماعة ... ومن خلال مواقع الجماعة الرسمية، وقد بدا هذا واضحا وفاضحا أثناء مليونية حق الشهيد التى دعت لها القوى السياسية وقاطعتها الإخوان ... ولم تتركها فى حالها بل شهرت بها ولفقت التهم للمشاركين فيها.

كان خيرت الشاطر يعرف أن هناك منافسين أشداء له داخل الجماعة ...ورغم عدم يقينه من الخروج من السجن الأخير – الثورة كانت الأمل الذى حاول الشاطر أن يوحى بأنه رآه فى أحلامه – إلا أنه كان يعمل ويجدية شديدة فى إزاحة كل خصومه ومنافسيه من طريقه، وهو فى السجن كان متورطا فى الإطاحة بالدكتور محمد حبيب النائب الأول للمرشد ...وهو ما حدث بمباركة كاملة من الدكتور محمود عزت.

كان محمد حبيب صاحب شعبية كبيرة يمكن أن يناطح من خلالها الشاطر .. كما أنه كان حرا طليقا ويستطيع أن يحرك الجماعة بكفاءة عالية ... فلم يكن من خيرت إلا أن رسم من داخل محبسه لطرد حبيب من الجماعة، وهو الطرد الذي لم يمنعه مهدى عاكف ... وكان طبيعيا أن يقول حبيب بعد ذلك أن مهدى عاكف سيظل خصيمه إلى يوم القيامة ... وهو ما لايريد أن يفصح عنه ... فحبيب يعرف جيدا ما الذي حدث له داخل الجماعة ... وهو ما لايريد أن يفصح عنه حتى الآن على الأقل.

المنافس الثاني القوى والشرس لخيرت الشاطر كان عبد المنعم أبو الفتوح الذي كانت له شعبية كاسحة في صفوف الجماعة وخاصة شبابها ... وتم التخلص منه على

مرحلتين الأولى قبل أن يخرج الشاطر من السجن حيث فقد أبو الفتوح مقعده داخل مكتب الإرشاد لصالح عصام العربان الذى لعب دور يهوذا الجماعة بكفاءة عالية ... والثانية بعد أن حرج من السجن حيث كان داعما وبقوة لفصل أبو الفتوح من الجماعة بحجة أنه خالف ثوابتها وأعلن ترشحه للرئاسة.

خيرت الشاطر يمتلك مميزات كثيرة لكنه يشعر بالهزال تجاه عبد المنعم أبو الفتوح ... فهو لا يمتلك ثقافته ولا فقهه ولا جهاده من أجل الجماعة ... ولذلك كان يلجأ إلى أدوات أخرى يضمن من خلالها السيطرة ... وكانت هذه الأدوات هي المال.

ولو جاز أن نجرى مقاربة بين خيرت الشاطر في هذه الجزئية وبين أحد من رجال النظام السابق سنجد أمامنا أحمد عز – كل منهما مهندس بالمناسبة وكل منهما من أصحاب الملايين وكل منهما كان معروفا عنه أنه يمول جماعته ...عز في الحزب الوطني ...والشاطر في الجماعة – فالشاطر كان يسيطر على كل المستويات التنظيمية للجماعة في كل المحافظات من خلال إنفاقه عليها.

وإذا كان أحمد عز أتهم أنه كان يحصل على مكاسب هائلة من خلال إنقاقه على الحزب الوطنى ..فإن خيرت الشاطر حقق ثروات طائلة خاصة به من خلال استثماره لأموال الجماعة التي كان يتم تحصيلها من الداخل أو التي كانت تأتي من الخارج أيضا ...لم يكن خيرت وصديقه حسن مالك يستثمر هذه الأموال لوجه الله،بل كان يحصل على نسبة خاصة ومحددة من هذه الاستثمارات.

فقد الشاطر أموالا كثيرة من ثروته قبل الشورة ... فقد بدأ استثماراته من خلال التجارة وقطع الأراضى التى ورثها عن والده الذى كان أحد تجار المنصورة المشهورين، وقد بدأ نشاطه بتأسيس شركة سلسبيل وهى شركة متخصصة في مجال الحاسبات الإليكترونية ... كما عمل في أنشطة مختلفة منها تنظيم معارض السلع المعمرة وتمليك المشروعات الصغيرة بالتقسيط وإنشاء سلاسل من المحلات التجارية في مجالات مختلفة ... كما أسس شركة لتصدير الخامات إلى الخارج .. وعمل كذلك في المجال الزراعي والحيواني.

هذا النشاط الاقتصادي الهائل قاد الشاطر لأن يصبح عضوا في مجلس إدارة

المصرف الإسلامي ومجلس إدارة بنك المهندسلكن فجأة وفي العام ١٩٩٢تـم المصرف الإسلامي ومجلس إدارة بنك المهندس ...لكن فجأة وفي العام ١٩٩٢تـم القبض على الشاطر – قضى في السجن هذه المرة ١١ شهرا – وأغلقت شركة سلسبيل.

دخل خيرت الشاطر السجن مرة أخرى فى العام ١٩٩٥ وخرج منه ليعمل فى مجال الأدوية وتصدير المنسوجات وأسس شركات عديدة منها شركة حياة للأدوية والأنوار للأدوات الكهربائية ورواج وغيرها ...وقبل أن يؤسس مصنعا فى مدينة السادس من أكتوبر لتصنيع الأثاث على الطراز التركى تم القبض عليه.

لم يتهم خيرت الشاطر كمستثمر كبير فى أى قضية مخلة بالشرف ... لم يتهرب من الضرائب ولم يدفع رشوة ... اتهامات كلها كانت سياسية ... وهو أمر مفهوم، لكن لا أحد يدرى بعد أن يدخل خيرت الشاطر فى تركيبة النظام القادم السياسية ما الذى يمكن أن يفعله ... وإذا كان الاتهام بالاحتكار طارد أحمد عز كثيرا فليس بعيدا أن يطارد خيرت الشاطر ويكون نهايته أيضا.

لكن هذه ليست القضية المهمة الآن ... فالقضية أن الرجل الذى يعمل بعيدا عن المسرح السياسي المعلن الآن ليس صحيحا أنه بعيدا عن المستقبل القريب جدا لمصر ... لقد دفع بالدكتور محمد مرسى إلى رئاسة حزب الحرية والعدالة وهو يعرف حدود الرجل الذى يمكن أن يكون ما وصل إليه أقصى طموحه ... ولا يمكن أن ينافسه بعد ذلك لا على رئاسة حكومة ولا على رئاسة دولة ... ولن يكون مهما على الإطلاق بالنسبة للشاطر أن يزيح مرسى من طريقه لأنه لن يكون معوقا له على الإطلاق.

الشاطر يعرف كيف يسوق نفسه ... فقبل تكليف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل وزارة الإنقاذ كان أن تسرب اسم خيرت الشاطر على استحياء كنائب لرئيس وزارة يشكلها الدكتور السيد البدوى رئيس حزب الوفد ..وهو ما لم يكن صحيحا ولا مطروحا من الأساس ..لكن الضربات الإعلامية الاستباقية يجيدها خيرت الشاطر ..فهو يضع نفسه في المساحة التي تجعله مطروحا للعمل السياسي التنفيذي.

يراهن خيرت الشاطر الآن على أن يحصل حزب الحرية والعدالة على الأغلبية المطلقة في البرلمان ...وهي الأغلبية التي لن تمكنه فقط من تشكيل الحكومة وهو ما يستعد إليه بشكل عملي من خلال تدريب الكوارد والاستعانة بخراء من الداخل

والخارج ..ولكن أيضا من خلال إلغاء الأحكام الصادرة ضده - وهو الأهم - حتى يتمكن من أن يتولى أى منصب سياسى ...وعليه فلن يكون منصب رئيس الوزراء في حكومة يشكلها الإخوان بعيدا عن خيرت الشاطر تحديدا .

كنت نعتبر أحمد عز طامعا فى السلطة ... يمهد الطريق أمام جمال مبارك من أجل أن يكون نائبه بعد أن يصبح هو رئيسا ... وهو ما يمكن أن نلتفت إليه الآن فى مسيرة الشاطر ... فقد عمل كثيرا من أن يصل إلى السلطة ، نجح كرجل أعمال ... وهو نجاح لم يكن مكتملا على أية حال بسبب إجهاض السلطة لكل أنشطته التجارية ... وهو ما يجعلنا نسأل هل يمكن أن يكون خيرت الشاطر رئيسا ناجحا للوزراء فى مصر؟

الرجل بالأساس يتحرك طول الوقت سواء فى الجماعة أو الحياة بمنطق التاجر الذى يريد أن يحقق أكبر ربح بأقل مجهود ممكن ...وهـو يحمـل عقلية تقترب من تاجر المانيفاتورة الذى يحمل بضائع ليعرضها على من يشتريهاوقد ينجح أو لا ينجحوهو ما سيكون مؤرقا جدا لخيرت الشاطر ...فليس معنى أنه كان رجل أعمال ناجح أنه يمكن أن يكون رئيس وزراء ناجحوالقادم يحكم بيننا وبينه.





الإخوان والأمريكان (١)

أعرف أن هذه الوقائع ستكون مزعجة للغاية ...ليس لأنها صادمة فقط، ولكن لأن من يكشفها هو عبد الرحيم على الباحث المتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية وتحديدا جماعة الإخوان المسلمين.

حاولت الجماعة طويلا أن تشوه الدور الذى يقوم به عبد الرحيم ... نسبت ما ينشره من وثائق ومعلومات وبيانات إلى علاقته الوثيقة بجهاز أمن الدولة ... رغم أنه كان يبذل جهدا كبيرا لمتابعة كل شاردة وواردة عن الجماعة ... وكان هذا الاتهام مريحا جدا للجماعة التى لا تواجه بقدر ما تراوغ... لا تكشف بقدر ما تخفى.

الآن وبعد أن انهار جهاز أمن الدولة لا يزال عبد الرحيم على يملك معلومات موثقة وخطيرة عن الجماعة ... لا يتحدث هذه المرة عن أفكار ... بل عن وقائع ... لا يحذر من مؤامرة ... بل ينسب أفعالا لأشخاص يمكن لهم أن يردوا ويفندوا ... وهمو الأمر أعرف أن الإخوان سيصدرون لنا الطرشة كعادتهم ... وهمو الأمر الذين يفعلونه لا عن ترفع بل عن عجز تام.

امتدت مائدة الحوار بينى وبين عبد الرحيم على حول محور واحد، وهو علاقة الإخوان بالأمريكان منذ الشهور القليلة قبل ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن لا مكان لدينا لمقدمات طويلة أو تمهيدات ممتدة ... الآن ندخل في الحوار

شيكولاته سويسرية هدية الأمن للمرشد

يفتح عبد الرحيم على ملف علاقة الإخوان بالأمريكان، بحديث مطول عن لقاء جمع بين عدد من قيادات الإخوان وحسن عبد الرحمن مساعد وزير الداخلية السابق لجهاز مباحث أمن الدولة، والذي يحاكم الآن إلى جوار مبارك وحبيب العادلي بتهمة قتل المتظاهرين، في مكتبه بمدينة نصر.

يقول عبد الرحيم: « هذا اللقاء تحديدا هو الذي حرك الأمريكان للاتصال بالإخوان، وكان في الأسبوع الأول من أغسطس ١٠٠٠، حيث توسط محمد سليم العوا بين حسن عبد الرحمن ومحمد بديع مرشد الإخوان، وتم اللقاء بحضور العوا وبديع ومحمد مرسى وسعد الكتاتني، واثنين من المسؤولين في الجهاز.

استمر هذا اللقاء حوالى ٦ ساعات وتم الاتفاق فيه على أن يحصل الإخوان على ٥٥ مقعدا في برلمان ٢٠١٠، وأن وقتها لم تكن هناك اتصالات تمت مع الوفد بعد، وقام اللواء (ع خ) بالاتفاق مع رفعت السعيد، وكان أمن الدولة وقتها يسرى أن هذه الصفقة ستكون تغطية للحياة السياسية المصرية المقبلة على سيناريو توريث الحكم لجمال مبارك».

كانت الصفقة حتى هذه اللحظة صنيعة الأمن، وكان لابد أن تعرض على الحزب الوطنى، يقول عبد الرحيم على: ﴿ فَي الحزب الوطنى كانت لديهم خطة يعدها أحمد عز وجمال مبارك، كان فى ذهنهم أن انتخابات مجلس الشعب بروفة نهائية لانتخابات الرئاسة ... وكان يعنيهم جدا الشكل دون أدنى اهتمام بالمضمون.

رفض أحمد عز الصفقة تماما ... وقال أنه درب كوادر التنظيم - الحزب الوطني - على أساس أن هذه الانتخابات مسألة حياة أو موت لأنها التي تمهد للرئاسة، وأنه يريد أن يعرف حجم الحزب الحقيقي في الشارع المصرى، ولذلك سمح بالترشيح الثلاثي والرباعي في الدوائر، حتى يعرف على وجه التحديد ما الذي يستطيع كوادره أن يفعلوه.

يقول عبد الرحيم على : لا رغم أن الإخوان امتعضوا من أن يكون لحزب الوفد نسبة أكبر من نسبتهم - فهم يعتبرون أنفسهم أقوى من الوفد وأكثر تـأثيرا - إلا أنهم قبلوا الصفقة، في الوقت الذي أعلن فيه أحمد عز أنه لا صفقات مع الإخوان، ولأن جمال مبارك

كان يخشى غضبه، فقد وافقه على إلغاء صفقة الأمن مع الإخوان قبل أن تبدأ».

أسقط في يد حسن عبد الرحيم مهندس الصفقة، وقد يكون ضحك ساخرا لأنه أهدى من حضروا معه اجتماع الصفقة علبة شيكولاته فرنسية فاخرة حلاوة الاتفاق، أرسله على بيوتهم ابتهاجا بالاتفاق الذي توصل إليه مع الإخوان.

أول اتصال أمريكي عن طريق تركيا:

فى تركيا يتواجد إخوانى هارب وممنوع من دخول مصر لتورطه فى عدة قضايا، هو أحمد محمد محمد عبد العاطى ... هو مسؤول الجماعة هناك... فى نفس التوقيت تقريبا الذى كان الإخوان يجلسون فيه مع حسن عبد الرحمن، كان هو يجلس مع مسئول أمريكى من جهاز أمنى، نصحه بألا يكمل الإخوان صفقتهم مع النظام المصرى فى هذا التوقيت.

يقول عبد الرحيم على : « التقى أحمد عبد العاطى ما أسماه هو فى التليفون فى مكالمة هاتفية - رصدت من جهة أمنية من تليفون مشفر كان يحمله محمد مرسى مسئول الملف السياسي بالجماعة وقتها ...وكان يعتقد أنه ليس مراقبا - الرجل رقم واحد فى الجهاز إياه.

عبد العاطى قال لمرسى : الأمريكان بيقولوا مفيش داعى لأى صفقات مع النظام المصرى الآن،وسأوافيك بالتفاصيل،وسوف أرسل لكم من يكمل لكم الصورة قريبا وقد استمرت هذه المكالمة ١٦ دقيقة كاملة ،وبالفعل جاء إلى مصر خلال هذه الفترة من أطلقوا عليه الرجل رقم ٢ وقابل محمد مرسى وسعد الكتاتني في مقر الكتلة البرلمانية للإخوان في جسر السويس،وأكد لهم أن النظام يتخبط وأنه يمكن أن يتعرض لضربات قادمة،ولا داعى لعقد أى صفقات معه».

كان حسن عبد الرحمن يتعجب من أمر الإخوان، فصحيح أن الصفقة ألغيت، لكنه لم يبلغ الإخوان بذلك، كما لم يبلغ الأحزاب الأخرى التي كانت تعتقد للحظة الأخيرة أنها قائمة، وتحديدا حزب التجمع، كان المفروض أن يتابعوا أمر الصفقة، لكنهم كانوا قد قرروا ألا يستمروا في حديث الصفقة نزولا على نصيحة الأمريكان.

العزب الوطنى يطلع على تقارير الاتصالات السرية

يؤكد عبد الرحيم على : لا عندما وصلت تقارير الاتصالات السرية بين الإخوان والأمريكان إلى أمن الدولة أطلع قيادات الحزب الوطنى عليها، واقترح الضغط على الإخوان حتى يكسروا هذه الاتصالات، لكن أحمد عز رفض الصفقة مرة أخرى ... فتوقف أمن الدولة عن الكلام، لأن القضية أصبحت سياسية، ولا علاقة لها بالأمن».

كان رد فعل جمال مبارك عنيفا على اتصالات الإخوان بالأمريكان، يقول عبد الرحيم: لا عقد جمال اجتماعا في مقر القوات الجوية، وحضره زكريا عزمى والمستشار محمد الدكروري محامى الحزب الوطنى ومسئول مكافحة، واتفقوا على رفع قضية ضد الإخوان بتهمة أنهم تنظيم غير قانونى، فيكون يعد ذلك من السهل الإطاحة بأى عضو ينجح منهم في الانتخابات ،كما أنها ستكون فرصة لتهديد الجماعة ... وهى القضية التي تقدم بها الدكروري بالفعل للنائب العام قبل الانتخابات بحوالي عشرة أيام ... وروج لها الحزب الوطنى عبر التليفزيون المصرى بشكل جيده.

عبد العاطى يظهر من جديد :

عمل الإخوان بنصيحة الأمريكان، لم يعقد أى صفقة مع الحزب الوطنى برعاية أمن الدولة، وكانت النتيجة أنهم لم يحصلوا على أى مقعد فى البرلمان، ثم جاءت اللحظة المحاسمة، عندما هرب زين العابدين بن على من تونس، يقول عبد الرحيم: «بدأ الأمريكان يدخلون بجدية شديدة على الخط بداية من يوم ١٨ يناير، اجتمع أحمد عبد العاطى بالرجل الأول الأمريكي، وحضر الاجتماع مندوب من حزب النهضة التونسي، أعلن المسؤول الأمريكي أن أمريكا سوف تدعم الثورات العربية وأنها تتوقع ثورة قريبة جدا في مصر».

نقل أحمد عبد العاطى لمحمد مرسى فى القاهرة ما استقر عليه رأى المسؤول الأمريكى، قال له: الأمريكان رأيهم ألا ينزل الإخوان المظاهرات من أول يوم ...ولا يظهروا حتى لا يأخذهم النظام ذريعة للقضاء على الثورة من أول يوم، كانت النصيحة بالنص: لا تظهروا إلا بعد أن يتمكن الشباب من الشارع.

ويكشف عبد الرحيم على : « كان هناك محضر تحريات بهذه الاتصالات، وهو تحديدا المحضر الذي استندت إليه نيابة أمن الدولة العليا في القبض على عدد من

قيادات الإخوان كان عصام العريان من بينهم، وهم الذين خرجوا بعد اقتحام السجون، ولا يزال هذا المحضر في نيابة أمن الدولة العليا... دون أن نعرف ما الذي تم فه بالضط».

الإشارة جاءت في ٢٧ يناير:

كان رأى الرجل الثانى في الجهاز الأمنى الأمريكي أيضا ألا يتحرك الإخوان إلا بعد أن يتلقوا الإشارة من الأمريكان، ويعتقد عبد الرحيم على - هنا تحليل وليست معلومة بالمناسبة - أن هذه الإشارة وردت يـوم ٢٧ يناير، وكانـت الأجهـزة قـد رصـدت هـذه الاتصالات كلها، وقد أشار حسن عبد الرحمن في تقريره الذي رفعه إلى حبيب العـادلي في الاتصالات كلها، وقد أشار حسن عبد الرحمن في تقريره الذي رفعه إلى حبيب العـادلي في ١٨ يناير إلى أن هناك قوى دولية تتصل بعناصر داخلية ... وكان يقصد الإخوان تحديدا.

وهو ما عاد إليه عمر سليمان مرة أخرى بعد أن أصبح ناثبا للرثيس حيث قال أن هناك تيار سياسى مصرى يتصل بجهة أجنبية وأن الأجهزة الأمنية رصدت كل هذه الاتصالات.

هنا يتبنى عبد الرحيم على وجهة نظر مختلفة لما حدث فى موقعة الجمل، فهناك إجماع على أن شباب الإخوان هم من تصدوا لبلطجية الجمل، يقول عبد الرحيم: « الشاهد أن الإخوان تعاملوا مع أنفسهم أنهم التيار الذى يمكن أن يدفع الفاتورة كاملة إذا فشلت الثورة، خاصة بعد أن انكشفت اتصالاتهم بالأمريكان....كانوا يعرفون أن مبارك لو تمكن منهم فسيفعل بهم أكثر مما فعله عبد الناصر معهم فى ٥٤ عشر مرات على الأقل....كان الإخوان يدافعون عن أنفسهم وليس عن الشورة ...كانوا يعرفون أنها المعركة الأخيرة مع النظام ولابد أن يربحوه، وهو ما يجعلنى أضع علامات استفهام كثيرة على كواليس ما جرى فى هذه المعركة.

الأمريكان يظهرون من جديد :

بعد تنحى مبارك لا توجد اتصالات واضحة بين الإخوان والأمريكان، وقد يكون ذلك بالنسبة لمن يرصد بسبب انهيار الأجهزة الأمنية التي كانست تعدعلى الإخوان أنفاسهم، لكن في ٢٩ يونيو ٢٠١١ ظهر الأمريكان والإخوان على خط واحد.

يقول عبد الرحيم على : « في هذا التاريخ أرسل مدير مكتب الاتصال بالجمهور

والمساعدات بالبيت الأبيض بالسيدة جيلف مزراحى مديرة مؤسسة أمريكية تهتم بإسرائيل خطابا، قال لها فيه: إن البيت الأبيض في حيرة حقيقية من جماعة الإحوان المسلمين ولا يستطيع أن يصنفها إلا على أنها منظمة إرهابية، لكنه لن يستطيع أن يفعل ذلك إذا ما قررت الإدارة الأمريكية استثناف الاتصال معها».

حسب تأكيد الخطاب الأمريكي فإن الاتصالات بين الإخوان والأمريكان تم استثنافها في ٢٠٠٦، كانت هذه هي الاتصالات السياسية بين الجماعة والبيت الأبيض بعيدا عن الاتصالات الأمنية.

وصلت ذروة الاتصالات بين الجماعة والأمريكان بزيارة جون كيرى إلى القاهرة ثم من أيام قليلة عن طريق المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية الذى قال أن الإخوان منحوا الأمريكان تطمينات كاملة حول أنهم سيحافظون على المعاهدة مع إسرائيل.

قلت لعبد الرحيم على :لكن رشاد البيومي وهو أحد قيادات مكتب الإرشاد كذب هذه التصريحات، وقال كالعادة : لم يحدث.

قال عبد الرحيم: « هذا ما حدث بالفعل ...وما قاله المتحدث الرسمى باسم الخارجية الأمريكية صحيح مائة في المائة، وقد يكون رشاد البيومي لايعرف بالفعل ما يجرى، فهناك أشياء داخل جماعة الإخوان المسلمين لا يعلن عنها إلا لثلاثة فقط هم محمد بديع ومحمود عزت وخيرت الشاطر ...أسرار الدنيا كلها عند هؤلاء الثلاثة ...حتى أن رئيس حزب الحرية والعدالة الدكتور محمد مرسى لا يعرف أشياء كثيرة تحدث داخل الجماعة ...عصام العريان نفسه ورغم أنه يحاول أن يبدو عالما بكل شئ يحدث ...إلا أنه ليس كذلك،

زيارة جون كيرى كانت مهمة بالنسبة للإخوان جدا، فقد ظلوا كثيرا يتحدثون أنهم لا يلتقون بأى مسؤولين أجانب إلا من خلال وزارة الخارجية، لكنهم الآن فعلوها، تجاوزا كل ما قالوه ودعوا جون كيرى إلى دارهم، يقول عبد الرحيم: لا يكن صحيحا أن جون كيرى جاء ليقابل قيادات حزب الحرية والعدالةلكنه كان يريد أن يتحدث مع قيادات الجماعة ...ورغم أنهم جلسوا معه وقالوا أنهم يحملون رسائل خاصة من

المرشد».

المرشد في زيارة خاصة إلى تركيا

كان كلام قيادات الجماعة مطمئنا لجون كيرى ومن أرسلوا به، لكن عبد الرحيم على يكشف شيئا مختلفا، يقول: « بعد زيارة جون كيرى مباشرة سافر الدكتور محمد بديع إلى تركيا، ذهب إلى المطار دون أن يتم الإعلان عن ذلك لا على مستوى الحزب ولا على مستوى الجماعة، وكانت هذه أول مرة يسافر فيها بديع إلى الخارج بوصفه مرشد الإخوان، استقبله هناك أحمد عبد العاطى».

لا توجد معلومات واضحة عما تم فى زيارة محمد بديع إلى تركيا لكن عبد الرحيم يقول: « من خلال أحاديث عديدة مع شخصيات عربية نافذة كانت هناك تأكيدات بأن بديع اجتمع هناك مع المسؤول الأمريكي رقم واحد ... وذلك لأن الأمريكان لم يقنعوا بما قاله قادة الجماعة ... كانوا يريدون تأكيدات من فم الرجل الأول في الجماعة حول موقفه من إسرائيل ... حتى لا يأتى أحد بعد ذلك ويقول أن ما قيل عن احترام الإخوان لمعاهدة السلام لم يكن كلام المرشد، بل كان كلام قيادات الجماعة».

بعد زيارة محمد بديع إلى تركيا سارت الأمور في مصر في مصلحة الإخوان تماما، فهناك كما يقول عبد الرحيم على ميزانية مفتوحة رصدها الأمريكان لاحتواء الإخوان ...وإن كانت هذه الميزانية لا تغفل أن المشروع الليبرالي المصرى، فلابد من الحفاظ علمه.

يقول على : (ما لا يعرفه البعض أن هناك في أمريكا ديمقراطيون يهتمون بالتنسيق مع الإخوان، وهناك جمهوريون ينتظرون غلطة واحدة تبديها إدارة أوباما في التعامل في ملف الإخوان حتى يستغلوها ضده في الإنتخابات الرئاسية القادمة.

يراهن الديمقراطيون على أمرين مهمين فيها يتعلق بالإخوان .

الأول: أن الجماعة يمكن أن تمتص الشباب المتطرف الغاضب الذي يمكن أن يقوم بتفجيرات في أمريكا وأوربا.

الشانى :أن الجماعة يمكن أن تنهى كل القضايا الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، وأهمها القضية الفلسطينية ... فأنت عندما تسأل الإسرائيليين – والكلام لعبد

الرحيم - عن حلم حياتهم؟ يقولون لك أن نوقع مع حماس ... فالتوقيع مع حماس معناه أن تنتهى القضية الفلسطينية إلى الأبد ومما يقدر عليه الإخوان أن يجعلوا حماس تجلس مع إسرائيل وتوقع على كل ما تريدِه منهم.

قلت لعبد الرحيم على :أشرت إلى أنه بعد زيارة بديع لتركيبا سبارت الأمور هنا في مصر لصالح الإخوان وحدهم.

قال: «هذا ما حدث بالفعل...فالآن المواجهة مع مراكز حقوق الإنسان والليبراليين واليساريين ...وأعتقد أن ما يحدث الآن وتحديدا مع شباب ٦ إبريل هو بإيعاز من الإخوان ...فالجماعة تريد أن تزيح من طريقها الورثة الشرعيين للثورة وهم شباب ٦ ابريل ومن نزلوا إلى الميدان أولا ...ثم يتفرغوا بعد ذلك للورثة غير الشرعيين للثورة وهم المجلس العسكرى، وبعد ذلك تخلو لهم الساحة تماما».

سألت عبد الرحيم على : ما الذى تتوقعه لمستقبل العلاقة بين الإخوان والأمريكان ؟ قال: ليس توقع ... فآخر كلام بين الجماعة والأمريكان ... أنه لن يتم التعامل معهم بشكل مطلق دون أن يكون هناك تحالف بين الإخوان والليبراليين وتحديدا حزب الوفد... ولذلك لا يوجد حل أمام الإخوان إلا أن يضعوا أيديهم في أيدى الوفد من جديد ... هذا هو شرط أمريكا ... ولن ترفضه الجماعة ... التي ستسعى إلى تجذير قوتها حتى تبقى على الساحة طويلا».





الإخوان والأمريكان (٢)

كان عبد الرحيم على الكاتب والباحث في شئون الحركات الإسلامية دقيقا عندما قبال أن الأمريكان وضعوا شرطا لإتمام تحالفهم مع الإخوان ...وهو أن يتحالفوا مع حزب الوفد ...وهو ما جرى خلال الأسبوع الماضى الذي شهد محاولات كثيرة من قيادات الحرية والعدالة للوصول إلى صيغة توافقية مع قيادات الرفد.

لكن هذا لا يمنع أن نصحح معلومة وردت في حوارنا معه الأسبوع الماضى، فقد أشرت إلى أن زيارة المرشد العام للإخوان المسلمين إلى تركيا كانت بعد زيارة جون كيرى إلى القاهرة ... وهو ما لم يكن دقيقا ... فطبقا لمواعيد الزيارات فإن زيارة بديع إلى تركيا سبقت زيارة كيرى إلى القاهرة.

ففى ١١ نوفمبر ٢٠١١ وكان يوافق يوم جمعة خرج محمد بديع من مطار القاهرة قاصدا تركيا، وهناك قابل المسئول الأمريكي رقم واحد — يوم ١٢ نوفمبر – الذي أراد أن يستمع منه قولا فصلا عن موقف الإخوان من إسرائيل ... وماذا سيفعلون في معاهدة السلام مع تل أبيب ... وقد أكد له بديع أن المعاهدة ستظل على حالها على الأقل طوال الخمس سنوات القادمة التي ستكون عبر البرلمان القادم.

كان لابد أن يطمئن الكونجرس الأمريكي لموقف الإحوان ... ويبدو أنه اقتنع تماما لما تعهد به بديع ... فكلف جون كيرى

رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس بالاتصال بالإخوان ... وعلى أساس تقريره يعطى الكونجرس الضوء الأخضر للإدارة الأمريكية أن تضع يدها في يد الإخوان بشكل نهائي ... وهو ما حدث بالفعل، فقد زار كيرى مصر في ١٠ ديسمبر وقابل قيادات الإخوان في اليوم التالى مباشرة، وبعد أن عاد طمأن الكونجرس على موقف الإخوان من إسرائيل ... لتكون الخطوة التالية هي تحرك الخارجية الأمريكية التي جاء وليام يبرنز مساعد وزيرة الخارجية ليمنح التواصل مع الإخوان طابعا رسميا .

توابع زيارة بيرنز:

هنا يتحدث عبد الرحيم على من جديد، فمن وجهة نظره أن زيارة بيرنز لمصر منذ أيام خلفت وراءها مجموعة من التوابع تمثلت في ثلاثة أحداث كبيرة كما يقول في : «محاولات التحالف بين حزب النور وأحزاب الكتلة المصرية والليبراليين واليساريين ضد هيمنة أغلبية وسيطرة حزب الحرية والعدالة على البرلمان، ثم محاولات التحالف مع حزب الوفدوفي النهاية إعلان المدكتور محمد البرادعي انسحابه من سباق الترشح لانتخابات الرئاسية».

تحفظت كل الأطراف على ما دار فى لقاء وليام بيرنز ومحمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة ...الخارجية الأمريكية أعلنت أن محادثات واشنطن مع جميع الأطراف فى العالم يجب أن تكون سرية بما فيها الإخوان، وأشارت إلى أن الجماعة بإمكانها إعلان ما تم بينها وبين بيرنز إذا أرادتالجماعة لم ترد بالطبع .. ولم تعلن شيئا مما دار فى لقاء مرسى وبيرنز.

عبد الرحيم على كان لديه ما جرى من واقع محضر اللقاء الذى جمع مسئول حزب الحرية والعدالة الأول في مصر ...ومساعد وزيرة الخارجية الأمريكية والرجل الذى جاء ليدخل الإخوان حرم البيت الأبيض عبر اتفاقات محددة .

لماذا انسحب البرادعي؟

يقول عبد الرحيم على : «كان الملف الأول على مائدة النقاش بين محمد مرسى ووليام بيرنز هو ضرورة التصويت والتحالف والإعلان رسميا تأييد الدكتور محمد البرادعي في الانتخابات الرئاسية، لكن محمد مرسى رفض بشدة ما طرحه بيرنز، وقال له أن موقف الإخوان واضح جدا ... فمجلس شورى الجماعة ومكتب الإرشاد والمناطق

كلها أعلنت عدم تأييدها للبرادعي ...وعليه فالجماعة لا يمكن أن تتراجع عن موقفها».

يضيف عبد الرحيم: «قضى مرسى وبيرنز تقريبا نصف الوقت فى الحديث عن البرادعى وفرصه فى الانتخابات الرئاسية ... وعندما خرج بيرنز من اجتماع مرسى دهب مباشرة إلى الدكتور محمد البرادعى، الذى التقاه لمدة ساعة كاملة، وأخبره أن الإخوان رفضوا رفضا قاطعا مساندتك فى الانتخابات القادمة ...سأله البرادعى: هل يمكن أن تضغطوا ؟ فرد بيرنز: بعد موقف الإخوان لا نستطيع أن نضغط، وخاصة أن فرصتك فى الفوز بالمنصب تضاءلت.

يعتقد عبد الرحيم على أن موقف الإخوان من البرادعي هو ما دعاه إلى إعلان إنسحابه من سباق الانتخابات، ويفسر ذلك بأن مناقشته للأمر مع بيرنز جعلته يتوصل إلى أنه لابد أن يتنازل عن الشرعية السياسية التي لن تكون في صفه بعد إصرار الإخوان على عدم تأييده، ويلجأ مرة أخرى إلى شرعية الشارع والثورة.

ولذلك قرر البرادعى أن ينزل يوم ٢٥ يناير، من أجل حشد الشباب خلفه، وبذلك يصبح هناك صراع ثلاثى القوى ...المجلس العسكرى فى جانب ...والإخوان فى جانب ...والشارع الذى قرر البرادعى أن ينزل إليه مرة أخرى بل ويقوده ليصبح رأس حربة الثورة التى افتقدت كل هذه الشهور إلى قائد ...وفى اللحظة التى سينجح فيها البرادعى فى السيطرة على الشارع فإنه يمكن أن يجبر الإخوان على تأييده.

هذا تصور بالطبع يتحمل مسؤوليته عبد الرحيم على (معلومات وتحليل)،لكن الأمانة تقتضى أن أشير إلى مصادر وثيقة الصلة بما يدور الآن فى الكواليس وكلها تؤكد أن البرادعى لم يكن يوما مرشح الأمريكان ...وأنهم كانوا يعرفون منذ أكثر من شهر أن سينسحب من الانتخابات،وقد يكون ما يريد الأمريكان والإخوان إعلانه وتسريبه عن حديثهم عن البرادعى ما هو إلا محاولة لإحراقه ...خاصة أنهم على قناعة بموقفه الذى دفعه للانسحاب ...فما يحدث بالنسبة للدكتور البرادعى ليس إلا مهزلة وهو لا يريد أن يشارك فيها.

للذا لم يقابل بيرنز السلفيين ؟

يقول عبد الرحيم على : « كان سؤال بيرنز واضحا، وهو : ما الذي سنفعله مع

السلفيين؟ فرد محمد مرسى: هذا يتوقف على ما الذى ستفعلونه معنا؟...فهل أنتم حلفاء ...إنكم تطلبون منا التحالف مع الوفد ...وهو ما يتعارض بطبيعة الحال مع التحالف مع السلفيين، كان بيرنز يريد أن يحصل على ضوء أخضر من الإخوان لمقابلة قيادات من حزب النور، لكنه لم يفعل ...لكن الإخوان رفضت ذلك».

يشير عبد الرحيم على إلى أن الأمريكان كانوا قد بدؤوا برنامج للتعامل مع التيارات الإسلامية ومن بينها الإخوان المسلمون يقومون على ما يسمى تذويب المناطق الرمادية ... ومنها الموقف من الشريعة الإسلامية والموقف من الديمقراطية والتعدد والموقف من الحريات العامة والموقف من الآخر والموقف من المرأة ... وقد نجحوا مع بعضهم مثل عبد المنعم أبو الفتوح.

أراد الأمريكان أن يجربوا مع السلفيين الأمر نفسه، لكن وكما يقول عبد الرحيم على: «كان هناك جزء مهم جدا من زيارة بيرنز مخصص لمقابلة مهمة مع قيادات من حزب النور السلفي، لكن لما جلس مع الإخوان طلبوا منه ألا يقابل السلفيين ... وكانت النصيحة نصا: لا ننصح بذلك الآن ... دعونا نروض لكم السلفيين وعندما نشعر أنهم اكتسبوا خبرة نجعلكم تجلسون معهم... فلم يتردد بيرنز في إلغاء لقائه مع السلفيين».

موقف الأمريكان من السلفيين كما يقول عبد الرحيم: « جعل قيادات حزب النور تأخذ موقفا عنيفا وحادا ... فبعد أن أعلنوا أنهم لن يضعوا أيديهم مع أحزاب ليبرالية أو يسارية ... عادوا ليقولوا أنهم سيتحالفون مع الكتلة والوسط والإصلاح والتنمية والعدل ... وذلك كله في مواجهة إقصاء الإخوان المسلمين لهم ... وهو ما تداركه الإخوان وحاولوا التخفيف منه بمنح السلفيين منصب وكيل العمال في المجلس».

يشير عبد الرحيم على إلى أن المنتمين للتيارات الإسلامية الأخرى أصبحوا يضيقون جدا بتصرفات الإخوان المسلمين، وكان غريبا أن يقول له أحد قيادات الجماعة الإسلامية منذ أيام أنه أصبح يتمنى أن يموت الإخوان الآن قبل أن يموت اليهود.

ثمن دخول بيت الطاعة الأمريكي:

من بين ما جرى في لقاء مرسى - بيرنز وكما يقول عبد الرحيم على : « كان السؤال هو

كيف يمكن اتخاذ خطوات عملية من جانب الإخوان في مقابل خطوات عملية من جانب الأمريكان، وتم الاتفاق على أن يقوم الأمريكان بدفع حماس في اتجاه إسرائيل ... ولو حدث هذا وهو ما تعرف أمريكا جيدا أنه يمكن أن يحدث فسيكون هناك لقاء بين وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون وقادة الحرية والعدالة ... بما يعنى أن التنسيق بين الجماعة والأمريكان سيصب بهذا اللقاء إلى منتهاه.

التحالف مع الوفد لن يكون سهلا بالطبع، فحزب الوفد يرى طوال الوقت أنه يلعب دور المحلل السياسي لجماعة الإخوان ... فالجماعة مطلقة بالثلاثة من الأمريكان والمجتمع الدولى، وحتى تعود إليه فلابد لها من محلل ... ولأن حزب الوفد خسر البرلمان الذي حصلت عليه الجماعة، فلن يدخل مع الإخوان في تحالف إلا إذا ضمن أن يسيطر على الحكومة ... فلا أقل من أن يكون رئيس الحكومة القادمة وفديا ... ولا أقل كذلك من أن يكون وزراء الوزارات المهمة والسيادية من الوفد... وهو ما لم يعترض عليه الإخوان المسلمون كثيرا.

اللعبة القادمة مع عبد النعم أبو الفتوح

كانت المفاجأة الكبرى فى لقاء محمد مرسى ووليام بيرنز أن المبعوث الأمريكى إلى الإخوان تطرق إلى عبد المنعم أبو الفتوح الذى أعلن الإخوان صراحة أنه ليس منهم،قال بيرنز – كما يروى عبد الرحيم – أن الإدارة الأمريكية ترى أن عبد المنعم شخص متحضر ...لكن الإخوان تحفظوا على هذا الكلام ..ولما وجدوا أن المبعوث الأمريكي يهتم بشأن أبو الفتوح بشكل خاص ...أغلق مرسى هذا الملف بقوله: دعونا نفكر .







الإخوان والأمريكان (٣)

يبدو أن الإجماع الذى حضره المرشد العام للإخوان المسلمين الدكتور محمد بديع فى تركيا فى ١٢ نوفمبر الماضى مع المسؤول الأمنى الأمريكى، لا يـزال يحـتفظ بأسـرار كثيـرة ..فلـم يكـن الاجتماع لطمأنة أمريكا على موقعية إسـرائيل فقـط ...ولا مصـير معاهدة السلام التى عقدتها القاهرة مع تل أبيب.

ركان هناك ما هو أهم لمستقبل الجماعة هذه المرة ...وليس لمستقبل إسرائيل ...وهو ما يكشفه عبد الرحيم على الباحث المتخصص في شئون الجماعات الإسلامية – في الحلقة الثالثة من حوارى الممتد معه....وهو الحوار الذي يتعامل معه الإخوان بمنطق الحزب الوطني السابق الذي كان يعتبر نفسه غير معنى بما ينشر عنه ...وكأننا نتحدث عن جماعة منقرضة ...أو نتتبع أثر جماعة تاهت في الصحراء.

حرب تركيع المجلس العسكرى:

هذه المرة يفتح عبد الرحيم مساحة جديدة ليست في علاقة الإخوان بالأمريكان فقط ...ولكن في العلاقة الثلاثية بين الإخوان والأمريكان وبينهما المجلس العسكري.

يقول عبد الرحيم: «هناك محاولات من الإخوان المسلمين لتركيع المجلس العسكرى ...وهذا في إطار اهتمام الجماعة في أن تكون شريكا أصيلا في كل ما يتعلق بمستقبل مصر ...القوانين التي

ستصدر ... نظام الحكم وكيف يكون شكله النهائي ... علاقات مصر الخارجية ... ولأن الجماعة تعرف أنها تلعب في ملعب يسيطر عليه الأمريكان يناوشهم المجلس العسكري ... فهي تعمل من أجل تكسير العسكري لتصعد على جئته».

اللعبة الآن - كما يراها عبد الرحيم - هي من يأخد من إلى جانبه ... وتحديدا من يستطيع أن يربح رضاء الأمريكان وتأييدهم، وهنا يضع مجموعة من التصورات عن حرب تركيع العسكري وخلخة الهواء من حوله ومنها مثلا:

أولا: نصيحة الأمريكان للبرادعي بالنزول إلى الشارع كانت بدفع مباشر من الإتحوان الذين أعلنوا تخليهم عنه ... فهم يعرفون أنه لن ينزل الشارع لمواجهتهم أو التصدى لهم، لكنه سينزل وهو يعلن أنه سيواجه المجلس العسكري الذي اعتبره البرادعي ربان متخبط.

ثانيا: النفخ من قيمة وقدر وحجم التهديدات بما يمكن أن يحدث في ٢٥ يناير، بل واستعداد شباب الجماعة أن يحملوا المنشآت ويأمنوا المؤسسات الحيوية ... يمكن أن يخلق حالة من التحدى والرغبة في التحدى تؤدى في النهاية إلى صدام شديد بين الشارع وبين المجلس العسكرى، الذي لن يقف مكتوف الأيدى ... بل سيدافع ... ودفاع العسكرى سيجعله في محط النقد والتجريح.

كل هذه الألاعيب وغيرها يسعى الإخوان منها إلى إجهاد المجلس العسكرى، ولما يحدث هذا الإجهاد لا يكون أمام المجلس إلا اللجوء إلى الإخوان ...وهو اللجوء الذي سيرتب تفاهمات جديدة من أهمها الاتفاق على المرشح الرئاسي الذي سيتمنى المجلس العسكرى وقتها أن يحدث تفاهم بينه وبين الجماعة حوله.

حلم البنا يقترب:

الكلام عن تفاهمات حول الرئيس القادم بين الإخوان والمجلس العسكرى يدخل بنا إلى ما جرى في إجتماع اسطنبول الذي حضره المرشد العام مع قيادات التنظيم الدولي للإخوان وتحديدا من أوربا وأمريكا ...وهو الاجتماع الذي أحدث تغييرا هائلا في استراتيجة الإخوان المسلمين فيما يتعلق بالحكم.

كان محمد بديع قد أعلن في إحدى رسائله الأسبوعية التي يتلقاها الإخوان كمنهج

متكامل أن الجماعة أصبحت قريبة من تحقيق غايتها العظمى والتى حددها البنا،وذلك بإقامة حكم عادل رشيد بكل مؤسساته ومقوماته،ويتضمن حكومة ثم خلافة راشدة وأستاذية العالم.

منهج حسن البنا الذى أشار إليه محمد بديع فى الوصول إلى غايته الكبرى، يبدأ بتكوين الفرد المسلم الذى يكون لبنة فى بناء الأسرة المسلمة، وعندما تتكامل الأسر المسلمة يكون المجتمع المسلم الكامل، المجتمع المسلم يعمل على أن تكون الحكومة التى تدير أموره إسلامية ... وعلى أكتاف الحكومة الإسلامية تقوم الدولة الإسلامية ... وعندما تتجاور الحكومات الإسلامية تظهر إلى الوجود الخلافة الإسلامية الراشدة ... وهذه الخلافة تحديدا هى التى ستضمن للمسلمين أستاذية العالم من جديد.

ما وضعه البنا كإستراتيجية لعمل الجماعة كان محل نقاش في اجتماع محمد بديع بقيادات التنظيم الدولي للإخوان، وهو ما يفسر لنا ما قاله الرجل عن اقتراب الجماعة من تحقيق حلم البنا.

يقول عبد الرحيم على: «كان هناك اتجاه من داخل التنظيم الدولي للإخوان يريد أن يحرق المرحلة الخامسة وصولا إلى المرحلة السادسة مباشرة، فالتنظيم يرى أن مصر وصلت إلى أن بكون البرلمان إسلاميا، وهو ما سيجعل من السهل أن تكون الحكومة، وعليه فلا يجب الانتظار لأن تكون الدولة إسلامية ...بل يمكن العبور مباشرة إلى الخلافة الإسلامية مباشرة».

تستند قيادات التنظيم الدولى إلى أنه طالما أن الظرف متاح الآن، فلماذا الانتظار، يقول عبد الرحيم: ﴿ إنهم يرون أن الإسلاميين وصلوا للسلطة في أكثر من دولة عربية مثل تونس ومصر وليبيا ... وأن اليمن وسوريا في الطريق ... وعليه فإن الفرصة مواتية أن تكون الحكومات في هذه الدول إسلامية ... ومن السهل عليها أن تأتى برئيس إسلامي، وعندما يكون هناك أكثر من رئيس إخواني أو يحظى بتأييد الإخوان من داخل التيارات الإسلامية، فإن تكوين الخلافة الإسلامية يصبح أمرا سهلا وميسورا للغاية.

التمويل من الكويت والإمارات:

كما يقول عبد الرحيم على: كانت هناك نقطة في غاية الأهمية تطرق إليها اجتماع

قيادات التنظيم الدولى مع محمد بديع، وهي تمويل مشروع الخلافة الإسلامية المزمع إعلانه ...صحيح أن تمويل الإخوان لا يتوقف ... والموارد والاستثمارات لا تنضب ... لكن ما يحلم به الإخوان يحتاج إلى ما هو أكثر من التبرعات أو الاستحقاقات الشهرية أو ملايين الاستثمار المحدود.

ولذلك أخذ المجتمعون قرارا بضرورة تحريك إخوان الخليج من أجل الثورة ... وتحددت الإمارات والكويت تحديدا ... ولن يكن الهدف هناك إزاحة الأسر الحاكمة ... ولكن سيتحول الأمر إلى ملكيات دستورية ، يسعى الإخوان خلالها إلى جعل الأسرة الحاكمة الآن تملك دون أن تحكم ، ويصبح الأمر كله مخول إلى الإخوان المسلمين ... وفي الوقت نفسه ينظر الإخوان إلى ثروات هذه الدول البترولية التي ستصل حتما إلى خزينة التنظيم الدولى ، وهي الأموال التي ستكون عونا للتنظيم على تحقيق حلم الجماعة النهائي ... وحلم حسن البنا الكبير بأن تسود الجماعة العالم كله.

يعتقد عبد الرحيم على أن تحريض التنظيم الدولى على الثورة فى الإمارات والكويت قد يكون خاطئا إلى حد كبير ... فصحيح أن الثورات التى قامت حتى الآن – فى مصر وليبيا وتونس واليمن وسوريا – كانت ضد الاستبداد والقهر والطغيان ... إلا أن الأساس فيها كان بسبب الفقر والحاجة وانعدام التنمية فى هذه المجتمعات، ولأن دول الخليج لا تعانى من هذه المشاكل الآن على الأقل وهو ما سيجعل من الصعب أن تقوم فيها ثورات أو تحدث انقلابات حادة.

الشعار الذى رفعه التنظيم الدولى فى الاجتماع - كما يقول عبد الرحيم على - هو «ملكيات دستورية فى الخليج » ...وهو ما ينبئ بأن الأمر لن يتوقف عند الإمارات أو الكويت،ولكن يمكن أن تمتد إلى دول أخرى ...وذلك للسيطرة التامة على كل موارد هذه الدول الغنية.

الإخوان في الإمارات من جانبهم تحركوا قبل أن يفكر التنظيم الدولي في الوصول إلى مرحلة الخلافة الإسلامية، يقول عبد الرحيم على : في العام ١٩٩٥ أصدر الشيخ زايد قرارا بحل جمعية الإصلاح الإخوانية ...كان المبرر وقتها أن الجمعية متورطة في تمويل التنظيم الدولي للجماعة، حيث كانت تتكفل الجمعية بأكثر من ٤٠ ٪ من مصروفات

التنظيم ... ففي هذا العام كان التنظيم يحتاج إلى ٣٠٠ ألف دولار ... أرسلت الجمعية منهم ١٢٠ ألف دولار .

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل توصلت السلطات الإماراتية إلى أن الجمعية تقوم بتمويل مجموعات إرهابية في الخارج ...وأن هناك عنصر في الجمعية هو حسن الدق كان قناة الاتصال مع هذه المجموعات في الخارج،ولما تمت محاصرته أعلنت الجمعية أنه ليس منها،على طريقة حسن البنا عندما أصدر بيانا بعد مقتل النقراشي باشا أن من فعلوها :ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين.

منذ العام ١٩٩٥ – كما يقول عبد الرحيم – لم يكن هناك أى صوت لجمعية الإصلاح لكنهم ومنذ شهور عادوا مرة أخرى إلى العمل ... وإلى التحريض على الثورة، وكانت النتيجة المباشرة أن سحبت الإمارات الجنسية من ٧ من المنتمين إلى جمعية الإصلاح والتوجيه.

كانت التهمة الموجهة للأعضاء السبعة أنهم شاركوا في التوقيع على عريضة رفعت لرئيس الدولة تطالب بإصلاحات في السلطة التشريعية في الدولة، وتدعو إلى انتخابات صحيحة للمجلس الوطني، وأن يؤدي دوره بصلاحيات كاملة.

إخوان الإمارات تعاملوا مع ما جرى بنفس طريقة الإخوان في مصر قبل الثورة...فقد اعتبروا وعلى رأسهم الدكتور على الحمادي أن ما حدث معهم إجراء غير قانوني ومخالف لحقوق الإنسان الأصلية ودستور الدولة والقوانين الصادرة فيها

كان إخوان الإمارات يعرفون جيدا أن السلطة هناك ما أقدمت على هذه الخطوة إلا لأنها قرأت إلى أى مدى يمكن أن يصل نشاط الإخوان المسلمين ... ولذلك كان طبيعيا من وجهة نظرها – نقر أنه مخالف لحقوق الإنسان وحرياته – أن يتم إيقاف عمل مجلس إدارة جمعية الإصلاح.

التحركات التى كانت يقوم بها أعضاء جمعية الإصلاح قبل اجتماع التنظيم الدولى للإخوان بالدكتور بديع في اسطنبول ستتحول إلى برنامج عمل، فهناك تكليف الآن ... وتحريض مباشر على هدم النظام بنفس الطريقة التى سبق وجرت في الدول التى دخلت حزام الثورات العربية.

إخوان الإمارات في أحضان إيران:

كانت هناك معضلة أمام فكرة الوصول إلى الخلافة قبل تحقيق الدولة الإسلامية وهي إيران ووضعيتها في المنطقةفهي تخرج عن حزام الدول العربية، وما يمكن أن يسير على دول عربية ثارت من الصعب أن يسير على إيران.

يقول عبد الرحيم على : « موقف الإخوان المسلمين من إيران واضح جدا، فهى معها قلبا وقالبا إذا تعرضت لأى ضربة أمريكية ... لن يختلف موقف الجماعة عن موقف حركة حماس وحزب الله ... فهم مع إيران على طول الخط.

لكن هذا الموقف - كما يؤكد عبد الرحيم - يأتى من باب التخطيط التكتيكى فقط ... وليس من منطلق أن الجماعة منحازة إلى إيران ... فولاء الجماعة بالأساس لفكرة التمكين لها ... ولأن المشروع الإيرانى على المستوى الإستراتيجى ضد مشروع الجماعة ... إيران تسعى إلى إعادة الإمبراطورية الفارسية حتى لو كانت قشرتها إسلامية ... وهو ماينتبه له الإخوان جيدا.

اتفاق الموقف التكتيكي سيؤدي بالإخوان إلى تأييد إيران ضد أمريكا من أجل كسر غطرسة الأمريكان في المنطقة، ويشير عبد السرحيم أن ولاء إحوان الإمارات للتنظيم الدولي ولفكرة التمكين جعلهم يؤيدون إيران، رغم أنها وحتى الآن تحتل ثلاثة جزر كاملة من جزر الإمارات فالإخوان ولاءهم لفكرتهم ... أكثر من ولاءهم لأوطانهم.

لغز الرئيس القادم من كواليس الإخوان:

ينتظر الإخوان الآن ما الذى ستسفر عنه الأحداث فى سوريا فوق وع سوريا فى أيديهم سوف يسهل عليهم كثيرا وصولهم إلى حلم الخلافة الكبير، التى لن يكون صعبا على محمد بديع أن ينصب نفسه فيها خليفة للمسلمين ... فالجماعة التى استطاعت أن تصل بالإسلاميين إلى الحكم هي الإخوان ... نشأت فى مصر ... فلا أقبل من أن يكون الخليفة الأول منها ... كما كان المؤسس والمرشد الأول للجماعة منها أيضا.

ورغم أن المعلومات التي نقلها لنا عبد الرحيم على من اجتماع اسطنبول تشير إلى أن هناك تناقضا بين ما يعلنه الإخوان ويصرون عليه من موقفهم من الرئيس القادم لمصر...فهم يقولون أنهم لن يؤيدوا رئيسا ينتمى إلى التيار الإسلامي.

خطة الإخوان أو إستراتيجيتهم القادمة تقول أنهم يجب أن يساندوا مرشحا من التيار الإسلامي حتى تتحقق به الخلافةلكن ما حدث فعلا أنهم لم ينحازوا إلى هذه الفكرة —علنا على الأقل – .

الإخوان عموما – وفقا لما يراه عبد الرحيم على ويؤكده – يلعبون لعبة خطيرة جدا مع المرشحين لرئاسة الجمهورية، لقد أعلنوا في البداية أنهم يؤيدون منصور حسن رئيسا للجمهورية ... وهو الرجل الذي لاقى ترحيبا من نوع ما من فئات عديدة من المجتمع بعد أن تسربت هذه الأخبار ... فهو عاقل ومتزن ولم يتورط في أي شكل من أشكال الفساد مع النظام السابق ... ثم أنه ليس محسوبا على تيار بعينه، ثم أن المجلس العسكرى معجب بآراءه وأفكاره ولذلك كلفه برئاسة المجلس الاستشاري.

لكن منصور حسن وبعد أن تراجع الإخوان مرة أخرى عن تأييدهم لـه بــلا سـبب واضح،اضطر إلى أن يصرح بأنه لم يفكر في ترشيح نفســه للرئاســة ولا يسـعى إلى هــذا المنصب.

نفس الأمر تكرر مرة أخرى مع نبيل العربي اللبلوماسي القدير ووزير الخارجية السابق والأمين الحالى لجامعة الدول العربية ...سرب الإخوان أيضا أن نبيل العربي يمكن أن يكون مرشحهم في انتخابات الرئاسة ...وهو ما نفاه نبيل على الإطلاق في حواره مع يسرى فودة على قناة أون تي في ...وكان فودة قد انفرد بحوار معه خلال حلقة برنامجه «آخر كلام) التي أذيعت مساء الاثنين الماضي ...وحصل منه على تصريح جازم بأنه لا يفكر مطلقا في الترشح للانتخابات الرئاسية.

عبد الرحيم على لديه تفسير خاص لما يقوم به الإخوان،أو بالأحرى لما يتورطون فيه،وهو أنهم يدفعون بأسماء معتدلة ويمكن أن تحظى بقبول كبير فى الشارع السياسى المصرى ... وهم يعرفون أنهم فى الغالب سيعلنون أنهم سينفون نيتهم أو مجرد التفكيش فى الترشح للرئاسة،وعليه فهم يخرجون شخصيات معتدلة ومحترمة من احتمالات الترشح للرئاسة من خلال إحراجهم أو حرقهم السياسى ...فلن يكون مقبولا بعد أن يعلن منصور حسن أنه لن يترشح أو ينفى نبيل العربى نيته للترشح أن ينزلوا السباق الرئاسى بعد ذلك.

كل ذلك يصب فى النهاية فى مصلحة مرشح واحد ووحيد هو عبد المنعم أبو الفتوح ... ورغم أن موقف الإخوان واضح جدا من عبد المنعم ... إلا أن عبد الرحيم على يؤكد أنه سيكون مرشح الجماعة ... وأن زيارته التي جرت لمقر حزب الحرية والعدالة وقابل فيها محمد مرسى ومحمد البلتاجي وعصام العريان لم تكن للتهنئة بالفوز فى الانتخابات كما أعلن عن ذلك ... رغم أن أبو الفتوح ذهب إلى أحزاب أخرى لتقديم التهنئة.

عبد الرحيم يرى أن الزيارة تلقى فيها أبو الفتوح تطميناوأن ما قاله مرشد الإخوان محمد بديع من أن الجماعة لن تؤيد مرشحا إسلاميا لا ينصرف على الإطلاق إليه ...بل المقصود كان الدكتور محمد سليم العوا الذى احترق أصلا خلال الشهور الماضية بسبب تذبذب موقفه من المجلس العسكرى فمرة ضده ومرات معه ...وكذلك حازم صلاح أبو إسماعيل الذى رغم إخوانية والده وسلفيته هو إلا أن التيارات الإسلامية رفعت يديها منه ...بعد أن احترق تماما بسبب تصريحاته المتتالية والمستفزة.

يبقى عبد المنعم أبو الفتوح وحده ...وهو صاحب القصة الأكبر والأكثر تعقيدا ...والتى تستحق منا أن نصبر عليها حتى الأسبوع القادم لتكتمل خيوطها جميعا بين أيدينا.



عبد المنعم أبو الفتوح بين التأييد الأمريكي والدعم الإخواني

كان آخر سؤال ألقاه وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي على محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة – عندما زار القاهرة منذ أسابيع – عن موقف الجماعة من عبد المنعم أبو الفتوح...مرسى كرر ما هو معروف عن موقف الجماعة من أنها لن تؤيد مرشحا إسلاميا،ثم أنهم بالأساس لن يدعموا أبو الفتوح،وهذا قرار الإخوان النهائي.

لم يناقش بيرنز محمد مرسى فيما قاله، لكنه ألمح له بموقف الإدارة الأمريكية من عبد المنعم، قال له أن أمريكيا ترى أن عبد المنعم أبو الفتوح شخص متحضر ... في إشارة إلى أفكاره التي يطرحها منذ سنوات عن موقف الإسلام من المرأة والأقباط وحرية الرأى والتعبير... وهي الآراء التي أعلنها عبد المنعم بشجاعة وسببت له كثيرا من الأزمات مع الجماعة.

أيقن محمد مرسى وقتها أن عبد المنعم ليس مرفوضا من الأمريكان، ولو استطاع أن يصمد في المنافسة، فإن الأمريكان لن يترددوا عن دعمه ... أو على الأقل عدم تعطيله، وهو ما جعل رئيس الحرية والعدالة يقول لبيرنز: دعنا نفكر.

لم يسبب سؤال بيرنز أى حرج للجماعة، لكن ما أحرجها بشدة كان ما قاله الدكتور يوسف القرضاوى فى حواره مع صفوت حجازى على قناة النهار فى برنامجه «البعد الثالث» عن أبو الفتوح.

أعلن القرضاوى تأييده التام لعبد المنعم لأنه كما قال الأصلح لقيادة مصر فى الفترة المقبلة لرؤيته الواضحة ولأنه رجل سياسى من الطراز الأول،ثم أنه الأكثر قدرة على تحمل المسئولية،ويدرك مشاكل مصر،كما أنه خبير بالعمل التطوعى،من خلال عمله في إغاثة المسلمين بالعالم الإسلامي.

القرضاوى كان كاشفا عندما أشار إلى اجتماعه مع عدد من قيادات الجماعة للحديث معهم عن أبو الفتوح،قال لهم يجب أن يدعموه في الإعادة لو دخلها ...لكنهم تمسكوا بموقفهم ...فألح عليهم الدكتور يوسف لدعمه ...وعقب على كلامه ب:إن شاء الله ستنصلح الأمور بينهم.

دع عنك تزيد البعض في تفسير مقاصد ما قاله القرضاوي، من أن الشيخ الذي يأتي ويروح بهوى قطرى، لا يمكن أن يقول هذا الكلام إلا إذا كان يعبر عن رغبة قطر التي تتحدث بلسان أمريكا عن فرض سطوتها وسيطرتها على الرئيس القادم لمصر، وهي السيطرة التي تبدأ باختيارها أولا.

لقد كان القرضاوى مخلصا لفكرة دعم أبو الفتوح، عندما وجه كلامه للإخوان بأن يراجعوا رأيهم ويدعموا ابنهم، لأنه صاحب فكر إسلامى متميز، ولأنه رجل المرحلة وفيه صفات الرئيس الكفء، وعليه فلا يمكن أن نحيل كلام الرجل على أنه تنفيذ لمخطط أمريكي قطرى.

لكن هذا لا يمنع من البحث قليلا في ملفات وأوراق عبد المنعم أبو الفتوح وجولاته وصلاته وعلاقاته الداخلية والخارجية، وهي الملفات التي يمكن أن تضع يدنا على خيط يؤدي إلى هذا الرجل يمكن أن يكون رئيسا بتأييد أمريكي ودعم إخواني ... فالكلمة الأولى ليست هي الكلمة الأخيرة دائما .. وليس معنى أن الإخوان يرفضونه الآن ... أن يظلوا على موقفهم حتى النهاية.

من بين ما جرى مثلا زيارة عبد المنعم أبو الفتوح لمقر حزب الحرية والعدالة مطلع الأسبوع الماضى، وهى الزيارة التى لم تستغرق أكثر من ١٥ دقيقة، وقال عبد المنعم أنها كانت للتهنئة، ويجزم عبد الرحيم على – الباحث فى شؤون الجماعات الإسلامية – أنها كانت زيارة للطمأنة ... فقد جاءت مباشرة بعد إعلان محمد بديع مرشد الإحوان أن

الجماعة لن تؤيد مرشحا إسلاميا.

قيل وقتها لعبد المنعم أنه لم يكن المقصود من هذا التصريح، وإنما أراد المرشد تحبيط المرشحين الآخرين محمد سليم العوا وحازم صلاح أبو إسماعيل الذى دخل له السلفيون على الخط من أجل دعمه وتأييده، بعد أن سبق وأعلنوا أنه ليس مرشحهم... وهو ما كان يفهمه عبد المنعم جيدا، عندما أعلن مبكرا أنه يضمن صوت محمد بديع له في انتخابات الرئاسة ... بل زايد على الأمر بأن قال أن صوت بديع في جيبه ... ورغم أن بديع قال له لا: إلا أن عبد المنعم لا يزال مطمئنا.

يعرف عبد المنعم أبو الفتوح أن هناك حلف خاسى فى جماعة الإخوان المسلمين يرفضون دعمه وتأييده، وهؤلاء هم محمود عزت وخيرت الشاطر ومحمد مرسى وسعد الكتاتنى وعصام العريان، فكل واحد من هؤلاء يعتبرون أن دعم أبو الفتوح وتصعيده يمكن أن يكون معطلا لأى منهم، فلديهم فرصة أن يتقدموا لانتخابات الرئاسة لكن ليس الأن ... فهم ليسوا مستعدون لتولى المسؤولية فى هذه المرحلة، ولو جاء عبد المنعم وأخذها الآن وأثبت كفاء وجدارة ... فإنه سيحرمهم من فرصهم التى ينتظرونها.

عبد المنعم أبو الفتوح يحظى بتأييد شديد من قيادات الإخوان فى الخارج، وتحديدا قيادات أوربا وأمريكا...بل إن قياديا مثل كمال الهلباوى المتحدث الرسمى السابق باسم الجماعة فى الخارج، وصاحب العلاقات الوثيقة بإخوان الخارج أعلن تأييده الصريح لعبد المنعم أبو الفتوح.

الهلباوى قال أنه سيتجول مع عبد المنعم للدعاية في المحافظات وسيدعو القريبين منه للتصويت إذا كان الأفضل بين المرشحين...ولم يتردد الهلباوى في أن يعلن أنه الأفضل حتى الآن والأنسب لقيادة مصر.

أعلن الهلباوى أنه يحترم رأى الإخوان، وأنه على رأسه تماما، لكن يفكر في مستقبل مصر، ولذلك فلو وجد أبو الفتوح هو الأنسب لمستقبل مصر فسيدعمه لأنه ينظر للمستقبل وليس لما تراه الجماعة.

كلام الهلباوى يمكن أن يحسب على أكثر من معنى ... له أكثر من دلالـ قائد من دلالـ قائد من دلالـ قائد عن وجهة نظره، لكنه في الوقت نفسه يمثل اتجاها في الإخوان لا يمكن تجاهله.

بعيدا عن الكلام هناك ضغوط شديدة تمارسها حركة حماس على جماعة الإخوان من أجل دعم عبد المنعم أبو الفتوح ...وهذا ليس غريبا على الإطلاق،فعبد المنعم تربطه علاقة خاصة بقيادات حركة حماس،كان هيو رأس الحربة في مساعدتهم وإغاثتهم من خلال دوره في إتحاد الأطباء العرب.

وعندما زار إسماعيل هنية القاهرة منذ أسابيع، اجتمع به عبد المنعم أبو الفتوح، بل ووجه انتقادا حادا لكل من الحكومة والمجلس العسكرى لأنهم لم يقابلوا هنية استقبالا رسميا، رغم أن هنية رسميا رئيس وزراء ...بل هو رئيس وزراء تمت إقالته.

الشاهد أن عبد المنعم أبو الفتوح لا ينتظر الدعم لا من الإخوان ولا الأمريكان ... بل يتحرك فى أكثر من دائرة، ولعل زيارته إلى السعودية تؤكد أنه يخطط لخطواته جيدا، فهناك التقى بوزير الصحة السعودي عبد الله الربيعة، الذي يرتبط به بعلاقة قوية بسبب عمل عبد المنعم فى اتحاد العرب، ومن الطبيعي أن وزير الصحة السعودي لن يجلس مع عبد المنعم إلا بعلم وموافقة الديوان السعودي.

يعلم أبو الفتوح أن الكتلة الأكبر من المصريين في السعودية من الأطباء، وهم مؤثرين بالفعل، وهو ما دعاه للتواصل معهم، فهو يعمل من ناحيته دون أن ينتظر مددا من أحد، لكن هذا بالطبع لن يجعله يرفض أي دعم يمكن أن يأتيه.

لقد أدرك عبد المنعم أبو الفتوح أن الدكتور محمد البرادعي يجيد التواصل الخارجي، وأنه يربح المصريين المقيمين في الخارج بسهولة ... ولذلك عقد عدة لقاءات مع المصريين العاملين في الخارج ليقدم نفسه لهم.

الآن وبعد أن تضاءلت فرص البرادعى فى المنافسة – هذا هو الظاهر على السطح على الأقل حتى الآن – فإن فرص أبو الفتوح الذى يرقبه الأمريكان عن قرب يمكن أن تكون أكبر فى أن يضغط الأمريكان على جماعة الإخوان حليفتهم الجديدة من أن تغير رأيهم وتبدل موقفه وتعود فى كلمته فيما يخص أبو الفتوح، وهذا ليس جديدا على الجماعة التى يغير مرشده كلامه كما يغير أحذيته تماما.



٤١

من التحرير إلى الإخوان : لن نرحمكم

مرة واحدة فقط قابلت فيها الدكتور كمال الهلباوى أحد الكبار في جماعة الإخوان المسلمين بدوره وتاريخه، فعندما كان الرجل طريدا في أوربا يتعقبه نظام الرئيس مبارك، عمل متحدثا رسميا للإخوان في الخارج، وهو المنصب الذي استطاع من خلاله أن ينقل صور الاضطهاد المختلفة لجماعته على يد النظام الميصرى، وهو ما جعل الإخوان في دائرة الضوء طوال الوقت.

لهذا الدور الذى قام به كمال الهلباوى، ولإخلاصه الشديد لأفكار ومبادئ مؤسس الجماعة الأول حسن البنا، ولحرصه على أن تكون الجماعة نقية طاهرة بريئة، فإننى انتظرت تعليقه على ما واجهته الجماعة في ميدان التحرير يوم الجمعة ٢٧ يناير، عندما رفع الثوار أحذيتهم في وجه منصة الجماعة، التى حرص أعضاءها محتفلين بالذكرى الأولى للثورة، وهو ما اعتبره الثوار إهانة للشورة وخيانة لها، فما الذى يحتفل به الإخوان ودماء الشهداء لم تبرد بعد صورية لا يزال في رقبة النظام الذى تجرى محاكمات صورية لا أكثر ولا أقل.

أدرك الثوار أن الإخوان ما نزلوا إلى ميدان التحرير من أجل الاحتفال بالدكرى الأولى للشورة، ولكن للاحتفال بالمكاسب الخاصة والشخصية التى حصلت عليها الجماعة، فقد سيطرت على البرلمان ... ويمكن أن تضع يدها على الحكومة، وليس بعيدا

رغم مراوغات الجماعة أن يكون الرئيس القادم منها،أو على الأقل ممن ترضى عنهم،ولذلك اعتبروا ما فعلته الجماعة حروجا على الإجماع الثوري.

بحثت عن تعليق الهلباوى على هِذا الموقف الصعب الذى جرح كبرياء الجماعة، فوجدته فى رسالة وجهها إلى الجماعة المنتشية بما حصلت عليه، يقول الإخوانى الكبير فى رسالته لقيادات جماعته: «كونوا فصيلاً من فصائل الشعب المصرى، ولا تخطؤوا كعادتكم التاريخية، ويستبد بكم غرور ذكائكم، فتسقطوا فى هاوية الانتهازية السياسية، وليكن لديكم قليل من الحياء، وهل يحتفل الملكوم فى ابنة الشهيد؟، فيقيم الأفراح والليالى الملاح، على القل قفوا صامتين احتراما للشهيد الذى جعلكم غير محظورين، ولا فى الزنازين تقضون أيامكم وتعذبون، أليس لديكم عقل وإدراك به تفقهون؟».

الرسالة واضحة وكاشفة وواضحة في الوقت نفسه، لكنها قابلت قلوبا مغلقة وآذان صماء، لم يسمع الإخوان لرجلهم المخلص، بل سيطر عليهم غرورهم، وهو ما جعلهم في ورطبة لا تقبل عن الورطبات التبي كنان الحزب البوطني المنحل يجد نفسه فيها... وفضيحة سياسية كاملة أعتقد أنها ستحتاج إلى وقت طويل لتتخلص منها، هذا إذا استطاعت أن تفعل ذلك.

هذا الغرور الذى تعاملت به الجماعة بدا واضحا فى ردود فعل قياداتها سواء فى الحزب الذى هو ذراعها السياسى،أو من بين أفرادها ...وكان أكبر دليل على كبرها ما صرح به محمود غزلان المتحدث الرسمى باسمها،ونقله عنه الموقع الرسمى للجماعة «إخوان أون لاين».

محمود غزلان اعتبر أن ما تعرضت له الجماعة ليس إلا حلقة من الهجوم عليها،الذى تقوم به وسائل إعلامية معروفة التوجهات،وهذه الوسائل أزعجها أن تحصل الجماعة على الأغلبية البرلمانية،وأن الجماعة خلال تاريخها تعودت على هذا النوع من الهجوم،لكن هذه الحملات تزيد الناس التفافا حول الجماعة وتعاطفا معها.

وهنا يتبدى بالنسبة لى السقوط الكبير الذى توشك الجماعة عليه، فمحمود غزلان الذى يعبر بشكل رسمى عن جماعته، أي أن ما يقوله هو رأيها وما تذهب إليه، لا يسرى

حقيقة ما حدث، فالحملات التي كانت تجلب للجماعة إلتفاف الناس وتعاطفهم، كانت حملات يقوم بها النظام السابق وأجهزت الأمنية ... كانت الجماعة مضطهدة ومطاردة، أعضاؤها في السجون وأموالهم تتم مصادرتها بدنب وبغير ذنب.

كان الشعب المصرى يعرف بعاطفته وبراءته السياسية أن النظام يطارد الإخوان لأنه يخشى منهم على مستقبله،فهو يعتبر الجماعة خصمه الأول،الذى يريد أن ينقض على السلطة،فينتزعها منه إنتزاعا،ولذلك فهو يحاصرهم بكل ما أوتى من قوة... ولذلك كان حتى الذين يختلفون مع الإخوان،كانوا يقفون إلى جوارهم ويدافعون عنهم ويتضامنون معهم.

الآن الوضع اختلف - الإخوان استفادوا من الأوضاع الجديدة ولا يريدون الاعتراف بها - فالحملات هذه المرة ليست من نظام مستبد يريد أن يقتلع الجماعة من جذورها، ولكنها من الشارع ... من الشعب الذي كان يلتف حول الإخوان ويمنحهم تأييدا حتى لو كان صامتا.

الشباب الذين خرجواً للإطاحة بالرئيس السابق مبارك ونجحوا في ذلك نجاحا أذهل العالم، هو نفسه الذي رفع أحذيته في وجه منصة الإخوان، في إشارة إلى أنه يرفع حذاءه في وجه الجماعة كلها، وهو سلوك لم يكن جديدا ولا مستحدثا، ولا خاصا بالجماعة، فقد فعل الثوار ذلك نفسه مع مبارك في الأيام الثمانية عشرة التي أنهت فترة حكمه ... وكانت النتيجة أنه سقط سقوطا مروعا.

ما فعله الشباب لن يجعل الناس يلتفون حول الجماعة أو يتعاطفون معها – كما يعتقد غزلان – بل كشف للشارع المصرى الذى لا يزال يتعامل ببراءة سياسية كبيرة أن الجماعة لا تفكر إلا في نفسها تماما ... وأنها تتعاطى الأمور كلها على طريقة الحزب الوطنى السابق،الذى كان يتعالى على الشارع بشدة ... ولا يرى إلا نفسه في المرآة.

القيادى الإخوانى المتوازن والعاقل جدا والمنفتح على التيارات السياسية والفكرية الأخرى الدكتور محمد البلتاجي قال في أحد البرامج الفضائية المسائية أن ما قام به شباب الميدان في مواجهة الإخوان – التهديد بالحذاء كان مؤسفا – تعجبت من تصريح البلتاجي، فهذا الرجل ومنذ بداية الثورة يتعامل مع الأمور بموضوعية شديدة بصرف

النظر عن موقعيته داخل الجماعة، ولذلك كان طبيعيا أن أرى له تصريحا آخر ملخصا لما جرى، وهو أن ما حدث في ميدان التحرير مثل جرحا كبيرا لجماعة الإخوان.

هذا رجل عاقل بالفعل، فما حدث من رفع الأحذية - بكل الدلالات التي يحملها في الثقافة المصرية - يؤكد أن الجماعة في مأزق، لقد نسى أو تناسى الشوار للإخوان خذلانهم إياه في موقعة محمد محمود ومن بعدها مهزلة مجلس الوزراء ... فالشباب كانوا يقتلون على الأسفلت ... أوالبنات كن يسحلن في الشوارع، بينما الجماعة تسعى في طريقها إلى كرنفال الانتخابات ... لكن ما لم يستطع الشباب غفرانه أو قبوله أن تأنى الجماعة لتحتفل على نغمات أغاني نانسي عجرم وشيرين عبد الوهاب بذكرى الثورة، رغم أن العزاء في الشهداء لا يزال منصوبا ولم ينفض بعد.

التعليق الثالث الذي كان مزعجا بالنسبة لى جداوجدته عند الدكتور جمال حشمت أحد قيادى حزب الحرية والعدالة، والذي حرمه النظام المصرى من دخول البرلمان في انتخابات ٢٠٠٥م ير حشمت شيئا فيما جرى في التحرير إلا أنه مجرد ابتزاز للأغلبية.

هل سمعتم هذا الكلام من قبل، مؤكد أنكم سمعتموه من أحد قيادات الحزب الوطنى السابقين، الدين كانوا يتعالون على موقف الشارع منهم ... ويعتبرون أنفسهم أصحاب الأغلبية الكبيرة التى تمكنهم من أن يفعلوا كل وأى شئ، بصرف النظر عن حقيقة الوضع في الشارع.

ما فعله كبار الإخوان لم يختلف كثيرا عما فعله بعض النين تواجدوا في الميدان، وعلى منصة الجماعة في التحرير ... وكان مستفزا وانتهازيا وفاضحا إنسانيا وسياسيا، عندما قال أحد شباب الإخوان موجها كلامه إلى الشباب الثائر والغاضب، رافع أحذيته في وجه الجماعة، أن الإخوان هم الذين حموا الثورة وحموا الشباب أيام موقعة الجمل.

دعك من حقيقة ما جرى في موقعة الجمل ...وما يمكن أن يقال عن هذه الواقعة بعد ذلك ..فالتاريخ وحده كفيل بها ...لكن منطق المزايدة نفسه مرفوض، فحتى لـو سـلمنا

بأن شباب الإخوان هم الذين حموا الشباب يوم موقعة الجمل – وهو صحيح في جزء كبير منه – فإنهم لم يكونوا وحدهم، كان الشباب من كل التيارات وحتى الذين لا ينتمون لتيارات معينة جنباإلى جنب في مواجهة خطر الجهل والتخلف الذي أراد أن يقضى على الثورة.

ثم وهذا هو المهم أنه إذا كان شباب الإخوان من حموا الثورة يوم موقعة الجمل،فإن الشباب الآخرين هم الذين أنزلوا مصر كلها إلى الميدان،وواجهوا ترسانة حبيب العادل المسلحة،واجهوا النظام في عز سطوته وجبروته، لم يخشوا شيئا،بينما كان من نزل من الإخوان،فعل ذلك من تلقاء نفسه،بعد أن أعلنت الجماعة أنها لن تشارك بشكل رسمى ومن يريد من شبابها أن ينزل فليفعل ذلك.

كان الشباب الذى تعايره الجماعة الآن أنها حمته، هو الذى فتح الطريق أمام شباب الإخوان وغيرهم للنزول إلى الشارع دون خوف، وفى النهاية لم يربح هذا الشباب شيئا، ولم تتحقق له أهدافه، بينما حصدت الجماعة ورجالها كل شيئ، وكم كان كمال الهلباوى صادقا مع نفسه وجارحاً لجماعته، عندما قال أنه لولا هؤلاء الشباب لكان رجال الإخوان وكبارهم فى الزنازين إلى الأبد يهانون ويعذبون بلا رحمة.

**

الرسالة كانت واضحة للغاية، فالثوار الذين صنعوا الشورة بأيديهم لا ينكرون أبدا الدور الذى قامت به جماعة الإخوان من أجل إنجاح الثورة، لكن فى الوقت نفسه فإنهم لن يرحموا الجماعة إطلاقا إذا ما باعت الشورة أو خانتها، والأمور الآن كلها فى مصر خاضغة لوجهات النظر ... فالجماعة تصر على أنها لا تزال تمسك على مطالب الثورة وتتعهد بتحقيقها ... لكن الثوار يرون طمس ذلك تماما.

هناك تصور بالطبع نابع من تاريخ الجماعة البراجماتي البحت ... فهي جماعة انتهازية سياسية وبامتياز وهذه الانتهازية ستجعلها تراجع نفسها في الوقت المناسب ... فعندما سترى أن الشارع سينفض من حولها تأييدا وتعاطفا، فإنها ستعود لترمى بنفسها مرة أخرى في أحضان الشارع.

شيئ من هذا حدث على وجه التحديد في الساعات الأولى للتحرش بمنصة

الإخوان، فهتف من بينهم من هتف بسيط يسقط حكم العسكر، لكن من قرروا الهجوم على منصة الإخوان، وإهانة الجماعة، كانوا قد أدركوا أن من يفعل ذلك يريد أن يقوض الاعتراض ويزايد على الميدان، وهي مزايدة كاذبة على أية حال.

لن أبحث للجماعة عن مخرج من مأزقها بالطبع ...فهى كفيلة بذلك ...أو هى تفعل ذلك بالتأكيد الآن،فمستحيل أن تفرط فى مكاسبها بسهولة،وهى التى أنفقت سنوات ورجال وأموال من أجل الوصول إلى لحظة النشوة بالسلطة،لكن ما أبحث عنه بالفعل،هو المصير الذى يمكن أن تلاقيه جماعة الإخوان.

وأنا أتابع ما يجرى على ساحتهم، وجدت ظللا كثيفة تسيطر على من فيض الآية رقم ٤٥ من سورة إبراهيم، تقول الآية : ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ أَنفُسَهُمْ وَبَرَيْنَ كُلُمُ الْأَمْثَالَ ﴾ ﴿ وسكنتم في مساكن اللذين ظلموا أنفسهم ... وتبين لكم كيف فعلنا بهم ... وضربنا لكم الأمثال).

قد تكون كل المعانى التى وصلتنى بعد أن قرأت هذه الآية وصلتك أنت أيضا ... وقد تكون الدلالة القرآنية الواضحة سيطرت عليك، فالمشهد الفنى الفريد فيه موحى ودال.

إننا أمام الأقوام التى سكنت ديار قوم عاد وثمود الذين أهلكهم الله بكفرهم وعنادهم ...ورغم أن هؤلاء الأقوام رأوا مصارع الكفار أمامهم ...وكيف نزل بهم عذاب الله، إلا أنهم لم يأخذوا من الأمثال التى ضربتها لهم السماء آية وعبرة ...ساروا على طريقهم ...اقترفوا نفس آثامهم ... وعندما وقفوا بين يدى ربهم وجدوا أنفسهم يلاقون نفس المصير.

لقد سكن الإخوان مساكن الحزب الوطنى جميعا ...ولعلهم تذكرون المشهد الأخير لهم فى برلمان ٢٠٠٥، عندما وقف أحمد عز متقمصا شخصية رجل صالح يدعو ربه عله يستجيب له، عندما دعا فى وجه الإخوان (اللهم أورثنا مقاعدكم)...فرد عليه نواب الحزب الوطنى من أعماق قلوبهم ... أأأأآمين.

لقد أورث الله بالفعل أحمد عز ورجال عصابته مقاعد الإخوان المسلمين، لكن في سبجن

طره ... تقريبا نفس الزنازين بضيقها حل فيها من دعوا الله مخلصين أن يرثوا الإخوان.

أما الإخوان فقد ورثوا البرلمان ... يحملون بالحكومة - رغم هروبهم الظاهر منه - يخططون لمعركة الرئاسة ... أخذوا كل شئ ... ولم يكن منهم إلا أن فعلوا نفس ما فعلم من سكنوا مساكن قوم عاد وثمود، إنهم يسيرون على نفس طريقهم ... يتلمسون نفس خطاهم ... يقعون في نفس أخطاءهم.

أعرف أن لدى الإخوان شهوة قاتلة للسلطة والحكم، لقد حرموا من ذلك كثيرا ... أبعدهم نظام مبارك عن كثير مما يستحقونه، وقفوا هم بالمرصاد لكثير مما أراده مبارك ونظامه لهم ولمصر، وكان الطبيعي ألا يقعوا في أخطاء هذا النظام.

لكن الجماعة التي انتظرت كثيرا بدأت بنفس الأخطاء الكبيرة التي انتهى إليها وبها الحزب الوطني.

في سنواته الأخيرة كان الحزب الوطني يحتكر الحياة السياسية تماما، وما فعله أحمد عز في برلمان ٢٠١٠ يؤكد ذلك، لقد أراد البرلمان له وحده ليفعل به ومن خلاله ما يريد، الإخوان أيضا بدؤوًا بأنهم لن ينافسوا إلا على ٢٥ بالمائة من مقاعد البرلمان، وإذا بهم ينافسون على كل المقاعد، قالوا أنهم لن يسعوا إلى رئاسة المجلس واقتنصوه اقتناصا، أعلنوا عزوفهم عن اللجان فإذا بهم يترشحون ل ١٥ لجنة من ١٨ ... والآن عندما يتحدثون عن رغبتهم في حكومة ائتلافية، فمن الصعب أن نصدقهم ... لأنهم سيسيطرون عليها كما فعلوا في البرلمان.

الخطيئة الكبرى التى أخذها الإخوان عن الحزب الوطنى أنهم يتجاهلون الشارع، يفعلون ما يريدونه دون أن يحسبوا حسابا لأحد ... يعتقدون أن الشارع كل معهم ... وهو ليس حقيقى .. لقد انتخبهم من انتخبهم ليس لأنهم الأفضل، ولكن لأنهم قدموا أنفسهم على أنهم قادرون على حل كل المشاكل، ولأن المواطن المصرى يريد أن يريح دماغه، فقد استجاب لرغبتهم في السلطة، لكن بشرط أن يحققوا له ما وعدوا به ... وأن يمنحوه حقه.

الإخوان لم يحصلوا على تصويت على بياض ...سيحاسبهم الجميع ...ويبدو أن الحساب بدأ بالفعل ...والبقية حتما ستأتي.





الإخوان والثوار.. وجهًا لوجه

عندما دعا الدكتور محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إلى النزول لميدان التحرير يوم ٢٥ يناير، للاحتفال بذكرى الثورة لم يكن يتوجه بدعوته إلى المصريين جميعا، قال نصا: «انزلوا التحرير يوم ٢٥ يناير ...وافرحوا بما حققته الثورة من مكاسب» ...كان يتوجه بدعوته إلى الإخوان المسلمين فقط ...لسبب بسيط أنهم من حصلوا على مكاسب يمكن أن تكون ملموسة ...ولذلك فهم وحدهم الذين سيكون منطقيا أن يفرحوا ويحتفلوا.

فالإخوان حصلوا على كل ما يريدون تقريبا ...ولذلك كان طبيعيا أن يقرر حوالى ٣ آلاف شاب إخوانى أن يقفوا أمام مجلس الشعب يحملوا الزهور ليقدموها إلى نواب الإخوان،الذين يدخلون المجلس منتصرين نصرا مبينا فتح الله به عليهم.

الجماعة تحاول أن تقف على مسافة معقولة مما يحدث فى مصر .. تترك الحزب يتصدر ويتصدى، المرشد تحدث على أنه المرجعية الأعلى للجماعة ... تحدث وكأنه أب يوجه ويرشد ويعلم وينصح ويقرر ... وعلى الجميع أن يستمعوا له ... فلا سبيل إلى رضاه إلا بالسمع والطاعة.

لكنه ترك الحزب يفكر ويتصدر المشهد في ٢٥ يناير ...الذى تريده الجماعة احتفالا... ويريده شباب الثورة ثورة ثانية السبب

بسيط جدا أن الثورة الأولى لم تكتمل ولم تحقق أهدافها التى وضعوها هم ... لا التى وضعها الإخوان ... أو حتى التى حققها الإخوان دون أن يضعوها من البداية ... فكثير مما حصل عليه الإخوان لم يأت إليهم إلا بالمصادفة البحتة.

حزب « الحرية والعدالة » قرر من ناحيته أن يحشد أعدادا هائلة - تصل إلى الآلاف - من القاهرة والمحافظات الأخرى منذ ليلة ٢٣ يناير في ميدان التحرير، خاصة أنه لن تكون هناك قوات من الجيش أو الشرطة تحمى الميدان وتأمنه.

هدف الإخوان من الاحتشاد كما أعلنوا هو أن يحافظوا على الميدان من أى مشادات يمكن أن تكون محتملة بين المتواجدين من الأطياف السياسية المختلفة، ويمنعوا أى أعمال بلطجة أو تخريب من أى فئات يمكن أن تتندس بين الشباب.

شباب الإخوان الذين سيتواجدون بالآلاف في ميدان التحرير سيتم تقسيمهم إلى مجموعات يتم تمييزها من خلال زى لجان النظام الأخضر والكابات الخضراء ...والتي ستجمل شعار الحزب وليس الجماعة ...على اعتبار أن الحزب له أحقية العمل السياسي ...أما الجماعة فتحاول ألا تتورط في أي معادلات سياسية.

مجموعات الإخوان سيتم توزيعها على منافذ ومداخل ميدان التحرير - كما أعلنوا هم - لتأمينها من الداخل والخارج كما ستكون هناك منصة كبيرة للإخوان ... الذين سعوا من أجل أن يكون الاحتفال بيوم ٢٥ يناير لمدة يوم واحد ... وهو ما بذل الدكتور عصام العريان جهودا كبيرة لإقناع القوى السياسية المختلفة بالموافقة عليه دون أن تكون هناك نتيجة ملموسة لذلك.

ما يردده الإخوان جدير بالاحترام بالطبع ... ومنطقى جدا ... لكنه المنطق الذى يتناسب معهم ... ويخدم مصالحهم، وهى مصالح تتعارض كلية مع مصالح الثوار الذين قرروا النزول إلى الميدان ليس من أجل الاحتفال أو الاحتفاء بما جرى ... فما جرى فعلا لا يستحق ... أما ما سيجرى فعلا فيستحق ليس النزول إلى الميدان ... ولكن الموت في سبيله.

لقد نزع المجلس العسكرى يده من أى شئ يمكن أن يحدث فى الميدان ...قرر ألا تكون هناك قوات جيش أو قوات شرطة ...تركوه من أجل أن يحتفل الناس ...لكن

ولأنه لابدأن تكون هناك سيطرة ...أن يكون هناك تنظيم ...أن يكون هناك من يقود ...فقد قرر الإخوان - بمنطقهم المعروف في فرض وصايتهم - أن يستولوا على الميدان قبل أن ينزل إليهم سكانه الأصليون.

يعتقد الإخوان أنهم يمكن أن يخرجوا ميدان التحرير في ذكرى ٢٥ يناير كما يشاءون ... يحتلوا مداخله ومخارجه ... يدخلون من يريدون ويمنعون من يشاءون... فكل شئ بأيديهم ولا يمكن لأحد أن يفرض عليهم شيئا أو أحدا.

الإخوان بذلك يريدون أن يكتبوا نهاية الثورةلقد انتهت بالنسبة لهم بالفعل ...حصلوا على مكاسبهم التى أشار إليها محمد بديع ...البرلمان أصبح لهم ..الحكومة ستكون من نصيبهم ...سيفعلون ما يشاءون فى الدستور ...بل يمكن أن يصيغوه على هواهم، فلماذا إذن لا يحتفلون ويعلنوا انتصارهملماذا يسمحون لأحد لأن يعكر صفوهم ويهدم المعبد من جديدويبدأ الثورة من جديد.

المواجهات هذه المرة لن تكون بين الثوار والمجلس العسكرى ... أو بين الشوار وقوات الشرطة أو مظاليم الأمن المركزى ... المواجهات ستكون بين شباب الشورة الحقيقيين وبين كتائب الإخوان التي أعلنت عن نفسها وعن تمييزها لنفسها بالزى واللون... وهي المواجهات التي يمكن أن تخلف وراءها مصابين جدد، ومن يدرى فقد تخلف هذه المواجهات وراءها شهداء جدد.

لقد حاول المشير طنطاوى التخفيف من وطأة الهجوم عليه من خلال قرارات - يرى البعض أنها منصفة - تكريم الشهداء من خلال منحهم ميداليات، تعيين مصابى الثورة جميعا فى وظائف حكومية تكريما لما بذلوه ... صرف تعويضات لأسر المصابين والشهداء والتعامل معهم بالشكل الذى يليق بهم ... وكأنه يقول أنه فعل كل ما عليه وأنه لم يقصر ... أو كأنه يقول لأى غضب يمكن أن يوجه إليه: ابعدوا بغضبكم عنى ... فما عندى قدمته.

فعل المجلس ذلك وترك الإخوان يحمون ما حصلوا عليه ... إنهم المضارين الأساسيين لو أن ثورة أخرى قامت ... اللعبة كلها ستعاد من جديد ... كل ما حصلوا عليه سيكون محل نظر من جديد ... المختلف هذه المرة أنهم سيكونون الخصم المعلن

... موقفهم لن يختلف كثيرا عن موقف نظام مبارك الذي كان يحافظ على بقاءه واستمراره، وفي سبيل ذلك فعل كل ما يقدر عليه، الإخوان لن يترددوا أيضا في أن يفعلوا كل ما أمامهم حتى يحافظوا على مكتسباتهم .

المفاجأة أن الميدان الذي يريد الإخوان تأمينه والسيطرة عليه والحفاظ على مداخله ومخارجه ممن يريدون إثارة الشغب لن يكون ساحة المعركة هذه المرة ...فالثوار يعرفون أنهم لا يمكن أن يكرروا التجربة مرتين ...وإلا انقلب العمل إلى كوميديا سوداء ...ولذلك فإن على الإخوان أن يعملوا من أجل مواجهات من نوع جديد ..خاصة أن هناك اتهام واضح من قبل فئات عديدة من الثوار بأنهم خانوا الثورة بشكل كامل.

هناك من يعتبر أن المجلس العسكرى لا يمكن اتهامه بخيانة الشورة ... لأنه لم يكن ثائرا من الأساس ... العسكرى لا يشور ... لكنه ينقلب فقط ... لقد قدر المجلس العسكرى للثوار ما فعلوه وقدموه من أجله وتحديدا نسف سيناريو التوريث الذى كان الجيش يعتبره ورطة كبيرة لابد التخلص منها ... وقد جاءت الشورة وفي لمح البصر لتخلصهم من جمال مبارك ومن شلته جميعا.

وعندما يتعامل المجلس مع الثورة بما يتناقض مع تعهداته معهم فإنه لا لوم عليه في قليل ولا كثير، فهذه عادته ومصالحه التي لابد أن يحافظ عليها، أما الإخوان فقد نزلوا الميدان ، لا مشكلة أنهم نزلوا متأخرا بعض الشئ ... ولا مشكلة أنهم تخاذلوا في كثير من الأحيان، لكن المشكلة لدى الثوار أن الإخوان تركوهم يقتلون في محمد محمود وأمام مجلس الوزراء وذهبوا للجهاد في غزو الصناديق ... إنهم خونة في عرف كثير من الثوار ... وهي الخيانة التي من المؤكد أنه ستتم تصفيتها في الذكرى الأولى للثورة.

لا أحد يريد للأمور أن تثور أكثر من هذا ..لكن واقع الحال يشير إلى أن ما يمكن أن يحدث مفتوح ومحتمل على أكثر من وجه ...فلا أحد كان يتوقع أن تشور مصر ...لكنها ثارت ...والآن لا أحد يتوقع أن يحدث شئ ضخم ...لكن من قال أن التوقعات تصدق ... فيمكن أن تحدث أشياء بأكثر مما نتصور أو نتخيلوالميدان وحده من سيفصل بين الجميع.





ماذا لوحكم الإسلاميون مصر؟

فى دراسته المكثفة «ماذا لو حكم الإسلاميون» التى صدرت عن دار روافد الأسبوع الماضى، يفض المهندس محمود بكير بكارة عدد من القضايا التى يرى البعض أنها فى القلب من اهتمامات الإسلاميين على اختلاف اتجاهاتهم وأفكارهم وألوانهم الدينية والسياسية.

رلا يضرب بكير بظهر الغيب، بل جاء إلينا بما قالمه الإسلاميون قبل الانتخابات البرلمانية التى فاز فيها الإسلاميون باكتساح، فحمدى حسن القيادى بجماعة الإخوان المسلمون عن السياحة نصا: (إن تصحيح أوضاع السياحة سيتم عن طريق الثقافة والهوية، مشيرا إلى أنه بالنسبة لبعض الأنماط المخالفة للشريعة من بيع خور وغيرها، فإن هذا سيتوقف تلقائيا وينتهى بالإقناع، لأن الشعب المصرى متدين ولن يتم ذلك إلا في ظل احترام القيم والتقاليد والعادات».

الدكتور محمد سليم العوا نفسه أدلى بدلوه في شأن السياحة يقول: «في حالة وصول الإسلاميين سيكون هناك فرض للعديد من القيود على السياح، مثل أن يلتزموا بـزى محتشم عـلى الشواطئ مثلا، أو أن يلتزموا بالزى المحتشم حتى في أشد الأيام حرارة، وفي حالة سطوع الشمس، كما أن بعض الإسلاميين أف ادوا بأنهم لن يوافقوا على استيراد الخمور من الخارج، حتى تكون متاحة

للسياح،أو السماح ببيعها،ولكن من حق السائح أن يأتى إلى مصر ومعه خوره،وبالطبع فإن مصانع الخمور المصرية سيتم غلقها وتشريد عمالها،كل ذلك سيجعل السياح يفضلون الذهاب إلى دول أخرى بخلاف مصر،فالسائح يأتى في إجازته السنوية كى يستمتع بما هو متاح له في أى مكان في العالم،وفرض شروط وقيود على حركته وملبسه وسلوكه وما الذي يشربه،كل ذلك من المتوقع أن يجعل السياحة تتأثر بشدة،وسيؤدى إلى أن كل العمال الذين يستفيدوا من السياحة بشكل مباشر أو غير مباشر ستتأثر أحوالهم.

وأما عن الاقتصاد والبنوك فيقول عبد الحافظ الصاوى الباحث الاقتصادى وعضو جماعة الإخوان المسلمون حول موقف الجماعة حال وصولها إلى الحكم من البنوك التجارية التي تتعامل بالفائدة الربوية المحددة سلفا، والتي ينظر إليها باعتبارها ربا محرم دينيا، فهناك فتوى بربوية الفائدة المحددة مسبقا، لكن الجماعة ستترك للمواطن حرية الاختيار بين البنوك التجارية والإسلامية، وأضاف أن إقبال العملاء على النوع الثاني من البنوك كبيرة للغاية مقارنة بالأولى التي سمح لها النظام السابق بالتوسع والانتشار على حساب البنوك الإسلامية».

برنامج حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسي لجماعة الإخوان - كما ترى دراسة بكير لم يتطرق لقضية البنوك بالوضوح الواجب،ولكنه طالب بضرورة إعادة هيكلة البنوك العامة إداريا وماليا، والتركيز على تطبيق قواعد للائتمان تعتمد على المتطلبات الفنية والبعد عن الائتمان السياسي، ووجود دراسات جدوى حقيقية للمشروعات التي يتم تمويلها وتعديل قانون البنوك بما يسمح باستثمار ضعف القاعدة الرأسمالية للبنوك.

يرى بكير أنه فى حالة وصول التيارات الإسلامية للحكم سيؤدى ذلك إلى توقف كل الفنون المتعارف عليها،وفى كل الأماكن التى تقدم فيها،مشل قاعات الأوبرا الأربعة،وكذلك المسارح والسينمات المختلفة فى قاعات الدراسة مثل أكاديمية الفنون وكليات الفنون الجميلة والتربية الفنية والتربية الموسيقية ...وكل ذلك سيكون من شأنه أن تفقد مصر ثقلها الأساسى كقوة ناعمة فى مجال الفنون والثقافة والإعلام.

أما عن الإعلام ففى حالة وصول الإسلاميين فسيتحول الإعلام كله إلى نماذج تماثل القنوات الإسلامية من حيث التركيز على الدعاة ونجوم الفضائيات من الإسلاميين واختفاء الدراما التليفزيونية، وقصرها فقط على ما يتعلق بالمسلسلات وستقتصر البرامج الحوارية على الأمور الدينية.

تصل دراسة بكير إلى التعليم، الذى يرى أنه سيتم تشويه التاريخ من خلاله، فمثلا ستتم الإشادة بالحضارة الإسلامية دون التطرق لكل المظالم، ولن تذكر الصراعات التى تمت في صدر الإسلام بداية من الفتنة الكبرى في عصر الخليفة عثمان بن عفان، ولا الحروب التي تمت في عهد الخليفة على بن أبي طالب، ولا المجازر التي حدثت في العهد الأموى لحد العهد الأموى واستشهاد الحسن والحسين، وكيف بلغت الجرأة في العصر الأموى لحد الشروع في هدم الكعبة على يد الحجاج لمطاردة عبد الله بن الزبير؟، ولا كيف تم تعذيب الأثمة لاختلافهم مع الملوك الأمويين؟، وإن كان سيتم التركيز فقط على عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز وعلى الفتوحات الإسلامية التي تمت في هذا العصر، وسيتم التغاضي عن الوحشية التي اتسمن بها بداية عصور الخلفاء العباسيين، ولكن سيتم التركيز فقط على عصر الخليفة هارون الرشيد، وفي مصر لا يمكن أن ننسى ماذا حدث في العصر على عصر الخليفة هارون الرشيد، وفي مصر لا يمكن أن ننسى ماذا حدث في العصر المملوكي، والوحشية والظلام الذي مر بنا في عهد الخلافة العثمانية.

وسيأخذ موضوع الإعجاز العلمى فى القرآن حيزا كبيرا فى كل المناهج الدراسية لجميع المراحل، وهى فى الحقيقة خرافات لإنصاف العلماء والذين يحاولون تحميل القرآن الكريم بتفسيرات تصوره وتظهره وكأنه مرجع علمى.... كما سيتم تحريم كل الفلسفات التاريخية التى مرت بالبشرية مثل الماركسية والوجودية والوضعية، وكذلك النظريات العلمية الحديثة كنظرية النشوء والارتقاء.

وضع المرأة يحتل حيزا كبيرا من دراسة بكير، فبالنسبة له يفرض المنطق البدوى الوهابى نفسه على الساحة، فحتى الآن غير مسموح للمرأة فى السعودية بقيادة السيارة وهى تخوض معركة شرسة فى هذا الموضوع، وكذلك هناك تجريم لأن ترتدى المرأة البنطلون تشبها بالرجال، وقد قامت السودان بتطبيق هذا الأمر أيام حكم حسن الترابى والذى زعم أنه يطبق الشريعة الإسلامية.

ويشير بكير إلى رفض السلفيين أى حديث عن مشاركة المرأة سياسيا،أو حتى توليها الحكم استنادا إلى كونها قضية منتهية شرعا من وجهة نظرهم.

بالطبع كتب بكير ما كتبه قبل أن يتحول السلفيون عن قناعتهم تلك، ولو كان انتظر قليلا لكان عرف أن السلفيين غيروا قناعتهم أو معتقدهم من أجل مصلحة الدنيا، فقد دفعوا بالمرأة إلى الشأن السياسي مرشحة وناخبة لأنها ستمكنهم من الوصول إلى كرسي البرلمان.

ويضيف بكير: «ويثار من الآن دعاوى تطالب بإلغاء بعض التشريعات التى تنصف المرأة مثل الخلع وحق الرؤية وغيرها بحجة أنها صدرت بناء على طلب سوزان مبارك، متناسين أن هذه التشريعات تمت بعد الموافقة عليها من رجال الدين المستنيرين في الأزهر.

وعن وضع الأقباط يستند بكير إلى ما قاله الفقيه الدستورى محمد نور فرحات من أن الموقف المعلن من جانب الإخوان المسلمين هو مبدأ المواطنة بين المسلمين والأقباط، وأنه ليس للأقباط أن يتولوا رئاسة الدولة، لكن من الناحية الفعلية فمن المتوقع أن وصولهم إلى الحكم سيؤدى إلى شيوع مناخ من الحساسية الشديدة بين الأقباط والمؤسسة الرسمية، بمعنى أن الأقباط سيشعرون أنهم محكومون بقوى دينية تدين بغير دينهم وسيترسخ شعورهم بالأقلية، وسيستعدون لتفسير أى قرار يتخذ من البرلمان أو الحكومة تفسيرا طائفيا.

ويؤكد بكير أنه توجد العديد من الفتاوى التى تذكر الأقباط على أنهم ذميين،غير مسموح لهم بالولاية العامة،ومفهوم الولاية العامة ينطبق على رئاسة أى مؤسسة أو مصلحة أو وزارة وخلافه،مما سيخلق العديد من المشاكل.

تأتى دراسة بكير على وضعية الحريات العامة فى الحكم الإسلامى، فكما يرى فإنه من غير المستبعد أن نجد الإسلاميين يشكلون هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر على غرار ما هو موجود فى السعودية، وعلى غرار ما كان يتم فى جامعة أسيوط، وكذلك ما كان يفعله الشيخ يوسف البدرى فى حلوان فى السبعينات والثمانينات من القرن الماضى، حيث يتبنون قول الرسول على: «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع

فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيان،

وانطلاقا من هذا الحديث سيقوم الإسلاميون بتغيير المنكر باليد، فتجدهم يوقفون المارة والسيارات للتأكد من أن أى امرأة معها رجل هو زوجها أو أخوها أو عمها، أو محرم لها، وإلا فإنهم ينهالوا عليهم ضربا حتى لا يكررونها، وكذلك يضربون المارة الذين يسيرون في الشوارع في أوقات الصلاة، ختى يسارعوا بالصلاة في مواقيتها.

والخوف من ذلك طبيعى لمن استباحوا لأنفسهم التدخل في الحريبات الشخصية والاعتداء على أساليب الحياة الحديثة بكل استسهال أو استعراضية، كأن الإسلام سيدخل مصر على أيديهم، أو كأن المسلمين في مصر ينتظرون أن تجبرهم الدولة على الالتزام بتعاليم الإسلام، الإسلام بالتأكيد لن يدخل مصر مع الإخوان أو السلفيين أو الجماعة الإسلامية، ولكن سيدخل الموديل السعودي، ليحكم موديل لا يفرضه الحكم الإسلامي ولكنها الطريقة الوهابية.

ما نثره محمود بكير خلال دراسته القيمة مؤكد، فهناك قطاعات كثيرة داخل المجتمع المصرى تخشى من وصول الإسلاميين إلى الحكم، وجاء الفزع على جناح تصريحاتهم وفتاويهم التى كانت فى أغلب الوقت غير مسؤولة أو منضبطة، لكننى أرى أن هناك مبالغة كبيرة فى حالة الفزع من الإسلاميين.

فصحيح أنهم يمتلكون أفكارا مؤرقة بالفعل، لكن وصولهم للسلطة سيكون ضدهم وليس معهم في كل الحالات، وأرى أن كلامهم تم استنطاقهم به في معظم الأحيان، ومؤكد أنهم ما كانوا لينطقوا بشئ يخالف ما يعتقدون أنه صواب.

ولذلك فإنني أفضل أن أبتعد بالإسلاميين على اختلاف توجهاتهم عن المسائل الخلافية ... لن أسألهم عما سيفعلونه في أمور السياحة، أمر المايوه البكيني لا يشغلني كثيرا، كما أن الخمور ليست القضية الأساسية التي يجب أن نتجادل حولها، فحتى الدول التي تطبق الشريعة الإسلامية بحذافيرها فيها من المخالفات ما يعرفه جيدا السلفيون، ولا يستطيع من يحكم أن يحاصرها، فكلما وضع حاجزا أمام هذه المخالفات تم كسره من ناحية ما، فالبشر يجيدون الوصول إلى ما يريدون، حتى لو كانت هناك ملايين الحواجز التي تحول بينهم وبين ما يريدون.

لكننى أريد أن أعرف ماذا سيفعل الإسلاميون فى المشكلات الأساسية التى تواجه الشعب المصري، هناك مشاكل ضرورة وحساسة فيما يتعلق بالبطالة والقوت الضرورى الذى لا يجده أغلب المصريون، لدينا إنهيار كامل فى الخدمات الصحية والتموينية ...لدينا أزمات فى العلاقات الخارجية ولابد من حلها ...ما الذى سيقوله ويفعله الإسلاميون فى هذه المشكلات.

إننى أول من يحترم الديمقراطية، وطالما أن الإسلاميين جاءوا عبر صناديق الاقتراع فلا اعتراض ولا احتجاج على ذلك، وبغض النظر عن المخالفات والتجاوزات التي وقع فيها الإسلاميون جميعا في الانتخابات وهي التجاوزات التي لا يقرها شرع ولا دين إلا أنهم في النهاية حققوا نتائج لا يمكن أن نغفلها أو نتجاهلها...لكن ليس معنى وصولهم إلى الحكم أن نقف مكتوفي الأيدى أمامهم.

سيصبح الإسلاميون في الحكم وستصبح القوى الليبرالية والمدنية في المعارضة،أى أن هناك حالة من اللعب السياسي التي سيكون الإسلاميون طرفها الموجود في الحكم،ولابد أن يثبتوا أنهم جديرون بالوصول إلى الحكم،فالحكم في النهاية أدارة وسيلة وليس غاية.

إن كل الكتابات التي تثير الفزع من الإسلاميين فيها مبالغة لا يمكن أن نغفلها، فالمصريون ليسوا قطيعا من الأغنام يمكن أن يسوقوا إلى ما لا يريدون دون أن يكون لهم رأى فيما يحدث لهم،خاصة أنهم عرفوا الطريق إلى أخذ حقوقهم.

ولن يكون كثيرا على الشعب المصرى الذى وقف بقوة أمام جحافل حبيب العادل، وأمام ترسانة القوة العسكرية العتيدة أن يقف بعد ذلك أمام القوى الإسلاميةلقد عرف الشعب طريقه، ولن يمنعه عن الوصول إليه الترهيب باسم الدين، فهم يعرفون أن الله أرحم كثيرا ممن يتحدثون باسمه، ومن يريدون أن يحتكرو ارحمة الله على الأرض، رغم أن الله تعالى لا يرضى عما يفعلونه ... وسيكون حكما بين الجميع يوم القيامة.



بيانات خيانة السلفيين للثورة

يقولون أنه لا شئ فوق هذا التراب لا يسرى، ولا شئ يسرى إلا ويذكر، ولاشئ يذكر إلا ويخلد ولذلك لن تكون مفاجأة أن تقرأ الجماعة السلفية موقفها من الشورة في مصر عبر بياناتها الرسمية التي أصدرتها خلال الأحداث، وهي البيانات التي تؤكد أن الجماعة لم تشارك في الثورة بل كانت عبئا عليها بتثبيطها للهمم وخذلانها لقامات الرجال.

البيانات الرسمية جاءت ضمن ملف وثنائقى أصدره مركز البيانات الرسمية جاءت ضمن ملف وثنائقى أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وأشرف عليه الدكتور عمر هاشم ربيع، وهو ملف يضم كل الوثنائق التى تتعلق بعمر الثورة في الماثة يوم الأولى منها....هذا هو عنوانه على أية حال «وثائق ١٠٠ يوم على ثورة ٢٥ يناير».

لكن قبل البيانات التى لن يستطيع أن يشكك فيه أحد من قيادات الجماعة السلفية وتحديدا في الإسكندرية، وهم الذين يتنطعون بأنهم كانوا من رجال الثورة الأوائل ... لابد أن نثبت ما أفتى به شيوخ السلفية الكبار فيما يخص خروج المصريين من الأساس للمشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير التى لم يكن أحد يعرف أو يتصور أنها ستنقلب إلى ثورة.

الفتوى الشهيرة التي صدرت عن الجماعة السلفية ومنسوبة للشيخ سعيد عبد العظيم، وهو أحد قيادات مدرسة الإسكندرية

السلفية كانت ردا على سؤال هو: ما حكم المشاركة في ثورة ٢٥ يناير التي دعا لها عدد من الناشطين على الإنترنت اقتداء بثورة تونس؟.

وكانت الإجابة الفتوى نصا: «الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،أما بعد، فرغم تعرض الدعوة لحملات الطعن والاتهامات الكاذبة وتشويه الصورة وأنواع من الظلم على رموزها وأبنائها، إلا إننا انطلاقا من تمسكنا بديننا وشعورنا بالمسؤولية تجاه بلادنا وحرصا على مصلحتها، وتقديما وتغليبا لأمن العباد والبلاد في هذه الفترة العصيبة، وتفويتا لمقاصد الأعداء التي تهدف إلى نشر الفتن نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير، وكلام المشايخ واضح جدا في ذلك، والأوضاع مختلفة بين مصر وتونس.

ومن باب ستر عورة التخاذل تضيف الفتوى : ﴿ وَلا يعنى هذا رضانا عن أى مظلمة صغيرة أو كبيرة أصابت النّاس وأعظمها تغييب شرع الله، لكننا نأتمر بما أمرنا الله به من الدعوة إلى الله بالتى هى أحسن وبما لا يعقب مضرة أكبر ».

ولا ينهى القيادى السلفى فتواه دون أن يشير إلى ما يؤكد تخاذله: ﴿ وأقول للإحوان الأحباب الذين يدعون الشباب للمشاركة خاصة الذين لا يعيشون بيننا الوكنتم بمصر لكان عليكم ألا تتخذوا موقفا انفراديا دون الرجوع لمشايخ الدعوة ، فكيف وأنتم غائبون؟ ... والمشايخ في الإسكندرية جميعهم — بعد تشاورهم — متفقون على ما ذكرته في إجابتي ، وما أظن غيرهم خارجها أو يخالفها ».

خرج مشايخ السلفية إذن على قلب رجل واحد رافضين خروج شبابهم إلى مظاهرات ٢٥ يناير، وقد ظلوا على العهد حتى بعد أحداث ٢٨ يناير والتي بدا أن الثورة في طريقها إلى الانتصار، فهم في النهاية يدينون للنظام بالولاء، ثم إنهم لا يعرفون هل سقط النظام بالفعل ...أم أن الروح لا زالت تلازم جسده؟

ولذلك كان أول بيان أصدرته الدعوة السلفية في ٣٠ يناير ٢٠١٠ أى أنهم لم يعلقوا على أحداث ٢٥ يناير ولا على أحداث ٢٨ التى انهارت فيها الداخلية،ولكن كما يقول البيان أنه خرج من أجل التحذير بعد مظاهرات الأمس – يقصد ٢٩ يناير – والسبب لأنه كان بها تخريب للممتلكات العامة والخاصة،وعمليات سلب ونهب تعرض المجتمع كله لأعظم المخاطر،وعليه فإن أى مكاسب تحصل للأمة من تدمير وحرق المبانى

العامة والوثائق والمستندات وإطلاق سراح المجرمين وكل هذه المصائب يخشى من تضاعفها في حالة استمرار الفوضي.

كان المصريون يقتلون ويتربص جم رجال النظام السابق والجماعة السلفية مهتمة كما جاء في بيانها ، بأن «الواجب على المسلمين التعاون لحماية الممتلكات العامة والخاصة ، والتحذير من التخريب والسلب والنهب والسرقات والاعتداء على الناس.

لم تقل الدعوة السلفية كلمة يفهم منها أنها تؤيد الشوار في مطلبهم بإسقاط الرئيس ... لكن تفرغ بيانهم وكما جاء فيه إلى ضرورة تنظيم المرور، يقول البيان: وفي حالة اختناق المرور ينبغى التصدى لتنظيمه، وكل هذا إلى حين استقرار الأوضاع، وفي حالة تواجد قوات الجيش لابد من التعاون معها وتمكينها من حفظ الأمن والاستقرار.

قامت الدعوة السلفية بدور عظيم آخر لا يجب أن ننكره أو نغفل عنه، فقد اقترحت كتابة لافتات تعلق في الشوارع فيها التحذير من الاعتداء على أعراض المسلمين وأموالهم، مثل «اتقوا الله في أموال المسلمين» ... «وكل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه».

بيان الدعوة السلفية يكشف مدى سذاجتها ومعالجتها للأمور، فلم يكن المصريون يحتاجون لمن يعظهم أو يؤكد عليهم أن يحافظوا على ممتلكاتهم، كانوا ينتظرون من يناصرهم ويقف إلى جوارهم في وقفتهم الأهم في مواجهة رئيس طاغية ونظام مستبد...وهو ما لم تفعله الدعوة السلفية.

فى الثانى من فبراير أصدرت الدعوة السلفية البيان الشانى، ولم يأت بجديد ... ففيه نصح وإرشاد للمصريين بأن يتصدوا للعصابات الإجرامية وأن يتكافلوا ويتفقدوا الجيران وأن يرحم التجار المصريين ويترفقوا بحالهم، لكن الجديد أن الدعوة اعتبرت أن ما يحدث ليس إلا بلاء حدث بذنب.

فمن بين ما طالبوا به المصريين في بيانهم : «هيا إلى التوبة الجماعية من كل ما يغضب الله تعالى، فما وقع بلاء إلا بذنب وما رفع بلاء إلا بتوبة وتصف الدعوة السلفية الطريق بند اعتصموا بذكر الله وقراءة القرآن وافزعوا إليه بالدعاء عسى الله أن يفرج كربنا ويؤمن روعتنا ويكفينا شر الكائدين ».

البيان الثالث والذى صدر فى ٢ فبراير أيضاً – وهو نفس اليوم الذى وقعت فيه أحداث موقعة الجمل – جاء يحمل ما يشبه الفضيحة، كان السقف السياسى قد ارتفع إلى عنان السماء ... كان المتظاهرون يطالبون بإسقاط الرئيس شخصيا، وإذا بالجماعة السلفية وفى بجاحة تحسد عليها تطالب المتظاهرين بأن يهدؤوا.

يقول البيان الثالث: « ندعو جموع الشعب المصرى إلى تجاوز الأزمة والعفو والصفح عن كل من بدر منه إساءة أو اعتداء من أفراد الشرطة، ونحذر من التعميم الظالم والاعتداء على أفرادها، فهم في النهاية أبناؤنا وإخواننا جزء من شعبنا وأمتنا، ومن كان خادما للبلاد كرمناه ومن تجاوز واعتدى فنحن نريد صفحة جديدة وعهدا جديدا لا اعتداء، فليس الأوان أوان تشف بل تكاتف وتضامن حتى لا تغرق السفينة بالجميع.

يمكن أن أكون حسن النية بالطبع وأجزم أن الدعوة السلفية التى تقود العمل السياسي الآن باسم السلفيين جميعا لم تكن تدرك طبيعة الصراع على أرض الواقع، وأنهم كانوا يدعون في بياناتهم إلى التهدئة، لأنهم كانوا يريدون التهدئة بالفعل.

لكن من حقى أن أستعمل سوء النية أيضا وأقول أن الجماعة التي كانت تدين بالولاء لنظام مبارك الذي سمح لها بالعمل، وحتى لو اعتقل بعض أفرادها لأيام أو أسابيع فإنه كان يفعل ذلك لأنه كان يلعب بورقة السلفيين ويستخدمهم كما يشاء، فلم يكن السلفيون الحليف القوى والشريف للنظام، بل كانوا مثل التابع الذليل.

ولذلك فإن كل بياناتهم جاءت متخاذلة ومتراجعة ومتردية ... لا شجاعة ولا أخلاق فيها، لم يناصروا الثورة بكلمة، لم يعلنوا موقفه بوضوح من بقاء مبارك أو رحيله، أمسكوا العصا من المنتصف ... رقصوا على السلم حتى لا ينالوا عقاب مبارك إن بقى ... ولا ينالوا غضب الثوار إن رحل.

كان موقف الدعوة السلفية من الثورة المصرية موقفا خسيسا لا نبل فيه على الإطلاقولأنه كذلك فقد تجرؤوا على أن يعلنوا أنهم ساندوا الثورة رغم أن بياناتهم تقول عكس ذلك،ولا أدرى كيف يمكن أن نصدق هؤلاء في العمل السياسي وهم يكذبون على الله كل يوملقد باعوا دم الشهداء من أجل مكاسب رحيصة ... ثم يريدون الآن أن يرقصوا على جثثهم وهم في طريقهم إلى كراسي البرلمان ...التي لولا دماء الشهداء ما وصلوا إليها أبدا.

جعلوني سلفيًا

ثلاث ساعات كاملة يستغرقها الأخ أبو عمار - شاب سلفى خفيف الظل إلى حد ما - فى الدفاع عن التيار الذى ينتمى إليه، من خلال الفيلم التسجيلي الذى رفعه على «اليوتيوب» ... ووضع له عنوانا ظريفا ودالا وكاشفا لعدم وعيه وهمو «جعلوني سلفيا» فى مقاربة لفيلم فريد شوقى الشهير «جعلوني مجرما» ... وكأن المجرم والسلفى نتاج ظروف قاهرة وخارجة عن إرادته هى التى جعلته يختار طريقه ... الذى لولا إجباره عليه ما اختاره أبدا.

الفيلم - الذى أنتجه شاب سلفى اسمه أبو عمار ولا توجد أى معلومات أخرى عنه - محاولة لصنع عمل تسجيلى يتم تصوير وتصدير السلفيين على أنهم ملائكة الله الذين يعيشون على الأرض، فهم لم يرتكبوا أى خطأ على الإطلاق ...كل ما ينسب إليهم كذب وافتراء من العلمانيين الكفرة الذين يريدون تشويههم.

فطبقا للفيلم ويشكل منحاز للغاية،فإن السلفيين لم يحرقوا بيت امرأة المنوفية التي كانت تمارس الدعارة،بل إن البلطجية هم من فعلوا ذلك،وقد حماها السلفيون وساعدوها حتى أنعم الله عليها بالتوبة ... وبالفعل ظهرت سيدة منقبة - لا نعرف بالطبع من هي - في الفيلم تقول أن السلفيين لم يحرقوا بيتها...بل هم الذين أنقذوها.

والسلفيون أيضا لم يقطعوا أذن أيمن مترى في الأقصر، رغم أنه كان يمارس أعمالا منافية للآداب ...كما أنهم لم يحرقوا كنيسة إمبابة ...ولم يهدموا الأضرحة ...ولم يهددوا السيدات غير المحجبات بتشويههن بماء النار ...ولم يعلنوا أنهم سيفرضون الجزية على الأقباط بالقوة.

يدافع الشاب السلفى الذى يربط بين فقرات الفيلم بحماس شديد عن تيارهالذى حاول الإيحاء بأنه منتشر ومتوغل بين الشباب الذين جاء بعدد منهم فى أول الفيلم ليقولوا كلمة واحدة هى :أنا سلفى،بل إنه استعان بطفل صغير لا يتجاوز عمره الثلاث سنوات ليردد أركان الإسلام الخمسة، وبعد ذلك يسأله: إنت إيه يا محمد؟ فيرد الطفل ببراءة شديدة: أنا سلفى، فيعيد عليه السؤال: بتقول إيه؟ ، فيؤكد الطفل الصغير: أنا سلفى.

يستعين الشاب السلفى بمقاطع من أحاديث شيوخه للرد على كل الاتهامات التى وجهت إلى السلفيين، وقد ركز على اتهامهم بأنهم كانوا عملاء لأمن الدولة ... ويظرف لا يخفى استخفافا وخفة يقول الشاب السلفى: إنت لو سألت أى حد أمن الدولة ده كان تخصص إيه؟ هيقول لك : كانوا بيا حدوا أمهات الدقون، وبعدين أمن الدولة مكنش إلا للدقون والسلفيين.

وحتى يبدو الشاب مقنعا يستشهد بكلام للشيخ محمد حسين يعقوب الذي يقول بقيا احنا عملاء أمن الدولة ؟...إحنا اللي أخدوا مساجدنا وضموها للأوقاف ...واتمنعنا من الخطب والدروس ١٥ سنة ... إحنا اللي اتقفلت قنواتنا واتمنعنا من الكلام.

لكن ولأن اتهام السلفية بالعمالة كان مزعجا للغاية، فإن الشاب السلفى حاول أن يزيح الاتهام عن تياره ... وبخبث شديد ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد... فقد اتهم الصوفيين صراحة أنهم عملاء لمبارك، وجاء بمقطع فيديو للشيخ حسن الشناوى شيخ مشايخ الطرق الصوفية السابق يقول فيه: أعلن باسم ٨ ملايين صوفى مصرى عاقل مدرك رغبة الصوفية في رفع رجاء إلى فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية بإعادة ترشيح نفسه لفترة رئاسة قادمة.

لكن الضربة الكبسرى جاءت لسلفيين يخالفون التبار السلفى في قناعاتهم وسلوكهم، فالشاب السلفى يتهم كل من الشيخ أسامة القوصى والشيخ محمود عامر رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية في البحيرة بأنهما كانا عملاء للأمن ... وأنهما كانا مناصرين لمبارك ونظامه، وأن من يتهمون السلفيين بالعمالة لأمن الدولة يختلط عليهم الأمر.

لا يدافع الشاب السلفي عن شيوخه بالمنطق والمعلومات ...لكنه يكتفي باتهام

خصومه فقط، فالدكتور على جمعة مثلا ولأنه انتقد تهديدات السلفيين بهدم ضريح الحسين، فإنه عندهم كاذب ... وكل من يختلف معهم فإنه يحارب التيار الإسلامى ... وهناك قائمة طويلة من الصحفيين والمفكرين والصحف وضعها منتج الفيلم فى نهاية عمله ... وكأنها قائمة سوداء فى تجريح صريح وتحريض واضح ضدهم.. فهؤلاء أعداء الله ورسوله والإسلام.

أكثر ما يلفت الانتباه فى فيلم «جعلونى سلفيا»،أن الشاب السلفى يقارن بين شعبية بعض العلمانيين وشعبية شيوخ السلفية الكبار، يعرض بعض اللقطات للمهندس ممدوح حزة مثلا وهو يتحدث فى ندوة لا يحضرها إلا بعض الأفراد، وفى المقابل يعرض لقطات لاستقبال أو وداع الشيخ محمد حسان أثناء صلوات الجمعة أو فى الندوات والآلاف يلتفون من حوله ... وهو ما يتكرر أيضا مع الشيخ محمد حسين يعقبوب الذى خاطب جمهوره فى سوهاج من أجل أن يمكنوه من الخروج من المسجد، فقد وقفوا بالآلاف فى انتظار طلته وإشارة من يديه.

وهنا منطق فاسد يتعاكل به السلفيون في مجموعهم فيما يطرحونه ويقدمونه من أفكار، فلا يمكن أن تقاش الشعبية بعدد الذين يذهبون للصلاة خلف محمد حسان، ولا من يحضرون الندوات المجانية التي يقيمها المشايخ، فهم يضعون شيوخهم في هذه الحالة في مقارنة لن تكون في صالحهم مع نجوم الغناء والطلاب ... فإذا كان عشرات الآلاف يحضرون ندوات محمد حسين يعقوب ولقاءات محمد حسان، فإن عشرات الآلاف يحضرون حفلات عمرو دياب وتامر حسني، وهي حفلات مدفوعة، ويكون فيها تزاحم وتدافع حول المطربين ربما أكثر من الزحام الذي يحيط بمحمد حسان، فهل يقبل السلفيون أن يقول أحد أن عمرو دياب جماهيريته وشعبيته أكبر من جماهيرية وشعبية محمد حسين يعقوب.

قد تكون قضية السلفية قضية عادلة ...لكن من يدافعون عنها ويقدمونها للمجتمع محامون فاشلون تماما، ويجلبون على شيوخ التيار هجوما قد لا يستحقونه، فالشاب السلفى مثلا يستعين بتصريحات للراقصة دينا لإدانة محمود سعد الذى يرونه محاربا عنيدا للسلفيين... وهو منطق غريب فالسلفى الذى لا يعجبه محمود سعد، جلس وبحث عن فيديوهات الراقصة دينا ليدين بها محمود سعدالآن أصبحت دينا

بالنسبة لهم دليلا ووثيقة يستدلون بها على ما يرونه فسادا لدي محمود سعد.

يحاول الشاب السلفى أن يبدو - كما تياره - متسامحالكن هذه المحاولة خابت وخارت تماما، عندما جاء إلى منطقة الأقباط، يقول عنهم : «النصارى صوتهم علا في الفترة الأخيرة ... أصبح أعلى من صوت الدولة... وآخر حاجة وصلنا لها إن المسيحيين بينكروا على المسلمين إنهم يقولوا عليهم كفار ... أمال انتم إيه ؟... هو إنتم مسلمين يا كفار؟ ... ويوجه الشاب السلفى حديثه إلى القس فلوب اتير - أحد النشطاء الأقباط - قائلا: إنت زعلان إنك كافر ... خلاص يا سيدى إنت كافر كفر أصلى. -

إن هناك اتهاما واضحا للسلفيين بأنهم لم يكونوا موجودين فى الشارع ..ولم تكن لهم أية علاقة بالمصريين ولا بمشكلاتهم ... وبظرف شديد يعرض الشاب السلفى فى فيلمه لقطات للسلفيين وهم يرسلون المساعدات إلى ثوار ليبيا ويجاهدون فيها، وهم يقومون برد المسروقات من الممتلكات العامة والخاصة إلى الجيش، وهم يساهمون فى حل مشكلات الأنابيب وهم يتعاملون برفق مع النصارى، وهم ينظفون حى بولاق الدكرور وهم يصلحون إشارات المرور ... ثم لقطات لهم فى الصومال وهم يوزعون الزيت والسكر والصابون ... وكأن كل هذا دليل على أنهم كانوا متواجدين فى الشارع والمحاون النظام رغم أنهم استكانوا وضعفوا وقبعوا فى مساجدهم وتركوا من يقولون عليهم علمانيين وليبراليين يواجهون استبداد الداخلية وتعنتها.

لقد تقاعس السلفيون عن نصرة دينهم ووطنهم ... لن أقول أنهم كانوا عملاء لأمن الدولة - فهذا حديث آخر - ولكنهم داهنوا أمن الدولة وتحولوا إلى لعبة في أيدى ضباطه في الوقت الذي كان العلمانيون فيه يواجهون أمن الدولة في الشوارع.

وبعيدا عن استظراف الشاب السلفى الذى أكد أن أمن الدولة كان يكهرب السلفيين مجانا دون أن يحصل منهم فواتير الاستهلاك ...فإننى أهدى له واقعة قد يعرفها - وإن لم يكن سمع بها فيمكن أن يسأل عنها شيوخه - ففى أحد اللقاءات الفضائية كان الناشط السياسي جورج إسحاق يتحدث مع قيادى سلفى ...وإذا به يطلب منه ألا يضع رجلا على رجل وهو يتحدث أمامه...لم يرد جورج على القيادى السلفى على الهواء لفرط أدبه. وفي الاستراحة قال جورج إسحاق للقيادى السلفى: في الوقت الذي كنت أنت وأمثالك حذاء في قدم أمن الدولة، كنت أنا أواجه جحافل أمن الدولة في الشوارع ...وهو

أمر مسجل وموثق ... فلم يستطع أن يرد عليه القيادي السلفي وابتلع الإهانة ومضى.

ليس من المهنى أن نحاكم فيلم «جعلونى سلفيا» من الناحية الأخلاقية، فمن المفروض أن يكون التقييم فنيا بالأساس ...لكن مافعله الشاب السلفى يؤكد أن شيرخه لم يحسنوا تأديب تلاميذهم ..فعندما كان يستشهد ببعض ما قالته الإعلامية رولا خرسا قال عنها :الآنسة أو المدام رولا خرسا ...وإن كانت هذه الأشياء لا تفرق اليومين دول...وهو كلام يمكن أن يحاسب عليه إذا ما ذهبت رولا خرسا إلى الجهات القضائية تطالب بحقها ممن أساء إليها.

ثم أن ما فعله منتج الفيلم مع الإعلاميات كان مسفا وغير محترم على الإطلاق ... فقد تم حجب وجوههن وتشويه صورتهن، لأنه من وجهة نظر صناع الفيلم لا يجب أن يظهر وجه المرأة لأنه عورة، وقد برر الخطاب السلفى ذلك بأنهم يمكن أن يذهبوا إلى منيعات غير محجبات لكن عندما يعرض أعمالهم فلابد أن يخفى وجوههن، وهى حيلة رخيصة ... فالغاية عندهم تبرر الوسيلة ... وهو سلوك ميكافيلى ممجوج .. لكنهم لا يترددون في الإقدام عليه لأنه يحقق لهم في النهاية مصالحهم.

إننا أمام حالة من التنطع الفكرى...شاب يتحدث وكأنه يمتلك الحق المطلق ...يشوه الآخرين بلا دليل ...يعتبر نفسه حامى حمى الإسلام ...الجميع يحاربه وهو ينود عنه ...الجميع يهدمه وهو يبنيه.

كان من الأفضل أن يقدم لنا هذا الشاب السلفى لنا نفسه ... حتى نعرف من يتحدث ... وما قيمة من يحاكم من عملوا في ظروف صعبة من أجل أن يخرجوا بهذا البلد من ورطته ... بينما هذا الشاب كان يجلس تحت قدمى شيخه ويقبل يديه لمجرد أنه يسمع منه كلاما يكفر به المسلمين ويتهمهم بما ليس فيهم.

لقد أراد أبو عمار السلفى أن يدافع عن تياره ...أن يجعل من شيوخه ملائكة ...لكنه ودون أن يدرى وضعهم فى ورطة ...فأسلوبه وكلامه ومنطقه يضع أيدينا على أن شيوخ السلفية لم يحسنوا تربية شبابهم ...لم يحسنوا تكوينهم ...لم يقولوا لهم تواضعوا ...فهم مغرورين ...غرور الجهلاء ...وهو ما يسقطهم فى عيون من يستمعون لهم ...وهو أمر لن يكون بعيدا على أية حال.



التنكيت على الإسلاميين.. حلال شرعًا

«سواق تاكسى ركب معه شيخ سلفى ... السواق شغل الراديو، سأله السلفى :الراديو ده كان موجود أيام الرسول؟ رد السواق: لا... قاله الشيخ السلفى : طب اطفيه واتقى الله، راح السواق واقف وقال للشيخ: التاكسى ده كان موجود أيام الرسول؟... قال له: لا... فالسواق قال له: طب انزل واستنى الجمل».

رهذه نكتة واحدة من آلاف النكت التي طاردت السلفيين خلال الساعات الأولى التي أعقبت فوز عدد منهم في الجولة الأولى للانتخابات البرلمانية...لم يجد المصريون أمامهم سلاحا يواجهون به عنت وتعنت وتشنج قيادات الدعوة السلفية إلا النكتة الوسيلة الوحيدة التي لا ينضب معينها ولا يجف نبعها.

وضع المصريون الساخرون أيديهم على قلوبهم مما يمكن أن يفعله السلفيون والإسلاميون عموما عندما يصلوا إلى البرلمان الذى هو بوابة الحكم ولأنهم يعرفون أن الإسلاميين لن يكونوا جادين على الإطلاق، ولن يتصدوا للقضايا الكبرى، ولن يقدموا حلولا للمشكلات الحقيقية التي يعانى منها المصريون، فإنهم صبوا جام سخريتهم على ما يمكن أن نعتبره من توافه الأمور.

فالإسلاميون لن يحلو مشكلة الاقتصاد، لكنهم سيهتموا بإظهار التزامهم وحرصهم على نصرة الإسلام، ولذلك لن يكون غريبا أن يتحول إسم مارينا إلى « مارينا المنورة» وتصبح مدينة شرم الشيخ

هى مدينة «فضيلة الشيخ» ...ويؤسس شباب السلفيين جماعة شباب «السادس من ربيع الآخر» في مواجهة حركة شباب ٦ إبريل.

ولأن الإسلاميين لديهم فوبيا من الفن والثقافة ،فقد جاءتهم السخرية على جناح الأفلام والأغانى التى لابد أن يتعرضوا لها بالحجب والبطش والحجب ...فإيناس الدغيدى ستعلن توبتها وتقدم فيلمها الجديد «الباحثات عن الحرية والعدالة» ...وخالد يوسف يعتذر عن تعاونه مع يوسف شاهين ويقدم فيلمه «عودة الأخ الضال»...وعادل إمام يجدد ولاءه للجماعة ويقدم فيلمه «إحنا بتوع الإخوان»... وأحمد آدم يعيد إنتاج فيلمه «ولاكان في النية أبقى ليبرالية».

هذه نماذج فقط ...ويمكن بقليل من البحث عنها على الفيس بوك وتويتر أن تجمع منها الآلافوهي تؤكد أن المصريين أكثر وعيا بما يمكن أن يحدث،فهم أمام فئة طامعة في الحكم ...ليست جادة حتى يتعاملوا معها بجدية ..ولذلك فإنهم لا يستحقون إلا التشهير ...ولا يجب الوقوف أمامهم إلا بالتريقة والإفيهات.

لقد غضبت رموز الحركة السلفية من التنكيت عليها، خاصة بعد أن دخل الساخرون على موقع حزب النور ووضعوا تعليقاتهم الساخرة عليه، في رسالة تحدى واضحة، بأن السخرية يمكن أن تصل إليهم دون عناء، ولأن التكفير يمكن أن تصل إليهم دون عناء، ولأن التكفير هو السلاح الرادع والناجع يحمله رجال وشباب الحركة السلفية أينما حلوا أو رحلوا، فقد أعلنوا أن السخرية من رموز الإسلاميين هي سخرية من الإسلام.

لسنوات طويلة كانت النكتة المصرية محصورة بين السياسي والجنسي، يرددها المصريون على استحياء أحيانا وبجرأة أحيانا أخرى ،أما النكتة الدينية فكانت مثل المحرمات،ليس لأن السلطة تطاردها وترفضها ..ولكن لأن الحس الديني لدى المصريين ينفر من التنكيت على المقدسات الدينية بالفعل،ورغم أن هناك آلاف النكت التي يمكن أن نطلق عليها نكتا دينية،إلا أنه ليست متشرة خوفا من اللذب والوقوع في الإثم ... كنت إذا تجرأت وألقيت نكتة دينية تجد من ينفر منك ويبتعد عنك حتى لا تصيبه اللعنة.

لكن لماذا انفجرت السخرية في وجوه السلفيين؟

لماذا أصبح الإسلاميون هدفا سهلا للتنكيت والتريقة ...خاصة على تويتر الذى يمكن أن نتعامل معه على أنه جزء من ديوان الحياة المصرية المعاصرة؟

لماذا لم يخش من يطلقون هذه النكت من سيل الفتاوى التي تكفر وتجرم وتحذر من غضب الله...وتعد من يعلن سخريته بجهنم ويئس المصير؟

السبب المباشر من وجهة نظرى أن من يطلقون النكت على الإسلاميين يدركون أكثر من أى وقت مضى أن هؤلاء الذين نزلوا الانتخابات طمعا فى أصواتهم لا يمثلون الإسلام، ولكن يمثلون أنفسهم، أنهم لا يتحدثون اسم الله ولكن يتحدثون باسمهم فقط، ولأنهم لا يرغبون فى لإعلاء كلمة الله بقدر رغبتهم فى إعلاء مصالحهم ومكاسبهم، ولذلك فإن السخرية لا يمكن أن تنصرف إلى الإسلام ...بل تنصرف إلى أشخاص ليسوا حجة على الله بل الله حجة عليهم.

كان طبيعيا مثلا أن يحظى عبد المنعم الشحات – عذرا لأنى أتحدث عنه هنا للمرة الثانية – بأكبر قدر من النكت والسخرية والتنكيت الذى وصل في مراحل كثيرة إلى حد التقريع – ، لقد حصد نصيب الأسد منها ولما لا فشباب السلفيين يعتبرونه أسد السلفية المدافع عنها حازم شومان – داعية المنصورة المشهورة بمحرماته الكثيرة – نفسه وصفه بأنه طعنة في جنب أعداء الله دون أن يحدد من هم أعداء الله هؤلاء، وإن كان من يعرف شومان يعرف أنه يقصد الليبراليين والعلمانيين بالطبع.

لقد تفرغ ساكنو تويتر تقريبا ولمدة تقترب من الساعتين - بعد أن وصلتهم أخبار شبه مؤكدة عن هزيمة عبد المنعم الشحات وسوقطه أمام منافسه حسنى دويدار للسخرية من الرجل الذى كان يتحرك وكأنه طاووس سلفى لا يمكن أن يقهره أحد.

وصلت السخريات من الشحات إلى حد الإهانة والسب والقذف والشماتة بغل فى كثير من الأحيان ... لقد أحل الرجل لهم دمه، فلم يراعوا فيه شيئا ولا أحدا، لكن كان أكثر ما أعجبنى ولفت إنتباهى ما كتبه (جيمى هود) صاحب كتاب الألتراس الشهير، قال نصا: دحينما انتصر السلفيون فى بعض مقاعد الجولة الأولى قال عبد المنعم الشحات انتصر الإسلام، الآن وبعد هزيمته هل انهزم الإسلام؟

هنا مربط الفرس كما يقولون ...ففي المرة الأولى لم يكن الشحات ولا غيره يمثلون الإسلام، ولذلك فانتصارهم ليس انتصارا للإسلام، وعندما هزم الشحات وسقط لم تكن هناك أي هزيمة للإسلام لأن الشحات ليس هو الإسلام.

السخرية لذلك كله كانت حادة وصريحة وفاضحة ... إنهم أمام بشر نزلوا إلى ساحة

العمل السياسي طامعين وراغبين في أن يحصلوا على أصوات الناخبين لم ينخدع المصريون بمن قالوا لهم أن أصواتكم ستصل بكم إلى الجنة ،فقد أدركوا أنهم مجرد تجار بالدين.

لقد بحثت مواقع سلفية عديدة عن فتاوى من شيوخهم، وقد وصل بعضهم إلى اعتبار التنكيت على الإسلاميين كبيرة من الكبائر، وهي جريمة أخرى تضاف إلى جرائم الإسلاميين ... فهم يحمون أنفسهم بكلام الله ... يقدسون أنفسهم بكلام الله ... يجعلون أنفسهم في منعة بكلام الله ... رغم أن الحق يقول يحصنون أنفسهم بكلام الله ... يجعلون أنفسهم في منعة بكلام الله ... رغم أن الحق يقول أن إسلاميين بهذه الطريقة السخرية حلال فيهم، بل إنني يمكن أن أقول وبإطمئنان كامل أن التنكيت على الإسلاميين حلال شرعا.

فى حديث للرسول صلى الله عليه وسلم «الكبر على أهل الكبر صدقة» حكمة بالغة ... أن يتكبر لمن يرفع أنفه فى وجهه، وبالقياس فإن السخرية ممن يريدون أن يسخروا من عقولنا واجبة ... التنكيت على من يريدون أن يسرون أن يسرون أن يسرون أن يسرون أن يسرون أن يسرقونا باسم الله واجبة.

عندما كان يهاجم شعراء المشركين الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام،كان يقول لشاعره حسان بن ثابت: اهجهم ويد الله معكوهو ما يمكن أن نقوله أيضا لمن يهجون الإسلاميين المزيفين ...لمن ينكتون على الإسلاميين طالبي السلطة ...لمن يسخرون من الإسلاميين الذين يتاجرون بالدينافعلوا ذلك كله ويد الله معكم.

ولقد أسقط المصريون مبارك بالنكتة ...استحضروا أرواحهم في سخرياتهم التي ألهبتها روح التحدي ...وهو ما يفعلونه الآن مع السلفيين ومن يسيرون على منهجهم وهداهم ...ولو كنت من شيوخ السلفية لجمعت النكت التي وضعت في طريقي لأدرسها وأبحثها لأعرف لماذا يفعل المصربون معى ذلك؟

لقد شعر المصريون أن السلفيين عندما يحلون على الحكم سيتحولون إلى جلادين ...سيصادرون الحياة ...سيحرمون كل شئ يقابلهم ...لن يبقوا على أخضر ولا يابس ، ولذلك جاءت السخرية مما يريد أن يفعله هؤلاء ...لم يفهم السلفيون النكتة ...فعندما يقول أحدهم أن المطربة شيرين ستغير أغنيتها من «ماشربنش من نيلها» ...إلى «ما شربتش من زمزم» ..فإنه لا يسخر من بئر زمزم ..ولكنه يسخر من العقلية السلفية التى تعلى من قيمة الإسلام الشكلاني وتبتعد عن جوهر وقيم ونبل الدين العظيم.

لا يجب أن يلوم السلفيون إلا أنفسهم ... فقد أوردوا أنفسهم موارد التهلكة ...سلموا أنفسهم لجيل يحلم من أجل مصر ... لا زال السلفيون يتحدثون عن الرموز، وكأنهم لا يعرفون أن الثورة التي خذلوها ولم يناصروها حطمت كل الرموز من الأشخاص الذين باعوا الوهم للناس ... ولذلك فإن هذه اللعبة ستكون مكشوفة ... أي قيادي سلفي يمكن أن يطل برأسه ستقصف على الفور ...ستحاصرها النكات من كل مكان ... وساعتها أرجو ألا يقولوا أن هذا اعتداء على الإسلام ..فهم ليسوا الإسلام ولا عصمة لهم ... ولا كرامة ... لأنه لو كانت لهم كرامة ما تجرأ عليهم أحد ... ولا سخر منهم أحد.

التنكيت على الإخوان:

طوال عصر مبارك كانت جماعة الإخوان محصنة ضد التنكيت، فالنكتة ليست كائنا خسيسا تجرح الضعفاء أو المضطهدين، كان المصريون يتعاطفون معهم حتى وإن لم يتحدثوا .. اكتفون بالتعاطف العاجز... ووجهوا سهام سخريتهم إلى عرش مبارك انتقاما منه وإهانة له.

الآن الوضع تغير... كال مبارك على عرشه ليركبه الإخوان.

كان منطقيا أن ينتظر المصريون على الإخوان ولو قليلا، قبل أن يجعلوا منهم هدفا لسخرياتهم ونكاتهم، لكن يبدو أن الشعب لم يعد لديه صبر، فقد وضع الإخوان على مذبح النكتة، ونزل فيهم تقتيلا وتذبيحا بلا رحمة، الشعب الآن يتعامل مع من يحكمونه على طريقة تاجر التجزئة... لابد أن يدفعوا الثمن فورا دون تأجيل ... بعد أن ظل طويلا يتعامل مع مبارك على طريقة تاجر الجملة ... الذى جمع أموال البلد ووضعها في حسابات سرية يملكها هو وأولاده ... ولا يريد أن يفصح عنها.

هنا حديث ليس طويلا عن التنكيت على الإخوان... الكلام واضح، فالنكتة عن جماعة سياسية تحترف العمل السياسي بما لا يستطيع أن يتصوره أحد، ولذلك فلا داعي لأن يتنطع علينا أحدهم ويقول أننا عندما نسخر من الإخوان ... نسخر بدلك من الإسلام ... فالبون أصبح شاسعا بين الجماعة التي كانت تقول عن نفسها أنها قرآنية ... والجماعة التي تحتل الآن مقاعد الأغلبية في مجلس الشعب، وتريد أن تحتكر كل شئ في مصر على طريقة سلفها الحزب الوطني.

موجة التنكيت على الإسلاميين بدأت مبكرا جدا، ربما منذ تركوا الشورة في

الشارع، وذهبوا للخوض في انتخابات مجلس الشعب، في حرص شديد على أن يحصدوا مقاعد البرلمان، في محاولة محمومة لاحتكار كل شئ في مصر.

هذا الشره الشديد للسلطة، جعل الإخوان هدفا لنكتة مقصودة ولها دلالة:

«لما الجيش قرر يرمى كوبونات في عيد الثورة من الطيارات، إخواني وقع في إيده كوبون مكتوب فيه مبروك كسبت كرسي... الإخواني قطع الكوبون وقال: عندنا منه كتير».

هذه النكتة سبقتها نكتة أخرى مهينة في الواقع...لكنها كانت واقعية.

فبعد أن تم سحل فتاة في ميدان التحرير أثناء فيض اعتصام مجلس الوزراء،الذي خلف وراءه ١٧ شهيدا، دعت القوى الوطنية إلى جمعة الشهيد، للتصعيد ضد من قتلوا المصريين بدم بارد، لم تستجب جماعة الإخوان، قررت ألا تشارك... كانت لديها انتخابات مجلس الشعب التي أصبح واضحا أنها أهم لديها من دم الشهداء، ولذلك لم يتردد المصريون في إطلاق سخريتهم قالوا بلا مواربة:

«لما الرجالة ينزلوا الشارعالجماعة بتفضل قاعدة في البيت»

لم تلتفت الجماعة إلى السخرية،اعتمدت على من يمكن أن نعتبرهم ظهيرا شرعيا لها،تحدثوا عن تحريم التنكيت على الإسلاميين،أو السخرية منهم، لأن هذا إعتداء على الدين، لكن هذه الحيلة لم تنطلي على المصريين، ولذلك بعد أن تصدر الإخوان المشهد في البرلمان، وبدأ تخاذلهم يطفو على السطح لاحقهم المصريون بما أوجعهم.

الفارق بين التنكيت على مبارك والتنكيت على الإخوان،أن عصر مبارك كان مسرحا للنكتة السرية التى كانت تتخفى خوفا من الملاحقة،أما الآن وقد سقط حائط الخوف فالنكتة تواجه دون خوف أو تردد.

عندما بدا أن الإحوان يعشقون السلطة ويقدمون مصلحتهم على مصلحة الوطن، كانت النكتة:

«مواطن دعك الفانوس طلع له عفريت إخواني، قال له: شبيك لبيك عبدك وبين غيديك أطلب كل ما تتمناه يحضر لك في التبو واللحظة ،المواطن قبال له: عباوز لبن العصيفور، رد العفرييت الإخبواني: ده طلب محبال...اطلب طلب تاني، قبال له المواطن: خلاص... ممكن تخلي مصلحة مصر فوق مصلحتك الشخصية ؟ فرد

العفريت الإخوانجي بسرعة: تحب لبن العصفور سخن واللا بارد واللا بسحلب.

كانت النكتة في عصر مبارك مجهولة النسب، لكنها الآن معروفة الأم والأب... كثيرون ممن يكتبون على تويتر وفيس بوك قذفوا في وجه الإخوان بسخرياتهم، خاصة بعد خروجهم للاحتفال بما حققوه في الثورة متجاهلين دم الشهداء، ثم أداءهم الهزيل في البرلمان...وفي النهاية علاقتهم الملتبسة والغامضة بالمجلس العسكري.

الكاريكاتير كان حاضرا ... فعندما اضطر الإخوان إلى الهروب من هتافات الشوار ضدهم في ميدان التحرير لجؤوا إلى الصلاة وإلى إذاعة القرآن بصوت مرتفع، هنا حضر المشهد الذي يجمع بين فريد شوقي وزكى رستم الذي يعلن فيه زكى تاجر المخدرات أنه ينوى صلاة ركعتين لله في غير أوقات الصلاة، في الفيلم قال له شوقى: عملتها قبلك، أما في الكاريكاتير فقد قال له فريد شوقى: الإخوان عملوها قبلك في الميدان.

وفي البرلمان نال الإخوان قدرا كبيرا من السخرية، فقد «اعتقد المصريون أنهم ينتخبون برلمانا يمثلهم، فإذا بهم يفاجؤون ببرلمان يمثل عليهم».

ولأن الدكتور سعد الكتاتنى القيادى الإخوانى الكبير أصبح رئيسا لمجلس الشعب ... فقد وجد نفسه فى منصة التنكيت، فعندما قال بعد أحداث حصار محيط وزارة الداخلية التى أعقبت مجزرة بورسعيد، والتى تعاملت فيها الداخلية مع المتظاهرين بالخرطوش، وجدنا الكتاتنى يقول أن وزير الداخلية أكد له أن الداخلية لم تستخدم الخرطوش، فلاحقته النكتة:

«الكتاتني:وزير الداخلية أخبرني أنه لا يوجد خرطوش...على فكرة يـا بـرنس وزيـر الداخلية قال لنا قبل كده إن إنت وجماعتك محظورين».

الكتاتنى الذى يغرق فى شبر مية، ولم يظهر أى كرامة حتى الآن فى إدارته لمجلس الشعب، لدرجة أنه يستجدى سكوت النواب حتى يتمكن من الحديث، وأى فيه المصريون أنه نسخة مكررة من الدكتور سرور، رئيس المجلس السابق، وأحد رموز عصر مبارك، ولذلك أصبح اسم الكتاتنى رسميا هو: (أحمد فتحى الكتاتنى سرور) ... واستحضر الشباب بيت الشعر الشهير ليصبح: (قم للكتاتنى وفه التبجيلا... كاد الكتاتنى أن يكون سرورا) ... وفى تنويعة أخرى على نفس البيت: (قف للكتاتنى والبس له طرطورا

...كاد الكتاتني أن يكون سرورا».

لقد كانت صدمة للبعض أن يصعد سعد الكتاتني إلى مقعد رئيس مجلس الشعب، فألصقوا به سخرية ذات دلالة، ف والثورة بدأت بكتتاكي .. وانتهت بكتاتني .. بل إن صورة الرجل الطيب أصبحت علامة تجارية لمحلات كتتاكي التي روج البعض أن الثوار في بداية الثورة كان يحصلون على وجبات منها في إشارة سخيفة إلى تخوينهم.

علاقة الإخوان بالسلطة كانت محل لتقدير النكتة، فعندما أعلن الفريق سامى عنان نائب رئيس المجلس العسكرى ورئيس أركان حرب الجيش المصرى أن الشعب المصرى سيسمع خبرا سعيدا خلال أيام، رد أرباب السخرية عليه، بأن «الجماعة على الأرجح حامل من المجلس العسكرى» ... فالعلاقة الغامصة بين المجلس والجماعة فى رأى الشعب ليست شرعية، بل هى علاقة محرمة وما ينتج عنها محرم أيضا.

وعندما وقف الإحوان إلى مجلس الشعب إلى جوار وزير الداخلية محمد إبراهيم، وبعد أن طالبوا بسحب الثقة منه عادوا ليمهدوا له الأرض وليخرجوه من ورطة مذبحة بورسعيد، طرح الفيس بوك سؤالا: «للأذكياء فقط...إيه الفرق بين البالونة والإخوان المسلمين؟ والإجابة: البالونة عمرها ما دافعت عن اللى نفخها ...إنما الإخوان دافعوا عن وزير الداخلية».

لا يكف الإخوان المسلمون (جماعة وحزبا) عن التأكيد على عملهم من أجل الشعب، وعلى تأييد الشارع لهم .. وقد يكون فيما يقولون بعض من الحقيقة ... لكنه ليس كل الحق، وعلى الإخوان أن ينتبهوا إلى أن الشعب الذي بدأ في التنكيت عليهم لن يتركهم إلا بعد أن يسقطهم تماما من على عرشهم الذيي يعتقدون أنهم استولوا عليه إلى الأبد.

قد يستهين الإخوان بسلاح النكتة ...قد لا يكسرهم بسهولة، لكنه على الأقل بالنسبة لنا مؤشر على أن الشعب ليس راضيا ...سيقول الإخوان أن من ينكتون عليهم قلة – ولا مانع لديهم من أن يقولوا أنها مندسة – وأن هذه النكت لا تعبر أبدا عن رأى المصريين فيهم ...وحتى لو كان هذا صحيحا فقد قاله مبارك قبلهم ...أو كما قاله فريد شوقى في رصيف نمرة خسة: «مبارك عملها قبلهم».





الصفحة الأخيرة والأولى أيضًا المواجهة بين الإخوان والعسكر

لم يخرج الصراع بين المجلس العسكرى وجماعة الإخوان المسلمين إلى النور بالصدفة، فكل طرف كان قد وصل إلى درجة اليأس من الآخر ... ولم تكن البيانات الحادة والساخنة والحادة التى تبادلها الطرفان يوم ٢٤ مارس الحالى إلا ترجمة دقيقة لحالة الضيق التى أصبح كل منهما يعانى منها ... ويصدرها في وجه الأخر.

ليس دقيقا أن المعركة احتدمت بين الجماعة والمجلس بسبب عدم دعم ومساندة الجماعة لمنصور حسن فى ترشعه للرئاسة، وهو ما جعله ينسحب فى اللحظة الأخيرة، معلنا أن من وعدوا بمساندته تراجعوا عن دعمه...وإن كان هذا سببا فى الأزمة لا يمكن أن نقلل من تأثيره أو نتجاهل أثره.

كان المجلس العسكرى الذى رأى فى منصور حسن موشحا مناسبا للفترة القادمة، فهو ليس إخوانيا، كما أنه ليس محسوبا على فترة مبارك التى كان مبعدا فيها، وطلب أعضاء من المجلس أن تؤيد الجماعة منصور حسن لأسباب وطنية.

لم تكن الجماعة متحمسة لمنصور حسن، لكنها وعدت بأن تستطلع رأى قواعد الجماعة أولا قبل أن ترد، لكن استطلاع الرأى هذا طال، ولم تمنح الجماعة أعضاء المجلس كلمة محددة، وهو ما اعتبره بعض أعضاء المجلس إهمالا متعمدا لا يليق من الجماعة.

لقد ألمح منصور حسن إلى أن عصام العريان القيادى فى الجماعة ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة، زاره فى منزله، ووعده أن تقف الجماعة إلى جواره فى معركته الانتخابية، لكنه أخلف وعده معه، واختفى تماما ولم يرد عليه، عندما حاول أن يستطلع منه رأى الجماعة الأخيرة فى مساندته من عدمها.

الأمر كان أكبر من عصام العربان بالطبع، فالذي وقف في طريق منصور حسن وطموحه في الوصول إلى منصب الرئيس بدعم من المجلس العسكرى وتأييد إخواني، كان خيرت الشاطر الذي حال دون حصول حسن على أي دعم من أي نوع من الإخوان، بل إنه وقف في وجه مهدى عاكف الذي حاول أن يؤيد منصور حسن بسبب علاقة صداقة قديمة كانت تربط بينهما، إلا أن الشاطر كان قد حسم الأمر ... فمنصور حسن لا مكان له في معركة الرئاسة.

لاذا غضب خيرت الشاطر؟

كان خيرت الشاطر الذى يتحرك بامتلاء مبالغ فيه بالقوة المفرطة، يعمل بروح من دانت له الأرض...وكان قد كلف محامى الجماعة عبد المنعم عبد المقصود أن يتقدم بطلب إلى المحكمة العسكرية ليحصل على رد اعتبار فى قضية ١٩٩٥، وهى القضية التى صدر ضده حكم فيها بتهمة إحياء تنظيم محظور هو جماعة الإخوان، وقضية ٢٠٠٦ المعروفة إعلاميا بميليشيات الأزهر والتى لم يكمل مدة الحبس فيها وخرج بعفو صحى من المجلس العسكرى.

توقع خيرت أن يحصل على رد اعتبار سريع وفورى، فهو يتحرك بحرية ويعقد لقاءات وصفقات دون أن يعترض طريقه أحد، لكن المفاجأة أن رد الاعتبار صدر فقط في قضية ١٩٩٥، لأنها كانت قد استوفت شروطها القانونية... كان الشاطر قد قضى مدة الحبس كاملة، كما مر على خروجه من السجن ٦ سنوات، وهو ما لم يتوفر في قضية ميليشيات الأزهر ... فلم يقض فترة العقوبة كاملة ... كما أنه لم يمر عليها ٦ سنوات بعد.

كان خيرت الشاطر يعتقد أن المجلس العسكرى يمكن أن يجامله وينهى لـ قضية ميليشيات الأزهر، وهى القضية التى خرج منها الشاطر بتهمتين، الأولى: هـى تمويل ميليشيات الإخوان التى نظمت عرضا عسكريا فى جامعة الأزهر، والثانية: هـى غسيل

الأموال، وأن يردوا له اعتباره، بما يمكنه من أداء أي دور سياسي دون أي معوقات.

موقف العسكرى زاد من عداد الشاطر الذى قال لبعض المقربين منه «أنه سيربيهم»،وكان أن لعب بورقة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية...اعتقادا منه أن المجلس يمكن أن يمنحه رد اعتبار الآن،ويكون الثمن ألا يستخدمه في الانتخابات الرئاسية الحالية ...وإن كان يمكنه الاستفادة منه في الانتخابات القادمة.

لم يكن هذا فقط ما أغضب خيرت الشاطر من المجلس العسكرى، فقد هناك ثلاثة أسباب لغضب الرجل الذي يعتقد أنه الأقوى في مصر الآن.

السبب الأول: هو إرسال الطعن المقدم في دستورية مجلس الشعب إلى المحكمة الإدارية العليا، دون التنسيق مع الجماعة، فقد اعتبرت الجماعة أن هذا تم بليل وكان سوء النية مبيتا، ورغم أن الجماعة بها كوادرها في كل مكان إلا أنها لم تعلم بما يجرى في الإدارية العليا، فقد رأت المحكمة جدية في الطعن فأحالته إلى المحكمة الدستورية العليا، وهو ما وضع الجماعة في أزمة.

السبب الثانى: أن المتحكمة الدستورية العليا اتخذت إجراءات سريعة جدا فيما يخص الطعن، وهو ما جعل الجماعة تتهم المستشارة تهانى الجبالى نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا بأنه تلعب دورا كبيرا فى الإسراع بالإجراءات الخاصة بالطعن، تأسيسا على أن الجبالى لا تكفعن الهجوم على الإخوان والدفاع عن المجلس العسكرى.

السبب الثالث: لغضب الشاطر أنه كان هناك إتفاق بين الجماعة مع المجلس العسكرى أن يتم الإبقاء على الدكتور كمال الجنزورى رئيسا للوزراء، لكن مع تغيير أربعة أو خسة وزراء، بوزراء آخرين من جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما لم يستجب له العسكرى فيما بعد، وهو أيضا ما جعل الجماعة تصعد في هجومها على الجنزورى ووزارته، وهو الهجوم الذي وصل إلى حد بدء إجراءات سحب الثقة.

عنان بقلم أظافر الشاطر:

تعامل قيادات المجلس العسكرى مع ما يفعله الإخوان المسلمون على أنه نوع من العبث،أو التصرفات غير المسؤولة،ورغم أن الحوار والاتصال بين قيادات الجماعة

وحزب الحرية والعدالة كان يتم بشكل يومى ولا ينقطع، إلا أنه في الأسبوعين الآحرين حدث ما يشبه القطيعة، التي وصلت إلى حد أن أعضاء المجلس العسكرى أصبحوا لا يردون على تليفونات أعضاء الجماعة، مهما بلغت درجة التنظمية داخل الجماعة أو الحزب.

لم يجد خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد، ومحمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة، إلا أن يطلبا تحديد موعد عاجل مع المجلس العسكرى، لكن الغلطة التى ارتكبها الشاطر كانت طلبه أن يكون اللقاء مع أعضاء المجلس العسكرى جميعا، وهو ما استفز قيادات المجلس معتبرين أن طلب الشاطر يفتقد اللياقة، فليس من حقه أن يحدد من سيقابله، ولا متى ... ولا أين؟ فكل هذا متروك لقيادات المجلس.

كان القرار أن يجتمع رئيس الأركان الفريق سامى عنان وحده مع خيرت الشاطر ومحمد مرسى،اعتقد الشاطر أنه يمكن أن يقول كل ما يريده،فبدأ بالعتاب للمجلس العسكرى الذى لا يرد على اتصالات الإخوان ...بل إن كل قنوات الاتصال انقطعت مرة واحدة...لكن سامى عنان لم يقبل عتاب الشاطر ...ولم يلتفت له من الأساس...حاول محمد مرسى أن يخفف من الجو الذى بدأ مشحونا،لكن يبدو أن قدر هذه الجلسة كان أن تظل مشحونة وساخنة حتى لحظتها الأخيرة.

بدأ خيرت الشاطر كلامه بأن جماعة الإخوان ستلتزم بأى شئ تتفق عليه مع المجلس العسكرى، وقبل أن يكمل كلامه قاطعه الفريق سامى عنان قائلا له: لم يكن لديكم أى التزام بأى إتفاق بداية من ٥٤ وحتى الآن.

حاول خيرت الشاطر أن يلعب بورقة ترشيحه للرئاسة، قال للفريق سامى عنان، أنه يقاوم ضغوطا كثيرة من الجماعة التى يصر عدد كبير من أعضائها على أن يرشح نفسه للرئاسة، لكن سامى عنان رد عليه باستخفاف قائلا: أنت تعرف أنك لا تستطيع أن تفعل ذلك ... فأنت محروم سياسيا حتى الآن ولم يصدر لك رد اعتبار في قضية ميليشيات الأزهر... وليس أمامك طريق آخر تلجأ إليه إلا القضاء العسكرى، الذي سيطبق القانون عليك كما يطبقه على غيرك دون تدخل من أحد.

كانت كل الطرق أمام خيرت الشاطر مغلقة والطريق غير ممهد، خرج من تلويحه

بورقة ترشحه للرئاسة بورقة أخرى،وهى حكومة الجنزورى التى لا يريد المجلس العسكرى أن يقيلها لأنها حكومة فاشلة وأنها لم تنجح فى حل أى أزمة من الأزمات الأخيرة التى تعرض لها الوطن.

وكانت المفاجأة أن سامى عنان لم يتفاعل على الإطلاق مع ما قال ه الشاطر، بل قال له: أنتم وراء كل ما يحدث من أزمات الآن ... وكل ذلك من أجل أن تثبتوا أن حكومة الجنزورى فاشلة، وهو غير صحيح.

توابع ما بعد الحوار:

لم يجنى الشاطر شئيا من الحوار مع سامى عنان، فقد ذهب إليه طامعا لا أكثر ولا أقل، وكنان رد الفعل عصبيا للغاية، أصدرت الجماعة بيانا حادا اعتبره المجلس العسكرى تجاوزا في حقه، حيث شككوا في نزاهة المجلس وألمحوا إلى أن المحكمة الدستورية يمكن أن تحل البرلمان إرضاء للعسكرى، وكان مؤسفا أن تستخدم الجماعة تعبير «هيحطوهم إيدهم في الدرج يطلعوا الحكم».

وكان رد الفعل السريع من المحكمة الدستورية العليا أن اجتمعت جمعيتها العمومية، واختارت متحدثا رسميا باسمها، وأول ما سيعلن عنه المتحدث الرسمى باسم المحكمة أن أى طعن فى نزاهتها سوف يقابل قانونا ضد أى جماعة سياسية، بل أكدت مصادر من داخل المحكمة الدستورية أنها تدرس الموقف القانونى من تعريض بيان جماعة الإخوان بها ... ومدى إمكانية رفع دعوى قضائية ضد الجماعة.

لم يقف المجلس العسكرى مكتوف الأيدى،بل أصدر بيانا أظهر فيه العين الحمرا للجماعة،وكان أشد ما أغضب الجماعة في هذا البيان ما جاء فيه من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد ترفع في مرات سابقة من الرد على الافتراءات،باعتبار أن القوات المسلحة المصرية العريقة أسمى من الدخول في جدل مع فئة أو جماعة.

فقد هزمت هذه العبارة غرور الجماعة وكسرت هيبتها، وهي الهيبة التي اعتقدت الجماعة أنها أصبحت كاملة بأغلبيتها البرلمانية، لكن رسالة المجلس كانت واضحة، عندما وجه حديثه إلى الجماعة دون أن يحددها، عندما قال: « لقد توهم البعض أنه يحق لهم الضغط على القوات المسلحة ومجلسها».

ولم تخفى مصادر قريبة من المجلس العسكرى ضيق قيادات المجلس بشدة، مما أعلنه مرشد الجماعة الدكتور محمد بديع الذى قال فى مؤتمر عقدته الجماعة فى كفر الشيخ من أن الجماعة لم تتزوج من المجلس العسكرى حتى يحدث بينهم طلاق، على اعتبار أن هذا تعبير لا يليق سياسيا، وكان يجب أن يترفع عنه مرشد الجماعة، الذى لابد عليه أن يعرف عمن يتحدث بالضبط.

المجلس العسكرى يبدأ الحرب

كان المجلس العسكرى يعرف أن جماعة الإخوان المسلمين تخطط لأن تجعل الجهاز المركزى للمحاسبات تحت سيطرة مجلس الشعب، وهو ما يجعله تابعا لسيطرة الجماعة، واستغلت الجماعة الإضرابات والاعتصامات التي جرت في الجهاز خلال الفترة الماضية، للتأكيد على ضرورة أن يتبع مجلس الشعب.

فكان أن اجتمع اللواء حمدى بدين عضو المجلس صع قيادات الجهاز المركزى للمحاسبات، وأخبرهم بأن المجلس لن يتبع المجلس التشريعي، ولن يتبع مجلس الوزراء كذلك، وطلب بدين من رئيس الجهاز بالإنابة أن تحرر مذكرة بمشاكل العاملين بالجهاز، واتصل في وجودهم بوزير المالية لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للجهاز، وفي اليوم التالي وصلت المذكرة بالفعل إلى مكتب المشير طنطاوي ومكتب وزير المالية في الوقت نفسه.

كانت قيادات المجلس العسكرى تعرف كذلك أن هناك صلة كبيرة بين الأزمات الأخيرة وبين جماعة الإخوان المسلمين من أجل الضغط لإقالة حكومة المجنزورى، وكان من بين هذه الأزمات اعتصامات وإضرابات عمال النقل العام، وتأكد أن النقابات المستقلة التي تقود الإضراب يقودها الإخوان المسلمون.

فكان أن تحرك المجلس العسكرى لحل أزمة النقل العام على وجه السرعة من خلال النزول بأتوبيسات القوات المسلحة إلى الشوارع، وأكد سامى عنان أنه يمكن لهم أن ينزلوا بعدد أكبر من الأتوبيسات إذا استمرت الأزمة.

لكن الحل الأمثل كان احتواء غضب العمال، فقد تلقى رئيس مجلس الشعب الدكتور سعد الكتاتني اتصالا من المجلس العسكري، وطلبوا منه عقد اجتماع عاجل

للجنة النقل بالمجلس تحضرها قيادات النقابات العامة والمستقلة والموازية لعمال النقل، وهو ما حدث يوم الاثنين الماضي بالفعل.

كانت شروط المجلس العسكرى ألا يتحدث أحد مع الدكتور كمال الجنزورى، وأن يكون الكلام كله مع الدكتور سعد الكتاتني، وبالفعل تم الاتصال أربع مرات بين قيادات النقل والدكتور الجنزورى من خلال الدكتور الكتاتني.

أصر المجلس العسكري على عدم فرض عمال النقل لشروطهم، وبالفعل تم التوافق حولها.

طالب عمال النقل بأن تكون مكافأة نهاية الخدمة ١٠٠ شهر بدلا من أن تكون ٥٤ شهرا فقط، لكن البجنزوري لم يوافق إلا على ٧٢ شهرا فقط بمعدل شهرين فقط عن المدة القانونية التي يقضيها العامل في الحكومة وهي ٢٦ عاما.

رفض الجنزورى كذلك طلب العمال بنقلهم إلى وزارة النقل بدلا تبعيتهم إلى المحافظة، وقال لهم أن الأمر يحتاج إلى دراسة، أصروا على تحديد مدة زمنية لهذه الدراسة، فوعدهم الجنزوري أن تنتهى هذه الدراسة في أوائل يونيو القادم.

لقد اعتقد الإخوان أنهم يمكن أن يحركوا الخيوط كلها في وقت واحد، دون أن يعترض أحد طريقهم، وما لا يعرفونه مثلا أن هناك تحركات مكثفة الآن داخل الإتحاد العام لعمال مصر من أجل التصعيد احتجاجا على اللجنة التأسيسية للدستور التي لم تضم سوى ممثل واحد عن العمال، رغم أن الإتحاد يضم ٥ آلاف عامل، وهو ما يعتبرونه تجاهلا... وقد هدد أحمد عبد الظاهر القائم بأعمال رئيس الإتحاد بأن العمال إن لم يأخذوا حقوقهم فإنهم سيعلنون الإضراب العام، ولا يعتقد أحد أن الأمور بعيدة عن بعضها أبدا.

حقيقة ورقة عمر سليمان :

كان الإخوان المسلمون يعتقدون أن المجلس العسكرى يلوح بورقة عمر سليمان ودعم ترشيحه رئيسا للجمهورية، من أجل مواجهة الإخوان المسلمون، وهو ما لم يكن صحيحا، لقد ألمح خيرت الشاطر إلى هذه الورقة أثناء حواره مع سامى عنان، الذى نفى الأمر تماما، قال له أنه لا يستطيع أحد أن يمنع عمر سليمان من ترشيح نفسه

للرئاسة، لأنه في النهاية مواطن مصرى، ومن حقه أن يفعل ما يراه صحيحا.

لكن ما جرى فعلا أن الفريق سامى عنان أجرى اتصالا بنفسه باللواء عمر سليمان وطلب منه ألا يشارك فى المليونية التى ينظِمها مؤيدوه وكان مرتبالها أن تخرج من ميدان روكسى إلى بيته،وهو ما استجاب له عمر سليمان على الفور،بل إنه أعلن أنه يعتذر عن الترشح للرئاسة،رغم احترامه الشديد لكل من أعلن تأييده له،لكنه يكتفى بالفترة التى عملها من أجل الوطن ...وأنه يترك المجال أمام آخرين ليساهموا في مسيرة الوطن.

موقف عمر سليمان الذى كان مزعجا لجماعة الإخوان المسلمين جدا، وضع الجبهة الثورية التي أعلنت تأييده وسعت إلى جمع التوكيلات له في حرج بالغ، وبعد أن كانت تعد للمليونية التي تتجه إلى بيته على قدم وساق، أصدرت بيانا تعلن فيه أنه مراعاة للظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد والتي بسببها جاء ترشيحنا لعمر سليمان رئيسا، ومراعاة للتوترات الموجودة بالفعل في الشارع المصرى، فإنهم قرروا تأجيل المسيرة لوقت لاحق.

بيان الجبهة جاء متناقضا ومتهافتا جدا ...لكنه لم يصل إلى السبب الحقيقى الذى أعلى عمر سليمان انسحابه من الصراع الانتخابى من أجله ...تاركهم وراءه محبطين، لأنهم أيدوا رجلا انسحب في اللحظة الأخيرة.





كيف خدع الشاطر طنطاوي وعنان؟

هذه فتنة... لا أحد يعرف أولها من آخرها... كل معلومة تصلك لابد أنك تتشكك فيها، احترف الجميع الكذب... ولا أحد يريد أن يعترف بما يفعله... لأن الكل مدان.

من بين كل الأكاذيب التي تتردد حولنا، حاولت أن أمسك الخيط، بعيدا عن نظرية المؤامرة، وبعيدا عن التسريبات التي وراءها مصالح لأصحابها... أرصد هنا مجموعة من اللقاءات والاتصالات التي دارت بين قيادات جماعة الإخوان المسلمين وقيادات المجلس العسكري، وهي الاتصالات التي انفجرت خلالها قنبلة ترشيح الشاطر نفسه لرئاسة الجمهورية عن حزب الحرية والعدالة.

الاجتماع الأول السبت ٢٤ مارس -مقر وزارة اللفاع:

كانت الجماعة تواجه مأزق انفجار الجمعية التأسيسية من داخلها، وهو ما دفع محمد مرسى إلى أن يطلب لقاء عاجلا مع بعض أعضاء المجلس العسكرى، تحدد الموعد صباح السبت قبل الماضى، ووصل محمد مرسى إلى مقر وزارة الدفاع ومعه خيرت الشاطر النائب الأول لجماعة الإخوان.

بدا من الاجتماع أن مرسى والشاطر يسعيان إلى التفاهم، فأشار مرسى إلى أن الجماعة تلقت تطمينات من الولايات المتحدة الأمريكية بشأن عدم اعتراضها على ترشيح الإخوان لأحد أعضاءها في انتخابات الرئاسة، وأكد الشاطر أن الإدارة الأمريكية

تبارك بالفعل ترشحه للرئاسة، لكنه لا يفكر في الأمر.

كان لدى الشاطر ومحمد مرسى عرضا محددا، وهو أن يتدخل المشير طنطاوى بنفسه لينقذ الجمعية التأسيسية للدستور من الانهيار، وذلك من خلال اجتماع يدعو له بنفسه، يحضره ممثلو الأحزاب، وفيه سيبدى الإخوان مرونة شديدة، بل كان هناك عرض محدد بأن يسحب الإخوان عضوين من أعضاء الجماعة ليحل محلهم آخرون من خارج التيار الإسلامى.

اعتقد خيرت الشاطر أنه عندما يبدى نيته في عدم الاستجابة لما ادعى أنه ضغوط أمريكية عليه بالترشح للرئاسة، فإنه يمكن أن يجعل المجلس العسكرى يستجيب لكل ما يطلبه، ويبدى أن المجلس بالفعل أبدى مرونة مع ما طرحه خيرت ومرسى من الإبقاء على البرلمان، فلا داعى للإسراع بحله، وكذلك لا داعى للإبقاء على الدكتور كمال الجنزورى في الوزارة، وفي هذه الحالة يمكن أن يتولى خيرت الشاطر رئاسة الوزراء، في مقابل مساندة من يرى المجلس العسكرى أنه المرشح الأنسب للرئاسة.

في هذا اليوم تحديدا تسلم خيرت الشاطر ثلاثة قرارات بالعفو الشامل والعام عنه من القضاء العسكرى في كل العقوبات التي كانت تحول بينه وبين العمل السياسي، وقد يكون هذا سر إعلان محاميه عبد المنعم عبد المقصود بقوة أنه لا توجد أي عوائق تحول بين الشاطر والترشح للرئاسة.

الشير يلتزم بالاتفاق في إجتماع التاسيسية - الثلاثاء ٢٧ مارس:

دعا المشير طنطاوى ممثلى الأحزاب إلى اجتماع لإنقاذ الجمعية التأسيسية، وهو الاجتماع الذى حضره الفريق سامى عنان، في هذا الاجتماع حاول طنطاوى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، بدأ كلامه بالتأكيد على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع الشرعية الممثلة في البرلمان وقراراته.

وعندما طرح محمد الصاوى قضية سحب الثقة من الحكومة وحل البرلمان، رد المشير عليه بحدة وقال له هذا كلام مرفوض وغير مقبول في دور المجلس الأعلى في هذا الأمر تحديدا.

سامى عنان سار على درب المشير،قال: إن المؤسسة العسكرية تحترم إرادة الشعب

المصرى واختياراته،فهو شعب واعى ولن يسمح باللعب عليه،ومن سيلعب سيخسر كثيرا.

حاول مصطفى بكرى أن ينقل الحديث مرة أخرى إلى سحب الثقة من الحكومة، إلا أن المشير طنطاوى قال له: خلينا في التأسيسية الأول حتى ننتهى منها.

المفاجأة أن محمد مرسى لم يلتزم في الاجتماع بما سبق الاتفاق عليه، وكان صادما للمشير والفريق عندما قال مرسى: (إذا بدأنا في مناقشة تشكيل الجمعية التأسيسية، فنحن نناقش شئيا لا يملكه إلا المجلسان فقط، فهما أصحاب الحق والقرار).

كان إصرار محمد مرسى مستفزا،قال: «المسائل مستقرة وتسير في طريقها الصحيح، ونحن لا نملك اتخاذ قرارًا بتغيير بعض أعضاء الجمعية التأسيسية أو غير ذلك من الأفعال بعيدا عن مجلس الشعب والشورى.

لم يستطع المشير طنطاوى أن يخفى غضبه، وحاول سامى عنان أن ينزع فتيل التوتر بسبب الاتهامات التى حاصرت الإخوان: نحن هنا لتجاوز الأزمة التى وقعت ولا نريد أن نشكك فى كل شئ، البلد فى مأزق والخاسر الأكبر هو الوطن، وأرجو ألا يكون هدف الحوارات هو التجريح.

فشلت محاولة سامى عنان فى تهدئة الأمور، وهو ما دفع المشير لأن يقول بحدة: لو كنت أعلم أن الأمر سيصل إلى حد الصدام ما كنت دعوت إلى هذا الاجتماع.

كان قرار المشير ألا يحضر الاجتماع الذي تقرر عقده بعد ٤٨ ساعة فقط، على وعد بأن يرجع محمد مرسى إلى جماعته ليشاورها في تعديل تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، وهو ما دعا خيرت الشاطر إلى أن يطلب موعدا خاصا مع المشير طنطاوي.

الاجتماع الثالث. الشاطر في بيت طنطاوي - الأربعاء ٢٨ مارس

لم يستغرق الاجتماع الذي ضم خيرت الشاطر والمشير طنطاوي- جرى الاجتماع في بيت المشير - وقتا طويلا، حاول خيرت أن يستوعب غضب المشير، أكد أنه في اجتماع الخميس ستلتزم الجماعة، وأن وجود المشير ضروري.

لكن يبدو أن المشير لم يقتنع بما قدمه خيرت الشاطر، الذي أعاد التأكيد على أنه لن يستجيب للأمريكان في مسألة ترشيحه للرئاسة.

كان المجلس العسكرى بعد اجتماع الثلاثاء قد أدرك أن الجماعة تلعب لعبتها الأخيرة، وأن التلويح بورقة الأمريكان لم يكن للتهديد، بل هناك ما يجرى بالفعل.

التقارير المخابراتية أشارت إلى أن هناك اجتماعات مكثفة جرت خلال الأسابيع الماضية بين قيادات إخوانية وبعض المسئولين الأمريكان،لكن ليست هناك تفاصيل عما جرى في هذه الاجتماعات.

لكن الأهم من ذلك أن مهندس هذه الاتصالات كان وزير الخارجية القطرى - خيرت تردد على قطر أربع مرات خلال الشهور الماضية - الشيخ حمد بن جاسم، وأنه من يتحمس لترشيح خيرت في الانتخابات الرئاسية...وقد حاول التأثير على الأمريكان لدعم الشاطر بشكل علني.

ولأن ورقة الأمريكان ليست حكرا على الإخوان فقط، فالمجلس العسكرى له مصالحه معهم، ولأن الأمريكان لا يسيرون إلا خلف مصالحهم، ولذلك بدأت اللعبة ترتد على الإخوان مرة أخرى، فبعد أن أعلن خيرت الشاطر ترشحه للرئاسة، ضامنا أن شئيا لا يمكن أن يعوقه، كان رد الفعل في المجلس العسكرى غاضبا للغاية، فقد شعر الجميع بالخداع، فالجماعة حصلت على ما أرادته.... وفي النهاية لم تلتزم بأى شئ مما تعهدت به.

البيان الأمريكي يهدد مستقبل الشاطر- الاثنين ٢ إبريل:

تجاوب الأمريكان بشدة مع غضب المجلس العسكرى، وكان لابد أن يصدر بيان يحدد موقف أمريكا من ترشيح الشاطر للرئاسة، في ظل تقارير صحفية عديدة تشير إلى مباركة السياتور جون ماكين لمشروع الشاطر السياسي.

السفارة الأمريكية هي التي أصدرت البيان،الذي حاول الشاطر عبر اتصالات كثيرة ومكثفة ألا يصدر من الأساس،لكن ضغوط العسكرى كانت أكبر،جاء في بيان السفارة الذي صدر الاثنين ٢ إبريل: إن الولايات المتحدة لا ترغب في الزج باسمها في الشأن المداخلي المصرى،وخاصة الترشح للرئاسة،أو تأييدها من المرشحين للمنصب، والسفارة تؤكد أن السيناتور جون ماكين لم يبحث مع قيادات الإخوان المسلمين ترشيح الشاطر للرئاسة أثناء زيارته لمصر مؤخرا،وقد حضرت اللقاء السفيرة الأمريكية،ولم

يطرح فيه على الإطلاق اسم الشاطر كمرشح في الانتخابات الرئاسية، ولم يجر الحديث في هذا الموضوع من قريب أو بعيد، وأن التقارير الصحفية التي تزعم ذلك غير صحيحة، فهي لم تقدم أي دعم من أي نوع لمثل هذا الاقتراح.

ولخص البيان الموقف الأمريكي بأن مسألة من يرشح نفسه للرئاسة في مصر شان داخلي يتعلق بقرار الشعب المصرى وحده وليس للولايات المتحدة أي موقف من هذا.

الخارجية الأمريكية كانت على الخط هي الأخرى، فقد قالت المتحدثة الرسمية باسمها أن الولايات المتحدة ليس لها علاقة بدعم أو ترشيح أى أحد أيا كان لمنصب رئيس الجمهورية، وكان السؤال الذي تلقته هو: هل تدعم الولايات المتحدة مرشح الإخوان خيرت الشاطر؟.... فقت المتحدثة الرسمية باسم الخارجية ذلك... وأكدت أن الإدارة الأمريكية لم ولن تفكر ... ولم تطرح هذا الموضوع للنقاش من الأساس.

كان لابد أن يؤكد المجلس العسكرى للجماعة أن ورقتها أصبحت مكشوفة وبلا قيمة، وقد وصل للجماعة أن المجلس كشف خدعة الشاطر، وهو ما جعل قيادات بالجماعة تلمح إلى ترشيح الشاطر ليس إلا ورقة للمناورة، وأن الجماعة يمكن أن يسحبوا الشاطر، حيث أكدوا أن أمر ترشحه ليس نهائيا، وإن كان الانسحاب لا يمكن أن يتم الآن بل في اللحظة الأخيرة، وإن كانت الجماعة تواصل تصعيدها الإعلامي، بتصدير خيرت الشاطر كمرشح قوى ومؤكد للرئاسة.

الجميع الآن على الحافة، وقد تكون هذه هي اللعبة الأخيرة بين الإخوان والمجلس العسكري، لقد حاولت قيادات المجلس أن تستوعب الإخوان، لكن الجماعة مارست نفس خداعها، وهو ما جعل المجلس يغلق بابه ويتجه إلى مرشح آخر ... لن يكون أمامه إلا أن يدفعه إلى الوصول إلى المنصب بأى طريقة وبأى ثمن.





عائلة الرئيس الإخواني

قد يصل خيرت الشاطر إلى منصب الرئيس وقد لا يصل...يمكن أن يخرج منه مبكرا...هذا فقط تصور عما يمكن أن تكون عليه عائلته لو أصبح رئيسا

قال أحدهم ساخرا:كيف تمكن خيرت الشاطر رغم وجوده لسنوات طويلة في السجن...وفي نفس الوقت أنجب عشرة أولاد - ثمانية بنات وولدين؟...فرد صديقه عليه: طيب أحمد ربنا ده لو مكنش دخل السجن كان زمانه مخلف ٢٥ عيل على الأقل.

السخرية كانت واجبة، عندما تم تداول المصريون السيرة الذاتية لخيرت الشاطر، ليجدوا أن يوم مولده هو نفس يوم مولد مبارك - ٤ مايو - قالوا: مبارك كان عنده عيلين...لكن الشاطر عنده عشرة.

أبناء خيرت المذكور سعد وحسن أخذوا من أبيهم شكله وسمته وتكوينه الجسماني، ربما تنقصهم لحبته فقط ،أما بناته وعلى رأسهن الكبرى الزهراء فأخذن منه صلابته وحماسه للعمل والدخول في معارك، بنات الشاطر كن الأكثر نشاطا لإخراج أبيهم من السجن، ولا ينسى أحد لهن كفاحهن ونضالهن في وجه الفرعون مبارك وهو في عز قوته.

الاقتراب من عائلة الشاطر أصبح مباحا الآن...فالرجل وضع فى دائرة أصبح من خلالها ف متناول يد الجميع،ولأنه فى النهاية مرشح يحمل الثقافة الشرقية على كتفيه،فإنه سيخفى كثيرا من أسرار حياته،على أساس أنها ملكه وحده،وليس من حق أحد الاقتراب أو التصوير،وهو تصور قاصر وعقيم.

لن يكون كافيا أن يعلن خيرت الشاطر الآن ذمته المالية وتفاصيل حالته الصحبة – هناك تقارير طبية قدمها هو بنفسه للمحكمة تؤكد تردى صحته بما يعرضه للخطر في أى وقت – بل لابد أن يكشف أولاده عن ذممهم المالية أيضا، وخاصة الزهراء التي تدير سلسلة من المدارس الدولية ومقرها المقطم... ثم إن الشاطر وكبيزنس مان، فإنه يكتب كثيرا من مشروعاته بأسماء أولاده، ليس تهربا من الضرائب لا سمح الله، ولكن لأنه تعرض كثيرا للسجن بما كان يعطل نمو مشروعاته.

لن أهتم هنا كثيرا بأسرة الشاطر الكبيرة التى قامت بأداء تمثيلى رائع جدا لتصوير الأمر وكأنهم رافضون تماما لترشيح أبيهم، فقد أكل الجميع وشرب على مأثورات أبناء خيرت على الفيس بوك وتويتر ..والتى يمكن أن يقرروها على طلبة المدارس إذا ما أصبح أبوهم رئيسا للجمهورية.

لكننى التفت لزاوية أخرى،أضع فيها ثلاثى العائلة ...الأب خيرت والزوجة عزة محمد توفيق والابن سعد...فأداءهم خلال الأيام الماضية يشير إلى أن هذا الثلاثى يمثل خطرا كبيرا على مستقبل مصر،إذا ما وصل خيرت الشاطر إلى كرسى الرئيس.

فالأب يحمل مرارة الظلم والاضطهاد والزوجة تحمل إحساسا بأنها تحملت ما لا يطيقه أحد من النظام السابق...أما الابن فيعتبر أن ما يحصده أبوه الآن تعويض على ما جرى له خلال سنوات حكم مبارك...ومن هذه الزاوية تحديدا يمكن أن نجد أنفسنا أمام نموذج فساد حكم آخر،وضعت قواعده سوزان مبارك ونجليها – نحن لا نتمنى أن يحدث ذلك بل نحذر منه – مع معرفتى التامة أن العائلة لن تستمع لنصائح أحد بعد اليوم.

خبرت ... الأب

الإمبراطورية الاقتصادية الكبرى التي كونها خيرت الشياطر رغم سنوات سجنه

الكثيرة، تؤكد أنه تاجر شاطر، يعرف من أين تؤكل الكتف جيدا، وصعوده السريع في جماعة الإخوان المسلمين، يشير إلى رجل يدخل السياسة من بابها البراجماتي، فهو لا يتورع عن إنفاق المال لشراء الولاء وتشويه الخصوم.

خيرت شخصية ديكتاتورية ولا ينسى من أساءوا إليه، ولذلك فإنه وفور فوزه بالرئاسة سيسعى للانتقام من كل خصومه، وليس بعيدا أن يسجنهم في السجن الذي حل به، إمعانا في إذلالهم.

ليس صحيحا أنه لم يكن رأيا في المنصب، أحد أصدقائه قال لى أنه وأثناء انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥، وكان يجلس معه في نادى المهندسين النهرى بالزمالك، وجد خيرت يقول له: هل يمكن اليوم الذي أستطيع أن أنافس فيه على رئاسة مصر.

يومها سرح الشاطر بخياله كثيرا، للدرجة التي اعتقد أن الأمر ممكن، وقال لصديقه مازحا: أنه لا يخشى منافسة أحد من رجبال النظام الحالى، إلا عمر سليمان مدير المخابرات وقتها... ويبدو أن الأقدار كانت تقرأ كف خيرت الشاطر ... فادخرت له عمر سليمان الذي سيكون منافسا له، لكن بعد أن نزعت أنيابه على صخرة الثورة المصرية.

خيرت الشاطر شخصية قوية، لا يمكن أن يتنكر أحد لذلك، لكن قوة شخصيته هذه لا تمنع من الإشارة إلى أنه ضعيف أمام أبنائه، ولن يكون بعيدا أنه سيمد أبنائه الحبل على الغارب ليسيطروا ويعلموا وينموا أعمالهم، ولن يكون في حاجة لتجربة جديدة، فأمامه تجربة مبارك التي لابد أن يعيدها، فالمقهور يسير على خطا القاهر دون أن يحيد عنها ولو على سبيل التجديد.

إنه الآن يلعب بالبيضة والحجر، شخصية التاجر تطغى على تسويقه لنفسه، وقد تعمل جماعة الإخوان جاهدة لمساندته ودعمه والوقوف وراءه في معركته الانتخابية التي لن تكون سهلة، لكن ليس بعيدا أن يكون خيرت نفسه جواد الجماعة الرابح، هو سبب إنهيارها وسقوطها الذي لن تقوم بعده أبدا.

فلو فاز بها سيظل محسوبا على الجماعة، وسيطالبه الجميع ألا يميل إليها...ولن يكون هذا جديدا أيضا، فالرجل سيعيد به مرة ثانية تجربة مبارك الذى ظل محتفظا بعضويته في الحزب الوطني، ستقول أن الشاطر استقال من الجماعة فور إعلان قرر

ترشحه، فأرد عليك وما الذي يجعلك تضمن عدم عودته للجماعة، وهو الذي لم يصدق في أي شئ على الإطلاق حتى الآن.

عزة ... السيدة الأولى :

قبل أيام من إعلان قرار جماعة الإخوان بترشيح الشاطر في انتخابات الرئيس، كانت زوجته السيدة عزة محمد توفيق تتحدث في ندوة بمسجد المعلمين بالفيوم، وأعلنت وقتها أن قيادات بالجماعة ومن تيارات إسلامية أخرى تمارس ضغوطا على زوجها كى يخوض الانتخابات الرئاسية، إلا أنها هي وأبناؤها يرفضون بشدة.

لا يوجد أى سبب لتكذيب السيدة عزة توفيق، فهى سيدة مناضلة وقفت إلى جوار زوجها، وتحملت معه كل ما مربه من آلام، تخرجت من كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية نفس الكلية التى تخرج منها خيرت، وعملت مهندسة ملنية أثناء فترة خطوبتهما، لكن بعد زواجهما في العام ١٩٧٤ تفرغت تماما لزوجها ولأولادها.. متحملة مطاردات الغربة والسجون.

عزة التى أصيبت بورم فى المخ منذ سنوات،بدأ عندما أصيبت بغيبوبة جزئية عندما كان خيرت فى سجنه الأخيرة،امرأة أثيرة عند زوجها،فعندما علم بمرضها تعرض لأزمة صحية،ولم يعبر هذه الأزمة إلا بزيارة أحد أبناءه يوميا فى السجن ليطمئنه عليها.

لم يتزوج خيرت الشاطر على الحاجة عزة - أدت إلى جواره فريضة الحج لأول مرة فى العام ١٩٨١ - فهو ليس من أنصار تعدد الزوجات - الأمر يحدث كثيرا فى الجماعة بالمناسبة، وهو ما يشى بمدى حبه وتقديره لها.

الحاجة عزة وعندما تكلمت بدت المرارة في حلقها عالقة من الظلم الذي تعرض له زوجها، وكل ما نتمناه أن تكون معينة له على ألا يظلم أحدا، لكن هذا لا يبدو من نبرة صوتها وهي لا تزال تدعو بالانتقام من سارك ورجاله.

الحاجة عزة المولودة في العام ١٩٥٢ في نفس الشهر الذي ولد فيه خيرت، متفرغة للعمل الدعوى والعمل الخيرى أيضا، وهو الباب الذي سيكون منفذا لها للدخول إلى الحياة العامة والمشاركة في الأنشطة المختلفة، ولن يكون بعيدا من باب التشفى أن ترث المشروعات التي أسستها وأنشأتها سوزان مبارك.

وفى هذه الحالة لن يكون بعيدا أيضا لأن تخلع عزة توفيق نقابها وتكتفى بالخمار فقط، فمن ناحية فإن خيرت لا يحبذ النقاب ولا يفرضه على أهل بيته، ولم تلبسه عزة إلا عندما سافرت معه إلى السعودية، ومن ناحية ثانية فلن يكون مناسبا أن يكون لعزة نشاطا اجتماعيا كبيرا كسيدة أولى لمصر وهي منقبة لا يرى أحد وجهها.

سعد... الوريث :

نسخة ثانية من أبيه...لكنه يفتقد إلى حكمته ومراوغته، كان له بسيط وهامشي للغايئة أثناء وجود أبيه في السجن، البنات قمن بالدور الأكبر.

لكن سعد ابن خيرت الشاطر الذى تلقى دراسات فى التكنولوجيا ولا الحاسب الآلى لم يفعل أكثر من إلقاء كلمة فى واحد من المؤتمرات التى عقدتها نقابة الصحفيين لمناصرة أبيه وهو فى السجن، ووقتها لم تبدله طلة ولا كاريزما ... يقرأ فقط منا تتنب له سلفا.

سعد وقبل أيام من إعلان قرار خبر ترشيح أبيه اشتبك مع الإخواتي السابق الـدكتور هيم أبو خليل الذي نشر دراسة مطولة عن تاريخ خيرت الخاص، وهي الدراسة التي كشفت علاقات خيرت الأمنية بالنظام السابق.

على صفحته هاجم سعد هيثم أبو خليل بتعبيرات تدل على خلل يعانى منه هذا الغلام،قال لهيثم: «أنا عاوز أعرف إنت بتضرب إيه قبل ما تكتب الكلام ده»...فكان أن رد هيثم بما أوجع خيرت نفسه عندما كتب هو الآخر موجها كلامه لسعد: تعليقك المتدنى على صفحتى الشخصية يوضح وبامتياز فشل المهندس خيرت الشاطر في تربية ابنه،فكيف نسلمه قيادة و تربية شعب بأكلمه ؟

لا توجد معلومات كثيرة عن سعد، لكن هناك من يشير إلى أنه تلقى علاجا خاصا في فترة سابقة، وأن قدراته على الاستيعاب ليست كبيرة، وهو ما جعل بنات خيرت الشاطر يتصدرن الصورة أثناء سجن الأب.

سعد ومنذ إعلان قرار ترشيح أبيه وهو يبحث عن دور، فقد كتب على حسابه على تويتر جملة تعبر عن حالة غرور قاتلة، فقد كتب قبل القرار مباشرة: قبل القرار ما يطلع... اللهم إنا تصدقنا بأعراضنا على المسلمين.

قد لا يعى سعد معنى ما يقول،لكن لابد أنه سمعه من أبيه،لكن الأخطر من القول هو الفعل،فقد تحول سعد إلى مصدر للصحف،يقرر ويحدد،ويتحكم في تفاصيل حملة دعاية أبيه،وكأنه يعيد تجربة جمال مبارك مع أبيه في انتخابات ٢٠٠٥،عندما أقصى الجميع وتفرغ هو ليتولى غدارة حملة أبيه.

هل يكرر سعد الشاطر تجربة جمال مبارك...أغلب الظن أنه سيفعلها...إنه بدأ من الآن ...فما الذي سيفعله بعد أن يصبح والده رئيسا،إنه سيبدأ من حيث انتهى جمال مبارك ...خاصة أنهما يشتركان في ملمح مهما،فكل منهما يفتقد الطلة والكاريزت... وعندما يتحدثان فلا لون ولا طعم ولا رائحة.



في هذا الكتاب

••	١ - أول الصفحةمن الوفاق إلى الصدام
۲ 	٢- المشير لاينام
V	۲- المشير لا ينام
11	٤- المشير في الوثائق الأمريكية
10	٥- خطة مبارك: توريط طنطاوى فى قتل المتظاهرين
19	۲- هل يطمع طنطاوى في حكم مصر؟
۲۳	٧- ها يک ه طنطاه ي ميار او ؟
79	۷- هل یکره طنطاوی مبارك؟ ۸- احتماعات المشر مال : آمار الفر :
TT	 ٨- اجتماعات المشير والرئيس أيام الثورة ٩- الفريق الكامر: في الرحال الدي يرمي
٤٣	9- الفريق الكامن في المجلس العسكري
٤٩	 ١٠ - سامى عنان تقارير الأمريكان وتل أبيب والإخوان ١١ - الدور الغامض الحريب العرب مرفيل الترازيل
سلیمان٥٥	۱۱- الدور الغامض للحرس الجمهوري في محاولة اغتيال عمر ,
71	١٢- هل سرق المجلس العسكري الثورة؟
٠٠٠٠٠٧٢	۱۳ - البكباشي الثائروالمشير الحائر
٧٥	۱۶ - الخروج الآمن للمشير طنطاوى
۸۱	۱۵ - مصير المشير طنطاوى
AY	۱۶ - الروینی یعترف أنا بتاع إشاعات
91	۱۷ - حديث الإفك العسكري
99	١٨ - غلطة العسكري مع الإخوان
1.0	۱۹ - من يفكر للمشير طنطاوى ؟ ۲- ما العمال كراه ما نوم أو مراد من العمال
117	۲۰ مبارك والعسكر والثوار في شهادة مسؤول سابق
١٣٧	۲۱- وطنية مبارك في مذكرات العربي
187	۲۲- تقارير المجلس العسكرى عن الرئيس القادم
101	۲۳- لماذا يكره العسكرى البرادعي ويدلل الجنزوري؟
107	٢٤- ثوار التحرير ليسوا بلطجية ولا عملاء
177	٢٥ – كتائب الشاطر لتشويه شباب الثورة

جنرالات وثوار

179	٢٦- عرايس الجنة
140	٢٧- رسالة التحرير إلى المجلس العسكري
١٨١	۲۸ – انزلوا التحرير
١٨٧	٢٩- تصفية الجيل الأول من الثوار ً
١٩٧	٣٠- عسكر وإسلاميونالنوم القلق في أحضان العدو
Y • 0	٣٠- اعتمار وإنسار ميونانتوم العنق في الحقيق المحتور
711	٣٢- تعبه اللحية والكاب٣٢- مليارات الإخوان المجهولة
YY1-	٣٦- مليارات الإحوال المجهولة
111	٣٣- مخالفات حسن مالك برعاية الشاطر
****	٣٤- الصفقة الحرام بين العسكر والإخوان
744	٣٥- الشاطر يبيع قناة السويس لأمير قطر
7	٣٦- الشاطرالتاجر الذي سيرث مصر
۲٥٣	٣٧- الإخوان والأمريكان (١)
Y71	٣٨- الاخه ان و الأمريكان (٢)
٧٦٧	٣٩- الإخوان والأمريكان (٣)
٠ انـ	٠٤- عبد المنعم أبو الفتوح بين التأييد الأمريكي والدعم الإخ
YV9	٤١- من التحرير إلى الإخوان: لن نرحكم
YAV	٤٢ - الإخوان والثوار وجها لوجه
Y	۲۱ - الإحوال والتوار وجها لوجه
171	٤٣- ماذا لو حكم الإسلاميون؟
Y 9 V	٤٤ - بيانات خيانة السلفيين للثورة
۳۰۱	٥٥- جعلوني سلفيا
۴۰٧	
كر والإخوان	٤٧ - الصفحة الأخيرةوالأولى أيضاالمواجهة بين العسك
٣٢٣	٤٨-كيف خدع الشاطر طنطاوي وعنان ؟
rrq	9 ع - عائلة الد نيس الاخوان ؟